

د/ على أبو المكارم

الحروف والتقدير في النحو العربي

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
سنة القاهرة

الحروف والتشديد في النحو العربي

تأليف

د. علي أبوالمكارم

دار غريب
بيروت - لبنان
طبعة ١٩٨٠

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية إدارة الشؤون الفنية

أبو المكارم، علي

الحذف والتقدير في النحو العربي / تأليف علي أبو المكارم . - ط ١ . -
القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٤٠٨ ص : ٢٤ سم

تدعك: ٦ - ٩٨٥ - ٢١٥ - ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو

أ - العنوان

٤١٥،١

الكتاب : الحذف والتقدير في النحو العربي

المؤلف : د. علي أبو المكارم

رقم الإيداع : ٢٧٤٠١ / ٢٠٠٧

تاريخ النشر : ٢٠٠٨

الترقيم الدولي : 6 - 985 - 215 - 977 - I. S. B. N.

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناسخ، ولا يسمح

بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه ، بأي

شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابي من الناسخ

الناسخ : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطبع : ١٢ شارع نوبار لاظو على (القاهرة)

ت : ٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٢٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة

ت ٢٥٩٠٢١٠٧ - ٢٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق { ١٢٨ شارع مصطفى الفخامس مدينة نصر - الدور الأول

ت ٢٢٧٢٨١٤٢ - ٢٢٧٢٨١٤٣

والمعرض الدائم

www.darghareeb.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم

فيك الرجاء

ومنك العون

وعليك التكلان

إِنَّمَا

إِلَى جِيلِ الْأَخْطَاءِ

عَسَى أَنْ يَكُونَ عَوْضًا عَنْ جِيلِ سَبَقِ

ضَاعَ فِيهِ الْأَمَلُ،،،

عَلَى أَبِي الْكَارِمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصنيف

لم يكذب يراني الأستاذ عبد السلام هارون في ذلك الصباح الجميل من سبتمبر سنة (١٩٦٢م) حتى نهض متلهللاً ماذا كلنا يديه عسلًا بحرارة متدفقة ، وما كدت أفتح فمي لأنطق باسمي حتى قاطعني بأنه ليس في حاجة إلى تعريفه بي فهو يعرفني جيدًا ؛ لأنه كان يتابع تفوقي خلال مرحلة دراستي الجامعية ، وهو الذي اختارني معيدًا في القسم الذي يتولى رياسته ، وهو قسم النحو والصرف والعروض . أفسح لي مكانًا إلى جواره في المسافة الضيقة التي تفصل مكتبة عن مكتب زميله الشيخ عطية الصوالحي ، في الحجرة الفسيحة المكتظة بمكاتب الأساتذة الكبار في نهاية الجناح القبلي ببنى الكلية في المنيرة . وأخذ يحدثني عن أهمية القسم بالنسبة لغيره من أقسام الكلية ، فهو القسم المختص بدراسة النحو والصرف ، وهما قانون الصرف الذي لا مجال بحال للخروج عليه ، وإلا حلت الفوضى ، وفوضى اللغة أسوأ أنواع الفوضى ؛ لأنه يستحيل معها تحقيق أي تواصل فكري ، واستفاض في ذلك كثيرًا ، وأبغ ما قاله بالتصغير عن معادته بتعييني معيدًا في القسم ، وأنه على ثقة من أن انضمامي له سيحقق الفائدة لي وللقسم عاقلاً .

أسمعتني الكلمات وملأني زهوًا ، وأحييت أن أرد له التحية على الأقل بمثلها فشرعت في الحديث عن موضوعه المفضل : الجاحظ ، وكان قد أخرج للتأليف بتحقيقه عددًا كبيرًا من كتبه ، وانتقلت من ذلك إلى « وقعة صغين » لتصرفين مزاحم المنقري ، وكانت عملاً فذاً لا فكا من أعمال التحقيق المبشكر ، وتحول الحديث إلى نوع من استعراض جهود المحققين البارزين وفي طليعتهم - الشيخ أحمد محمد شاكر - شقيق الأستاذ محمود الأكبر - والشيخ سيد صقر ، والأستاذين محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي البنجاوي ، وأضفت إلى هذه المجموعة الذهبية اسم الشيخ عبد الفتحي عبد الحفيظ صاحب تحقيق الرسالة للشافعي جدنا الأكبر ، رضي الله عنه وأرضاه . أشرق وجهه ببهجة حقيقية وهو يسميني ، وقال معقبًا : أعرف أن عند الشيخ - عشيرًا إلى أبي - مكتبة غنية بالذخائر ، فقلت معيدًا : وأعمالك تحتل مكانًا بارزًا فيها .

قابلته بعد نحو أسبوع ، وكان خلاله قد أسند إليّ كتريس مقرر التدريبات ، التي

كانت بين مقررات الدراسة آتخذ مادة مستقلة لها القدر نفسه من الدرجات التي لبقية المقررات ، ولم يكن ثمة نظام مطرد لتدريس هذه المادة ، ولا قواعد محددة لاختباراتها ، ذهبت إليه هياتاً وجلاً ، فقد كانت الفرقة الدراسية التي أسندت إليّ تضم زملاء كثيرين لي ، بادرني فور أن رأيته بالدافعة ، وقال قبل أن أفتح فمي : كنت على وشك الاتصال بك في البيت ، فأجبتته مستطعاً : وما أنا ذا بين يديك . نظر إليّ بإمعان ، وقال : مؤكد أنك تريد أن تسألني عن كيفية تدريسك للتدريبات ، خصوصاً أن بين الطلبة زملاء لك . وأومأت موافقاً ، قال : لن أضع لك خطة للتدريس ولا للتقييم ، لكنني سأحدد لك هدفاً يجب أن تصل إليه .

أصغيت بإمعان فتابع : أعرف أن في مكتبة الشيخ كثيراً من كتب التراث ، تخير أي نص تحبه ؛ شعراً أو نثراً ، ودرب الطلاب على قراءته قراءة صحيحة ، وفهمه فهماً دقيقاً ، واعتبر ذلك مدخلاً لتحليل النص من جميع جوانبه اللغوية والنحوية والأسلوبية ، مستوقف بالطبع عند بعض القواعد ، ولكن ليس ذلك هو الهدف ، الهدف هو أن يستوعب الطالب النص بحيث يصبح عنده نموذجاً صالحاً للاهتمام به ، والعمل على شاكلته . المهم أن يحس تلميذك بأنه قد أفاد منك ، وأنه قد ازداد علماً بفضلك ، وهكذا لا يستغني عن محاضرتك ، وتصيح في وجدانه مثلاً أعلى يقتدي به .

شكرته ونهضت منصرفاً فتابع وهو يشير إليّ بالجلوس ، ولكنك لم تسألني لماذا كنت أريدك ؟ جلست وأنا أغغم غجلاً : أنا رهن إشارتك . قال : ألم تفكر في اختيار موضوع لرسالة الماجستير ؟ . هل كان السؤال مفاجأة ؟ انتابني شعور بشيء من القلق ، فقد كان الأستاذ عبد السلام يريد أن ينهني بلطفه المعهود إلى أن محور عملي الأساسي هو البحث العلمي ، وأنه يجب أن يكون شاغلي الأول ، وأردت أن أكون عند حسن ظنه ، فنقلت إليه لمحة من الجوارات الطويلة التي كانت تشغل أمسياتنا - الشيخ وأنا - في العيامية ، والتي كانت تدور حول قضايا مختلفات في اللغة والأدب والفلسفة والأخلاق والعقيدة ، وخلصت من ذلك إلى الإفاضة في ذكر موضوع المناقشات في الليلة السابقة ، وهو الموضوع الذي دار حول العبارة المأثورة : « لولا التقدير لفهم النحو الحمير » . ابتسم الأستاذ عبد السلام وعقب : التقدير موضوع مهم جداً ، وهو صالح بالفعل للدراسة وأنا مع الشيخ في تشعب جوانبه ، فليكن بحثك عن جانب واحد منها ، وهو الحذف ، وأخرج من حقيبته كراسته الصغيرة التي يدون فيها ملحوظاته ، ونزع لي منها ورقة ، وطلب مني أن أقدم طلباً رسمياً بتسجيل الموضوع .

وهكذا ولد موضوعي لأطروحة الماجستير : « الحذف والتقدير في النحو العربي » .
 ظل الأستاذ عبد السلام يتابعني خلال المراحل الأولى لعملتي في الرسالة ، وقرأ
 مقتطفات من بابها الأول وأجازها ، ثم طلب مني أن أقدم له عملي كاملاً بعد الانتهاء
 منه ، وحين حملتها إليه في صبيحة يوم ربيعي لطيف من أيام مارس سنة (١٩٦٤ م)
 في شارع السياق بمصر الجديدة تسلول وهو يتصفح مواضع منها : هل انتهيت ؟ أو مات
 برأسي ولم أتكلم ، خشيت أن يفضحني صوتي المتردد فأذكر له أن ثمة موضوعاً لا يد
 من إضافته إليها ، وبخاصة أن الشيخ كان يرى أنه موضوع لا يكتمل العمل إلا به ،
 أغلق صفحاتها والتفت إلي ليقل : مجهود طيب ، يمكنك أن تكتب الخاتمة والمقدمة
 والفهارس وأنت تطبعها . تمكن مني التردد فلم أجهج بإجازته لعملتي ، فأدرك الأستاذ أن
 وراء الأكمة ما وراءها ، فحذق في عيني وهو يسألني : ما رأي الشيخ ؟ ولم يكن يد من
 أن أشرح له بالتفصيل موقفه . قلت له : إن الشيخ قد اطلع على خطة العمل التي
 تضمنت بابين فقط - وهي التي بين يدي الأستاذ عبد السلام الآن - ولكن الشيخ يرى
 أن العمل يجب أن يكتمل بدراسة عن حل مشكلات ظاهرة الحذف والتقدير . تسأل
 الأستاذ عبد السلام : كلام وجيه ، فم اعتراضك عليه ؟

قلت : إن ذلك يقتضي تحديد منهج يكون أساساً لحل هذه المشكلات ، وأنا بين
 أمرين ، كلاهما عندي مجال نظر وتردد : فإما أن آخذ بالأساليب التقليدية الشائعة في
 التراث ولي عليها ماأخذ شئ ، وإما أن آخذ بهوجة النحو الوضفي وهو نحو في
 تقديري غير صالح للأخذ به في العربية لأسباب كثيرة ، وكان النحو الوضفي آخذ بمثابة
 الموجة الجديدة في الدراسات اللغوية ، وقد عاد ليشر بها عدد من الباحثين الذين درسوا
 في بريطانيا وفرنسا ، ورفعوا من شأن هذا المنهج ، واعتبروه وحدة التي يصلح لتناول
 اللغة ووضع قواعدها وتحديد ظواهرها ، وكان للدار العلوم من بين هؤلاء المبشرين
 نصيب تمل في فارسين هما : الدكتور محمد الرحمن أيوب الذي أصدر كتابه
 « دراسات نقدية في النحو العربي » واكتفى فيه بجمع المآخذ التي أوردتها الخواشي
 والتقارير على التقسيمات والتعريفات . والدكتور تمام حسان الذي أصدر كتابين هما
 « اللغة بين المعيارية والوصفية » ، و « مناهج البحث في اللغة » ، ولم يحس فيهما
 الأسس الجوهرية للنحو العربي . وكان يتبع هذين الفارسين ثالث ، تحذقه الرغبة في
 الاشتراك في السباق لكن تعجز قنواته عنه ، فكان يكتب في المجري في الغبار الذي يتخلفه

الأشياء مرددًا عبارات غير مترابطات عن أولمان وهيرث ، حتى إن من رملنا من كان يطلق عليه لقب « البيعاء » .

سألني الأستاذ عبد السلام عن مأخذي على المهج الوصفي ، فقلت : أهمها عندي أولها : أنه يمزق وحدة اللغة ويجعلها مرتبطة بمراحل تاريخية تتفاوت يسها إلى درجة التضارب

وثانيها : أنه لا يعتمد بمقياس للصواب والخطأ غير ما يشيع في كل مرحلة ، حتى وإن كان هذا الذي يشيع ماقصًا لما كان يشيع من قبل

وثالثها : أنه يقصر مهمة الحوي واللغوي على الوصف لا يتجاوزه إلى التفسير ، ولذلك يعجز عن الاستعانة بمعطيات العلوم اللغوية الأخرى والمناهج المختلفة

عقب الأستاذ عبد السلام بأن هذا كلام معقول ، ولكن وجهة نظر الشيخ بدورها مطلقة ، وخصصا من خلال المناقشة إلى أمرين :

الأمر الأول إضافة باب أخير يتكون من فصلين ؛ أولهما : تحديد ملامح المهج الذي أقترح أنا الأخذ به في البحث الحوي . وثانيهما محاولة تطبيق هذا المهج في حل مشكلات طاهرة الحذف والتقدير .

وأما الأمر الثاني فكان ضرورة أن يكون هناك بحث متكامل يتناول مناهج السحو . وأشرق وجه الأستاذ عبد السلام وهو يصيف . وأحسب أن هذا سيكون بحثك لدرجة الدكتوراه ، لكن عليك قبل كل شيء أن تتابع حواراتك مع الشيخ فهو كثر من كور العلم ، سمعت عنه كثيرًا ، ورأيت اليوم بعض آثاره .

أربعون عامًا وبيف مضت على هذا اللقاء ، جرت خلالها في الهرمياه كثيرة ، لقد خرج أحدهما من السباق ، وأما الآخر فقد عدل عن كل ما قاله وما قاد إليه تلاميذه نحو ربع قرن بشأن صواب المهج الوصفي ، وتحول عنه تحولًا كاملاً بعد أن وجد أن ما كان يسميه هو وتلاميذه بـ « الدراسات اللغوية الحديثة » قد تجاوزته بالفعل هذه الدراسات ، وأما الثالث فما زال كما كان عاجزًا عن الفهم والتعبير معًا ولله في خلقه شؤون .

كان البحث في موضوع « الحذف والتقدير في النحو العربي » رائدًا لدراسات

كثيرة لاحقة دارت في إطاره محاكية له ، منها ما كتب في صورة رسائل علمية ، ومنها ما كتب في شكل بحوث وكتب ، وقد امتدت محاكاته شرقاً حتى بغداد وشبه الجزيرة ، وغرباً حتى تونس والمغرب ، ومن الحق بعد ذلك كله أن يُنشر هذا العمل بصورته التي قدم بها دون تغيير ، حتى يحسن الباحثون المحدثون الحكم على الأعمال العلمية ويحددوا بدقة ما كان منها أصيلاً وما كان منها غير ذلك ، ولست من الذين يحفظون تكرار الدراسات في الموضوع الواحد ، شريطة أن يحسن المتأخر بتقديم إضافة جادة وليس مجرد الاقتباس والاستيحاء ؛ فإن في ذلك تكراراً لا يطيقه العلم والعلماء .

هذا ، وبالله التوفيق

علي محمد أبوالمكارم

مدينة مصر في يوم الخميس المبارك

٧ شعبان ١٤٢٧ هـ

الموافق ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ م

مقدمة

يتناول هذا البحث عن « الحذف والتقدير في النحو » بالدراسة موضوعًا من الموضوعات الدقيقة والخطيرة معًا في النحو العربي ، ومرد خطورة هذا الموضوع ودقته إلى سببين رئيسيين :

أولهما : أنه موضوع عميق الأثر في مجالات البحث النحوي ، وكل من اتصل بالنحو بسبب من قريب أو بعيد يلمس اعتماد النحاة الذي لا حد له على تقدير محذوف في تحريج ما يتناولونه من نصوص ، بل إن هذا التقدير للمحذوف يتعدى صور التحريج الجزئية ليصبح قاعدة عامة في أبواب كثيرة من أبواب هذا النحو ، يتحتم فيها القول بالحذف وإن اختلف في أحيان كثيرة في مواضعه ، ويتعين فيها تقدير المحذوف وإن تباينت الآراء بين النحاة في تحديده .

وثانيهما . أنه موضوع يصور البحث النحوي التقليدي تصويرًا دقيقًا إلى أبعد غايات الدقة ، في المادة وفي المنهج معًا ، فالمادة التي يستقي منها النحاة فكرة الحذف في النحو هي المادة ذاتها التي يستلون منها بقية قواعده ، والمنهج الذي اتبعه النحاة في تناول هذه المادة وتصنيفها هو نفس المنهج الذي سلكه النحاة في تصنيفهم لقواعد النحو على اختلافها ، بل إن شئنا الدقة قلنا : إنه المنهج الذي فرضه النحاة على فروع الدراسة النحوية بأسرها ، في تحديدهم للظواهر ، ثم في تناولهم لها تعريفًا وتقييمًا وتعليلًا معًا .

ومرر من خلال هذا البحث أن هذه المادة لم تكن في حقيقتها بصورة لغوية خالصة ، وأن هذا المنهج لم يكن في جوهره منهجًا نحويًا صرفًا بل كانت مادة البحث النحوي ركائزًا هائلة لو حللناه وجدناه مريبًا من أخلاط شتى تنسب إلى (اللغة) الفصحى حينًا وتنسب إلى اللهجات القبلية أكثر الأحيان ، ومع هذا المربع من النصوص اللغوية واللهجية (مهم) هذه النصوص و (تفسيرها) ، ثم اعتبار هذا الفهم بما يقدمه من كلمات لشرح ، وهذا التفسير بما يتضمنه من عبارات للتوضيح جزئيًا من النص يجب أن يوضع في الاعتبار حين التعميد ، وهكذا لم يعد النص هذا المنطوق أو المكتوب ، بل هذا الذي يمكن أن يفهم من المنطوق أو المكتوب ، فإذا أضيف إلى هذا أن النحاة في كثير من النصوص قد أغفلوا ما يقصده المتكلم منه ، أصبحنا أمام احتمالات في النص الواحد ، تختلف باختلاف صور الفهم التي يمكن إضافتها عليه ، وضوف

التفسير التي يستطيع استخلاصها منه ، كذلك كان منهج البحث السحوي حبيطاً متصديراً من مناهج مختلفة ، تدألت فيه آثار من الأفكار الفلسفية والبدهييات الكلامية والفصايا والأقيسة والأشكال المنطقية الأرسطية ، وتعاوت تأثير هذه المناهج في البحث السحوي باختلاف الباحثين وتنوع ثقافتهم ، فكشف ذلك كله عن أنه لم يكن ثمة منهج علمي موضوعي يحصص له البحث السحوي ، ويمتزمه الباحثون على اختلاف مديهم وأفكارهم ، وإنما هو منهج ذاتي يستق من الفكر الشخصي الذي قد ينتقي فيه الباحث مع غيره من الدارسين ، بحكم الثقافة المشتركة التي تحيط بها عقولهم فتصب في قوالبها أفكارهم ، فتتسم نتائج هذا الفكر بالتشابه ، مما يوهم بوجود منهج محدد أو مدارس متميزة قائمة على أساس موضوعي ، مع أن هذه النتائج ليست إلا ثمرة الثقافة الذاتية ، إذ تبيح عن فهم الباحث الشخصي ودوقه الخاص وأسلوبه في تناول ظواهر اللغة وتقعيده لها ، في نفس الوقت الذي تصور فيه مورد الثقافة المشترك بيه وبين غيره من الدارسين .

ظاهرة الحذف والتقدير إذا تعتبر مثلاً طيلاً لدراسة السحوية في مجالها المتداخلين التشابكين وهما النظرية والتطبيق ، أو بتعبير آخر منهج الدراسة والمادة المدروسة ، ونقد مقتضى ذلك كله دراسة الأساس النظري الذي اعتمدت عليه هذه الظاهرة السحوية ، تهيئاً لتحديد أبعادها ، ثم تقويمها وإصلاحها ، وهكذا صاع هذا الموضوع بهذا الفهم لخصورته وبهذا الإدراك لمصوبه .

منهج بحثنا هذا في أبواب ثلاثة .

درس الباب الأول « الأساس النظري » الذي قامت عليه الظاهرة السحوية ، وهو نظرية العامل « فحدد مفهوم هذه النظرية ، ذلك المفهوم الذي لعب دوراً عظيم الأثر في النحو العربي ، وهو تضمن (العمل) السحوي لأطراف ثلاثة هي : العامل ، والمعمول ، وأثر العامل في المعمول ، وهو ما يسميه النحاة بالأثر الإعرابي ظاهراً أو مقدراً . فإذا لم يوجد طرف من هذه الأطراف الثلاثة وجب تقديره عند النحاة

وبكن هذه النظرية تعرضت - في القديم والحديث - لتيارات مضادة ، تناولتها بصروب من النقد ، وعددت فيها الكثير من المآخذ فهل أثر هذا النقد لها وهذه المآخذ عليها في المفهوم التقنيدي الراسخ لها ؟ ثم هل أثر كل ذلك في الظاهرة موضوع الدراسة باعتبارها أساساً لها ؟

لم يكن بد - إذا - من أن يشمل الباب الأول الذي اختص بدراسة هذه النظرية فصلين ؛ أولهما : يدرس الصورة المباشرة لها ، والثاني : يحلل الاتجاهات المختلفة حولها . وكان الباب الثاني في « استقصاء أبعاد هذه الظاهرة وتحديد آثارها في أبواب النحو » ولقد اقتضى ذلك بالضرورة أولاً وقبل كل شيء تحديد مفهوم ظاهرة « الحذف والتقدير » ، وميض علاقاتها بالمصطلحات التي تبدو متداخلة معها ، ثم تتبع مظاهرها المختلفة عن طريق استقصاء أبعادها ، وتجليه آثارها .

وهكذا كان الباب الثاني في فصلين ؛ اختصر أولهما بتحديد مضمون الظاهرة ، وقدم الثاني دراسة لآثارها باستقصاء مظاهرها وصورها ، ومواضع القول بها . وأما الباب الثالث فقد حاول أن يقدم حلولاً لما أثارته الظاهرة من مشكلات في مجال البحث النحوي ، بمفهوميها الاصطلاحي ، وأساسها النظري ، وصورها المختلفة . ولم يقدم هذا البحث حلوله منطلقاً من نظرة شخصية ، بل حدد أولاً المنهج الذي يتبعه في البحث النحوي ، وهو منهج موضوعي يلتزم فيه بالواقع النحوي ويرفض تأويله ، ويرى أن غاية الباحث النحوي هي تناول هذا الواقع بالتحليل ، ومن هذا المنطلق حلل منهج البحث النحوي التقليدي الذي كان السبب المباشر في تداخل كثير من القضايا والأفكار من مجالات مختلفة إلى حقول الدراسة النحوية ، لينتهي إلى تحديد الوضع الصحيح للظاهرة وأساسها النظري جميعاً .

وهكذا تكون الباب الثالث من فصلين ؛ حدد أولهما المنهج الذي يقترحه البحث للالتزام به في الدراسة النحوية ، ثم قدم الفصل الثاني دراسة تطبيقية لهذا المنهج تناولت المشاكل التي تحدت في البابين الأولين ، والتي أمكن من خلالها الكشف عن إطار البحث النحوي التقليدي وحطوطه العامة ، وهكذا كان الباب الثالث في تقويم أفكار النحاة في البابين الأولين وإصلاحهما معاً .

وقد اتسم تنفيذ هذا المنهج بثلاث رئيسية ، تداخلت معاً فتركت بحيث يصح أن يوصف البحث آخر الأمر بها جميعها ، لا بكل واحدة منها . أولى هذه السمات أنه بحث تنظيمي ، حاول - جاهداً - أن يقدم صورة دقيقة للفكر النحوي واتجاهات البحث فيه ، من خلال مشكلة محددة . وقد قدم هذه الصورة بعد مرحلتين من الدراسة النحوية تطلبت كل مرحلة فيهما جهداً في معايشة آراء النحاة وتلقيها على وجهها الذي قصدوه بها في المرحلة الأولى ثم جمع الآراء المختلفة ،

وفي المرحلة الثانية صممت هذه الآراء بحيث أصبحت - في مجموعها - تشكل الاتجاهات النحوية على اختلافها ، ولم يكن جمع الآراء النحوية بحيث تصور اتجاهات التفكير المختلفة عند النحاة بغيرها ، فالمصادر النحوية تصطبغ كثيراً في تحديد الآراء وفي نسبتها إلى أصحابها ، ثم هي - فوق ذلك - لا تذكر الآراء المختلفة في مظانها ، فكثير من الآراء النحوية لا توجد في أبوابها المعقودة لها ، وإنما توجد متفرقة مبعثرة هنا وهناك ، والمراجع النحوي لم يخرج معظمها - حتى الآن - في طبعة علمية محققة ، نصصح أعلاطها ، وتصيب فهارسها ؛ لتيسر اطلاع الباحثين عليها وإفادتهم منها ، ومن ثم فإن الرجوع إليها مع كل ذلك عقبة هامة ولكنها آخر الأمر عقبة شكلية ؛ إذ يمكن للباحث أن يتنصر عليها ويدلل صعوباتها بالصبر واليقظة معاً .

السمة الثانية أنه بحث تحليلي ، لم يقف عند حدود تنظيم ما يتعلق بالموضوع في تراث النحوي ، بل تناول ما جمعه وصنعه بالتحليل ، موضحة أبعاده ، كاشفاً عن أسبابه ، محدداً نتائج ، مستحداً في كل ذلك عصر المقاربة أسلوباً في الوصول إلى حقائق التأثير والتأثر بين الأفكار ، وإن امتدت جذورها إلى علوم أخرى غير فروع الدراسة اللغوية ؛ لأن الاختصار على المهج التاريخي وحده قد لا يجدي كثيراً في إدراك المؤثرات الحقيقية في قضية من القضايا ؛ إذ هجرة الأفكار وإن اعتمدت في جوهرها على الالتقاء التاريخي فإن الالتقاء التاريخي وحده لا يستلزم بالضرورة هذه الهجرة . ومن ثم كان التحليل أسلوب هذا البحث في الوقوف على مصادر الأفكار التي استعارها النحوي ليكسوها لحماً ، أو استوردوها لحماً وشحمًا وعظامًا

ثالثة هذه السمات أنه يتسم بالنظرة الشاملة الكنية في تحليل الأفكار ، ويرفص الأسياق في تيار المناقشات الجريئة ؛ لأن مناقشة الجزئيات - جزئية جزئية - يحمل في طياته خطر الارلاق في البعد عن الحقائق ، بما يفرصه هذا التناول الجزئي من نظرة محدودة الأفق ، مقصورة على الجزئيات موضوع المناقشة ، قاصرة عن أن تتعدها لتدرك أبعادها الخلفية وأسبابها الحقيقية . ولقد كانت النظرة الشاملة فوق ذلك ضرورة في بحث يحاول أن يعيد (تركيب) القواعد النحوية بحيث تمثل ظواهر اللغة لا صوراً ذهنية عنها ، ولا يتسنى التركيب إلا بعد تحليل القواعد السابقة من ناحية ، وتحديد الظواهر اللغوية موضوع هذه القواعد من ناحية أخرى ، ولا يستطيع هذا التحليل لقواعد ولظواهر بعية إعادة تركيبها إلا بالقدرة على النظر الكلي الذي يصع الجزئيات في مواضعها ، دون أن يسبق عليها أهمية ليست لها .

والبحث - بهذا التناول له - غير مسبوق ، فليس في الدراسات النحوية ما درس الظاهرة موضوع هذا البحث من قبل ، وليس بين الدارسين من تناول مادة هذا البحث على هذا المستوى المنهجي الذي ذكرت في هذه المقدمة أمسه ، والذي أرجو أن تتضح تفاصيله من الوقوف على ما قدمه البحث من نتائج ، وأصافه من جديد .

والحق أن ثمة بعض الدراسات التي تناولت العامل النحوي ، ولكنها كانت تعالجه فكرة أو أفكاراً مخططة ، هي في مجموعها أحكام جزئية لم تتسم بالقدرة على لحظ الخط الأساسي الذي يوحد بينها ، ويخلق من جزئياتها المبعثرة نظرية واضحة الأبعاد محددة المضمون . وقد عقد ابن هشام في آخر كتابه المسمى باباً للحذف ، ولكنه لم يفعل أكثر من جمع بعض أجزاء هذه الظاهرة ، مخططة في الوقت نفسه بظواهر صوتية صرفة ، فهو جمع يتسم بالنقص والخلط معاً . ولم ينجح فيه أحد غير مشراحه الذين لم يضيفوا إليه إضافات تعبر عن هاتين السمتين له .

كذلك من الدارسين من تناول بالدرس بعض جوانب منهج النحو التقليدي ، ولكن الدراسات التي قدمت في هذا المجال كانت إما أن تقف عند رصد الأفكار القديمة مكتفية بلم شتاتها كفاية لها ، وإما أن تنطلق من نظرة شخصية غير موضوعية ، وإما أن تقتصر على المناقشة التجريدية للقضايا الخلفية ، دون أن تلحقها بالتطبيق الذي يكشف أصالة هذه الأفكار ويلوِّق قدرتها ويحدد قيمتها ، وإني لأرجو أن يكون هذا البحث - بمنهجه الذي يقدمه ، وبأسسه التي التزمها - قد برز من أخطاء تلك الأبحاث ، وقدم دراسة تعتمد على المواجهة المنهجية للمشاكل الجوهرية لقضايا النحو واللغة ، تجمع بين النظرية والتطبيق ، وتتسم بالجدة في الموضوع والمنهج معاً .

ومصادر هذا البحث متنوعة ، فمنها المخطوط والمطبوع ، ومنها العربية والإنجليزية ، وسيلحظ القارئ أن البحث قد أولى عناية خاصة لمؤلفات أربعة من أعلام النحو العربي : هم - سيويه ، والرضي ، وابن هشام ، والسيوطي - بيد أنه - في الوقت نفسه - لم يغفل مؤلفات غيرهم من النحاة ، إذ أسهمت بالكثير في هذه الدراسة التي تناول - ما وسعها الجهد - استكمال الصورة الكلية للبحث النحوي ، بتناولها لمنهجه من خلال أبرز مشاكله النظرية والتطبيقية جميعاً .

ولم يكن بد من أن يخص البحث هؤلاء الأعلام بهذه العناية ، فيحصر أفكارهم ، ويدرس ما تناولوه من أفكار غيرهم في كتبهم ، وما نسب إليهم في غير كتبهم ، كل

ذلك في حدود هذا الموضوع ومهجه مقاً ؛ إذ إن كتاب سيويه هو أول أثر نحوي بين أيدينا تتكامل تعاصيره موصحة أسسه ، فهو يقدم صوراً تكاد تكون كاملة لمرحلة عظيمة الأهمية في الدراسة النحوية ، ولقد يقال . إن سيويه لا يمثل غير المدرسة البصرية وحدها ، ولكنه قول لا يثبت بالتحليل ، فالفوارق بين البصرة والكوفة لا تعود إلى اختلاف بين المصاحح بقدر ما تنتج عن الاختلاف في تطبيق المنهج الواحد ، هذا الاختلاف الذي يستمد آخر الأمر وجوده من التفاوت بين العقول والقدرات ، ومن ثم فإن كتاب سيويه يستطيع أن يقدم لنا ، بل وهو يقدم لنا بالفعل ، صورة البحث النحوي في عصره على اختلاف مدنه واتجاهاته .

وأما الرضي فإنه في شرحه للكافية يمثل اتجاهًا وعصرًا لا يقلان أهمية عن كتاب سيويه ، فإذا كان سيويه يمثل مرحلة التقنين ، أو لنقل بداية التقنين فإن الرضي يصور الولع بالتعديل ، والتحليل الفلسفي المنطقي على وجه الخصوص ، فإذا أضيف إلى كتابه إيضاح الرجاسي ولياب أبي البقاء وصح عمق التيار الذي ترك من بعد آثارًا عميقة في الفكر النحوي واتجاهات البحث فيه .

وأما ابن هشام فقد قدمت كتبه المحتفظة أفكار السحاة في مجالي التقنين والتحليل حتى عصره ، بحيث استطاع بها الوصول إلى محيط الاتجاهات السابقة عليها والمعاصره لها ، وإن اضطربت كثيرًا في سبب الآراء إلى القائلين بها ؛ إذ إن سبب الآراء قد تعني كثيرًا الدارسين لهذه الشخصيات والمترجمين لها ، بيد أن الخطأ فيها لا يؤثر كثيرًا في البحث عن الاتجاهات ذاتها بغض النظر عن أصحابها .

وأما السيوطي فإنه يعد من أنصَح العقول العربية التي اتصلت باللغة والنحو ، إن لم يكن أنصَح هذه العقول على الإطلاق ، فهو لم يلعب دور الناقل للأفكار السابقة - على أهمية هذا الدور - فحسب ، وإنما أضاف إلى هذه الأفكار من فكره الخصب ، وهو لم يقتصر على تناول النحو مفصلاً عن غيره من فروع الدراسات اللغوية ، وعلاج قصايده جزئيات متناثرة في غير نظام ، مبشرة من غير رابط . فإذا كان قد كتب « مع الهوامع » على النمط التقليدي ، فقد تناول النحو من خلال اللغة في « المزهرة » ، وعالج أصول النحو في « الاقتراح » ، وطبق أفكاره في « الأشياء والنظائر » بحيث يمكن أن يصور إنتاجه مرحلة النصح الكامل في بحوث السحاة ، وإن لم يجمع النصح هذه الأبحاث من أن تحترق على الرعم من كل شيء ، لا لأنها كما ظن الأقدمون ممن قالوا (نصح واحترق) قد وصلت إلى عايتها التي لا غاية بعدها ، فصار كل بحث فيها عاجزاً عن أن يضيف

إليها بعد أن (استوت) على سوقها ، بل لأنها قد وصلت إلى مداها الذي لم تعرف غيره في العكر السحوي ، ذلك المدى الذي يعكس الوضع بين اللغة والنحو ، فيصب اللغة في قوالب ، ويحرص عليها مبادئ في حين أن الواقع اللغوي أكبر من أن يصب في قوالب أو تفرص عليه قوانين ، ومن ثم ينبغي أن نعيد إلى اللغة وضعها الطبيعي من النحو ، بحيث تفرض هي عليه قوايبها ، ويصور هو آخر الأمر ظواهرها .

كذلك سيلحظ القارئ أن صاحب هذا البحث قد أفاد في دراسته للاتجاهات الجديدة في الدراسات اللغوية بوجه عام والنحوية على نحو خاص - من عدد من الكتب الحديثة التي أصدرها بعض الأساتذة تأليفاً أو ترجمة ، ومن بينها : « مباحث البحث في اللغة » ، و « اللغة بين المعيارية والوصفية » للأستاذ الدكتور تمام حسان ، و « اللغة والنحو » للأستاذ الدكتور حسن عود ، و « علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي » للمرحوم الأستاذ الدكتور محمود السعرا ، وكتاب بلومفيلد « اللغة » ، وكذلك كتاب فندريس الذي يحمل الاسم نفسه . وقد تركت هذه الكتب وغيرها من المؤلفات في نفس اتجاهها آثارها في المنهج الذي يقترحه هذا البحث للدراسة السحوية ، بيد أن هذا المنهج ، وما تبعه من تناول جديد لظاهرة الحذف والتقدير [ونظرية العامل] فوق كل ذلك مظهر لموضوعية الإنسان المعاصر ، الذي يلتزم واقعه ولا ينكر تراثه ، ويرى أن تحليله لهما - للواقع والتراث - خطوة مهمة وضرورية ، لإعادة بناء الحياة الإنسانية في الفكر والمجتمع معاً .

وإذا كان هذا البحث قد وصل إلى شيء في الدراسة السحوية ، فإنه مدين للأستاذ الجليل عبد السلام هارون بكثير مما وصل إليه ، فقد أعان صاحبه على رسم منهجه ، ودلّه على كثير من مصادره ، وراجع أصوله ، وكان في كل ذلك مثلاً رائعاً للأستاذية الحقة في توجيه العالم ، وتشجيع الوالد ، ونبل الإنسان جميعاً .

علي محمد أبوالمكارم

٢٢ ربيع ثان (١٣٨٤ هـ)

٣٠ أغسطس (١٩٦٤ م)

الحذف والتقدير في النحو العربي

الباب الأول

نظرية العامل

الفصل الأول : أبعاد النظرية في النحو .

الفصل الثاني : اتجاهات مختلفة للنحاة في تناول النظرية .

أبعاد النظرية في النحو ،

تتكشف أبعاد هذه النظرية في النحو من خلال مسيبي لا بد منهما مقاً ، وهما : التعريف ، والتقسيم . ومحاولة الإكتفاء بالتعريف وحده قد تصل في إدراك الجوانب العديدة التي قد يكتفي التعريف بالإشارة إليها ، بل من الممكن أن يستعنى حتى عن الإشارة اكتفاء عما تتضمنه الأقسام من بلورة بلطرية وتوضيح لها ، كذلك فإن الوقوف عند التقسيم وحده - دون نظر إلى التعريف - سيفقدنا الإطار النظري الذي حكم البحث النحوي .

والعامل كلمة - كغيرها من الكلمات العربية المستخدمة كاصطلاحات علمية لها معنى لغوي ، وآخر اصطلاحي ، وقد جرت عادة الباحثين أن يربطوا بين هذين المعنيين ، وأن يتلمسوا بينهما صلة ، وأن يرتبوا على هذه الصلة ما يرون من نتائج قد تبعد بهم عن مقتضيات الدقة العلمية ، التي تميز بين هذين المعنيين ، ولأ تعيها الدلالة اللغوية إلا بقدر ما تسهم في توضيح جوانب قد تخفى في (موضوع) التعريف ، ولذلك لا تقف عندها حين تضلل في فهم المدلول العلمي ، الذي يحدده المعنى الاصطلاحي ، والذي يعد وحده - آنفد - مجال البحث وغايته

ولقد وجد هذا الربط في تحديد اللغويين لمعنى العامل ، فهم يرون أن العمل بمعناه اللغوي إنما يعني « المهمة والفعل » ^(١) ثم يتجاوزون ذلك إلى تحديد العامل بمعناه الاصطلاحي في النحو العربي بأنه : « ما أحدث نوعاً من الإعراب » ^(٢) ، أو « ما عمل عملاً ما فرفع أو نصب - كالفعل ، والناصب ، والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً » ^(٣) وإذا تأملنا هذا التعريف الذي يقدمه اللغويون وجدنا أن نقطة الارتكاز فيه هي « الفعل » فئمة محدث لسوع ما من أنواع الإعراب ، وهذا المحدث هو الذي يعمل ، وهذا العمل ناتج عنه ، وإذا فالعمل تأثير فعلي ، والتأثير الفعلي إيجاد ، وإذا فالعامل باعتباره مؤثراً موجد أثراً هو هذه الحركات الإعرابية

كذلك يوجد هذا الربط بين المعنيين ، اللغوي والاصطلاحي ، أو لنقل بين « العمل » وبين « الفعل بمعنى الخلق والإيجاد » عند النحويين أيضاً ، الذين يرون أن العامل مشئ ، وموجد ، ومؤثر . وأن أثره الذي نتج عنه هو « الحركة الإعرابية » . والنحويون في هذا

(١) السنان ، مادة (عمل)

(٢،٣) القاموس المحيط ، مادة (عمل)

لا يحتلهم عن اللعويين من حيث مطلق كل منهما في التعريف . وكل ما هالك من فرق بين السحاة واللعويين أن السحاة يحاولون في تحديدهم مدلول العامل الاصطلاحي تقديم تعريف مطلق أي : جامع لكل العوامل المختلفة ، وماع من دخول غيرها فيها ، ولكن محاولاتهم هذه لا تسلم بدورها من القصر ؛ إذ إن ما قدموه من تعاريف إما فصفاص بحيث يسع أنواعا مختلفة من التأثير في أواخر الكلمات تتجاوز العامل وتتعداه ، وإما ضيق يقصر عن الإحاطة بأنواع العامل المختلفة

ومن التعاريف التي تتسم بالانساع فقد صفة « المفع » تعريف الشيخ خالد في شرحه لمع العوامل للجرجاني وهو « ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو جاء ريد ، ورأيت ريدا ، ومررت بريد ، ولم يفعل » (١) .

وهو تعريف لا يحلو من عموم في رأي السحاة أنفسهم ؛ إذ يدخل فيه مثل . التقاء الساكنين ، والاتباع ، والمناسبة ، والوقف ، والإدغام ، والتخفيف ، وهذه كلها تقتضي تأثيرا ما في أواخر الكلمات ، على حين أنها ليست عوامل عند السحاة

وشبه بهذا التعريف تعريف ابن مالك للعامل بأنه . « ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي » (٢) « قاله من (جاء محمد) أحدث الضمة في (محمد) ، وللضمة تعلق بالمعنى الحادث التركيبي من حيث كونها علامة على فاعلية محمد ، وكذلك (لم) في نحو (لم يحضر) أحدثت السكون في (يحضر) ، والسكون علامة دالة على أن الفعل متعلق ما دلت عليه لم من النفي وقلب من الفعل من المستقبل إلى الماضي

والعامل في هذا التعريف عام أيضا ؛ إذ ينطبق على العوامل جميعها ما كان منها في عرف السحاة أصليا وما كان منها رائدا . فمن الرائدة في مثل : (ما جاء من رجل) أحدثت كسرة (رجل) ، ولكسرة تعلق بالمعنى التركيبي عند السحاة من حيث كونها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من خصوصية الاستغراق ، وكذلك الباء في : (ما محمد يقائم) فإنها رائدة للتأكيد ، وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب .

ومن أمثلة التعريفات التي يشوبها القصور عن الإحاطة بأنواع العامل المختلفة ، تعريف

(١) انظره ، وانظر أيضا حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد (١٧ ، ١٨)

(٢) شرح التسهيل (٢٣/١)

ابن الحاجب ، وهو : « ما به يتقوم المعنى مقتضي الإعراب » ^(١) ، قاله في نحو : (أكرم محمد عليًا) عامل في الاسمين ؛ إذ تحصل به معنى في محمد ، وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع منه ، ومعنى في علي وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع عليه ، وكل من المعنيين يقتضي نوعًا خاصًا من الإعراب لتمييز به عن صاحبه ، فاقصت الفاعلية في محمد أن يكون مرفوعًا ، والمفعولية في علي أن يكون منصوبًا . وإذا فالعامل هو قوام المعنى ، والمعنى هو مقتضي الإعراب .

ومرد قصور هذا التعريف أنه : « لا ينطبق على عوامل الأفعال ، كـ (لم) مثلاً ، إذ لم يتقوم بها معنى يقتضي الجزم » ^(٢) ، بل لا يشمل بعض عوامل الأسماء أيضًا ^(٣) ، ف (ما) النافية التي تعمل عند الجارين الرفع والنصب لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب .

وقريب من هذا التعريف في مضمونه - تعريف البركري ، وهو : « ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب » ^(٤) .

ويفسر الواسطة بأنها : « مقتضي الإعراب » ، وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها ، فإنها أمور خفية تستدعي علام ظاهرة . فعلاً إذا قلنا : « ضرب زيد غلام عمرو » أوجب ضرب كون آخر زيد مضمومًا ، وآخر غلام مفتوحًا ، بواسطة ورود الفاعلية على زيد ، والمفعولية على غلام ، بحسب تعلق ضرب بهما ، ولوجب غلام أيضًا كون آخر عمرو مكسورًا ، بواسطة ورود الإضافة عليه ، أي : كونه منسوبًا إليه الغلام ^(٥) .

وبواضح أن تفسير (الواسطة) على هذا النحو يشمل الأسماء وحدها ؛ لأنها هي التي تتوارد عليها المعاني المختلفة وتتعاقد ، أما الأفعال فتفسر فيها الواسطة أو المقتضي على نحو آخر ، وهو المشابهة التامة للاسم ، ولا تكون للمشابهة تامة إلا بعد أن يشابهها لفظًا ومعنى واستعمالًا ^(٦) . وحيث إن هذه المشابهة التامة لا تكون إلا في الفعل

(١) شرح الكافية لبرمبي (٢١/١) (٢) الصبان على الأسماء (٤٩١ ، ٤٩٠) .

(٣) العوامل النحوية (ص ١٤) (٤) الإظهار (ص ٣٠) .

(٥) الإظهار (ص ٣٠ ، ٣١)

(٦) يرى صاحب هذا الرأي ومنه جمهور النحويين أن المضارع وشبه الاسم في اللفظ والمعنى والاستعمال ؛

أن في اللفظ فللموازنة به في الحركات والسكنات ؛ كضرب وضرب ، ومخرج ومخرج .

وأما في المعنى فلقبول كل منهما الشيوع والتخصص ، فالاسم عند مجردة عن اللام (أداة التعريف) يعود

الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص

المضارع وحده ، فقد احتص المضارع من بين الأفعال بإعرابه في هذا التعريف كما في سابقه . يلحظ إلى جوار العامل والحركة الإعرابية شيء جديد وهو مقتضي الإعراب ، أو كما عبر عنه البركري بالواسطة ، فالعامل على هذا هو المؤثر ، والواسطة أو المقتضي هو الناقل للتأثير من العامل إلى المفعول ، والحركة الإعرابية هي الدانة على وقوع هذا التأثير ، والشاهد عليه .

وهذا يعني أن ثمة صلة معنوية بين العامل والمفعول ، وأن هذه الصلة المعنوية ناتجة عن تسلط العامل على المفعول ، وعما يتبع هذا التسلط من توارد للمعاني المختلفة في الأسماء ، أو تشابه في الأداء الصوتي والوظيفي والدلالي بين الأسماء والأفعال في الأفعال ، وأن هذه الصلة المعنوية تأتي بشاهد ظاهر يدل عليها وهو تلك الحركات الإعرابية في آخر المفعول اسمًا كان أو مضارعًا .

وهذا التعريف يدخل بنا في إحدى المشاكل السخوية التي أسرف النحاة القدامى في الوقوف عندها دون أن ينتهوا منها بشيء . وهي مشكلة العمل والإعراب ، أو الصلة بين الإعراب والعمل ، فهم يجعلون الإعراب نتيجة للعمل ، بل يتصورون أنه شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب ^(١) ، ثم يحتفظون في أصالته أو فرعته في الأسماء والأفعال ، فإذا كان الإعراب أصلًا في الأسماء ، فإن العمل أصل في الأفعال .. هذه هي القضية السخوية الكلية التي أسرف النحاة في التدليل عليها ، عافلين بذلك عن أن الواقع اللغوي ذاته لا يؤيد ما يذهبون إليه من أصالة في الإعراب أو في العمل ها أو هناك ؛ لأن من الأسماء ما لا يعرب ، ومن الأفعال ما لا يعمل ، والذي يحاوله السخويون لتصحيح قصيتهم يدخل في مجال التدليل اسطفي ، أكثر مما يدخل في مجال الوصف الواقعي لظاهرة لغوية . ومن ذلك قول ابن السراج ^(٢) : « إنما أعملوا اسم الفاعل لما صار الفعل ، وصار الفعل سببًا له وشاركه في المعنى ، وإن افرقا في الزمان ، كما أعربوا الفعل لما صار الاسم .. فكما أعربوا هذا أعطوا ذاك . والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل مشتقًا منه . والأصل عندما أن الأسماء لا تعمل في الأسماء

= كذلك المضارع عند مجرده عن حرف الاستقبال والحال ، يحسن الحان والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص ، فيحتص بالحال أو الاستقبال

وأما في الاستعمال فلو قوع كل مهما صفة لسكرة ، ويدخل لام الاجتناء عنهما ، نحو ما جاء في رجل صارب أو يصرب ، إن ريثًا نصارب أو ليصرب انظر الإظهار (ص ٣١) ، والإنصاف (ص ٣١٧ ، ٣١٨)

(١) تحفة الإحسان على العوامل (ص ١٧) (٢) الأشباه والنظائر (٢٦٢/١)

إلا ما ضارع الفعل منها . ويقول أبو القاسم الزجاجي ^(١) : « صارب تعمل عمل يصرب ، كما أن يضرب أعرب ؛ لأنه صارعه وكذلك هارب يعمل عمله لمضاربعته إياه ، فحصل كل واحد منهما على صاحبه ، والمصدر الذي يكون بمعنى (أن فعل) أو (أن يفعل) يعمل عمل اسم الفاعل ؛ لأنه اسم العمل وفيه دليل على الفعل . » ويقول صاحب البسيط ^(٢) : « أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه بهما من طريق التشية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة . »

وإذا فعمل اسم الفاعل مثلاً ليس عن طريق الأصالة ، التي تستمد قوتها من الواقع اللغوي ؛ بل لأن بينه وبين الفعل شبهة ، و « كما أعربوا هذا أحملوا ذلك » ولذلك وحمل كل واحد منهما على صاحبه . « ومن ثم كان المضارب مفعلي » قولك : هذا الصارب زيئاً صار في معنى هذا الذي ضرب زيئاً وعمل عمله ^(٣) ، فاسم الفاعل « أجري مجرى الفعل للمضارع في العمل والمعنى » ^(٤) .

والأمر كذلك في بقية الأسماء العامة ، فإنها تعمل لشبه بينها وبين الفعل ، أو بينها وبين اسم يشبه الفعل ، ومن ثم يجد مراحل الشبه متفاوتة ، وبمعاوت بحسبها قوة العمل حسب أصالة العمل أو ضعفه في العامل .

وهذا التدليل العقلي هو ما يوجد أيضاً في الأدلة التي قدموها لأصالة الإعراب في الأسماء ، وفرعيته في الفعل المضارع ، فالأسماء تعرب ؛ لأن « القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب » ^(٥) ؛ ويعنى بالتقدم نحواً من قيام العرض بالجواهر ، فإن معنى العاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراف القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه ^(٦) .

والمضارع يعرب لما سبق أن أشرت إليه من شبه بينه وبين الأسماء ، ويرفع أيضاً لقيامه مقام الاسم من وجهين ^(٧) :

أولهما : أن قيامه مقام الاسم عامل منصوي فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

(١) الإيضاح في علل النحوي (ص ١٢٥) . (٢) الأشباه والنظائر (٢٦١/١ ، ٢٦٢)

(٣) كتاب سيبويه (٩٣/١) (٤) لبصر البسيط (٥٨٢/١) .

(٥) الأشباه والنظائر (٢٧٥/١) (٦) شرح الكافية للرصم (٢١/١)

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٣٢٠)

والوجه الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم - قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم .

وهذه كلها أدلة عقلية لا تستمد مقدماتها من التركيب اللغوي ، وإنما تبدأ من النظر العقلي ، حتى الكوفيين الذين عرفوا في النحو باقترايهم من الواقع اللغوي مجدهم حين يدللون على ما يريدون ينجذون إلى العكس لا إلى اللغة ، وأرجو أن يتضح هذا في الباب الثالث من هذا البحث ، وحسبي ها أن أشير إلى أنهم حين أنكروا فرعياً العمل في الفعل المضارع لم يستندوا إلى اللغة نفسها وإنما رأوا أن : « إعراب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة ؛ وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعاً لتعنيه ، وذلك نحو قولك : لا تضرب . رحمه محض لكون لا للفي دون الهي وجزمه دليل على كونهما للهي » (١) .

وتأمل هذه التعريفات في ضوء اختلافات النحوية ينتهي بنا إلى نتيجة واضحة ، وهي أن هذه التعريفات على اختلافها تقوم على أساس المسلمات الذهبية ، وهو أساس قابل للمناقشة ؛ لأنه لا يرتكز على قاعدة لغوية بل على نظر عقلي مطلق ، ومن ثم أمكن النظر العقلي المجرد حيناً والمستند إلى ملاحظة الواقع اللغوي حيناً آخر ، أن يتصيد له أخطاء ، بل أن يلزمه تناقضات كان في عسى لو التزم (تحليل) اللغة ولم يحلظ بين المنهج المنطقي والكلامي وبين المنهج اللغوي

وهكذا يصبح كل ما تشير إليه مختلف التعريفات هو وجود (نظام) للحركات الإعرابية يربط بينها وبين الدلالة ، دون تفصيل لهذا النظام أو تحديد لهذا الربط والسييل الآخر إلى معرفة العامل يعتمد على حصر الأقسام وبيان كل قسم ، فهو تعريف بالرسم كما يقول المناطقة ، ولعله أقرب إلى النحو منهجاً لاعتماده على استقراء المادة اللغوية ذاتها ، وإن كان بدوره لم يبرأ من الخلط المنهجي الذي أسلم إلى الاصطراب والتناول الجزئي الذي أدى إلى التناقص .

ويقسم النحاة العامل النحوي إلى قسمين : معنوي ، ومعنوي ؛ ذلك أن (العمل) عندهم قد يكون ناشئاً عن لفظ في التركيب بحيث يمكن سببه العمل إليه ، وقد يكون

(١) شرح الكافية سرصي (٢١١/٢)

الباعث عليه معنى ذهنيًا من المعاني ولم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ (١) .
 وإذا فالعامل اللفظي هو : « ما يكون للسان فيه حظ » (٢) .
 وأما العامل المعنوي فهو : « ما لا يكون للسان فيه حظ » وإنما هو معنى يعرف
 بالقلب (٣) .

العوامل اللفظية

وينقسم العامل اللفظي بوجه علم إلى قسمين رئيسيين ؛ لأن عمله إما أن يتوقف على
 السماع دون أن يستند إلى قاعدة ، وإما أن يرتكز على قاعدة كلية غير محصورة
 الموضوع ، والقسم الأول هو العامل السماعي ، والقسم الثاني هو العامل القياسي .
 العامل القياسي :

وهو تسعة أنواع :

الأول : الفعل ،

وكل فعل يرفع معمولًا واحدًا ، سواء كان فاعلاً أو اسمًا ؛ لأن النسبة إلى المرفوع
 مأخوذة في مفهومه وضيقًا فلا يكون بدونه ؛ « ذلك أن الفعل موضوع للحدث والزمان
 والنسبة إلى الفاعل المعين ، ولا شك أن تلك النسبة لا تفهم بدون الفاعل المعين ،
 فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة - الذي هو المعنى المطابق للفعل
 بدون الفاعل المعين ، فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابق بل على الخبر - الذي هو
 معناه التصممي والزمان » (٤) .

وأما من حيث عمل النصب فإن الفعل ينقسم إلى : « متعد وغير متعد ، والمتعدي :
 ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب » (٥) ، أو هو : « ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه
 الفعل » (٦) . وأما غير المتعدي فهو : « ما لا يتوقف فهمه على متعلق كقعده » (٧) ،

(١) الإظهار (ص ٢١) . (٢) الإظهار (ص ٤٠)

(٣) انظر - لباب الإعراب في علم العربية (مخطوط) .

(٤) تحفة الإخوان (٤٣ ، ٤٤) .

(٥) شرح الرضي (٢٥٣/٢) ، وانظر أيضًا : (١١٥/١) .

(٦) الإظهار (ص ٣٦) . (٧) الكافية (ص ٢٢) .

كما يعهم من كلام ابن الحاجب ، أو هو . « ما يتم فهمه بهير ما وقع عليه الفعل نحو .
 فقد ريد ، ولا ينصب المفعول به بهير حرف الجر » (١) .

ويصيف صاحب الهمع (٢) إلى هذين القسمين قسمين آخرين ، هما : « الواسطة »
 وهو . الفعل الذي لا يوصف بتعد ولا لروم ، وهو الفعل الناقص نحو كان وأحواتها ،
 والثاني « ما يوصف بهما مقاً » ، أي : باللروم والتعدي جميعاً لاستعماله بالوجهين
 كشكر ونصح ، على الأصح ، فإنه يقال . شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت
 له .. وما ساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه .

« ومن النحاة من أنكر هذا القسم ، وقال . أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه
 الأصل والصرع ، ومنهم من قال . الأصل تعديه بنفسه وحرف الجر رائد » (٣) .
 وينقسم المتعدي ثلاثة أقسام .

- ١ متعدد إلى مفعول واحد ؛ كضرب .
- ٢ متعدد إلى مفعولين ، وهو أقسام ثلاثة (٤) :
 أ ما كان مفعوله الثاني مابئاً للأول ، نحو : أعطيت ريلاً درهماً
 ويجوز حذفهما ، وحذف أحدهما ، مع قرينة ويدونها .
 ب أفعال القلوب وهي أفعال دالة على فعل قلبي ، داخلة على المبتدأ والخبر ،
 ناصبة إياهما عنى المفعولية ، نحو : علمت ، ورأيت ، ووجدت ، وزعمت ، وظننت ،
 وحلت ، وحسبت ، وهب معنى احسب غير متصرف . ولا يجوز حذف مفعوليهما مقاً ،
 أو أحدهما بدون قرينة ، ومع القرينة كثر حذفهما ، وقل حذف أحدهما .
 ج أفعال ملحقة بأفعال القلوب ، نحو : صبر ، وجعل ، وترك ، واتحد .
 وهي تلحق بها في .
 ١ - مجرد الدخول عنى المبتدأ والخبر .
 ٢ - وعدم جوار حذفهما مقاً ، أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة .

(١) الإظهار (ص ٣٦)

(٢) جمع الهوامع (٨٠/٢)

(٣) المصدر السابق ، وانظر باب الإعراب في علم العربية

(٤) الإظهار (٣٦ ، ٣٧) ، وشرح المصنوع الحسين (١٠١ - ١٠٧)

٣ - وقلة حذف أحدهما فقط بها ^(١) .

٣ - متعدد إلى ثلاثة معاني :

أ - أصالة . وهما أعلم وأرى ، وهما أصل هذا الباب ، فإن الهمزة تدحل على هذين القطعين من أفعال القلوب فيزيدان بسببها مفعولاً آخر ، موضعها الطبيعي قبل المفعولين ؛ لأن معنى الهمزة التعدية حمل الشيء على أصل الفعل . فمعنى : أعلمتك زيداً مطلقاً حدثتك على أن تعلم زيداً مطلقاً فلا بد أن تذكر أولاً المحمول ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه ؛ لأن المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول ، والعادة جارية بأن يذكر الدات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدأ والخبر ، والحال وذو الحال ، والموصوف والموصف ^(٢) .

ب - حملاً على أعلم : في أحبر وخبر ، وأبنا وثناً ، وحدث . فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدى إلى اثنين ... ولكن هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعدم التعدى إلى ثلاثة ؛ لأن الإباء والتثنية ، والإخبار والتخيير والتحديث بمعنى الإعلام ^(٣) .

وعند الأحفش أنه ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضاً ، قياساً لا سماعاً ، فيقول . أحسبتك زيداً قائماً ، وكذا أظننتك وأحلتك وأرعمتك وأوجدتك ^(٤) .

الثاني . اسم الفاعل :

وهو يعمل عمله المعلوم ^(٥) معرّداً بإجماع ، ومشى ومحمولاً على خلاف ، فقد مع قوم عمل المجموع جمع تكسير ، كما مع سيبويه إعمال المشى والجمع الصحيح المسد لظاهر ؛ لأنه في موضع يفرد فيه الفعل محالقه ، فلا يقال (مررت برجل ضاربين غلماناً زيداً) وأجازه المبرد ؛ لأن لحاقه حيث بالفعل قوي من حيث لحقه ما يلحقه ^(٦) .

واسم الفاعل يعمل المبرد فعله الذي اشتق منه ، فإن كان لازماً فهو يرفع الفاعل ، وإن كان متعدياً يرفع الفاعل ويصحب المفعول به ، وإن تعدى إلى مفعول فهو يتعدى إلى

(١) المصدر السابق ، وانظر الجمع (١٥٨/١) وما بعدها

(٢) شرح الرضي (٢٥٥/٢) (٣) المصدر السابق ، وانظر الكافية (ص ٢٢)

(٤) شرح الرضي (٢٥٥/٢) ، ولباب الإعراب في علم العربية ، ولب الباب في علم الإعراب ، وشرح

المصول الخمس (١٠٧ ، ١٠٨)

(٥) الإظهار (ص ٣٨) ، والكافية (ص ١١)

(٦) معجم الهوامع (٩٥/٢) .

مفعول ، وإن تعدى إلى مفعولين فهو يتعدى إلى مفعولين ، وإن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل فهو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ^(١)

وهو إما أن يكون مصحوباً بالألف واللام أو لا .

فإن كان اسم الفاعل صلة أل . فالجمهور على أنه يعمل مطلقاً من غير شرط ، ماضياً وحالاً ومستقبلاً ؛ لأن عمده حيثش بالياء ، فابت أل عن الذي وفروعه ، وباب اسم الفاعل عن الفعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللطفي ، كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم التطير في الجمع مقام سيب ثان في مع الصرف ^(٢) .

وعلى هذا الرأي المبرد ^(٣)

ومثال اسم الفاعل المصحوب بأن ماضياً قول امرئ القيس بن حجر ^(٤)

والله لا يدهب شيحي باطلا
حتى أدير مالكاً وكاهلاً
القائمين المنك الخلاً

ومثاله حالاً قول الله تعالى ﴿ وَالْحَمِيطِينَ قُرُوحَهُمْ وَالْحَمِيطِينَ ﴾ [الأحراب ٣٥] ، وقول الشاعر :

إذا كنت معيًّا بمجد وسؤدد
فلا تبت إلا المجلد القول والفعلا
ومثاله مستقبلاً

فبت واللهم يعشاني طوارقه
من خوف رحلة بين الظاعين عدا
ودهب الأحفش والماري إلى أن اسم الفاعل إذا كان مصحوباً بأل فإنه لا يعمل مطلقاً ؛ لأن « أل فيه معرفة ، كهي في لرحل ، لا موصولة » ^(٥) وأما انصب بعده « عشيتها للمصوب بالمفعول به لا لأنه مفعول به » ^(٦) عند الأحفش ، ويعمل مقدر عند الماري ^(٧)

وشبه رأي ثالث ذكره الرماني وأبو عني الفارسي وهو أن « اسم الفاعل د اللام

(١) تحفة الإخوان (ص ٤٥)

(٢) معجم الهوامع (٩٥/٢)

(٣) شرح الرماني (١٨٧ ٢)

(٤) شرح شواهد النسي (ص ١٢٨)

(٥) المصدر السابق وانظر المهمم (٩٦/٢)

(٦) معجم الهوامع (٩٦/٢)

(٧) المصدر نفسه

لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو : (ضارب ريداً أمس عمرو) فلا يعمل إذا كان حالاً أو مستقبلاً ، وقد نسب هذا الرأي لسيويه ^(١) ، وفي هذه المسألة نظر ؛ إذ إن سيويه لم يصرح بذلك بل قال : « الضارب ريداً بمعنى صرب » ، ويحتمل تفسيره بأنه إذا عمل بمعنى الماضي فالأولى بجواز عمله بمعنى الحال والاستقبال إذا كان التجريد يعمل بمعناها كما ذهب إلى ذلك الجمهور .

وإذا لم يكن مصحوباً بأل فإنه يعمل بشروط : ..

١ - أن يكون مكبراً ؛ فلا يعمل مصغراً عند البصريين « لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتفسير بيته التي هي عمدة الشبه » ^(٢) . وقال الكوفيون : « إلا القراء - ووافقهم التحاس - ؛ يعمل مصغراً « بناءً على مذهبهم أن المعتبر شبهه للمعمل في المعنى لا في الصورة ، قال ابن مالك في (التحفة) ، وهو قوي بدليل إعماله محولاً للمبالغة بالمعنى دون الصورة » ^(٣) .

٢ - ألا يكون موصوفاً قبل ذكر معموله ^(٤) ؛ نحو : « جاءني ضارب شديد » فإن ذكر المعمول قبل وصفه جارٍ نحو : « جاءني رجل ضارب غلامه شديد » ومن النحاة من يشترط هذين الشرطين في اسم الفاعل المقرون بأل أيضاً ^(٥) .

٣ - الاعتماد ؛ وهو شرط عند البصريين ^(٦) .

ويكون الاعتماد على أحد أمور خمسة :

- أ - الاعتماد على المتبداً ، بأن يكون خبراً له ؛ نحو : ريد ضارب أبوه عمراً .
- ب - الاعتماد على الموصوف ، بأن يكون صفة له ؛ نحو : جاءني رجل ضارب غلامه عمراً .
- ج - الاعتماد على ذي الحال ، بأن يكون حالاً عنه ؛ نحو : جاءني ريد راكباً فرسه .
- د - الاعتماد على الاستعهام ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ وهل قائم الزيدان ؟
- هـ - الاعتماد على التثني الصريح ؛ نحو : ما ضارب ريد ؛ وليس ريد صارباً أبوه .

(١) المصدر نفسه ، وانظر شرح الكافية (١٨٧/٢) ، ولباب الإعراب في علم العربية

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر السابق .

(٤) جمع الهوامع (٩٥/٢) .

(٥) الإظهار (ص ٣٨) .

(٦) انظر الجمع (٩٥/٢)

عمراً ، أو انزول به ؛ نحو غير مصيغ نفسه بجاقل ^(١) .

واسم الفاعل في الثلاثة الأول قد اعتمد على صاحبه ، وهي الاثنين الأخيرين قد وقع بعد ما هو بالفعل أولى وهو المعنى والاستفهام ، فقوي شبهه بالفعل ؛ وذلك لأن اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لا يجوز أن يعمل في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ؛ لأن طلبه بهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما ؛ لأنهما وصفا لندات المتصفة بالنصدر ، إما قائماً بها كما في اسم الفاعل ، أو واقعاً عيها كما في اسم المفعول ، والندات التي حالتها كذلك لا تقتضي فاعلاً ولا مفعولاً

فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعي فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل ؛ وذلك إما بكونه مسنداً ، أو بوقوعه بعد ما هو بالفعل أولى . فالأول إذا تقدم شيء مسنداً بمفعولهما إليه ؛ لأن الإسناد إلى الشيء من لوازم الفعل ، فيعلم بتقدم المسند إليه كونهما مسدين . فإما إذا أريد إسنادهما إلى شيء قيل جعلهما مع ذلك الشيء مسدين إلى معنى آخر ؛ نحو ضارب الريدان ، لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الإسناد من أول الأمر ، بل ربما توهم لهما قبل مجيء ما أسند إليهما مع تكثيرهما مسند إليهما ؛ إذ هما اسمان ، والاسم ظاهره إذا ابتدئ به أن يكون مسنداً إليه .. ومن هنا اشترط للعمل إما تقويهما بذكر ما وصفا محتاجين إليه ، وهو ما يخصصهما . أو وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى ؛ كحرف النفي والاستفهام ^(٢) .

ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الأحفش الاعتماد على شيء من ذلك ، وأجازوا إعماله مطلقاً ؛ إذ المعتبر عندهم شبه الفعل في المعنى لا في الصورة ^(٣) .

٤ - أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال :

وإما يشترط ذلك للعمل في المفعول لا في الفاعل ؛ لأنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان ، وإما اشترط أحد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى ؛ لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظاً ؛ لأنه لا يوارنه مستمراً ^(٤)

وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال ^(٥) . ويحقق باسم الفاعل في العمل أمثلة المبالغة ؛ لأنها محولة عنه كضرباب وصروب

(١) انظر المصدر السابق ، وتحفة الإعراف على العوامل (٤٥ ، ٤٦)

(٢) الهمع (٩٥/٢)

(٣) شرح الرصعي (١٨٥/٢)

(٤) الكافية (ص ١٩)

(٥) شرح الكافية (١٨٥/٢)

ومصراب وعليم وحذر^(١)

ولا يعمل باتفاق البصريين من هذه الأمثلة الخمسة إلا ثلاثة ، وهي التي حول إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة ، وهي^(٢) .

١ - فعال نحو :

يا لرزّام رشحوا بني مقدّمًا على الحرب خواضًا إليها الكتائب

٢ - مفعال نحو : إنه لمحار بوائكها .

٣ - فاعل نحو قول أبي طالب بن عبد المطلب :

ضروب بصل السيف سوق سمائها إذا عدموا رادًا فإنك عاقر
وأما فعيل وفعل المحوئين عن فاعل للمبالغة ، فقد أعملهما سيويه^(٣) ، وأنشد لفعل
حتى شأها قليل موهًا عمل باثّ طرّابًا وبات الليل لم ييم
وأنشد لفعل :

حذر أمورًا لا تحاف وآمر ما ليس مسجيه من الأقدار

عنى حين مع غيره إعمال هدير الوريين وعند ما استشهد به سيويه^(٤)

وأما الكوفيون فإنهم يسمون عمل شيء من أبهة المبالغة .

١ لأنها رادت على معنى الفعل بالمبالغة ؛ إذ لا مبالغة في أفعالها .

٢ - ولغات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل .

وعلى ذلك إن جاء بعد أمثلة المبالغة منصوب فيضمار فعل^(٥) .

ويورد البصريون ذلك بأنها إنما تعمل مع هوات الشبه العظمي لجبر المبالغة في المعنى
ذلك القصصان . وأيضًا فإنها فروع لاسم الفاعل للمبالغة ولا تقصر عن الصفة
المشبهة في مشابهة اسم الفاعل . قالوا . ومن ثمة لم يشترط هيها معنى الحال والاستقبال
كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة^(٦) .

(١) المصدر السابق

(٢) شرح الكافية (١٨٧/٢) ، وانظر الإظهار (ص ٣٨) .

(٣) انظر شرح الرضي (١٨٧/٢ ، ١٨٨) ، وجمع الهوامع (٩٧/٢)

(٤) المصدر السابق

(٥) شرح الرضي (١٨٧/٢ ، ١٨٨) ، وجمع الهوامع (٩٧/٢)

(٦) المصادر السابقة

الثالث - اسم المفعول .

ويعمل عمل فعله المجهول ، فيرفع نائب الماعل ، ولا يصب المفعول به إلا إذا اشتق من الفعل المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة .

واسم المفعول كاسم الماعل في اشتراط الحال والاستقبال ، والاعتماد على صاحبه أو على حرصي الاستفهام أو السعي . وعلى ذلك فلا لزوم لإعادة الكلام فيه .
ويسمى اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقاً .

وإن كان متعدياً إلى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد ، نحو : صربت ريذاً فهو مصروب .

وإذا تعدى إلى اثنين ليسا مبتدأ وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما ، نحو : أعطيت ريذاً درهماً لكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى .

وإن كان في الأصل مبتدأ وخبراً فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة (أي - مصدر الخبر مصافاً إلى المبتدأ) فمعلوم في (علمت ريذاً قائماً) قيام زيد وكذلك في (جعلت ريذاً عيلاً) المفعول على زيد .

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول ومن مضمون الثاني والثالث ، أي - مصدر الثالث مصافاً إلى الثاني ففي : أعطيتك ريذاً مطلقاً المحاطب معلم ، وانطلاق زيد أيضاً معلم ^(١) .

الرابع : الصفة المشبهة .

وتعمل عمل فعلها ، وهي في عملها محولة عن اسم الفاعل ، وإنما تعمل وإن لم توارن صيغها الفعل ، وإن لم تكن للحال والاستقبال ، واسم الفاعل يعمل لمشايعته الفعل لفظاً ومعنى على خلاف (كما سبق ذكره) - لأنها مشابهت اسم الفاعل ؛ لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه ، فهو بمعنى ذو مصافاً إلى مصدره ، فحسب بمعنى ذو حس .

وقد ذهب أكثر المحويين إلى أنها تعمل دون أن يشترط كونها بمعنى الحال .
ودهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة .

(١) نظر العوامل ائمة (ص ١٠) ، الكافية (ص ١٩) ، تكملة الإخوة على العونين (ص ٤٦ ، ٤٧) ،
وشرح الكافية (١٨٩/٢ - ١٩٠) ، والهمع (٩٧/٢) .

ودهب السهرلي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي - وهو ظاهر كلام الأبيحش قال .
« والبصعة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساع أن يبي منها قد فعل » .

ودهب ابن السراج والفارسي إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي .

وطاهر كلام الشلوبي أنها تكون بمعنى الحال وحده ، لا بمعنى الماضي ولا معنى المستقبل ، قال : « وسواء رفعت أو نصبت ؛ لأنك قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مصيلاً ولا استقبالاً » (١) .

وهي إما أن تكون مصحوبة باللام أو مجرودة عنها ، ومعمولها إما أن يكون مضافاً أو مقيروناً باللام ، أو مجرداً عنهما . فهذه ستة أقسام ، والمضاف إما أن يكون مضافاً إلى مقرون يأل أو مجرداً ، فصارت اثني عشر قسمًا . والمعمول في كل واحد من هذه الأقسام مرفوع أو منصوب و مجرور ، وإذا فالأقسام ستة وثلاثون (٢) .

وأمثلة الوصف المصحوب يأل :

رأيت الرجل الحسن وجهه - ووجهها - ووجهه
رأيت الرجل الحسن الوجه - الوجه - الوجه
رأيت الرجل الحسن وجه أب - ووجه أب - ووجه المصنوع ونصبه وحفضه .
رأيت الرجل الحسن وجه الأب - ووجه الأب - ووجه الأب المصنوع ونصبه وحفضه .
رأيت الرجل الحسن وجهه - ووجهه - ووجهه
رأيت الرجل الحسن وجه أبيه - ووجه أبيه - ووجه أبيه المصنوع ونصبه وحفضه .

وأمثلة الوصف المجرد منها :

رأيت رجلاً حسناً وجهه - ووجهها - حسن وجهه
رأيت رجلاً حسناً الوجه - الوجه - الوجه
رأيت رجلاً حسناً وجه الأب - وجه الأب
حسن وجه الأب
رأيت رجلاً حسناً وجه أب - وجه أب - وجه أب
رأيت رجلاً حسناً وجهه - وجهه - وجهه

(١) انظر . معجم الهوامع (٨٩/٢) . (٢) الكافي (ص ١٩)

رأيت رجلاً حسناً وجهه أيه - وجهه أيه برفع المفعول ونصبه ونعصبه^(١) ويمتنع من هذه المسائل باتفاق في المنع في الشر ، وإن اختلف في علته وفي وقوعه في الشعر والمسائل التالية .

أولاً إذا كانت الصفة باللام مضافة إلى معمولها غير المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجه .

ثانياً إذا كانت الصفة باللام وكان المفعول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير نحو الحسن وجهه الحسن وجه غلام أخيه

ثالثاً إذا كانت الصفة باللام مضافة إلى معمولها المحرر عن اللام والضمير نحو الحسن وجه ، أو وجه غلام^(٢) .

والرفع في الأمثلة الجائزة على الفاعلية عند صيغته والبصريين ، وعلى أن المرفوع بدل من الضمير المستكن فيها عند الفارسي .

والنصب على أن المنصوب شبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، وعلى أنه تمثيل إذا كان نكرة ، والجر على الإضافة^(٣) .

الخامس : اسم التفضيل .

يعمل اسم التفضيل عمل فعله الذي اشتق منه ، نحو ما من رجل أحسن فيه الخدم منه في العالم^(٤) .

ومشابهة اسم التفضيل بمفعول ضعيفة ، وكذلك لاسم الفاعل ؛ ولذلك وقع الخلاف في عمله في ما من شأنه أن يحتاج إلى قوة العامل ؛ ولذلك أيضاً يرفع المصنوع المستتر الذي هو فاعله ؛ لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل^(٥) .

ومن ثم لا يرفع الاسم الظاهر إلا بشروط خمسة ، خلافاً ليويس الذي حكى عنه في الظاهر مطبقاً^(٦) .

١ - أن يكون اسم التفضيل صفة لشيء من حيث النعت

(١) معجم الهوامع (٩٩/٢) (٢) شرح الرصعي (١٩٢/٢ ، ١٩٣)

(٣) الكافي (ص ١٩)

(٤) العوامس المائة (ص ٦٠) ، ونجدة الإخوان (ص ٤٧)

(٥) شرح الرصعي (٢٠٤/٢) (٦) المصدر نفسه

٢ أن يكون صفة متعلق ذلك الشيء المشترك بين ذلك الشيء وغيره من حيث المعنى والحقيقة (١)

٣ أن يكون المتعلق في نفسه مفضلاً باعتبار الشيء الأول .

٤ أن يكون ذلك المتعلق في نفسه مفضلاً عليه باعتبار غيره .

٥ - أن يكون اسم التفضيل منفياً . وقد قاس ابن مالك التهي والاستفهام على النفي ، فقال فيما يقفه صاحب الهمع : لا بأس باستعماله بعد نهي ، أو استفهام فيه معنى النفي ؛ كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن (٢) .

وقد مع أبو حيان هذا القياس قائلًا : « إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قاله العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع » (٣) .

والسبب في رفعه الظاهر مع هذه الشروط : « تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها » (٤) .

ولا يصب اسم التفضيل المفعول به ، سواء كان مظهرًا أو مضمومًا (٥) .

وذهب بعض النحاة إلى أنه يصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه ، ورده أبو حيان بأنه : « وإن أول بما لا تفصيل فيه فلا يلزم عنه تعديه كتعديه ، وللتراكيب خصوصيات » (٦) .

(١) المصدر نفسه (٣، ٢) مع الهوامع (١٠٢/٢)

(٤) المصدر نفسه .

(٥) يتعدى اسم التفضيل إلى المفعول الواحد - الذي لا يهم فعله علماً أو جهلاً - (باللام) ، نحو هو أبدر للمعروف ، فإن كان يهم فعله علماً أو جهلاً تعدى (بالباء) نحو هو أعرف بالنحو وأجهل بالغة وإن كان المفعول به يتعدى إليه بحرف الجر تعدى إليه اسم التفضيل به نفسه ؛ نحو هو أمر منك بفعلك وأرعى منك بالنشأ

ويتعدى إلى أول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ، ويبقى ثانيهما في اللباب ، نحو هو أكسى منك لعمرو الثياب وأعدم منك لزيد منطلقاً

« وكان القياس أن يتعدى إلى الثاني أيضاً باللام ، إلا أن الفعل لا يتعدى بحرفي جر متماثلين نقطاً ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما أو مكانين أو زمانين » انظر شرح الرصافي (٢٠٤/٢) ، والهمع (١٠٢/٢) ، وشمعة الإخوان (ص ٤٨)

(٦) مع الهوامع (١٠٢/٢)

هنا ورد ما يوهم جوار نصبه المفعول به أول ، على تقدير فعل يفسره أقفل .
فهي قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ عَنْ مَسِيلِهِ ﴾ [الأنعام ١١٧] يقدر فعل نصب
يذكر عليه اسم التفصيل ، أي (هو أعلم من كل واحد - يعم من يصل عن مسيله) .
وهي قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام ١٢٤] على إعراب حيث
مفعولاً به ، يقدر فعل نصبها ويذكر عليه أعلم ، والتقدير كما في شرح التسهيل :
(والله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته) .

وكذلك لا ينصب اسم التفصيل شبه المفعول به ، إما لأنه لا ينصب المفعول به
فلا ينصب أيضاً شبيهه ، وإما لأن نصب ذلك في الصفة فرع الرفع ... وهو توصلة
للإضافة إلى ما كان مرتفعاً به ، وهو لا يرفع الفاعل الظاهر إلا بشروط . . وإن رفعه
لا يضاف إليه ^(١) .

كذلك لا ينصب اسم التفصيل مفعولاً مطلقاً ^(٢) .

وينصب غير ذلك من الظروف والحال والتميم ، ويعمل فيها بلا شرط ؛ لأن الظروف
والحال يكفي فيهما راتحة الفعل ، والتميم يعمل فيه الخالي عن معنى الفعل ؛ نحو
رطل ريثاً ^(٣)

السادس . المصدر

ويعمل عمل فعله ، لازماً ومتعدياً إلى واحد فأكثر ، أصلاً أو لاحقاً على خلاف في
ذلك بين البصريين والكوفيين ، تبعاً لاختلافهم في الأصالة بين المصدر والفعل ^(٤)
ولا يقدر عمله بزمان ^(٥) .

وإنما يعمل المصدر عمل فعله ماصياً ؛ لأن معنى المصدر هو ما لا بد له في الوجود
من محل يقوم به ومكان وزمان ، وبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من
الآلة كالصرب لكمة وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه
في وجوده ، ولا يدرم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ على أن يدرمه في اللفظ
ما يقتضي ذلك اللفظ معناه ^(٦)

(١) شرح الرصعي (٢٠٤/٢)

(٢) الهمع (١٠٢/٢)

(٣) نعمة الإحسان (ص ٤٨)

(٤) انظر الإصناف - أسأله الثانية والعشرين (ص ١٤٤ - ١٥١)

(٥) شرح الكافية (١٧٩/٢)

(٦) انظر الهمع (٩٣/٢)

ولا يعمل المصدر عمل فعله إلا بشروط في بيته وفي جملته :

١ - ألا يكون مفعولاً مطلقاً ،

ودلك إذا قدر بأن المصدرية (مخففة وغير مخففة) والفعل ، أو قدر بما المصدرية والفعل .

مثال تقدير أن غير مخففة للماضي قول الشاعر :

أَمِنْ يَتَقَدَّرُ وَهِيَ الْغَائِيَاتِ تَزَادُ

وللمستقبل قوله :

قَرُمَ بِيَدَيْكَ هَلْ تَشْطِيعُ ثَقَلًا جِبَالًا مِنْ تَهَامَةٍ رَامِيَاتٍ

ومثال تقدير (ما) للماضي والحال : ﴿ كَذَرَكُوا نَبَاتَهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ،

﴿ تَحَاوَرْتُهُمْ كَيْفَ يَنْقُصُكُمْ ﴾ [هود : ٢٨] .

ومثال المخففة للثلاثة قوله .

عَلِمْتُ بِشَطِّكَ لِلْمَعْرُوفِ خَيْرٌ يَدُ فَلَا أَرَى فَيْكَ إِلَّا بِاسْطُهَا أَمَلًا

وقوله :

لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَاقَكُمْ عِدَّةَ السَّنَةِ عَدَمْتُمْ عَلَى السَّجَاةِ مَعِينًا

وقوله :

لَوْ عَلِمْتُ إِشَارِي الَّذِي هَوَتْ مَا كُنْتُ مَعَهَا تَمَظُّيًا عَنْ إِلَفٍ

وتقدر المخففة للثلاثة بعد العلم .

وتقدر غيرها بعد لولا ، أو الفعل ، إذا قدرت قبله كراهة أو إرادة أو خوفًا أو رجاءً أو متعًا أو نحوه .

وهذا التقدير دائم عند الجمهور . خلافاً لابن مالك الذي جعله غالباً (١) .

٢ - ألا يتقدم معموله عليه :

لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل ، والحرف المصدرية موصول ، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفصل الذي هو صلة الحرف ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ويؤول ما أوهم تقدم معمول على إضمار فعل ؛ كقوله :

الحلم عند الجهل للدلة إدعان

هذا رأي الجمهور . وأجاز ابن السراج تقديم معموله عليه . فأجاز . يعجبي عمر صر يرد ^(١) .

ووافق ابن السراج الجرجاني والبيضاوي ^(٢) .

٣ . ألا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي :

سواء كان تابعاً أو غيره ، كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وسواء في التوابع المبتدأ وغيره خلافاً لأبي حيان في التسهيل ؛ إذ قال « ولا مفعول قبل تمامه » ^(٣) . فلا يقال عجبت من ضربك الشديد ريذاً ، ولا من شربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخير كقوله إن وجدني بك الشديد أراني عادراً من عهدت فيك عدولا ويؤول ما أوهم الفصل نحو قول الله تعالى ﴿ إِنَّكَ عَلَىٰ رَيْبٍ مِّنْهُ لَقَائِدٌ ۖ يَوْمَ تَبْلَىٰ السَّرَائِرُ ﴾ [الطرق ٨ ، ٩] ونحو قول الخطيبه :

أرمنت يائساً ميثاً من نوالكم ولن ترى طارداً للحر كانيأس والتقدير في « إِنَّكَ عَلَىٰ رَيْبٍ مِّنْهُ لَقَائِدٌ ۖ يَوْمَ تَبْلَىٰ السَّرَائِرُ » . يقدر . يرجعه يوم كما أن تقدير البيت يثبت من نوالكم ^(٤) .

٤ - ألا يحذف المصدر مع بقاء معموله :

« لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض » ^(٥) إلا أن يدل دليل قوي عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو اللهم ارزقني من عدوك البراءة ، وإليك المزار . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النور ٢] ، وقال . ﴿ بَلِّغْ مَعَهُ أَلْتَقَى ﴾ [الصافات ١٠٢] . قال الرضي : « وتقدير الفعل في مثله تكلف ، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به ، فلا مع من تأويله بالحرف المصدر من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه » ^(٦) .

٥ - أن يكون مفرداً :

فلا يعمل مثي ولا مجموعاً .

وما ورد من ذلك مؤول على النصب بمصمر عند أبي حيان والجمهور ؛ « لأنه يريل

(١) المصدر السابق ، وانظر شرح الكافية (١٨١/٢)

(٢) انظر تحفة الإخوان (ص ٤٩) (٣) لباب الإعراب (مخطوط)

(٤) هبغ الهوامع (٩٣/٢) (٥) المصدر السابق

(٦) شرح الرضي (١٨١/٢)

المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل ^(١) :

وجور قوم عمله في الجمع المكسر ، واختاره ابن مالك ^(٢) ، قال : « لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية والمعنى معها باقي ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمترلة ذكره متكرراً يعطى » وقد شجع : تركته بملاحس البقر أولادها وقال الشاعر :

مواعيد عرقوب ، أخاه يثرب

٦ - أن يكون مسكراً غير محدود :

فلا يعمل مصمراً ، كما لا يعمل إذا كان محدوداً بالثناء ؛ كعجبت من ضربتك زيداً ، وشد قوله :

بضربة كفيه الملا نفس راكب

للعلة التي سبق ذكرها ^(٣) .

٧ - أن يكون ظاهراً :

فلا يعمل مضمراً عند جمهور البصريين ؛ لأن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

ويرى الكوفيون ^(٤) جوار إعماله مصمراً ، مستدلين بقول الشاعر ^(٥) :

وما الحرب إلا ما علمتم ودقتم وما هو عنها بالحديث المرجم

أي : وما الحديث عنها ، وقد أوله البصريون على متعلق عنها . أعني : مقدراً .

ويقصر الفارسي ^(٦) وابن جني عمل المصدر على المجرور وحده ، دون المفعول الصريح .

وقاس أبو حيان ^(٧) إعماله في الظرف على المجرور ؛ « إذ لا فارق بينهما » وقد أجاره

جماعة من النحاة .

(٢) المصدر السابق ، وباب الإعراب

(١) الهمع (٩٣/٢)

(٣) المصدر نفسه

(٤) انظر شرح المفصل (٦٠٤ = ٩/٦) ، والهمع (٩٣/٢)

(٥) وهو رهير انظر الدرر النواع (٢/٢)

(٦) شرح التصحيح (٦٢/٢ ، ٦٣) ، وحاشية العيني على الصريح

(٧) الدرر النواع (١٢٢/٢)

ثم المصدر أقسام ثلاثة : لأنه إما أن يكون مضافاً أو مبنياً أو معرفاً بأل .

١ - المضاف :

قال السيوطي : « إعماله مضافاً أكثر من إعماله مبنياً استقراء » (١) .

وعلى ابن مالك هذه الكثرة ، بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسماد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل » (٢) .

أ وأكثر ما يكون إصابته إلى الفاعل ؛ لأنه محله الذي يقوم به ، فيجعله معه كلفظ واحد بإصابته إليه أولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وأيضاً فإن طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ؛ لأنه كعمله الذي يقوم به ، وعمله ضعيف لصعف مشابهته الفعل ، فلم يبق إلا الإضافة » (٣) .

وبناءً على هذه التعميمات جعل الرصبي أقسام المصدر في العمل المضاف إلى الفاعل لا المبنون كما هو المشهور ؛ وذلك « لكون الفاعل إذاً كالجذر من المصدر كما يكون في العمل ، فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل » (٤) .

ب ونجوز إصابته إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً وتكون القرينة :

عجبيء تابع له مصوب حملاً على المثل نحو : أعجبي صرب ريد الكريم .

أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً ، كقول الشاعر

أمن رسم دار مربع مصيف لعبيك من ماء الشؤون وكيف

أو بقرينة معوية نحو : أعجبي أكل الخير (٥)

وإذا أصيب للمفعول فهل يحدد الفاعل أولاً ؟ أقوال

أ يرى البصريون قلة حذف الفاعل إذا أصيب المصدر لمفعوله ؛ كقوله : ﴿ لَا يَسْتَمِ

الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [صافات ٤٩] أي : دعائه الخير (٦)

ويفرقون بينه وبين الفعل ؛ « لأن الموجب للمع في العمل تنزيله إذا كان صميماً

(١) الهمع (٩٣/٢)

(٢) المصدر السابق

(٣) شرح الرصبي (١٨٢/٢)

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر نفسه

(٦) الهمع (٩٤/٢)

متصلاً كالأجزاء منه بدليل تسكين آخره ، وللمفصل به بين الفعل وإعرابه في فعلان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وحمل عليه المفصل والظاهر . أما المصدر فلا يتصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة قاعده منه نسبة الجزء من الكلمة (١) .

ب - ويرى الكوفيون أنه لا يحذف ، بل يصمر في المصدر كما يصمر في الصفات والظروف ؛ « لأن الفاعل لا يجوز حذفه » (٢) .

ج - ورأى ابن الأثير أنه ينوي إلى « حسب المصدر » . ولا يجوز أن يقال : إنه محذوف ؛ لأن الفاعل لا يحذف ، وكذلك لا يضمم ؛ لأن المصدر لا يضمم فيه ؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس (٣) .

ويرى المحققون أنه يجوز بقاء الفاعل مع الإضافة إلى المفعول وإن خصه بعضهم بالشعر .

وكما تجوز إضافته إلى الفاعل والمفعول تجوز إضافته إلى الظرف أيضاً ، فيجوز فيما بعده رفقا وصباً (٤) .

٢ - المنون :

ويرى جمهور البصريين أن إهماله متونا أكثر من إعماله معرقاً بآل ؛ « لأن فيه شبهة بالمعل المؤكد بالنون الخفيفة » (٥) .

وأبكر الكوفيون عمله متونا ، فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فعلى « إضممار فعل بعسره المصدر من لفظه ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ يُلَاقَهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَرٍ ﴾ (المدح : ١٤ ، ١٥) ، التقدير يطعم » (٦) .

ورد البصريون بأن التقدير خلاف الأصل .

٣ - المعرف باللام :

أ - يرى سيبويه والخليل (٧) جواز إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً ، نحو

(١) المصدر بمهـ

(٢) المصدر السابق ، وانظر شرح المفصل (٦٢/٦)

(٣) المصدر السابق

(٤) الدرر اللوامع (١٢٥/٢) ، وشرح المفصل (٦٢/٦) .

(٥) المصدر السابق (٦) جمع الهوامع (٩٤/٢)

(٧) شرح الرضي (٩٤/٢)

قول الشاعر :

ضعيف السكاية أعداءه يحال الفرار يراحي الأجل
وقول مالك بن رغبة الباهلي (١) :

لقد علمت أولى المعيرة أنني كررت فلم أنكل عن الصرب مسعاً

ب - وأنكره كثيرون ، مهم المبرد ؛ لا استمحال الاسمية فيه ، وقال في قوله :
أعداءه . أي في أعدائه ، قال . أو يكون منصوباً بمصدر مكر مقلد ، أي : ضعيف
السكاية نكايته أعدائه ، فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه (٢)

ج - ويرى ابن طليحة وابن الطراوة أنه يجوز ؛ إن عاقبت أل الصمير نحو : إنك
والضرب خالداً المسيء إليه ، فإن لم تعاقبه فلا يجوز إعماله . نحو : عجبت من
الصرب ريد عمرًا (٣)

ويرى الزجاج (٤) وابن عصفور . أن إعمال النون أقوى من المضاف ، على عكس
الرصي الذي سبق نقل رأيه في ترجيح المضاف إلى الفاعل على كل ما سواه . وقد علل
الزجاج رأيه بأن ما شبه به نكرة فكذا ينبغي أن يكون نكرة .

ورد بأن إعماله ليس بلشبه بل باليابة عن حرف مصدري ، والفعل الموب عنه في
رتبة المصدر

ويرى بعضهم أن المضاف والنون يستويان في الإعمال .

ويرى أبو حيان أن المساواة بينهما في ترك الإعمال في القياس ؛ لأن المصدر قد دخله
خاصة من خواص الاسم ، فكان قياسه ألا يعمل (٥)

السابع : الاسم المضاف :

وقد ذهب جماعة من النحويين إلى أن الاسم المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ؛
لأنه إما بتقدير حرف الجر كما في الإضافة المعنوية ، أو محمولة على ما بتقديره لكونه
مرعه كما في الإضافة اللفظية (٦) ، عند من يقدر حرفاً في المضاف إليه وأن المضاف

(١) الدرر (٢٥/٢) (٢) المصدر نفسه .

(٣) الهمع (٢٤/٢) ، وشرح التصريح (٦٣/٢)

(٤) شرح المفصل (٦٠/٦ ، ٦١) وانصدرا السابعا

(٥) انظر في كل الأوجه السابقة جمع الهوامع (٩٣/٢ ، ٩٤)

(٦) جمع الهوامع (٤٦/٢)

إنما يعمل لتبائنه عنه .

وعند جماعة أخرى أن المضاف يعمل أصالة لا على تقدير جار^(١) . وأرجو أن أفصل ذلك في موضعه من العوامل المعنوية .

ويشترط لعمل المضاف الجر في المضاف إليه^(٢) :

- ١ - أن يكون المضاف اسماً مجرداً عن تنوينه وما يقوم مقامه لأجل الإضافة .
- ٢ - ألا يكون مساوياً للمضاف إليه في العموم والخصوص ، بالترادف ، كليث وأسد ، أو بغيره ؛ كإنسان وناطق .
- ٣ - ألا يكون أحص منه مطلقاً كأحد اليوم .

والإضافة قسمان : معنوية ولفظية .

أولاً . الإضافة المعنوية

وهي ما لا يكون المضاف فيها صفة مضافة إلى معمولها ، أي : فاعلها أو مفعولها ، وهي على صريين^(٣) .

أ - ألا يكون المضاف صفة ، نحو : غلام زيد .

ب - أن يكون المضاف صفة لكن غير مضافة إلى معمولها نحو : مصارع مصر - الله خالق السموات والأرض

ذلك لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه^(٤) .

ثم إن الإضافة المعنوية تقسم نحويًا إلى ثلاثة أقسام ؛ لأنها إما أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى من أو بمعنى في^(٥)

(١) لباب الإعراب (٢) تحفة الإخوان (ص ٤٩)

(٣) شرح الرصبي (٢٥٢/١)

(٤) وشرط الإضافة المعنوية وهي الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فإن كان ذا لام حدثت لامه ، وإن كان عطفًا نُكِّر ، بأن جعل واحدًا من جملة من سمي بذلك اللفظ ، ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المصبرات والبهيمات لتعذر تنكيرها

وقد جوز الكوقيون إضافة بعض المعارف ، كما جاز الرصبي إضافة العلم ؛ لأنه لا يجمع من اجتماع تعريفين على معرف واحد انظر شرح انفصل (١٢١/٢) ، وشرح الرصبي (٢٥٣/١)

(٥) يقول مهني زاده : المضاف إليه إما مبادئ للمضاف ، وإما مسائر له ، وإما أعم مطلقًا ، وإما أحص مطلقًا ، وإما أحص من وجه فإن كان مبادئ فإن كان ظرفًا فالإضافة بمعنى في ، وإلا بمعنى اللام وإن كان مساوياً كليث وأسد ، أو أعم مطلقًا كأحد اليوم فالإضافة على التقديرين ممتعة . وإن كان أحص

- ١ - بمعنى اللام وهو ما لا يكون المضاف إليه من جنس المضاف وظرفه سواء كان مبايناً له نحو : علام ريد ودار عمرو ، أو أحص منه أو أعم منه من وجه ولم يكن أصله كقولهم : قصة حاتمك خير من قصة حاتمى .
- ٢ - بمعنى من وهو ما يكون فيه بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه ، ويكون المضاف إليه أصلاً له ؛ نحو : حاتم قصة ، وإنما تكون حاتمًا وغيره ، كما أن الحاتم يكون منها ومن غيرها
- ٣ - بمعنى في وهو ما يكون فيه المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، وهو قليل ، نحو : صرب اليوم

وتفيد الإضافة المعنوية تعريفاً مع المعرفة ^(١) ، وتخصيصاً مع المكرة .

ولما أفادت تعريفاً مع المعرفة ؛ لأن وصعها لتفيد لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه ، مثلاً إذا قلت : علام ريد راكب - ولريد علمان كثيرة - فلا بد أنه تشير به إلى علام من بين علمانه له مريد خصوصية بريد ، إما بكونه أعظم علمانه ، أو أشهر بكونه علائقاً له دون غيره ، أو يكون علائقاً معهوداً بينك وبين المحاطب . وبالجملية بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر العلمان ^(٢) .

ثانياً : الإضافة اللفظية :

وهي إضافة اسم إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك ، وتسمى غير محصنة . وهي صربان ^(٣)

- ١ اسم الفاعل إذا أصيب مراداً التنوين ؛ نحو : هذا صارب ريد عدًا ، إذا أريد الاستقبال وكذلك الحال ، وأصله التنوين والنصب لما بعده ؛ نحو : هذا صارب ريدًا .
- فيمكن حذف التنوين لصرب من التحفيف وحقق ما بعده ، كأنه يشبه بالإضافة المحصنة بحكم أنه اسم والنصب به عارض شبه الفعل .. ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفاً

= مطلقاً كيوم ، لأحد وعدم العقد بالإضافة بمعنى اللام

وبما كان أعم من وجه فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف بالإضافة بمعنى من ، وإلا فهي أعم بمعنى اللام

نظر : نخبة الإخوان على العوامل (ص ٤٩)

(١) قال صاحب لباب الإعراب : إلا نحو : غير ومثل وشبه لتوعلها في الإيهام ولا إذا اشتهر المضاف بمعايرة المضاف إليه أو مماثلته ،

(٢) شرح الرصبي (٢٥٣/١)

(٣) شرح الرصبي (٢٥٦/١ ، ٢٥٧)

على النكرة نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا عَلِيمٌ مُّطَرَّنٌ ﴾ [الأحزاب - ٢٤] .

٢ - الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها :

وهي في المعنى لما أضيفت إليه وذلك نحو : (مررت برجل حسن الوجه ومعمور الدار ، وامرأة جاثلة الوشاح) ، والتقدير في هذه الأشياء كلها الانفصال ؛ لأن الأصل : حسن وجهه ، ومعمورة داره ، وجاثلة وشاحها .

والإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد نوعاً من التخييف في اللفظ ومن ثم فإنها في حالها قبل الإضافة وبعدها سوله في التكثير وعدم التعريف ؛ ولذلك :

١ - تقع صفة لنكرة مفعولة ومضافة ؛ نحو : مررت برجل حسن الوجه ، وحسن وجهه .

٢ - يجوز دخول الألف واللام مع الإضافة نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه ^(١) .

الثامن : الاسم المبهم التام :

وينصب معموله على التمييز ، فعمله الصب وحده ؛ لشبهه بالفعل التام بالعامل الذي يذكر بعد الفعل حقيقة أو حكماً ^(٢) .

ويشترط في معموله أن يكون نكرة عند البصريين ، خلافاً للكوفيين الذين يجوزون كون التمييز معرفة ^(٣) .

وفي تقديمه على عامله تخلاق ^(٤) .

ومعنى أن يكون تاماً ؛ كونه بحالة يمنع إصاحته وهو عليها إلى شيء آخر ^(٥) ، ويكون تمامه بالأشياء الآتية :

١ - بالتووين ظاهراً كما في : رجل ريتاً ، أو مقدراً كما في : مثاقيل ذهباً ، وخمسة عشر درهماً

٢ - بنون التثنية ... كما في : موان سمناً .

٣ - بنون شبه الجمع نحو : عشرون درهماً

٤ - بالإضافة نحو : ملؤه ذهباً ، ومثله فضلاً .

(١) شرح المفصل (١١٩/٢)

(٢) نحة الإخوان (ص ٥٠) .

(٣) المصدر نفسه

(٤) انظر شرح المفصل (٧٤ ، ٧٣/٢)

(٥) الإظهار (ص ٣٩)

والمبهم المحتاج إلى التمييز في الإضافة هو المضاف لا المضاف إليه ؛ ؛ لأنك لو جئت بالظاهر بدل الصمير وقلت : ملء الإباء ومثل ريد ؛ لاحتاج الكلام أيضًا إلى التمييز لإيهام المثل والمثل ؛ .

وإذا تم الاسم بهذه الأشياء ؛ شابه الفعل إذا تم بالفعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً لمشايعته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ؛ (١)

٥ - وقد يكون تمامه بنفسه لا بشيء آخر غيره ، وذلك في شيئين (٢)

أ - الصمير المبهم وهو الأكثر الأغلب . ويكون عاليًا - فيما يعيد معنى المبالغة والتعظيم .

نحو : نعم رجلًا ، وبش عبداً ، وساء مثلاً .

ونحو يا له رجلًا ، ويا لها قصة ، ويا لك ليلاً ، ويا لها حطة ، وما أحسها مقابلة ، ولله دره رجلًا جاءني ، وويحه رجلًا لقيته .

ب - اسم الإشارة :

نحو ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [اندر ٣١] عدد من يقول : إنه تمييز لا حال

والعامل في التمييز في هذين اموضعين هو الصمير واسم الإشارة ؛ ؛ تمامهما ومشايعتهما للفعل التام بفاعله ؛ (٣)

التاسع : ما فيه معنى الفعل .

وهو كل لفظ يهمهم به معنى الفعل الاصطلاحي (٤)

١ - ومنه أسماء الأفعال : وقد وصفت للدلالة على صيغ الأفعال ، كما تدل الأسماء على مسمياتها ، والهدف من ذلك نوع من الإيجاز والاختصار مقرونًا بنوع من المبالغة ؛ ولولا ذلك كانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها ؛ ووجه الاختصار فيها ؛ مجيئها لنواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد

(١) شرح الرصي (٢٠٠/١)

(٢) معجم الهوامع (٢٥٠/١ ، ٢٥١)

(٣) شرح الرصي (٢٠١/١)

(٤) تحفة الإخوان (ص ٥١)

وصورة واحدة (١) .

وتكون غالباً بمعنى الأمر (٢) ؛ وذلك لأن العرض منها - مع ما فيها من المبالغة - الاختصار و « الاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ؛ لأن الأمر يستغنى فيه - في كثير من الأمر - عن ذكر أفعال أفعاله اكتفاءً بشواهد الأفعال » (٣) .

ومن أمثله : ها ريداً ، أي : حده . ورويداً زيداً ، أي : أمهله . وهلم ريداً ، أي : أحصره . وهات شيئاً ، أي : أعطه . وبلة عثياً ، أي : دعه . وعليك حسناً ، أي : الرمه . ودعوك بشراً ، أي : خده .

ويجنيء بمعنى الماضي أيضاً ؛ لأنه وإن اختلف مع الأمر في قوة العلم بالمحذوف التي هي أصل هذه الأسماء إلا أنه قد يقع الحذف أيضاً في بعض الأخبار ؛ « للدلالة الحال على المراد ، ووضوح الأمر فيه وكونه محذوفاً كمنطوق به بوجود الدليل عليه » (٤) ؛ ولذلك استعمل في الخبر بعض هذه الأسماء ومنها :

هيهات الأمر ، أي : بعد . شتان ريد وعمرو ، أي : افترقا . سرعان ريد ووشكان عمرو ، أي : قرها .

ولما رأى النحاة كون هذه الكلمات أسماء وليست أفعالاً مع أدلتها معاني الأفعال ؛ لما بين هذه الأسماء والأفعال من خلاف ، في أمور :

أولها : اختلاف في الصيغ ؛ فصيغ هذه الكلمات مخالفة لصيغ الأفعال ، ثم اختلاف في التصرف ؛ إذ إن هذه الكلمات لا تتصرف تصرف الأفعال .

يؤكدهما ما نراه في الاستعمال من تقبل بعضها لعلامات الأسماء ؛ إذ تدخل اللام على بعضها كما يدخل التنوين في بعض . ثم ما يفرضه تحليل التركيب من إدراك لأصلها وهو كون بعضها ظرفاً وبعضها جاراً ومجروراً (٥) .

وحكم أسماء الأفعال أنها مبنية ؛ « مشابقتها مبنى الأصل ، وهو فعل الماضي والأمر ... أو لكونها أسماء لها أصل الباء وهو مطلق الفعل » (٦) .

وحكمها من حيث التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها ، إلا أن « الباء » تزداد

(١) شرح المفصل (٢٥/٤)
(٢) الإظهار (ص ٤٠) ، والكافية (ص ١٦)
(٣) شرح المفصل (٢٥/٤)
(٤) المصدر السابق
(٥) انظر - شرح الرصعي (٦٣/٢)
(٦) المصدر نفسه

في مفعولها كثيراً . نحو : (عليك به) لضعفها في العمل فتعتمد بحرف عاذته لإيصال اللارم إلى المعلوم (١) .

ولا يتقدم مفعولها عليها عند البصريين ؛ نظراً إلى الأصل ؛ لأن الأعباء فيها إما مصادر ومعلوم امتناع تقدم مفعولها عليها وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ، ثم مها إلى اسم الفعل . وإما ظرف أو جار ومحرور ، وهما صعيقان قبل النقل أيضاً لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل (٢) .

وجور الكوفيون ذلك ، استدلالاً بنحو قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوي دوكما إني رأيت الناس يجمدوكا

وقد رد البصريون هذا الاستدلال بأن (دوك) في البيت ليس اسم فعل ، بل هو ظرف خير لدلوي (٣) .

٢ - ومنه الظروف المستقر : وهو ما كان متعلق الجار محدوداً فعلاً عائداً متصفاً في الجار والمحرور عند الجمهور ، أو هو ما كان المتعلق محدوداً سواء كان فعلاً عائداً أو خاصاً عند بعض النحاة (٤) .

وقد اتفق على أنه لا يعمل في المفعول به وكذلك لا يعمل في الفاعل الظاهر إلا بالشروط التي سبقت في اسم الفاعل من الاعتماد وغيره . ويراد هنا أنه يمكن الاعتماد على الموصول ، ومثاله : جاءني الذي في الدار أبوه .

ويعمل في غير الفاعل والمفعول كإخال والظرف بلا شرط (٥) .

٣ - ومنه المنسوب : ويعمل عمل اسم المفعول ؛ لأنه مؤول به ، نحو : مررت برجل هاشمي أخوه ، وينبغي للعالم أن يكون محمدياً حقه .

ويشترط في عمله ما سبق ذكره في عمل اسم المفعول

٤ - ومنه الاسم المستعار : نحو أسد في : مررت برجل أسد غلامه ، وأسد عليه ، أي : مجترئ .

٥ - ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة . نحو لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَقَرُّ بِالسَّمَوَاتِ ﴾ [الأنعام ٣] أي . المعبود فيها .

(١) لياب الإعراب

(٢) شرح الرصافي (٦٤/٢)

(٣) المصدر السابق

(٤) تحفة لإخوان (ص ٥١)

(٥) الإظهار (ص ٤٠)

وكذلك اسم الإشارة ، وليت ولعل ، وحرف البناء والتشبيه والتثنية والهي . وهذه كلها تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل ؛ كالحال والظرف (١) .

العوامل السماعية

يقسم العلماء العوامل السماعية إلى قسمين : عوامل في الاسم ، وأخرى في الفعل المصارع

ويقسمون العامل في الاسم إلى : عامل في اسم واحد ، وعامل في اسمين

أولاً . عوامل الأسماء :

أ - العامل في اسم واحد

ب - العامل في اسمين

١ - العامل في اسم واحد :

العامل في اسم واحد حروف الجر ، وتسمى عند الكوفيين حروف الإضافة وحروف الصفات أيضاً

وهي تسمى حروف الجر ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء .

وتسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها .

ويطلق عليها كذلك « حروف الصفات » ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم ، أو لأنها

تقع صفات لما قبلها من المكرات (٢)

وهذه الحروف تعمل ؛ « لأن الأفعال التي قبلها تضعف عن وصولها وإفصائها إلى

الأسماء التي بعدها ، كما يفصي غيرها من الأفعال القوية الواصلة .. بلا واسطة حرف

الإضافة . فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة

فجعلت موصلة لها إليها ، فقالوا . عجبت من زيد وتظرت إلى عمرو » (٣) .

وإنما تعمل هذه الحروف لاحتصاصها بما دخلت عليه ، وتعمل الجر وحده فلا تعمل

الرفع ؛ لأنه إعراب العمد ومدحولها فضلة ، ولا تعمل النصب ؛ لأن محل مدحولها

(٢) التصريح (٢/٢) .

(١) الإظهار (ص ٤٠) .

(٣) شرح المفصل (٨/٨)

نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل . وهم أرادوا انفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف ، وهكذا جعلت هذه الحروف جارة ليخالف ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي .. ثم لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع ؛ لأن الجر من محرج الياء ، والنصب من محرج الألف ، والألف أقرب إليها من الواو ^(١) .

وكل من الحرف الجار والاسم المجرور منصوب محلاً بالفعل المتقدم ، يدل على ذلك أمران ^(٢) :

الأول أن عيرة الفعل المتعدي بحرف الجر عيرة ما يتعدى بنفسه إذا كان في معناه ، فمعنى : مررت بريد جرت ريداً . ومعنى : انصرفت عن خالد جاورت خالدًا . فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر ؛ لأن الاقتضاء واحد ، إلا أن هذه الأفعال صعبت في الاستعمال فاهتقرت إلى مقوّ .

والثاني : من جهة اللفظ ، وهو نصب ما عطفت على الجار والمجرور نحو : مررت بريد وعمراً ، ويجوز وعمر بالخفص على اللفظ والنصب على الموضع . وكذلك الصفة نحو : مررت بريد الطريف بالنصب والخفص .. وهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب ؛ ولذلك قال سيويه ^(٣) : « إذا قلت . مررت بريد فكأنك قلت : مررت ريداً » بريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف لكان منصوباً

وإذا فحرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب ومنزلة جزء من الفعل من حيث تعدى ^(٤) .

حروف الجر

من ، ولها معاني ^(٥)

(١) انصر السابق (ص ٨ ، ٩) ، والهمع (١٩/٢ ، ٢٠)

(٢) انظر ابن يعيش (٩/٨) ، وكتاب الإعراب في علم العربية

(٣) انظر شرح التصريح (٦/٢ ، ٧)

(٤) انظر شرح المصون للخمسين لابن إمام

(٥) ثم خلافاً كبير بين البصريين والكوفيين حول بياة حروف الجر بعضها عن بعض في القياس ، وبالتالي

في تحملها معانيها انظر شرح التصريح (٤/٢ ، ١٨)

١ - الابتداء في غير الزمان :

عد جمهور البصريين ، سواء كان المجرور بها مكاناً ؛ نحو : سرت من البصرة أو غيرها ، ونحو : هذا الكتاب من ريد إلى عمرو .

وأجاز (١) الكوفيون ومن وافقهم من البصريين - استعمالها في الزمان أيضاً ، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة ١٠٨] ، وقوله : ﴿ إِنَّا نُرِيدُ لِلصَّالِحِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة ٩] ، وقول الشاعر :

لَمَسَ الدِّيارَ بِقِنَةِ الحِجرِ . أقومين من حجج ومن دهر
ورد الرضي استدلال الكوفيين بأن : المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً ؛ كالسير والمشي ونحوه ، ويكون المجرور عن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة ، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو : تيرأت من فلان إلى فلان ؛ وذلك لأن التبرئة تلامز الفراق الذي هو البعد من المتبرأ منه فصاربت أصلاً للممتد ... وليس التأسيس والبدء حدثين معنيين ولا أصلين لمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في ، فمن في الآيتين بمعنى في ... وكذلك في البيت (٢) .

وثم وجه آخر في رد الاستدلال وهو تأويل الشواهد على أن ثم مصابفاً محذوفاً تقديره من تأسيس أول يوم . ومن مر حجج . ونحوها (٣) .

٢ - التبعض

نحو : شربت من النهر ، أي بعضه ، وأخذت درهماً من المال ، أي . بعضه . وتعرف بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن نحو : ﴿ حَذَّ مِنْ أَتَوَلَّيْتُمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة ١٠٣] ، أو مقدر نحو أخذت من الدراهم ، أي : شيئاً (٤) ، وعلامته جوار الاستعاء عنها بعض (٥) .

ويرى ابن يعيش أن فيه معنى الابتداء . ويذكر المبرد ذلك قائلاً في تفسير المثال (أخذت درهماً من المال) : « إنما جعل ماله ابتداء غاية ما أحد قدل على التبعض من

(١) شرح الفصول الخمس .

(٢) شرح الكافية (٢٩٨/٢)

(٣) المصدر السابق ، وانظر شرح المفصل (١١٠/٨)

(٤) التصريح على التوضيح (٨/٢)

(٥) شرح الرضي (٢٩٩/٢)

حيث صار ما بقي انتهاء له ^(١) ، وهو في الواقع إقرار بأن معنى من هنا لا ابتداء العاية ، ولذلك علق عليه ابن يعيش بقوله . « والأصل واحد » .

ولعل هذا هو مرد نسبة الرصي الرأي القائل بكون أصل من المعضمة ابتداء العاية إلى المبرد مسوياً في ذلك يسه ويبن عبد القاهر والرمحشري وسيبويه وغيرهم من البصريين القائلين بهذا الرأي ^(٢) .

٣ - التبيين

وتعرف « بأن يكون قبل من أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور من تفسيره له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم . كما يقال مثلاً (للرجس) ، إنه الأوثان و (عشرون) . إنها الدراهم في قولك : عشرون من الدراهم وللصمير في قولك : (عز من قائل) إنه القائل . بخلاف التبعيضية فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده ؛ لأن ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يقع على البعض ^(٣) . وتكون لتبيين الجنس نحو : ثوب من صوف ، وحاتم من حديد .

وعلامته . « صحة الموصول في موضعه ، فهو قيل . فاجتسوا الرجس الذي هو الأوثان استقام المعنى ^(٤) . قال الرمحشري . « وكونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء » ورده الرصي بأنه بعيد ؛ « لأن الدراهم هي العشرون في قولك : عشرون من الدراهم ، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه ، وكذلك الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له ^(٥) »

٤ - الظرفية

وهي عند الكوفيين مكانية ورمائية . فالأولى نحو ﴿ مَاذَا خَفَّوْا مِنَ الْأَثَرِ ﴾ [الأحزاب ٤] أي في الأرض . والثانية نحو ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة ٩] أي في يوم الجمعة وقد سبق ما فيه ^(٦)

٥ - التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهي الرائدة

فالأول : الداحلة على مكرة لا تحتص بالنهي ، نحو : ما جاءني من رحل ، فهي تنصيص على العموم

(١) معتصب

(٢) شرح المفصل (١١/٨)

(٣) شرح الرصي (٢٩٩/٢)

(٤) تحفة الإحسان (ص ٢١)

(٥) شرح الرصي (٢٩٩/٢ ، ٣٠٠)

(٦) المفصل للرمحشري (١٣/٨)

والثاني : الداحلة على مكرة مختصة بالنفي وشبهه ، نحو : ما جاءني من أحد ، فهي لتأكيد التخصيص على العموم ؛ لأن النكرة اللازمة للنفي تدل على العموم ضمناً فزيادة من إنما أفادت مجرد التوكيد (١) .

ولم الزائدة ثلاثة شروط عند الجمهور وسيبويه (٢)

- ١ - أن يكون مجرورها مكرة .
- ٢ - أن تكون علامة (في فاعل أو مفعول أو مبتدأ) .
- ٣ - أن تكون في غير الموجب ، سواء سبقها نفي بأي أداة ، أو نهي بلا ، أو استفهام بهل .
- وأجار بعضهم ريادةها بالشرط الأول وحده دون سواء .
- وأجارها الأحفش والكسائي وهشام بلا شرط . بدعوى « ثبوت السماع بذلك ثبوتاً وظناً » (٣)

٦ - التعليل :

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا خَطْبَقْتَهُمْ طَوْفًا ﴾ [سج ٢٥] أي أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاحتصاص (٤) .

٧ - المجاوزة :

نحو : ﴿ قَوْلٌ لِلْقَائِمَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر ٢٢] أي عن ذكر الله .

٨ - الانتهاء .

نحو : قربت منه ، فإنه بمعنى إليه .

٩ - الاستعلاء :

عند الأحفش والكوهيين نحو : ﴿ وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء ٧٧] أي . عليهم . وخرجها المانعون عن التصمين . أي . معناه .

١٠ - الفصل :

وهي الداحلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ

(١) ب الدباب في علم الإعراب

(٢) شرح الرصافي (٢٩٩/٢) ، ونظر دباب الإعراب في علم العربية

(٣) التصريح (٨/٢)

(٤) التصريح (٩/٢ - ١٠) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٣/٨ ، ١٤)

التصريح ﴿ [البقرة ٢٢٠] ، ﴿ حَتَّى تَمِيرَ الْحَيِّثَ مِنَ الْكَلْبِ ﴾ [آل عمران ١٧٩] ^(١) .

١١ - بمعنى الباء :

نحو : ﴿ يَطْرُوكَ مِنْ طَرَفٍ حَتَّى ﴾ [الشورى ٤٥] أي بطرف خفي ، نقده الأحفش عن يونس ^(٢) .

١٢ - بمعنى عند .

نحو ﴿ لَنْ نَقِيَّ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [مجاده ١٧] أي عند الله

١٣ - بمعنى ربما .

نحو وَأَنَا لَمِثْلًا بِضَرْبِ الْكَيْشِ صَرِيه .

قاله السيرافي وابن حروف وابن طاهر والأعلم ^(٣) .

١٤ - بمعنى البدل :

نحو ﴿ أَرْصِبْتُمْ بِالْحَيَاةِ الثَّيِّبِ مِنَ الْأَجْرَةِ ﴾ [التوبة ٣٨] أي بدل الآخرة

١٥ - التحريد .

نحو . لقيت من ريد أسداً ، أي لقيت ريذاً هو أسد ، كأنه جرد من الصفات غير الأسدية . قال الزمخشري « من التحريضية بياية » ، وقال بعضهم « ابتدائية » ^(٤) .

١٦ - بمعنى القسم

نحو . من ربي ما وعدته .

إلى : ولها معانٍ

١ - انتهاء الغاية مكانية ورمانية نظير من في ابتدائها

مثالها في المكان : ﴿ مَكَرَ السَّيِّدُ الْكِرَارُ إِلَى السَّيِّدِ الْأَقْعَا ﴾ [الإسراء ١] ونحصر أقوال النحاة في هذا في أربعة

أ يدخل ما بعدها فيما قبلها حقيقة لا مجازاً .

ب عكس هذا الحكم .

(١) انظر لباب الإعراب ، لب الباب ، شرح العصور الخمس

(٢) المصادر السابقة ، وشرح المفصل (١٠/٨ - ١٢)

(٣) المصادر السابقة ، وشرح التصريح (١٠/٢) ، وحاشية العليبي على التصريح (٧/٢ - ١٠)

(٤) المفصل (١٠/٨)

ج - مشترك بينهما .

د - يدخل إن كان ما بعدها من جسد ما فيها وإلا فلا ^(١) .

٢ - بمعنى مع .

نحو : ﴿ وَبَرِّذَكُمْ قُوَّةَ إِنْ قُوَّتِكُمْ ﴾ [هود ٥٢] ، أي : مع قوتكم .
وهذان المعنيان مشهوران ^(٢) .

٣ - بمعنى في :

ذكره الهادي ، نحو ﴿ لَيَحْمِلَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [النساء ٨٧] أي : في يوم القيامة
٤ - معنى اللام :

نحو : (والأمر إليك) .

٥ - بمعنى عند :

كقول الراعي إليّ العواني أي . عدي .

٦ - التبيين :

نحو : ﴿ رَبِّ السَّحَابِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف ٣٣] ^(٣) .
عن : ولها معان :

١ - المجاورة :

نحو سرت عن البلد . قال صاحب التصريح : « ولم يذكر البصريون سواء » ^(٤)
وتكون المجاورة إما برؤال الشيء الأول عن الثاني ووصوله إلى الثالث نحو . رميت
السهم عن القوس إلى الصيد .

أو بالوصول وحده نحو . أخذت عن العلم . أو بالرؤال وحده نحو : أدبت عنه
الدين ؛ فإن أداء الدين إسقاط عن دمة المدين مع عدم الوصول إلى ذمة شيء آخر ^(٥)
٢ - البعد :

قال الدماميني في شرح التسهيل : « ولم يذكر لها البصريون معنى سواء » ^(٦) .

(١) تحفة الإخوان على العوامس (٢١ ، ٢٢) (٢) التصريح (١٧/٢) ، وانظر الهمع (٢٠/٢)

(٣) الهمع ، وشرح التصريح (نفس الصفحات)

(٤) التصريح (١٥/٢) (٥) مائة كاملة شرح مائة عامية .

(٦) شرح التسهيل ، وانظر التصريح (٢٥/٢) وما بعدها

٣ - البذل :

نحو ﴿ لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة ٤٨]

٤ - التعليل .

نحو ﴿ وَمَا كَأَنَّ اسْتِغْفَارَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ ﴾ [البقرة ١١٤] ، أي . موعدة .

٥ - البعدية

نحو : ﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [الاشفاق ١٩] أي : بعد طبق . أي حالاً بعد حال

٦ - بمعنى في .

نحو لا تدخل عن داره إلا يادنه ، أي في داره .

وأصاف صاحب التصريح ^(١) .

٧ - أن تكون بمعنى من :

نحو : ﴿ وَهَرَّ الَّذِي يَقْلُ الثَّوْبَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى ٢٥] أي منهم .

٨ - الاستعانة .

نحو رميت عن القوس . أي به

٩ - الظرفية

نحو .

ولا تك عن حمل الرباعة وايبا

أي في حمل

١٠ - زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة :

نحو قول زيد بن ررير بن الملوخ :

أتجرع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين حبيك تدفع

قال ابن جني - أراد فهلا تدفع عن التي بين حبيك ، فحذفت عن من أول الموصول وريدت بعده واقتصر في الظم .

١١ - بمعنى يعد وعلى :

راد صاحب تحفة الإخوان أنها تكون استعنا بدخول من عليها نحو . من عن يميني^(١) .
على : ولها معان^(٢) .

١ الاستعلاء :

حقيقة نحو : ريد على السطح ، ومجازاً نحو : عليه دين .

٢ المصاحبة .

عد الكوفيين نحو : ﴿ الْحَتْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ ﴾ [براهم ٣٩] أي : مع
الكبر ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَعْرُوفٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلُمِهِمْ ﴾ [فرص ٦] أي : مع ظلمهم .
٣ التحليل :

نحو : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ ﴾ [البقرة ١٨٥] .

٤ - الظرفية .

قاله الكوفيون ، نحو . ﴿ وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّعِيدُ عَلَىٰ مَلِكٍ مُّسْتَكِنٍّ ﴾ [فجرة ١٠٤] .
٥ - المجاوزة :

نحو : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰ أَرْجَحِهِمْ ﴾ [التوبة ٦٠٥] ، وقول
يجفف العامري .

إذا رصيت عليّ يو قشير لمعمر الله أعجمني رضاها
٦ - رائدة للتعويض وغيره

فالأول نحو قول سنان بن وابصة بن عبد قيس الأسدي^(٣) :

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يعبد يوماً على من يتكل
أي : عبي فحذف عليه وراى على قبل الموصول تعويضاً .
والثاني نحو قول الشاعر - وهو حميد بن ثور -

(١) نعمة الإخوان (ص ٢٣) .

(٢) انظر في معانيها شرح التصريح (١٤/٢ ، ١٥) ، شرح التسهيل ، شرح الفصول الخمسين ، والهمع

(٢٢/٢) ، لب اللباب ، لباب الإعراب ، المحصول في شرح الفصول بأشوار الربيع (١١٤)

(٣) انظر شرح شواهد المعنى (ص ١٤٣)

أي الله إلا أن مريحة مالك على كل أفنان انصبا تروق
 زاد على ؛ لأن راق متعددة بنفسها ، تقول راقني حسن الجارية .
 ومن سيبويه على أن على لا تراد ، ولا حجة في البيت لاحتمال تخصص تروق معنى
 تشرق ^(١) .

٧ - بمعنى عند .

نحو : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ ﴾ [الشعره ١٤] أي : عندي .

٨ - بمعنى من :

نحو ﴿ إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [الطعين ٢] ، أي : منهم .

٩ - بمعنى الباء :

نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ﴾ [الأمراء ١٠٥] .

١٠ - للاستدراك .

نحو : فلان لا يدخل الجنة لسوء صيغته على أنه لا ييأس من رحمة الله .

الباء . ولها معان :

١ - الإلصاق :

وهو أصل معانيها ، قال سيبويه : « وإنما هي للإلصاق والاحتلاط .. وما اتسع من
 هذا في الكلام فهذا أصبه » وهو إما حقيقي نحو : أمسكت الخيل بيدي . أو مجازي
 نحو : مررت يريد ^(٢) .

٢ - الاستعانة :

وهي الدخلة على آلة العمل ، حقيقة نحو : كتب بالقلم ، أو مجازاً نحو : « بسم
 الله الرحمن الرحيم » ؛ لأن الفعل لا يتأني على هذا الوجه الأكمل إلا بها ، وهو أحد
 قولين في البسملة للمحشري ، والقول الثاني إنها للمصاحفة وقد فصل بعض النحاة
 التعبير عن هذا المعنى بالسببية لكرهيتهم استعمال كلمة الاستعانة في الأفعال المنسوبة
 إلى الله تعالى ^(٣) .

(٢) تحفة الإحوان (ص ١٩)

(١) التصريح (١٥/٢)

(٣) المصدر السابق (١٣/٢)

٣ - المصاحبة :

وهي التي يصلح في موضعها مع أو يعي عنها وعن مصحوبها الحال نحو : اشترت العرس بسرجه ، أي : مع سرجه ، والفرق بينها وبين الإلصاق أن الإلصاق يستمر المصاحبة من غير عكس ، وهو نفس الفرق بين الاستعانة وبه .

٤ - التعريض :

وتسمى كذلك باء المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان ؛ حشا نحو : بعت هذا بلدك ، فمدخول الباء هو الشمس . أو معى نحو : كافأت إحسانه بجمد ، فمدخول الباء هو العوص .

٥ - التعدية :

وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ يَسْرِيهِمْ ﴾ [البقرة ١٧] ، أي : أذهب .

٦ - الظرفية :

وهي التي يحسن في مكانها في ، وهي إما مكانية أو زمانية ، فالمكانية نحو : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِبَابِ الْمَرْبِ ﴾ [النصر ٤٤] أي : فيه . والزمانية نحو : ﴿ يَجْنَهُمْ يَسْرِي ﴾ [الفجر ٣٤] أي : فيه .

٧ - الضدية :

نحو ، بأبي وأمي ، أي : هداك أبي وأمي .

٨ - زائدة للتوكيد :

وتزاد مع الماعل نحو : ﴿ صَكَتَ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد ٤٣] . ومع المفعول نحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة ١٩٥] . ومع المبتدأ نحو : ﴿ بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ ﴾ . ومع خبر ليس نحو : (ليس زيد بقائم) . وزيادتها قياس وسماع ، وكل مواضع ^(١) . وهذه المعاني السابقة هي المشهورة . ولها معاني أخر .

٩ - البذل :

وهي التي يحسن مكانها بدل نحو : أخذت بهذا الثوب يراً ، ونحو : ما يسرني أن شهدت بدرًا بالعقبة أي بدلها ^(٢) .

(١) جمعة الإخوان (ص ٢٠) ، وانظر البيان والبيان (٢٨٢/٢)

(٢) لياب الإعراب ، وانظر البيان والبيان (٦٢/٤)

١٠ - التجريد .

١١ - التعليل

وتسمى السببية ، وهي الداخلة على سبب الفعل نحو : ﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَادِكُمْ الْعَجَل ﴾ (قصة ٥٤) أي ظلمتم أنفسكم بسبب اتحادكم العجل .

١٢ - المجاوزة :

وهي التي يحس مكانها عن ، وتختص بالسؤال نحو : ﴿ قَسَّطَ يَوْمَ خَبَرًا ﴾ (فرقان ٥٩) أي : عه^(١) ، ويرى البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلاً وتأولوا ما يرد من الأمثلة^(٢) .

١٣ - الاستعلاء .

عد الأحفش^(٣) . وهي التي يحس في موضعها على نحو : ﴿ وَبَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِذَا تَأَمَّنْهُ يَفْطَرُ ﴾ (آل عمران ٧٥) أي . على قنطار .

١٤ - التبعيض

عد الأصمعي^(٤) والفارسي والقتبي وابن مالك والكوفيين . نحو : شربت بماء النهر ، أي : منه . ومنه عند الشافعي : ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ [البقرة ٦] أي - بعضها^(٥) .

١٥ - القسم .

وهي أصل حروف القسم ، وتستعمل في القسم الاستعطاقي ، وهو المؤكد بجملة طلبية نحو : بالله لتفعلن .

١٦ - الغاية :

نحو : قد أحسن بي ، أي إلي ، وقيل : صمن أحسن معي لطف .
اللام ولها معاني^(٦) :

(١) شرح التصريح (١٣/٢)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، وانظر : شرح الفصول الخمسة

(٤) المصدر نفسه

(٥) الهمع (٢٠/٢ ، ٢١)

(٦) انظر : إياب الإعراب في علم العربية ، وبب الباب في علم الإعراب ، وجمعة الإخوان على العوامس ،

ومائة كاملة شرح مائة عاملة ، وشرح التصريح (١٠/٢ - ١٢) ، والسجاعي على ابن عقيل (ص ١٣٨) ،

وأنوار الريح (ص ١١٥)

١ - الملك :

نحو : المال لزيد .

٢ - شبه الملك :

ويمبر عنه بالاختصاص والاستحقاق . فالأول نحو : السرج للدابة ، والثاني نحو : العمارة للدار ؛ لأن الدابة والدار لا يحصور منهما ملك ، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى ودات . والتي للاختصاص بخلاف هذا المعنى .

٣ - التحليل :

وعبر عنه صاحب لباب الإعراب بالقصد ويكون ، إما ذهناً نحو : ضربت زيداً للعديب . أو خارجاً نحو : خرجت لخاقلك . وقول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هرة
كما انتقص العصفور بلبه القطر

٤ - المجاوزة :

إذا استعملت مع القول نحو : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [المكوت ، ١٢] أي : عن الذين امنوا .

٥ - الصلة :

نحو : (ردف لكم) أي . ردفكم .

وهذه المعاني مشهورة . ولها معاني أخرى

٦ - التعدية :

نحو . ما أصرب زيداً لعمرو ؛ لأن صرب متعد في الأصل ولكنه لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل يصم العين فصار قاصراً ، فعدي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو . هذا مذهب البصريين .

وأما الكوفيون فيرون أن الفعل باقٍ على تعديته ولم ينقل ، وأن اللام ليست لتعدية وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب

ويعود هذا الخلاف إلى خلافهم حول بقاء التعجب إذا صيغ من متعد أبقى على تعديته أم لا ؟

٧ - زائدة للتوكيد

وهي أنواع .

المعتزلة بين الفعل المتعدي ومعموله . نحو قول ابن ميادة في مدح عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الله

وملكت ما بين العراق ويشرب ملكاً أجار لمسلم ومعهده
أي . أجار مسلماً . قال الدماميني : « ولا تنعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة به » .

ب المعتزلة بين المتضايفين نحو : يا يؤس للحرب أي : يا يؤس الحرب فأفحمت اللام تقوية للاحتصاص . وبين السحاة خلاف في حار ما بعدها . هل هي التي تجر أم انصاف ؟

ج لام المستعاث : فهي رائدة عند اللبرد وابن حروف . بدليل صحة المعنى مع إسقاطها

٨ - التقوية .

أي تقوية العامل الذي ضعف .

إما بكونه فرعاً في العمل وكالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمشة المبالغة وإما بأحر العامل عن المعمول مع أصالته في العمل نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِزُورَةٍ يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [يوسف ٤٣] أي : إن كنتم تعبرون الرؤيا . فلما أحر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام

واللام المقوية ليست رائدة محضة ، لما تحيل في العامل من الضعف الذي برل مرة اللام وكذلك ليست معدية محضة لأطراد صحة إسقاطها وإنما هي شيء بينهما مرة بين المرلتين .

٩ - إنهاء الغاية .

نحو ﴿ كُنْزٌ يَجْرِي لِأَحْكَمِ مُسْتَكْنً ﴾ [الزمر ٥] أي : لأمي أجل .

١٠ القسم :

وتحتص بلفظ الجلالة : « لأنها حلف عن التاء المشقة » نحو : (لله لا يؤخر الأجل) أي تالله

١١ الصعجب :

نحو . لله درك .

١٢ الصيرورة :

عند الأخفش ، وتسكن أيضًا لام العاقبة ولام المأل نحو قول علي بن أبي طالب (١)
لدوا للموت وابنوا للخراب فكذلك يصير إلى دهاب

١٣ البعدية .

نحو ﴿ أَوِ امْكُرُ الْوَيْلَ لِلْمُكَرِّمِينَ ﴾ [الأنعام ٧٨] أي بعده .

١٤ الاستعلاء .

حقيقة نحو : ﴿ يَمْزُجُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [الأنعام ١٠٧] أي - عليها ومجازًا نحو ﴿ وَبَيْنَ أَسْمَاءَ فَلَهَا ﴾ [الأنعام ٧] أي : عليها .

١٥ السب :

نحو لريد عم هو لعمر

١٦ - التبليغ :

نحو : ﴿ قُلْ لِيُؤْمِنُوا ﴾ [إبراهيم ٣١]

١٧ - التبيين :

عند سيويه نحو سقيا لك .

١٨ - الظرفية :

نحو : ﴿ وَصَحَّ الْمُؤْمِنُونَ الْفَوْسَطُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء ٤٧] أي : فيه .

١٩ - بمعنى عند .

نحو : ﴿ هَلْ كَذَّبُوا بِآلِ هَاشِمٍ ﴾ [ق ٥] في القراءة التي تكسر اللام وتحذف الميم . أي : عند مجيئه إليهم .

٢٠ بمعنى عن :

نحو .

ونحن لكم يوم القيامة أفصل

أي . مكم .

٢١ - التعليل وشبهه

نحو وهبت لزيد ديارًا ، ونحو ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل ٧٢]

٢٢ - بمعنى مع :

نحو كن لي ولا تكن علي . أي كن معي ^(١)

الكاف : ولها معاني ^(٢) منها .

١ - التشبيه .

نحو ريد كالأسد في الشجاعة .

٢ - الفصاحة .

كما في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى ١١] على رأي

٣ التعليل :

نحو : ﴿ وَادْكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ ﴾ [البقرة ١٩٨] أي لهدايته إياكم .

٤ - اسم بمعنى على :

عند المراء ، نحو قول بعض العرب كحرن ، جوابًا لمن سأله كيف أصبحت ؟

٥ اسم بمعنى مثل

نحو قول العجاج ^(٣)

بيض ثلاث كعجاج جسم يضحكن عن كالبرد المهيم

أي مثل البرد . فالكاف بمعنى مثل ، بقرينة دخول حرف الجر ؛ لأن حرف الجر

لا يدخل على مثله .

في . ولها معاني ^(٤) ؛ منها

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٣)

(٢) المصدر السابق (٢٤ ، ٢٥) ، وانظر : همع الهوامع ، وشرح المصنوع الخمسين ، وشرح التصريح

(١٦/٢ ، ١٧) ، وأنوار الربيع (١١٥)

(٣) في الأصل بيض ثلاث رصحه البيت مأخوذة من ديوان العجاج (ص ٨٧)

(٤) أنوار الربيع (ص ١٤) ، وتحفة الإخوان (ص ٢٤) ، والتصريح (١٣ ، ١٤) ، وسباب الإعراب ،

وشرح المصنوع

١ - الظرفية حقيقية :

مكانية أو زمانية ، فالأولى نحو : الماء في الكوز ، والثانية نحو : ﴿ فِي يَصْبَحُ مَبِينٌ ﴾ .
[الرم ٤] وتكون .

أ - يكون الظرف والمظروف معيين . نحو : السجاة في الصدق .

ب - يكون الظرف معي والمظروف ذاتا نحو : أصحاب الجنة في رحمة الله

ج - العكس - نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُمُورٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحراب - ٢٢] .

٢ - التعليل :

نحو ﴿ لَتَشْكُرَنَّ فِي مَا آفَظْتُمْ يَدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ [النور ١٤] .

٣ - المصاحبة :

عند الكوفيين والقنبي ، وهي التي يحسن موضعها مع نحو : ﴿ قَالَ أَتَذْكُرُوا أَنَّمَا فِي أَمْرٍ ﴾
[الأحراب ٣٨] .

٤ - الاستعلاء :

عند الكوفيين والقنبي ، وهي التي يحسن موضعها على نحو : ﴿ وَأَصَابَكُمْ فِي جُنُوعِ
النَّحْلِ ﴾ [طه ٧١] .

٥ - المقايضة

وهي الدائخة بين مقضول سابق وقاضٍ لاحق نحو : ﴿ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي
الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة ٣٨] أي بالقياس إلى الآخرة .

٦ - بمعنى الباء :

عند الكوفيين والقنبي ، نحو قول رند الخليل (١) :

وتركب يوم الروح منا فارس بصيرون في طعن الأباقر والكلبي
أي : بصيرون بطعن .

٧ - التصويص

عند ابن مالك ، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محدوفة نحو : ضربت فحين رعبت ،
أصله : ضربت من رعبت فيه .

(١) انظر شرح شواهد المضي (ص ١١٥)

٨ - التوكيد .

عد الفارسي ، وهي الزائدة لغير تعويض ضرورة . وأجازه بعضهم دون ضرورة وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ وَقَالَ أَزْكُرُ بِهَا ﴾ [هود ٤١] أي : اركبوها . حتى ومدحونها طاهر دائماً ، فلا تدخل على المصمر مطلقاً ، خلافاً لسمرد اندي استدل بقول الشاعر

فلا والله لا ينقى أناس فتى حثاك يا نبي أبي رباب
والجمهور يحكمون بشدوده ^(١) .
ولها معاني ^(٢)

٩ - انتهاء الغاية .

مكانية ورمائية مثل إلى مثالها في المكان . أكلت السمكة حتى رأسها ومثالها في الرمان : ﴿ سَلَّمَ مِنْ حَتَّى مَطَّعَ الْقَمَر ﴾ [الفرد ٥] . ويختلف عن (إلى) في أن مجرور حتى إما شيء ينتهي المذكور قبلها به ، نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو شيء ينتهي المذكور قبلها عنه نحو . تمت الباردة حتى الصباح ^(٣) .

وقد اختلف العلماء في دخول ما بعدها فيما قبلها ^(٤)

قال عبد القاهر وابن الحاجب وجار الله : إن ما بعدها يدخل فيما قبلها . وأكثر النحاة على أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها .

٢ - المصاحبة :

مثل إلى ، نحو جاء الخجاج حتى المشاة .

٣ - الصبية :

وتكون بمعنى كي ، نحو : أُسِمْتُ حتى أدخل الجنة

(١) نعمة الإخوان (ص ٢٥) .

(٢) التصريح (١٧/٢) ، والهمع (٢٢/٢) ، والسجاعي على بن عمير (ص ١٣٥) .

وأخبار الربيع (ص ١١٤) (٣) التصريح (١٧/٢)

(٤) نعمة الإخوان (ص ٢٥) ، وباب الباب

٤ - الابتداء :

وتليها الجملتان الاسمية نحو : ذهب القوم حتى عمرو ذهب .

وكقول جرير :

فما رالت القتلَى تمح دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

والعملية المضارعة كقراءة نافع : ﴿ وَذُرِّيُّوْا حَتَّى يَقُوْلَ الرَّسُوْلُ ﴾ [البقرة ٢١٤] .

والماضية نحو : ﴿ حَتَّى عَفَوْا ﴾ [الأعراف ٩٥] ، والمصدرية بشرط نحو ﴿ وَاتَّبَعُوا الْبَيْتَ

حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ [النساء ٦]

رُب :

والأصح أنها اسم ككم ، ولا يكون مدحولها إلا بكرة موصوفة بمفرد أو جمعة عدد

أين درسته ومن تبعه ، وقيل : لا يجب ^(١) .

وهي تفيد التقليل وهو أصل معناها ، وتستعمل في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي

التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة فليست للتقليل دائماً خلافاً لكثير من السحابة ،

ولا للتكثير دائماً خلافاً لأين درسته وجماعة ^(٢) .

ومتعلقها فعل ماضٍ مطلقاً نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته .

أو معنى نحو : رُبَّ رجل كريم لم أفارقه .

ويحدد متعلقها كثيراً نحو : رُبَّ رجل كريم أي لقيته ^(٣) .

وأو القسم ، وشروط استعمالها ^(٤) :

١- ألا يذكر فعل القسم ، فلا يقال : أقسمت والله .

٢ ألا يستعمل في الطلب ، فلا يقال والله أحبرني .

٣ أن يستعمل في الظاهر ، سواء كان اسم الله تعالى أو سواء ، فلا يقال : وك ،

ولا وإياك على القسم .

تاء القسم .

وهي كالواو في القسم ، إلا أنها لا تدخل على غير اسم الله تعالى .

(١) تحفة الإخوان (ص ٢٦) ، وأنوار الربيع (ص ١١٥)

(٢) التصريح (١٨/٢) (٣) مائة كاملة شرح مائة عاملة

(٤) التحفة (ص ٢٦)

وقد سبق ذكر باء القسم وهي أصل واوه ، التي هي أصل تائه ، ومن ثم لم يشترط في استعمالها ما شرط فيهما من عدم ذكر فعل القسم وقصر استعمالها في الاسم انطاهر وحده ^(١)

حاشا .

ومعناه : تنزيه المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه .

ويستخدم فعلاً على قلة عدد المبرد والرجاح والأحفش والفراء ؛ إذ أكثر استخدامها عندهم أن تكون حرف جر . وقد تستخدم قبيلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمينه معنى إلا . وسمع . اللهم اعقر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الإصبع ؛ وسمع أيضاً مسبوياً للجميع وهذا لنقد بن المساح الأسدي ^(٢) :

حاشا أبا ثوبان إن به صناً على المسحاة والششم ^(٣) .
خلا وعدا .

نحو : هلك العاملون خلا العامل بعمته . وحسر العاملون عدا المخلص .
ويكونان للاستثناء . ويستثنى بهما ما بعدهما عما قبلهما .
ويكونان فعليين أيضاً ^(٤) .
مذ ومنذ : ولهما معان ^(٥) :

١ - ابتداء الغاية :

في الرمان فيكونان بمعنى من إن كان الرمان ماضياً ، كقول رهير بن أبي سلمى
لمن الديار بقمة الحجر أقوي من حجج ومد دهر
وكقول امرئ القيس :

قفا بلك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره مد أرمان
٢ الظرفية :

فيكونان بمعنى من إن كان الرمان حاضراً نحو ما رأيته مد أو مد يومنا ، أي : في يومنا .

(١) المصدر السابق ، وأنوار الريح (ص ١١٦) ، والتصريح (١٧/٢)

(٢) انظر شرح شواهد النسي (ص ١٢٧)

(٣) انظر المفصل (٤٧/٨ ، ٤٨) (٤) التصريح (٣٦٣/١ ، ٣٦٥)

(٥) انظر جمع الهوامع (٢١٦/١ ، ٢١٧) ، والدرر اللوامع (١٨٥/١)

٣ - بمعنى من وإلى :

فبدلان على ابتداء العاية وانتهائها معاً . فبدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه . إن كان الزمان معدوداً تكررة ، نحو : ما رأيته منذ أو منذ يومين . أي : من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها .

لولا الامتناعية :

وهي لامتناع الشيء لوجود غيره ^(٢) .

وهي حرف جر إذا تلاها ضمير عند سيبويه والجمهور ، وتختص به كما تختص حتى والكاف بالظاهر ^(٣) ، نحو : لولاي ، ولولاك ، ولولاه .
قال :

وكم موطن لولاي طجت كما هو

وقال :

لولاك في دا العام أحجج

وقال :

لولاكم ساغ لحمي عندها ودم

وهي هنا قد نزلت منزلة حرف الجر ؛ لأنها في المأل قد وقعت موقع لام التعليل ^(٤) . قال الجمهور وسيبويه : « ولا جائز أن يكون مرفوعاً ؛ لأنها ليست ضمائر رفع ، ولا منصوباً ولا مجاز وصلها بـون الوقاية مع باء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف » . ورد الأنخفش والكوفيون ذلك ، ورأوا أن موضع الضمير في هذه المواضع ، رفع على الابتداء إجابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، كما عكسوا غي : (أما كانت وأنت كأنما) ولولا غير جارة ؛ لأن المضمر فرع الظاهر . وهي - كذلك - لا تجر للأصل فكيف تجر الفرع ؟ ورد المبرد هذه التأويلات جميعاً ، ورغم أن التعبير هنا خطأ ^(٥) . ولا يخطئ على ضميرها بالجر عند هؤلاء جميعاً ، بل يتميز رفع المعطوف عليه نحو : لولاك وريد ^(٦) .

(٢) التحفة (ص ٢٨) .

(٣) الهوامع (٣٣/٢)

(٤) المصدر نفسه

(٥) انظر : المقاصب ، والهوامع (٣٣/٢ ، ٣٤)

(٦) الهوامع (٣٤/٢) ، وشرح الأصول الخمس .

متى . في لغة هذيل ^(٧)

١ — وهي عيدهم بمعنى من الابتدائية فيما حكاه يعقوب عنهم . وسمع بعضهم ، وأخرجها متى كمة ، أي . من كمة ، وقال شاعرهم أبو دؤيب الهذلي في وصف السحاب .

شرب من ماء البحر ثم ترفعت متى لجح حضر لهم شيخ

٢ وتأتي أيضًا بمعنى وسط فتكون اسمًا ^(٨) .

لعل : في لغة عقيل ^(٩) :

فيما حكاه أبو زيد والأحمش والمراء ، قال شاعرهم :

بعر الله فصلكم علينا بشيء أن أمكم شرم

وقال :

لعل أبي المعوار منك قريب

وقد أنكرها قوم منهم الفارسي ، الذي رواه . « لعل أبي المعوار » تأول البيت الثاني على أن « الأصل (بعر لأبي المعوار) جواب قريب فحذف موصوف قريب وصغير الشأن ولام بعر الثانية تحفيظًا ، وأدغم في لام المحرور ، ومن ثم كانت مكسورة » ^(١٠) .

كي

وهي لا تجر معرفًا ولا اسمًا صريحًا ، وإنما تجر ثلاثة لا رابع لها ^(١١) :

١ ما الاستهامية ، نحو كيما في السؤال عن علة الشيء .

٢ ما المصدرية وصلتها ، كقول السابعة ^(١٢) :

إذا أنت لم تسمع فصر فلما يرجى الفتى كيما بصر وينمع

وهو قول الأحفش . ورده بعضهم وجعل ما كافة لها

٣ - أن المصدرية المضمرة وصلتها ، نحو : جئت كي تكرمي . إذا قدرت أن بعدها بدليل ظهورها في قول الشاعر ^(١٣) .

فكانت أكل الناس أصبحت مأكلاً لسانك كيما أن تعر وتحدعا

(٧) التصريح (٢/٢)

(٢) جمع الهوامع (٣٤/٢)

(٣) التصريح (٢/٢ ، ٣)

(٤) انظر الهوامع (٣٣/٢) .

(٥) انظر التصريح (٣/٢) ، والهوامع (٣١/٢) ، وشرح المفصل (١٧/٧ ، ٤٩/٨)

(٦) وقيل : قيس بن الخطوم ، النمر (٤/٢)

(٧) وهو جميل بن معمر العنبري ، النمر (٤/٢)

قال صاحب التصريح : « والأولى إذا لم تذكر أن بعد كي أن تقدر كي مصدرية ناصية وتقدر قبلها اللام » (١) .

قال الدمامي في شرح التسهيل ومن هذا يتضح أن كي ثلاثة أقوال .
أحدها أنه حرف ناصب دائماً وهو قول الكوفيين .
الثاني : أنه حرف جر دائماً . وهو قول الأحفش .

الثالث : أنه حرف جر تارة وحرف ناصب للفعل تارة أخرى . وهو قول أكثر البصريين (٢) .

من هذا العرض الذي ليس لي فيه أكثر من فصل الجمع ، تبرر عدد من النقاط التي أوجلت مناقشتها حتى أنتهي من تقديم بقية أقسام العمل ، ولكن لا بأس من أن أشير هنا إلى أن هذه الأدوات المستعملة في الجر عند الحاجة هي خليط يمكن تقسيمه في اعتبارات الحاجة أنفسهم - إلى عدد من التقسيمات - من حيث الصيغة ، ثم من حيث التصنيف النحوي ، ثم من حيث العمل ، ثم من حيث ما يتسلط عليه العمل من معمول .

أما من حيث الصيغة : فواضح أن هذه الكلمات الجارة منها : ما هو على حرف واحد ، ومنها : ما هو على حرفين ، ومنها : ما هو على ثلاثة ، ومنها : ما هو على أربعة .
وأما من حيث التصنيف فإن تلك الكلمات تنقسم إلى .

١ - حروف محصة .

٢ - كلمات مشتركة بين الحرفية والاسمية .

٣ - كلمات مشتركة بين الحرفية والفعلية .

وينبغي أن يلاحظ هنا أن معنى الاشتراك يقتضي أداء الكلمة لوظيفتها في الجملة باعتباريات مختلفة . فالكلمة المشتركة بين الحرفية والاسمية لا تعمل بالجر وتعمل فيها غيرها في آن واحد ، بل هي تعمل بالجر إذا كانت حرفاً وتعمل فيها غيرها إذا وقعت اسماً . وكذلك محلاً وأحوالها من الكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية لا تعمل بالنصب والجر ، وإنما تعمل بالنصب إذا كانت فعلاً والجر إذا وقعت حرفاً . وإذا استعملت الكلمات المذكورة مجزأة يقتضي أن تكون جميعاً في حالة الجر حروفاً ؛ لأنه يستحيل أن يكون الحرف بنفسه اسماً أو فعلاً . وهذا ما تبينه له ابن عيش ؛ إذ قال : « والمراد بذلك

أن يكون اللفظ مشتركاً لا أن الحرف بنفسه يكون اسماً أو فعلاً فهذا محال^(١) .

وأما من حيث العمل . فالكلمات السابقة تنقسم في عملها إلى قسمين :

- ١ - كلمات مطردة العمل .
- ٢ - كلمات تعمل الجر شذوذاً ، أو في (لعة) . وهو الاصطلاح القديم الذي يعني حصر العمل في لهجات خاصة . لم يتجاوزها إلى اللغة العامة ، اللغة الفصحى ، ومن ثم فإن وجودها ضمن العوامل السابقة مظهر من مظاهر الخلط بين الفصحى واللهجات في اختيار المادة اللغوية المبني عليها القواعد النحوية . وأرجو أن يتضح هذا في الباب الثالث من هذا البحث .

وكذلك تنقسم من حيث المعمول : إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم يعمل في الظاهر والمضمر معاً .
 - ٢ - قسم لا يعمل إلا في الظاهر .
 - ٣ - قسم لا يعمل إلا في المضمر .
- ودراسة الدلالات العديدة التي ذكرها الحاة لكل عامل من هذه العوامل ، تكشف عن نتيجتين لا مباح من الاعتراف بهما .
- أولاهما : أن الحاة قد خلطوا بين (الدلالة) وبين (الوظيفة) فجعلوا الوظيفة النحوية أحياناً دلالة جديدة للكلمة . على حين ينبغي الفصل بين الدلالة والوظيفة في حصر الدلالات وتحديددها . ومن ذلك على سبيل المثال : جعلهم التعدية معنى من معاني بعض الكلمات السابقة ، وكذلك التقوية على حين ليس في التعدية أو التقوية معنى جديد يمكن اعتباره ، ودور الكلمة فيهما عمل تركيبى أو وظيفي لا دلالي .
- ومن مظاهر هذا الخلط أيضاً جعلهم الزيادة معنى من المعاني ، على حين أن الزيادة لا تصيف معاني جديدة يمكن أن تردف بها معاني تلك الكلمات . وعلى الرغم من أن الزيادة النحوية تتطلب دراسة خاصة ليس هذا مجالها ، فمن الممكن تحديد ملامحها بأنها لا تصيف معنى جديداً وليست ناتجة عن حاجة تركيبية ، أي : ليس لها تأثير دلالي ولا وظيفي . ومن ثم ينبغي أن نعدل في فهم الحاة لمكرة الزيادة ، لسحرج منها على هذا الاعتبار (لام المستعاث) باعتبارها تؤدي وظيفة تركيبية .

ثانية هذه النتائج . أنا في هذا الذي ذكره النحاة من معاني يلحظ اعترافاً بدور الموقف اللعوي في فهم الدلالة ؛ لأن معظم المعاني التي عددها والتي وصل بعضها إلى أكثر من عشرين معنى للكلمة الواحدة ليس أكثر من فهم خاص يستق عن الموقف اللعوي ولا يستمد أصالته من الدلالة المركزية للكلمة .. وهذا الاعتراف بدور الموقف اللعوي في الدلالة نجد له صدى أيضاً في بعض جزئيات التقعيد النحوي التي تتصل بدورها بالدلالة ؛ لأن فكرة النحاة عن الكلمات المشتركة بين الاسمية أو الفعلية وبين الحرمة لا تختلف في شيء عن تصور اللغويين للموقف اللعوي وتأثيره في التركيب الكلامي .. ولكن هذا الاعتراف بالموقف اللعوي يقف عند هذا الحد لا يتجاوزه ، ولقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في اضطراب التقعيد النحوي ؛ ذلك أن النحاة قد اضطروا إلى التفسير في النص اللعوي إثباتاً وحقاً ، حتى يتلاءم النص مع ما يقرره التحليل النحوي الذي أعمل الموقف اللعوي .

وهذا ما أرجو أن يتضح من خلال الباب الثاني من هذا البحث .

ب - العامل في اسمين :

وهي أحرف ثمانية تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل في أولهما (المبتدأ) النصب باتفاق النحاة ، ويسمى اسمها ، وترفع ثانيهما وهو الخبر ، ويسمى خبرها عند البصريين وهذه الحروف نصب الاسم وترفع الخبر لشيئها بالفعل ، وذلك من وجهين : أحدهما : من جهة اللفظ . والآخر من جهة المعنى .

فأما الذي من جهة اللفظ فبإزاها على المتح كالأفعال الماضية .

وأما الذي من جهة المعنى فمس قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها . فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتصحب المبتدأ وترفع الخبر ، لما ذكرنا ومن شبه الفعل إذا كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول .

وشبهت من الأعمال بما تقدم مفعوله على فاعله . فإذا قلت : إن ريداً قائم ؛ كان بمرة ضرب ريداً عمرو ^(١) .

وتعمل النصب في اسمها الذي هو المبتدأ في الأصل بشروط .
أولها : أن يكون مذكوراً لا محذوفاً .

(١) شرح المفصل (٥٤/٨) .

ثانيها : ألا يكون واجب الابتداء ؛ كأي .

ثالثها . ألا يكون واجب التصدير غير صميم الشأن وكأي ، وكم

وهي ترفع الخبر بشرط ألا يكون طليقاً ، سواء كان أمراً أو نحوه مثل - ريد اضربه ، أو استعهاً نحو أين ريد ؟ إلا إذا كان الاستعهاً جواباً ^(١) .

وهذه الأحرف تعمل في المبتدأ والخبر عند البصريين ، ويوافقهم الكوفيون في عملها في مبتدأ وحده ، أما الخبر فيرون أنها لا تعمل فيه ؛ « لأنه مرفوع عما كان مرفوعاً به قبل دخولها » وهو المبتدأ عندهم ، على نحو ما سنفصل بعد حين وحجتهم في ذلك أنه لا يحور أن يقال : إن قائم ريداً ولو كان الخبر معمولها لجار أن يديها . أما البصريون فيرون أن « لهذه الأحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على مبتدأ والخبر ، والاستعاء بهما ، فعملن عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تبيهاً على الفرعية » ^(٢) .

وفي هذه الحجة اعتراضان

أولهما . أن ثمة شبهة بين هذه الأحرف وبين الفعل وقد فصله بعضهم بأنه شبه في اللفظ والمعنى والاستعمال ^(٣) .

وثانيهما أن ما يوجد من نصب المبتدأ ورفع الخبر إنما يعود إلى قصد الحالمة بين النقيس والمقيس عليه .

وهذه الحروف هي :

إن ، وأن

وهما لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك فيها أو الإنكار لها ، بحسب العمم بالنسبة أو التردد فيها أو الإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالماً بها فهما مجرد التوكيد ، وإذا كان متردداً فيها فهما لنفي الشك عنها ، وإن كان منكراً لها فهما لنفي الإنكار لها ^(٤) .
والفارق بين إن المكسورة وأن المفتوحة أن ما بعد المكسورة « كلام تام لفظاً

(١) التصريح (٢٠٠١) (٢) لمصدر السابق (٢١١/١)

(٣) قال صاحب التهمة : أما لفظاً فنكونها مقسمة إلى ثلاثي ورباعي وخماسي ، وبألفها على الفتح مثله . وأما معنى فوجود معاني الفعل مثل « أكذب وشبهت واستلكرت وتجنيت وترجيت » . انظر تفصيل الشبه في تحفة الإخوان على العوامل (٣٠ - ٣٣)

(٤) انظر حاشية السجاعي على ابن عقيل (ص ٧٤ ، ٧٥)

ومعنى ، وهي لتحقيق مصمومون جملة . بحلاف المفتوحة لأن ما بعدها مفرد معنى ^(١) .
ولذلك تتعين إن المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها ،
على عكس المفتوحة التي تتعين حيث يجب ذلك ^(٢) ، ومن ثم تدخل لام الابتداء بعد
إن المكسورة نحو . إن ريذاً لقائم ، وتسمى (اللام المرحقة أو المرحلة) ؛ وذلك لأنها
مشبهة بالقسم في التأكيد ^(٣) .

(١) حاشية الدسوقي على المضي (٥٠/١) .

- (٢) تتعين (إن) المكسورة في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها ؛ وهي
- ١ أن تقع في الابتداء حقيقة أو حكماً ؛ لأنها لو فتحت لصارت مبتدأ بلا غير ؛ لأن المفتوحة في تأويل المفرد والمفرد لا يستقل به الكلام
 - ٢ أن تقع جواباً لقسم ؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة .
 - ٣ أن تقع محكية بالقول ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها
 - ٤ أن تقع حالاً (مقرونة بالواو أولاً) وإن كان الأصل في الحال الأفراد ؛ لأن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التكثير
 - ٥ أن تقع صفة لاسم غير ؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأحياء بالمصادر ؛ وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود
 - ٦ أن تقع بعد عامل عنق عن عمله فيها باللام الابتدائية ؛ لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ؛ ولام الابتداء لها الصدارة ، ومن ثم لا يعمل ما قبلها فيما بعدها واللام وإن كانت متأخرة لفظاً فربتها التقديم
 - ٧ أن تقع غيراً عن اسم ذات غير مسبوخ ؛ لأن المصدر لا يحير به عن أسماء الذوات إلا بتأويل ، وذلك ممنوع في أن
 - ٨ - أن تقع بالية توصول اسمي أو حرمي وأي تقع في صدر الصلة ؛ لأن صفة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة

وتتبع (أن) المفتوحة في المواضع التي يجب أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها ؛ وهي .

- ١ أن تقع فاعلة نحو ﴿ لَوْلَا تَكْفِيهِمْ أَنَا لَكُنْتُ ﴾ [شكرب ٥١]
- ٢ أن تقع محكية بالقول نحو ﴿ وَلَا تَقُولُوا لَكُم مَّا أَنتُمْ بَشَائِرُ ﴾ [البقرة ١١١]
- ٣ أن تقع مائية عن الفاعل نحو ﴿ قُلْ لِّمَنِ إِلَهُ لَّئِن لَّمْ يَكُنِ الْإِلَهُ وَاحِدٌ لِّدِينٍ لَّكُنَّ أَشْجَارًا شَاكِرَاتٍ ﴾ [الحج ١٦]
- ٤ أن تقع مبتدأ .
- ٥ أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها
- ٦ أن تقع مجرورة بنحرف ؛ لأنه لا يكون إلا معرفة
- ٧ أن تقع مجرورة بالإضافة إلى غير ظرف ؛ لأن المجرور بالمضاف ساقه الأفراد إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة
- ٨ - أن تقع ناهية لشيء محاصر

انظر النجدة (ص ٣٠) ، شرح التصريح (٢١٤/١ - ٢١٨) ، ومع الووامع (١٣٨/١)

(٣) شرح المفصل (٢٥/٩ ، ٢٦) ، والمفرد اللوامع (١١٥/١)

لكن .

وهي بسيطة أو مركبة . خلاف بين البصريين والكوفيين ^(١) .

وتستعمل في معنيين :

أ - الاستدراك . وهو « تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق » ^(٢) ، ومن ثم لا بد من أن يتقدمها كلام يكون ما بعدها بالنسبة له إما :
نقيضاً له نحو : هذا متحرك لكن هذا ساكن .

أو صديقاً له نحو : هذا أسود لكن هذا أبيض .

أو محالفاً له على نحو ما في الأصح - نحو : ما قام زيد لكن عمراً قائم .

ب - التوكيد : نحو . لو جاءني زيد أكرمه لكنه لم يجرى ؛ لأن لو إذا دخلت على مثبت بعته ، فإذا أريد توكيده ، جيء بـ (لكن) لتؤكد ما أفادته من الامتناع .

قال اللقائي ^(٣) « وذلك مسمى على المشهور عند أهل العربية من أن لو للدلالة على أن سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط ، لا على المشهور عند المناطق من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها ، والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي ، أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم »

كأن :

وهي بسيطة أو مركبة ، خلاف ^(٤) .

اختار الأول أبو حيان وجماعته ؛ « حملاً لها على أحوالها ، ولأن التركيب خلاف

(١) ذهب البصريون إلى أنها بسيطة

وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، ثم اختلفوا فذهب جماعة منهم إلى أنها مركبة من (لا) و (إن) والكاف رائدة بينهما لا لتشبيه ، فأصلها لا كان ، فنقلت كسرة الهرة إلى الكاف ، وحذفت الهرة ، ثم حذفت هرة لا من الكتابة فصار لكن فكلمة (لا) بعيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له معاً وإثباتاً وكلمة إن لتحقيق مصموم ما بعدها ، النحفة (ص ٣٢)

وذهب الغراء إلى أنها مركبة من (لكن) ساكنة النون و (أن) المفتوحة المشددة طرحت الهرة فحذفت نون لكن فلاقانها الساكن ، وقال قوم منهم السهوي هي مركبة من (لا) و (كأن) ، فإذا قيل قام زيد لكن عمراً لم يبق فكأنه قيل لا كأن عمراً لم يبق ، الهوامع (١٣٣/١)

(٢) التصريح (٤١١/١)

(٣) انظر حاشية العليمي على التصريح (٢١٢/٢)

(٤) النحفة (ص ٣١) ، والهوامع (١٣٣/١) ، والتصريح (٢١٢/٢ ، ٢١٣) .

الأصل . فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف .

وذهب إلى الثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين ، والفراء ويرى هؤلاء أنها مركبة من (أن) و (كاف التشبيه) وأصل (كأ أن ريذاً أسد) : إن ريذاً كأ أسد ، فللكاف التشبيه ، وإن مؤكدة له ، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها ؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه ؛ فلما دخلت الكاف على إن وجب فتحها ؛ لأن إن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر .
وعلى القول بأنها مركبة من كاف التشبيه وإن ، فقد اختلف بعد ذلك : هل تتعلق هذه الكاف بشيء أو لا تتعلق ؟ .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أنها لا تتعلق . وصححه صاحب الهمع ؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن يتعلق فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق .
وإذا كانت لا تتعلق فهل هي باقية على جر مدخولها أم لا ؟ احتمالان لا ين جني أقواهما هذا الأول ، بلليل فتح الهمزة بعدها .

وذهب الزجاج إلى أنها متعلقة والكاف في موضع رفع ، ومدخولها في تأويل المصدر ، والخبر محذوف ، فإذا قلت : كأني أخوك فالتقدير : كإحوتي إياك موجودة .
وقد رد السيوطي ذلك « بأن العرب لم تظهر قط ما داعي لإضمائه » .
وهي تفيد :

التشبيه المؤكد : تشبيه اسمها بخبرها ، سواء كان خبرها جامداً أو مشتقاً . وعد جمهور البصريين لا معنى لما سواه .
الشك : إن كان خبرها مشتقاً عد الزجاج والكوفيون . كذلك تفيد عندهم معاني آخر ؛ منها .

التحقق والوجوب : كقول الشاعر (١) :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

التقريب : في نحو كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرح أت .

كما تفيد الظن عد ابن السعد إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفة أسمائها .

(١) وهو العماني أبو العباس محمد بن القوي الهشلي انظر شرح شواهد المعنى (ص ١٧٥) .

والنفي . عدد الفارسي - نحو : كَأَنْتَ وَال عَلِيَا أَي . مَا أَنْتَ ذَال عَلِيَا .
والتقريب عدد أبي الخمسين الأنصاري نحو : كَأَنْتَ بِالْذِيهَا لَمْ تَكُنْ (١) .
ليت

وهي للتمي . وهو : طلب ما لا طمع فيه . أو ما فيه عسر ، ومن ثم استخدم
في الممتنع نحو .

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب
كما تستخدم في الممكن ؛ كقول من لا يتوقع مألأ ليت لي مألأ . فإن حصوله
على المال ممكن وإن كان عسيراً .

ولا تستخدم في الواجب نحو : ليت عدداً يجيء . إذا لم يقصد به سواه ؛ إذ إن
العدد واجب الجيء (٢) .

ويجوز العراء والكسائي أن تنصب ليت معموليها . أما العراء فحماً لـ (ليت) على
فعل التمني ، فقوله . ليت ريداً قائماً محولة عن : أتمنى ريداً قائماً . وأما الكسائي فلأنه
يقدر كان عاملة . ويستشهد أن يقول الشاعر :

يا ليت أيام الصبا رواجعاً

فرواجعاً منصوب بمفهوم ليت وهو (أتمنى) عند العراء وـ (كانت) المقدرة عند
الكسائي

وقد رد ذلك جمهور النحاة من بصريين وكوفيين . ورأوا أن (رواجعاً) هي البيت
منصوبة على الحالية (٣) .

لعل

والجمهور على أنها بسيطة ولا ملامها أصل

وقيل : مركبة من عل ، واللام رائدة

وقيل من لام الابتداء .

وفيها لغات أخر . عدتها في الهمع ثلاث عشرة لغة (٤) .

(١) انظر مائة كاملة شرح مائة عاملة ، والتصريح (٢١٢/١) ، والتحفة (ص ٣٢) ، والأنباء والنظائر

(٢٢ ١٠/٤) (٢) التصريح (٢١٢/١ ، ٢١٣)

(٣) التحفة (ص ٣٢) ، وحاشية الشيخ بس (ص ١٨)

(٤) همع الهمع (١٣٤/١)

وهي تفيد : الترجي للأمر المحبوب ، وهو : « انتظر شيء محبوب لا وثوق به حصوله » ،
نحو : لعل الحبيب قادم ، والإشفاق من المكروه وهو : « ارتقاب مكروه لا وثوق به حصوله »
نحو : ﴿ لَعَلَّكَ بَلِيجٌ مِّثْقَلُ ذَرَّةٍ ﴾ [الشعر ٣] . وإذا فهي تفيد التوقع ، سواء كان للمحبيب
أو للمكروه ، والتوقع لا يكون إلا في الممكن . ومن هنا تفرق عن ليت التي تأتي في
الممكن وغيره ^(١) .

ولا تفيد عند البصريين غير هذين المعنيين ولكنها تفيد ^(٢)
التعجيل عند الأحفش والكسائي نحو : ﴿ لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَحْشَوْا ﴾ [طه ٤٤] .
والاستفهام عند الكوفيين نحو : ﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [العنكبوت ١] .
والتقدير : (لا تدري الله يحدث بعد ذلك أمراً ؟) والمعنى : (لا تدري جواب الله
يحدث) .

والشك عند أكثر الكوفيين

عسى :

وهي بمعنى : لعل في الترجي والإشفاق . ومن ثم حمت عليها في العمل كما
حملت لعل على عسى في إدخال أن في خبرها كالحديث : « لعل بعصمكم أن يكون
ألحق بحجته من بعض » ^(٣) .

ويشترط في اسمها أن يكون ضميراً لعائب أو متكلم أو مخاطب

كقول صخر بن جعد الحصري :

فقلت عساها نار كأس وعنها تشكي فاتي نحوها فأعودها

وكقول عمران بن حطان :

ولي نص تارعي إذا ما أقول لها لعلني أو عساني

وكقول آخر :

يا أبنا علك أو عساك ^(٤)

وهي حين تنصب الاسم وترفع الخبر بهذا الشرط الذي ذكر حرف كعل ؛ « لئلا
يلزم محل الفعل على الحرف » ^(٥) وفقاً للسيرافي الذي نقله عن سيبويه .

(١) شرح الرصافي (٣، ٢) التصريح (٢١٣/١)

(٤) انظر أنوار الريح (ص ٨٢) ، والمصدر السابق أيضاً

(٥) التوضيح والتصريح (٢١٤/١) .

والجمهور على أنه فعل مطلقاً . سواء كان بمعنى لعل أو لا .
أما ابن السراج وثعلب فقد ذهبا إلى أنه حرف مطلقاً ، على عكس القول السابق
قال صاحب التصريح : « ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفه فإنها
فعل باتفاق ، ومعناها اشتد » (١)
لا (العاملة عمل إن) .

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة أن تصدق على
لا النافية كائنة ما كانت ؛ لأن كل من يرأه فقد نقيت عنه شيئاً ، ولكنهم حصروها
بالعاملة عمل إن فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص (٢) .
وتسمى النافية للنسب

قال أبو البقاء : « وإنما عملت (لا) عمل (أن) لمشابتها لها من أربعة أوجه :
أحدها : أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن كلا منهما للتأكيد ، و (لا) لتأكيد النفي و (إن) لتأكيد الإثبات
الثالث : أن (لا) نقيضة (إن) ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .
الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام (٣) .

ولكون (لا) محمولة على (إن) في العمل انحطت درجتها عن إن في أمور : منها (٤) :
١ - أن اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا ، واسم (إن) يكون مظهرًا ومضمراً .
٢ - أن اسم (لا) لا يكون إلا نكرة ، واسم (إن) يكون نكرة ومعرفة .
٣ - أنه لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً . ويجوز في
(إن) .

٤ - أن اسم (لا) لا يكون ، واسم (إن) يكون (٥) .
٥ - أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، واسم (إن) لا خلاف في إعرابه .

(١) التصريح (٢١٤/١) (٢) المصدر السابق (٢٣٥/١)

(٣) المصدر السابق ، وانظر شرح الفصول الخمسين

(٤) التصريح (٢٣٥/١)

(٥) قال الزرقاني : « فيه نظر لما لا يخفى من أنه يجوز أن يراد أنه لا يكون في الجملة فكذا اسم إن لا يكون
في الجملة » . انظر حاشية متن على التصريح (٢٣٥/١)

- ٦ - أن (إن) تعمل بلا شرط ، و (لا) لا تعمل إلا بشروط ؛ وهي ^(١) .
 أ - أن تكون نافية لا رائدة
 ب - أن يكون المنفي بها اجنس بأمره .
 ج - أن يكون نفيه نصًّا (وذلك إذا دخلت على نكرة ؛ وأريد بها النفي العام ؛
 وقدر فيه من الاستمرارية) .
 د - ألا يدخل عليها حار
 هـ - أن يكون اسمها نكرة ، وأن تكون النكرة متصلة بها .
 و - أن يكون حبرها نكرة أيضًا .
 إلا (في المستثنى المنقطع) :

وهي تعمل عند الجاريين حملًا لها على لكن ، نحو - المعصية مبعدة عن الجنة
 إلا الطاعة ، فانصبوب بعدها اسمها ، واخبر عنهم محدوف عائبًا يعني تقديره
 تقدير المثال السابق إلا الطاعة مقربة منها . وعنى هذا صار المتأخرون من السحاة ^(٢)
 وقد ذهب سيويه إلى أن المستثنى المنقطع كانتصل عنه متصّب بما قبل إلا من
 الكلام وما بعد إلا عنه مفرد سواء كان متصلًا أو مقطوعًا ، فهي وإن لم تكن حرف
 عطف إلا أنها كـ (لكن) العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها ^(٣) يقول
 في « باب ما يحتار فيه النصب » لأن الآخر ليس من نوع الأول « ^(٤) : وهو لغة أهل
 الحجاز ، وذلك قولك ما فيها أحد إلا حمارًا ، جاؤوا به على معنى ولكن حمارًا ،
 وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن
 وعمل فيه ما قبله ^(٥) .

هذه الحروف السابقة تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهناك عدد آخر من الحروف يعمل
 عكس ذلك . ويرفع الاسم وينصب الخبر ، حملًا لها على ليس « في كونها للنفي ،
 والدخول على المبتدأ والخبر » ^(٦)

(١) انصهر السابق (٢٣٥/١ ، ٢٣٦) . (٢) التحفة (ص ٢٣)

(٣) شرح الكافية (٢٠٧/١) (٤) الكتاب (٣٦٣/١)

(٥) كتاب سيويه (٣٦٣/١)

(٦) العوامل المائة (ص ٥٩) ومائة كامة شرح مائة عاملة

وهذه الحروف هي

ما

وأعمالها مذهب البصريين الذين يراعون لغة أهل الحجاز : إذ يرون شبهها بينها وبين ليس في كونها للنهي ، وداحلة على المبتدأ والخبر ، وتحصص المبتدأ للحال ، كما أن ليس كذلك ، قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا شَيْئًا ﴾ [يوسف ٣١] ، ﴿ مَا هَؤُلَاءِ إِلَّا أَفْهَامٌ ﴾ [الجملة ٢] .
وأما حين يراعون بهجة تميم فإنهم يهتمونها ؛ لأنها حرف غير محتص بدحوها على الأسماء والأفعال ، والحرف غير المحتص لا يعمل ^(١)

وأما الكوفيون فيرون أنها لا تعمل شيئاً ، بل ولا تعمل في لغة الحجازيين أيضاً ، ويخرجون ما يعتبره البصريون عملاً في لغة الحجازيين ؛ إذ يرون أن « أرفوع بعدها باقي على ما كان قبل دحوها ، واسنوب على إسقاط الباء (أي نزع الخافض) ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالياء ، وإذا حذفوها عوضوا عنها النصب كما هو المعلوم عند حذف الجر ، ولم يفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره » ^(٢)

وهي لا تعمل - عند الفريق الذي يرى عملها (وهم البصريون مراعاة للغة الحجازيين) - إلا بشروط

أولها ألا يقترن اسمها بأن الرائدة فإن اقترن بها بطل عملها وجوزاً وأهمست ؛ لأنها إنما تعمل حملاً لها على ليس في العمل ، وليس لا يقترن اسمها بأن ^(٣)
ثانيها بقاء السمي ، فلا يجوز أن يتقصص هي خبرها إلا إذا انتقص بطل عملها كبطلان معنى يس ^(٤) خلافاً بيوس والشلوبين ^(٥) .

ثالثها ألا يتقدم الخبر على الاسم وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً . خلافاً للمراء الذي ناهى مطلقاً ، ولابن عصفور الذي جوزه في الظرف والجار والمجرور ^(٦) .

رابعها : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، إلا أن يكون المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز العمل مع تقدمه ؛ لأنهم « توسعوا فيهما ما لا يتوسع في غيرهما » ^(٧) .

(٢٠١) نظر الهوامع (١٢٣/٩) (٣) التصريح (١٩٦/١ ، ١٩٧)

(٤) المصدر السابق ، وانظر أنوار الريح (ص ٨٠)

(٥) الهوامع (١٢٣/١) (٦) شرح لفصل

(٧) التصريح (١٩٨/١ ، ١٩٩)

إن (النافية) :

وهي أيضًا من الحروف غير المختصة . فكان قياسها ألا تعمل ، وذلك منع إعمالها
المرء وأكثر انصورية وانعارية وعري إلى سيويه .

وأجار إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والعارض وابن جني وابن مالك
وصححه أبو حيان ، لمشاركتها ما في النفي ، وكونها لنفي الحان ، وللسماع ^(١) .
أما استشهادهم بالسماع فقد حكى عن أهل العلية . (إن أحد خيرًا من أحد
إلا بالعافية) وسمع الكسائي أعرايًا يقول . إنا قائمًا ، فأنكرها عليه ، وظن أنها المشددة
وفعت على قائم ، قال : فاستثبته فبدأ هو يريد . إن أ قائمًا ، فترك الهمزة وأدغم ، على
حد ﴿ لَنَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف ٣٨] .

وقرأ سعيد بن جبير ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُنْثِيَ لَهُمْ ﴾ [الأعراف ١٩٤] .
وقال الشاعر

إن هو مستوليًا على أحد إلا على أصعب المجامير
وقال

إن المرء مقيمتًا بانفصاء حياته ولكن يأل يفتي عليه فيخذلًا ^(٢)
لا

وهي أيضًا من الحروف غير المختصة ، فكان قياسها ألا تعمل وفي عملها أقوال .
أ ذهب سيويه وطائفة من البصريين إلى إعمالها في المبتدأ والخبر الذي يعب
كونه محدودًا ، إلحاقًا لها بليس بشروط ^(٣)

- ١ - بقاء النفي وعدم انتفاضه .
- ٢ - ألا يتقدم خبرها على اسمها .
- ٣ - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها
- ٤ - أن يكون معمولها بكرتين .
- ب - أنها لا تعمل أصلًا ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا يصب أصلًا ،

(١) الهوامع (١٢٤/١) ، وانظر شرح الفصول الخمسين

(٢) انظر الهوامع ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، والنور البواع (٩٦/١ ، ٩٧) وحاشية الصوفي على المعنى

(٣) انظر التصريح (١٩٤/١) ، وشرح المفصل (١٠٤/٨ ، ١٠٥ ، ١٠٩) وأنوار الربيع (٨٠ ، ٨١)

وعليه الزجاج ^(١) وكذلك الأخفش والمبرد ^(٢) .

ج - قصر عملها على المبتدأ وحده ، أما الخبر فلا تعمل فيه شيئاً .. ونسب للزجاج أيضاً ^(٣) .

ويلحق بلا (لات) ؛ لأن أصلها لا النافية ردت عليها تاء « لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه » ^(٤) كما ذهب إلى ذلك الأخفش والجمهور . أو أنها مركبة من لا والتاء كما ذهب إلى ذلك سيويه ^(٥) .

وهي تعمل كـ (لا) . أصلها عند النحاة عمل ليس ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، بشرط كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما . والغالب في المحذوف أن يكون اسمها ، نحو : ﴿ وَلَآتِ بَيْنَ مَكِّي ﴾ [مر ٣] ^(٦) .

ثانياً : عوامل الفعل المضارع :

أ - النواصب . ب - الجوارم .

أ - النواصب

وهي أربعة عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين ^(٧) .

١ - أن المصدرية . وهي أم الباب ، قال أبو حيان « بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذا وكى » ^(٨) ، ويقال فيها : (عس) بإبدال الهمزة عيناً .

وهي التي توصل بالماضي في نحو . ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [الفلم ١٤] وبالأمر في نحو : (كتبت إليه أن قم) ، وبالسهي في نحو . (كتبت إليه ألا تعمل) خلافاً لأبي بكر بن طاهر الذي يرى أنها غيرها فتكون على مذهبه مشتركة أو متجوزاً بها ^(٩) .
وتقع في موضعين ^(١٠) .

١ - في الابتداء . فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ

(١) الهوامع (١٢٥/١)

(٢) التصريح (١٩٩/١)

(٣) الهوامع (١٢٥/١)

(٤) شرح الكافية والتصريح (١٩٩/١ ، ٢٠٠)

(٥) المصدر السابق

(٦) انظر التوضيح (١٣٣/١) ، والتصريح (٢٠٠/١)

(٧) التصريح (٢٢٩/٢)

(٨) شرح التسهيل (مخطوط) .

(٩) الهوامع (٢/٢) .

(١٠) التصريح (٢٣٢/٢)

لَكُمْ ﴿ [القرة ١٨٤] .

٢ بعد لفظ دال على معنى غير اليقين : فتكون في موضع رفع على القاعدة في نحو : ﴿ أَنْتُمْ تَأْتِي لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ قَسَمَ طَوْبَهُمْ ﴾ [الحديد ١٦] ، وفي موضع نصب على المعنوية في نحو : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ [الكهف ٧٩] ، وفي موضع جر في نحو : ﴿ يَنْ قِيلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ [الشورى ٤٧] .

ولعملها شروط :

١ أن تكون مصدرية لا مفسرة ولا رائدة ولا محففة ^(١) .
والمفسرة : هي المسبوقة بحملة فيها معنى القول دون حروفه ، المتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بحرف ، نحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اصْبِرْ لِلْفُلْكِ ﴾ [التؤمن ٢٧]
والزائدة : هي التالية لـ (لما) التوقيتية نحو : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْغَشِيرُ ﴾ [يوسف ٩٦]
والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقول باعث الهشكري .
فَأَقْبِسْ أَنْ لَوْ التَّقِيَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وقوله :

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق
وجور الأحفش إعمالها حملاً لها على المصدرية ، وقياساً على البناء الرائدة حيث تعمل الجر مع رباذنها ^(٢)

والخففة : هي الواقعة بعد علم حالص عالماً ، سواء دل عليه بمادة علم نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَجْدٌ ﴾ [طه ٢] أم لا نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه ٨٩] .
والغراء وابن الأتباري يصبان بعد العلم الصريح ^(٣) .

٢ ألا يفصل بين أن الناصبة والمعمل ^(١) مطلقاً سواء كان الفاصل ظرفاً أو مجروراً أو قسماً أو غيرها = عند سيبويه والجمهور وجوره بعضهم مع الفصل بالظرف والجور والمجرور

وجور الكوفيون انفصل بالشرط

(١) انظر التصريح (٢٣٢ ٢ - ٢٣٤) ، وشرح المفصول الخمسين (٢١٢)
(٢) انفصل السابق
(٣) التصريح على التوضيح (٢٣٤/٢)
(٤) الهوامع (٣/٢)

٣ - ألا يتقدم معمول معمولها عليها عند البصريين ؛ لأنها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها (١) وجور العراء تقديمه ، ونقله ابن كيسان عن الكوفيين (٢) .

وأكثر العرب على وجوب إعمال أن وبعضهم يحير إعمالها . حملاً لها على (ما) أختها (المصدرية) ؛ بحامع أن كلاهما حرف مصدرى ثنائي (٣) .

وهي تنصب المصارع ، فلا يجوز الجرم بها عند الجمهور وجوز بعض الكوفيين الجرم بها . كذلك حكى عن جماعة من البصريين منهم أبو عبيدة واللحياني . وهي لغة بني صباح (٤) . من ضبة .

٢ - لن . وهي لمي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية ينتهي إليها نحو : ﴿ لَنْ تَرَجَّ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوقِنٌ ﴾ [طه ٩١] وإما إلى غير غاية نحو ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ أَحْتَضَرُوا لَمَّا ﴾ [الملع ٧٣] .

وهي تعيد النفي في الفعل المستقبل مطلقاً عن التوكيد والتأييد (٥) . وهو مذهب الجمهور ومسيبويه (٦) .

حلاًفاً للزمخشري الذي يرى في (الكشف) و (المفصل) أن : لن لتأكيد ما تعطيها لا من هي مستقبل ، تقول . لا أبرح اليوم مكاني فإذا أكدت وشددت قلت . لن أبرح اليوم مكاني قال تعالى ﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَتِلْعَ مَحْجَمَ الْبَحْرِ ﴾ [الكهف ٦٠] . وقال . ﴿ فَلَنْ أُنْزَلَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ إِلَيَّ آيَةٌ ﴾ [يوسف ٨٠] (٧)

وحلاًفاً له أيضاً في إعادة لن معنى تأييد النفي فقد ذكر في أمودجه أن : لن تعيد تأييد النفي فقولك . لن أفعله كقولك لا أفعله أبداً ، ومنه قوله تعالى ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ (٨) قال ابن مالك ، وحمله على ذلك اعتقاده في . ﴿ لَنْ تَرْنِي ﴾ [الأعراف ١٤٣] أن الله

(١) انظر الهوامع (٢/٢) ، وأنوار الربيع (ص ١٤٣)

(٢) انظر المفصل (١٥/٧) ، والهوامع (٣/٢)

(٣) الهوامع (٢/٢) ، والتصريح (٢٣٢/٢) (٤) الهوامع (٣/٢) ، الدرر النوامع (٣/٢)

(٥) انظر لياب الإعراب ، لب اللباب ، شرح العصور الخمسين (ص ٢١٢) ، المحصول في شرح العصور ، حاشية حسن العطار على شرح الأعراف (ص ١١١)

(٦) الهوامع (٤/٢) (٧) انصاف السابقة ، والمفصل (١١١/٨)

(٨) الهوامع (٤/٢)

لا يُرى (١) .

ووافق على إعادة التوكيد جماعة منهم ابن الخيزر . بل قال بعضهم : إن منعه مكابرة وأعرب عبد الواحد الرملي فقال في كتابه (التبيان في المعاني والبيان) : « أن (لـ) يعني ما قرب و (لا) يمتد معنى المعنى فيها . قال : وسر ذلك أن الألفاظ مشكلة لسماعي و (لا) آخرها ألف ، والألف يكون امتداد الصوت بها بحلاف النون » (٢) .
وقد وافق على إعادة التأييد ابن عطية . وقال في قوله : ﴿ لَنْ تَرِنِّي ﴾ [الأمرئ ١٤٣] : « لو بقي على هذا المعنى لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة . لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه » (٣) .

ورد كثير من السجاة إعادة لـ و التأييد : لأنها لو أعادته

١ - لم يقيد معيها بأيوم ، وإلا للزم التناقض في نحو ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ بِسَيِّئًا ﴾ [مرم ٢٦] .

٢ - لم يصح التوقيت في ﴿ لَنْ تَرَجَّ عَلَيْكَ عَلَيْكَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه ٩١] .

٣ - لم التكرار بذكر أبداً والأصل عدمه في : ﴿ وَلَنْ يَتَسَوَّاهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة ٩٥] .

٤ - أن إعادة التأييد في آية : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج ٧٣] من أمر خارجي (٤) .

ودهب ابن عصفور والسيوطي وابن السراج إلى أن (لـ) تفيد معنى الدعاء (٥) ، قياساً على (لا) في قوله .

ولا زال مهلاً بحرعاتك القطر

واستدللاً بقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُتَّبِعِينَ ﴾ [النصر ١٧] أي فاجعسي لا أكون ، وكذلك قول الأعشى (٦)

لن ترانوا كدلكم ثم لا رل ت لكم حالداً حلود الجبال
وهي تعمل النصب .

وحكى بعضهم الجزم بها ، وأشد :

(١) المصدر نفسه

(٢) الدرر النواع (٢/٢ ٤) ، والنصر السابق

(٣) انظر الهوامع (٤/٢) ، والتصريح (٢٢٩/٢) ، وشرح الرصم

(٤) المصدر السابقة (٥) انظر الدرر (٣/٢)

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه (١)
ولعمدتها شروط .

١ - ألا يتقدم معمول معمولها عليها :

وفي تقدم معمول معمولها عليها خلاف ، فقد جوزه بعض النحاة « خلافاً لمعمول معمول أن » ، لأنه لا مصدرية فيها « ، ومنعه الأخفش الصغير (أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي) ؛ لأن الهمي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف الهمي (٢) .

٢ - ألا يفصل بين لن والفعل مطلقاً .

« لأنها محمولة على سيفعل ، وكما لا يجوز الفصل بين السين والفعل لا يجوز الفصل بين لن والفعل .

ولأن لن وأحواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمرلة إن وأحواتها من الحروف الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأحواتها والفعل . هذا مذهب البصريين وهشام

وجور الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل .

ووافقه المراء على القسم ، وراد جوار الفصل بـ (أطن) ، وبالشرط (٣)

وقد اختلف السحويون في صيغتها . أبسيطة هي أم مركبة ؟ (٤) .

١ - فاجمهور على أنها حرف بسيط ولا تركيب فيه ولا إبدال

٢ - ويرى الخليل والكسائي : أنها مركبة من (لا أن) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلئله والأصل ويل لأمه ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصارت لن .

وذلك « تقريباً في اللفظ من (لا أن) ، ووجود معنى لا وأن فيها وهو الهمي والتحليص للاستقبال »

٣ - ويرى المراء . أنها (لا) انافية أبذل من ألها نون ؛ وذلك « لاتفاقهما في الهمي

(١) الهوامع (٤/٢) ، والدرر اللوامع (٤/٢)

(٢) انظر المصدر السابق (٣) الهوامع (٤/٢) .

(٤) انظر المصدر السابق ، والتصريح (٢٣١/٢)

وهي المستقبل ولا هي الأصل ؛ لأنها أصح في النعي من لن ؛ لأن لن لا تنمي إلا المصارع .
٣ - كي :

وفيها مذاهب ^(٢)

١ - مذهب سيويه والجمهور : أن كي مشتركة ، وهي نوعان : مصدرية وتعليلية .
والمصدرية : هي الداحل عليها اللام لفظاً أو تقديرًا . وهي تنصب بنفسها ؛ كما أن
المصدرية كذلك ؛

وأما التعليلية فهي التي لم تدخل عليها اللام لفظاً ولم تقدر معها ، والناصب بعدها
أن مضرة .

٢ - مذهب الأحفش : أن كي جارة دائماً ، وأن النصب بعدها بأن مضرة
أو ظاهرة .

٣ مذهب الكوفيين أنها ناصبة دائماً .

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية ؛ لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر
كان ؛

ولا تتصرف تصرف أن ، فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير
اللام ^(٣) .

وتنعين الناصبة بعد اللام ، نحو : جئت لكي أتعلم ؛ « لتلا يجمع بين حرفي جر »
ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل مطلقاً ، كما لا يجوز الفصل بينها وبين
معمولها بـ (لا) النافية ، وبـ (ما) الزائدة . وأما الفصل بغير ما فلا يجوز مطلقاً عند
البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار .

وجوز ابن مالك الفصل بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسم ، وبالشرط مع
بقاء عملها .

وجوزه الكسائي مع عدم إعمالها ^(٤) .

(٢) انظر شرح المفصل (١٧/٧) ، (٤٩/٨ ، ٥٠) ، وحاشية السجاعي على ابن عقيل (٢١٩ ، ٢٢٠) ،
والخصري على ابن عقيل (١١٢ ، ١١١/٢) ، والدرر الزوامع (٤/٢ ، ٥) ، وحاشية الشيخ حسن العطار على
شرح الأهرية (ص ١١٢)

(٣) انظر التصريح (٢٣٠/٢ ، ٢٣١) ، وحاشية أبي النجاء على شرح الشيخ خالد لمتى الأجرومية (ص ٤٣) .

(٤) الهوامع (٥/٢ ، ٦)

ولا يجوز أن تكون كي رائدة ، كما لا يجوز أن تكون تأكيداً ^(١) .
وتقدم معمول معمولها ممتنع . وله صور ثلاثة ^(٢)

- ١ - أن يتقدم على الم معمول فقط نحو جئت كي النحو أتعلم
 - ٢ - أن يتقدم على كي فقط نحو . جئت النحو كي أتعم .
 - ٣ - أن يتقدم على الم معمول أيضاً نحو . النحو جئت كي أتعم .
- والملح في الصورة الأولى ؛ « لمصل بين كي وم معمولها وهو لا يجوز » .
وفي صورتين الأخيرتين ؛ « لأن كي من الموصولات وم معمول الصلة لا يتقدم على الموصول »

٤ - إذن :

وهي حرف جواب وجراء عند سيبويه ، والمراد بكونها لجواب ؛ « أن تقع في كلام آخر ملحوظ به أو مقدر . سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره . والمراد بكونها للجراء أن يكون مصموم الكلام الذي هي فيه جزء لمصموم كلام آخر » ^(٣) .
ويرى الفارسي أنها ليست لجواب والجراء دائماً ؛ إذ قد تنحصر للجواب - الجراء بدليل أنه يقال أحببت . فتقول : إذن أظنك صادقاً ؛ إذ لا مجازة لها ^(٤) .
ويؤيده الرضي ؛ « لأن الشرط والجراء إما في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجراء في الحال » ^(٥) .

واختلف النحويون في صيغها ^(٦) :

- ١ - ذهب الجمهور : إلى أنها حرف بسيط ، وعلى ذلك فهي ناصبة للمصارع بنفسها ؛ لأنها تقبى إلى الاستقبال ، ويرى الزجاج والفارسي أن الناصب أن مصحرة بعدها ، لا هي ؛ « لأنها غير محتصة ؛ إذ تدخل على الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عد الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل »
- ٢ - ذهب قوم إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها إذ الطرفية لحقها التسوية عوضاً عن الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجرائية فبقي فيها معنى الربط والسبب .

(١) التصريح (٢٣٠/٢ ، ٢٣١) (٢) الهوامع (٦/٢)

(٣) انظر المصدر السابق ، ولب الباب . حاشية السجاعي على ابن عيول (ص ٢٢٠) ، والتصريح (٢٣٤/٢)

(٤) الهوامع (٦/٢) (٥) المصدر السابق

(٦) انظر الهوامع (٦/٢) ، وشرح المصنوع (٢١٢ ، ٢١٣)

٣ - ذهب الخليل إلى أنها حرف مركب من (إد) و (أن) وعذب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة إلى ادال ، ثم حدثت والتزم هذا النقل

٤ - ذهب الرندي : إلى أن تركيبها من (إدا) ، و (أن) ؛ لأنها تعطي ما تعطي كل وحدة منهما ، فتعطي الربط كـ (إدا) ، والنصب كـ (أن) ثم حدثت همزة أن ، ثم أنف إذا لالتقاء الساكنين .

ولعملها شروط (١)

١ - أن تنصدر في أول الجواب ؛ « لأنها حيثئذ في أشرف محالها » فإن وقعت حشواً أهملت .

٢ - أن يكون المصارع بعدها مستقبلاً قياماً على بقية المواصب .

٣ - أن يكون المصارع متصلاً بها « لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها » .

وجور الكسائي - فيما حكاه ابن كيسان - بقاء العمل مع الفصل بانقسام (٢)

وأحير في المعنى الفصل بـ (لا) انافية - وجور ابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاد الفصل بالبدء أو الدعاء ، والكسائي وهشام عمول الفعل كل ذلك مع بقاء العمل وحكى سيويه عن بعض العرب إلغاء إذا مع استيفاء شروط عملها . قال صاحب التصريح : « وهو القياس ؛ لأنها غير محتصة وإنما أعملها الكثيرون حملاً على طر ؛ لأنها مثلها في جوار تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين حرايها . كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال » (٣) .

مواضع إضمار أن :

الإضمار الوجوبي

يرى كثير من النحاة - وهم جمهور البصريين أن (أن) « لأنها أم الباب تعمل نصب ظاهرة ومضمرة وأن لها إذا أصمرت حالان : حال وجوب ، وحال جواز . فالأول بعد نوعين من الحروف . أحدهما ما هو حرف جر ، والآخر ما هو حرف عطف فالأول حرفان أحدهما اللام التي يسميها الحويون (لام المحوود) » (٤) .

(١) نظر التصريح (٢٣٤/٢ ، ٢٣٥) ، الهوامع (٧ ، ٦/٢) ، والدرر اللوامع (٥/٢) ، لباب الإعراب

(٢) التصريح (٢٣٥/٢) (٣) انصدر السابق

(٤) انظر في الإضمار شرح الفصول الخمسين (٢١٣ - ٢١٧) ، والهمع (٧/٢)

بعد لام الجحود

ولام الجحود هي المسبوقة بكون ناقص ، ماضٍ بعضاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً منفي .

الأول : (ما) والثاني : (لم) ، نحو : ﴿ وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال ٣٣] ، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَمَّهُمْ ﴾ [النساء ٣٧] ، (١) .

فمذهب البصريين أن الفعل مثل له ما يصرب ويعمر - منصوب بأن مضمره وجوب بعد اللام ، لا باللام - واللام متعلقة بمحذوف لا رائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل اندي دحت عليه اللام (٢) .

ويرى الكوفيون أن الناصب هو لام الجحود نفسها ، والفعل في موضع نصب على أنه الخبر ، واللام رائدة للتأكيد (٣) .

وقد حاول ثعلب التوفيق بين هذين الرأيين . فذهب إلى أن اللام هي الناصبة بقيامها مقام أن (٤) .

بعد حتى

يرى البصريون أن حتى جارة ، وأن النصب بعد (أن) لازمة الإصمار بعد شروط ذكرها مفصلة (٥) .

واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم يدلل حذف ما الاستفهامية بعدها . نحو .

فحتم حمام العناء المطول

قلوا : « وإذا ثبت ذلك انتهى كونها ناصبة للفعل . ما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال : لأن ذلك يعني الاختصاص (٦) »

ويرى الكوفيون أنها تنصب الفعل بنفسها ، ثم احتفوا في الجزئها :

فذهب القراء إلى أن الجزء بعدها لقيامها مقام إلى

ودهب لكسائي إلى أنها جارة بإصمار إلى وهو عكس ما ذهب إليه البصريون (٧)

(٢) انصبر نفسه

(١) التصريح (٢٣٥ ٢)

(٤) انصبر أنساب (٧ ٢)

(٣) الهوامع (٨٠٢)

(٥) شرح العصور الخمس (٢١٣ ، ٢١٤) ، التصريح ، (٢٣٧ / ١ ، ٢٣٨) ، الهوامع (٩ / ٢ ، ١٠)

(٦) نعت الهوامع (٨ / ٢) ، والدرر النواع (٦٢)

(٧) انصبر أن السابق

بعد أو

وهي أولى حروف العطف التي يصمر بعدها البصريون (أن) .
وإنما تصمر أن بعدها إذا وقعت موقع إلى أن أو إلا أن . فإن البصريون « ولدلت
لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل ؛ لأنها حرف عطف »^(١)
ودهب الكسائي والجرمي وأصحابهما : إلى أن الفعل انتصب بـ (أو) نفسها
ودهب الفرء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة
الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه^(٢)

بعد فاء السببية وواو المعية

بشرط أن يكونا مسبوقين بصي أو طلب محصين^(٣) ، والمعنى يشمل ما كان بحرف
نحو ﴿ لَا تَقْصِرْ عَلَيْهِمْ فِتْنَتًا ﴾ [نور ٣٦] ، أو فعل نحو (ليس يريد حاصراً
فيكلمك) ، أو اسم نحو أنت غيرت فتحدثا وكذلك يشمل ما كان تقيلاً مراداً
به المعنى نحو قلما تأتينا فتحدثا

والطلب يشمل : الأمر والسهي والدعاء والعرض والتحصيص والتمني والاستفهام .
وراد عليها الفرء الترجي^(٤) .

الإصمار الجوّاري :

يرى البصريون أن (أن) كما تعمل مصمرة وجوّياً في المواضع السابقة . تعمل
مصمرة جوّاراً في مواضع أخرى : هي

١ بعد لام الجر لغير المحذود^(٥) ، نحو جئت لأكرمك فافعل بعدها منصوب
بأن مصمرة ويجوز إظهارها نحو جئت لأن أكرمك .

وتسمى هذه اللام لام كي . بمعنى أنها للسبب كما أن كي للسبب « يعون بذلك
أنها إذا كانت جارة تكون حارة أما إذا كانت ناصبة فإنها تكون ناصبة بمعنى أن
ولا يعون بذلك أن كي تقدر بعدها »^(٦) .

ويرى الكوفيون أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها وأن ما قد يظهر بعد من أن

(١) الهوامع (٢١/٢) (٢) يصمر نفسه

(٣) انظر الهوامع (١٠٢ - ١٢) ، والتصريح (٢٣٨ ٢ - ٢٤٣)

(٤) التصريح (٢٣٨ ٢) (٥) الهوامع (١٦ ٢)

(٦) يصمر نفسه

وكي تؤكد لها

٢ بعد أو والود والعاء وثم ^(١) .

إذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، سواء كان مصدرًا أو غيره . فغير المصدر كقول حصير بن الحمام المرّي

ولولا رجال من ردم أعزة وآل سبع أو أسوءك عديم
والمصدر نحو

وليس عباءة وتقر عيني أحب إلي من ليس الشفوف
وقول الآخر

لولا توقع معتر فأرصيه ما كنت أوتر إترابا على قرب
وقول أس بن مدركة الخثعمي ^(٢)

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كاثور يصرب لما عافت البقر
ولا نصب أن محدوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادرا .

ودهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ^(٣) .

ب : الجوازم

أولا : جوازم الفعل الواحد :

١ - لا الظلية

ونفيد معنى الهي إذا كان الكلام من الأعلى للأدنى نحو . لا تشرك بالله

والدعاء إذا كان الكلام من الأدنى للأعلى نحو ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ريقه ٢٢٨٦

والالتماس إذا كان من المساوي نحو لا تفعل

والجرم بها نفسها لا بلام إلا مقدرة فيها : وحذفت كراهة اجتماع لامير : كما
رغم السهيلي ^(٤) .

(١) انظر الهوامع (٢٧/٢) ، والتصريح (٢٤٤/٢ ، ٢٤٥) ، والبر (١١/٢) .

(٢) البر (١١/٢) (٣) الهوامع (١٧/٢)

(٤) الهوامع (٥٦/٢)

ودحولها على معني المتكلم المفرد والجمع وما في حكمه كالمعظم نفسه نادر .
ولذلك فإن جزمها له نادر أيضا ؛ « لأن المتكلم لا ينتهي نفسه إلا على المحار تنزيلا له
مره الأجي » ^(١)

ومما ورد نادرا ^(٢) قول الأعشى .

لا أعرف ربنا حوزا مدامعها مردفات على أعقاب أكوار
ف (لا) ناهية ، وأعرف محزوم بها ومؤكد بالبنون الخفيفة مسندا إلى ضمير المتكلم .
وكذلك قول الوليد بن عقة

إد ما خرجنا من دمشق فلا بعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم

و (لا) ناهية أو دعائية ، وبعد محزوم بها .

ويكثر حرمةا فعلي المتكلم إذا بيا للمفعول ؛ « لأن المهي فيهما غير المتكلم
وهو الفاعل المحدوف النائب عنه ضمير المتكلم » ^(٣) .

كما يكثر دحولها على انعائب ، والأكثر كونها للمحاطب ^(٤) .

٢ اللام الطلية :

أمرنا نحو : ﴿ لَيْسَ دُو سَعَرٍ ﴾ [الطلاق ٧] .

أو دعاء نحو ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ رُتْبٌ ﴾ [الزعر ٧٧]

أو التماسا نحو ليقم

وتلزم اللام في أمر الفعل المسند إلى انعائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم ريد ،
﴿ وَلَتَحِيلَ حَطَبُكُمْ ﴾ [النكوب ١٢] ، قوموا فأصل لكم ، لتعن بحاكتي ^(٥) .

وهي تقل في الفعل المسند إلى المكلم ^(٦) .

كذلك تقل في الفعل المسند إلى المحاطب ؛ إذ الأكثر أمره بصيغة افعل .

وأصل لام الطلب اسكون ؛ « لأن الأصل عدم الحركة » لكن مع عنه أنها

(١) التصريح ، ٢٤٦/٢

(٢) انظر الهوامع (٥٦/٢)

(٣) التصريح (٢٤٦/٢ ، ٢٤٧)

(٤) شرح الفصول الخمسين ، المحصور في شرح المعصوم ، حاشية السجاعي على ابن عقيل (٢٢٦)
الهوامع (٥٦/٢)

(٥) التصريح (٢٤٦، ٢) ، وانظر شرح المعصل (٢٤/٩)

(٦) المصدر نفسه (التصريح)

قد تكون في الابتداء . والابتداء بـساكن متعذر فكره . وقد تنجح عند سليم ؛ وذلك إذا دحبت عليها الواو أو الراء أو ثم رجعت إلى مكوبها الأصلي عالماً^(١)

٣ - لم ولما .

ويشتركان في أمور^(٢) تتعلق بالعمل وبالدلالة في كونهما حرفان محتصان بالمصارع ، ويميدان النفي والجزم والقس ، وفي جوار دخول هجرة الاستفهام عنيهما ، فكل حرف منهما يحتص بالمصارع ويجزمه ، وينفي معناه ، ويقسب رمانه إلى المصبي وفقاً للمبرد ، لا أنه يقلب اللفظ الماصي إلى المصارع خلافاً لأبي موسى وسبب إلى سيبويه^(٣) .
وتحتص لم بأمر .

١ أن النصب بها لغة حكاهما النحائي^(٤)

٢ مصاحبة أدوات الشرط بخلاف لم . قال الرصبي : كأنه بكوبها فاصلة قوية بين العامل الخرمي ومثبه . وقال صاحب التصريح : لأن الشرط يليه مثبت لم ، نقول إن قام زيد قام عمرو ، ولا يليه مثبت لما لا نقول . إن قام زيد . فعدول بين النفي والإثبات وإما لم تقع قد بعد شرط ؛ لأنها تقتضي تحقيق وقوعه ونقريه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال^(٥)

٣ جوار انفصال نفيها عن الحال ؛ لأنها لمطلق الانتفاء فتكون لمتصل به^(٦)

ثانياً . جوارم الفعلين :

وهي إحدى عشرة كلمة . وكون هذه الكلمات حزمة لفعلين هو مذهب البصريين ، مستدين على ذلك بأن عملها في الشرط باتفاق ، وأما عملها في الجواب فلاقتصائها إياهما ، ومن ثم عملت فيهما كما عملت كان وطل وإن في حرايها ..
وقد نسب السيرافي هذا الرأي لسبويه^(٧)

وقد رد هذا المذهب عن وجهين

١ أن الجارم كالجار فلا يعمل في شيئين

(١) التصريح (٢٤٦/٢ ، ٢٤٧)

(٢) نظر شرح الجمل لابن عصفور ، انصري على أبي عصب (١٢١٢)

(٣) التصريح ، ٢٤٧٢ (٤) نظر الهوامع ٥٦٢

(٥) التصريح (٢٤٢٢) (٦) الهوامع ، ٥٦٢

(٧) الهوامع (٦٢)

٢ أنه ليس ثمة ما يتعدد عمله إلا ويختلف ، كرفع ونصب
وأحاب البصريون عن ذلك بأن هناك فرقاً بين المحرم و الحارم ، فالحارم لما كان لتعيق
حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الحارم وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم^(١)
وقد نسب إلى الأخفش رأيان آخران^(٢)
الأول أن الشرط محروم بالأداة ، والجواب محروم بالشرط ، كما أن المبتدأ مرفوع
بالابتداء والآخر مرفوع بالمبتدأ
ورد ذلك بأن « النوع لا يعمل » إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، وإنما يعمل بجرمه
وهو أن يصح العامل من غير النوع أو شبهه كعمل لأسماء في الأسماء^(٣)
الثاني أن الشرط والجزاء تجارماً كما قال الكوفيون في مبتدأ والآخر أنهما ترفعان .
كذلك نسب إلى سيبويه والتحليل رأي آخر ، وهو أن الأداة والشرط كلاهما جرم
لجواب ، كما قيل في الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع لآخر .
ورد ذلك من وجهين

١ أن العامل المركب لا يحدف أحد حرثيه ويبقى الآخر ، وفعل شرط قد يحدف
٢ أن العامل المركب لا يفصل بين حرثيه وقد جاء الفصل نحو « وَإِنْ أَمِدَّ مِنَ
التَّشْرِكِ أَنْتَجَرَكَ » (الأنبىة ٦)^(٤) وثمة رأي معبر ينسب إلى الكوفيين ، وهو أن
الجواب محروم بالجزاء « قياساً لبحر على البحر » وقد رد هذا الرأي « بأنه قد يكون
بين الشرط والجزاء معمولات فاصلة ، فلا يجوز »^(٥)
من هذا ينصح أن الخلاف كنهه ينحصر في عمل أداة الشرط في الجواب ، أما عملها
في فعل الشرط فلا خلاف فيه .

وتنقسم هذه الكلمات إلى أربعة أقسام تنقسم بدورها إلى ستة^(٦)

١ حرف باتفاق وهو ب . ٢ حرف عني الأصح وهو إد ما

(١) التصريح (٢٤٨/٢) (٢) انظر النهامع (٢ ٦)

(٣) مصادر السابقة ، نفس (٤٦٠٧)

(٤) مصادر السابقة ، نفس (٤١٧) ، والخصري عني بن عمير (١٢٢/٢)

(٥) التصريح (٢٤٨ ٢)

(٦) مصدر السابق ، وشرح المفصل (٤٠/٧) وما بعده

يد يرى سيبويه أنها حرف بمنزلة إن الشرطية ، فإذا قلت : إذا ما تقوم أقم ؛ فمعناه : إن تقوم أقم .

ويرى المبرد وابن السراج والقراسي أنها ظرف زمان ، وأن المعنى في المثال السابق . متى تقوم أقم ، واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسمًا والأصل عدم التعبير ، وأجيب بأن التعبير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل . فدل على أنها برع منها ذلك المعنى .. واعتراض بأنه لا يلزم من تعبير زمانها تعبير ذاتها فإنه موضوع لأحد الرمادين الحال أو الاستقبال ، وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها ^(١) .

٣ - اسم باتفاق وهو : من ، ما ، متى ، إن ، أين ، أيان ، أينى ، حيثما

٤ - اسم على الأصح وهو : مهما .

يرى الجمهور أنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى ﴿ هُنَّ نَارًا يَرَوْنَ ﴾ [الأعراف ١٣٢]

ورغم السهلي أنها حرف ^(٢)

كذلك في بساطتها وتركيبها خلاف ^(٣) .

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى :

- ١ - ما وضع مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو (إن ، وإذا ما) .
 - ٢ - ما وضع للدلالة على من لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (ما ، ومهما) .
 - ٣ - ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (من)
 - ٤ - ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (متى ، وأيان)
 - ٥ - ما وضع للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط وهو (أين ، وأينى ، وحيثما)
 - ٦ - ما هو مرادف بين أنواع الاسم الأربعة وهو (أي) ؛ فإنها بحسب ما تصاف إليه .
- وتقتضي هذه الكلمات فعلين : يسمى أولهما شرطًا ؛ لتعليق الحكم عليه ، ويسمى الثاني جوابًا وجراء . أما كونه جوابًا فلأنه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال ، وأما كونه جراء فلأن مصمونه جراء مصموم الشرط ^(٤) .

(١) المصادر السابقة

(٢) التصريح (٢٤٨/٢)

(٣) انظر الهوامع (٥٧/٢)

(٤) التصريح (٢٤٨/٢)

ولا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد . بل تارة يكونان مضارعين وتارة يكونان ماضيين وتارة يكونان مختلفين ماضيًا مضارعًا نحو : ﴿ مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرَّتِ الْأَجْرَةُ رَدًّا لَهُ فِي حَرِّهِ ﴾ (الشورى ٢٠) .

وهي المخاطبات لا بن جسي . « قال أبو بكر إنما حسن ؛ لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع . فكأنه قال من يرد مرد . وليس مثل قولك إن أتيتني أنك » (١) . وقد تتبع صاحب الموضح كما حكى صاحب التصريح ما ورد به التنزيل من ذلك ، أي ما كان فعل الشرط فيه كلمة كان أو مضارعًا فماضيًا - وقد خصه الجمهور بالشعر ، على حين جوره الفراء ومن تبعه مطلقًا (٢)

ويشترط في فعل الشرط أمور (٣) .

- ١ - أن يكون فعلًا غير ماضٍ المعنى .
- ٢ - ألا يكون طليًا .
- ٣ - ألا يكون جامدًا .
- ٤ - ألا يفترون بحرف تفسيس ولا بحرف هي غير (لم) و (لا)

العوامل المعنوية

والى جوار العوامل اللفظية التي سبق بيانها يوجد عدد من العوامل المعنوية يرى الحاجة أن لها من التأثير في معمولها ما للعوامل اللفظية . فهي ترفع وتنصب وتجر أيضًا . وقد ذكر العلماء آراءهم في أبواب شتى ، يمكن أن يجمع ما يصورها فيما يأتي

١ - الابتداء :

هو في اللغة الافتتاح .

وأما في الاصطلاح فهي تفسيره أقوال

أولاً أنه « التعري من العوامل اللفظية » (٤) .

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه (٢٤٩/٢)

(٣) انظر المصدر السابق (٢٤٩/٢ ، ٢٥٠) ، الحصري على ابن عقيل (١٢٤/٢ ، ١٢٥) لباب الإعراب ، وشرح المفصل (٤١/٧ ، ٤٢)

(٤) انظر الصباغ على الأشموني (١٩٣/١) ، وجمع الهوامع (١٩٥/١) ، والأشباه والنظائر (٢٦٣/١)

وقد رد هذا التفسير بأن التعري لا يصلح أن يكون سبباً ؛ ذلك أن العوامل توجب عملاً ، والعدم لا يوجد عملاً ؛ إذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، وسبب العدم إلى الأشياء كلها سبباً واحدة (١)

وإن قيل : « العوامل في هذه الصعقة ليست مؤثرة تأثيراً حقيقياً ؛ كالأحراق لسر ، والرد والبل للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ، والإمارة والدلالة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ، وصعقت أحدهما وتركت صعب الآخر لكان ترك صعب أحدهما في التمييز عملة صعب الآخر فكذلك هاهنا .

وقد رد ابن يعيش على ذلك بأنه ليس العرص من قوتهم إن التعري عامل أنه معرف للعوامل ؛ إذ لو رعم أنه معرف لكان اعترافاً بأن العامل غير التعري » (٢)

ثانياً - ثمة قول ثانٍ نسبته ابن يعيش إلى الرمحي يفسر الابتداء بأنه « ليس التعري عن العوامل للمعطية وحسب ، بل التعري وإسناد الخبر إليه » (٣) .

وقد رد هذا القول عما رد به سابقه من أن التعري مجرد ، فهو أمر عديم ، والعدمي لا يصلح أن يكون حرجاً من السبب كما لم يصلح أن يكون سبباً (٤) .

ثالثاً - ذكر ابن يعيش رأياً ثالثاً في تفسير الابتداء العامل في المبتدأ ، مسوياً إلى أبي إسحاق ، وهو : « ما في نفس المتكلم .. يعني من الإخبار عنه ؛ لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الراجع للمبتدأ » (٥) .

وأخيراً . كذلك ذكر ابن يعيش رأياً جديداً فسر به الابتداء بأنه : « اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولاً لئلا كان حرجاً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقاً به وكانت رتبته متقدمة على غيره ، وهذه القوة تشبه به الفاعل ؛ لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل ، وأن الفاعل قد أسد إلى غيره كما أن المبتدأ كذلك . إلا أن خبر المبتدأ بعينه وخبر الفاعل قبله ، وفيما عدا ذلك هما فيه سواء » (٦) .

(١) الأشباه والنظائر (٢٦٣/١) ، وشرح المفصل (٨٤/١)

(٢) شرح المفصل (٨٥/١)

(٣) المصدر السابق (٨٤/١) ، وانظر أيضاً شرح الفصول الخمسين (ص ١٩٤ ، ١٩٥)

(٤) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١) (٥) المصدر السابق ، وانظر ابن يعيش (٨٥/١)

(٦) المصدر نفسه ، وانظر باب الإعراب

وقد خطأ الصان هذا الرأي من وجهين (٧)

أولهما . أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لأرم المعنى عنه ؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام . فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تحليط

وثانيهما أن الاهتمام والشخص اهتم واحصل من أوصاف الشخص الماهم والفعل لا الكلمة ، والابتداء وصف بها ؛ لأن معناه كونها مبتدأ (٨) .

وكما اختلف في فهم معنى الابتداء ، اختلف كذلك في عمله ، بل لعل مرد الاختلاف في عمله إلى عدم تحديدهم معناه . ومن هنا كثرت أقوال النحاة في تحديد مدى عمله بين المبتدأ وحده أو استلذا والخير أو عدم إعماله في أي منهما . أقوال عدة يمكن أن يميز فيها اتجاهان مختلفان . اتجاه البصريين على وجه العموم واتجاه الكوفيين .

المذهب الأول أو الاتجاه الأول : هو ما عليه جمهور البصريين (٩) ، ومهم الأحفش وابن السراج والرماني (١٠) . وهو أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ والخبر معاً ، قال الأحفش « وكوبهما - أي - استلذا والخبر مجردين عن الإسناد هو واقعهما » (١١) وقد استدلل على ذلك بأن الابتداء قد اقتضى كلاً من المبتدأ والخبر ، أي : استلزمهما ، « لأن الابتداء يستلزم مبتدأ وهو يستلزم خبراً ، فلا ابتداء معنى يتناولهما معاً لا واحداً » (١٢) ، وظهر ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهها ومشبهها به كانت عامة فيهما (١٣) وقياماً على غير الابتداء من العوامل نحو كان وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وظلت وأخواتها ، فإنها لما عملت في ابتداء عملت في خبره . فكذلك هاهنا (١٤) .

وقد اعترض على هذا القول باعتراضات ثلاثة

١ أنه إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل النقطية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً .

(١) انظر حاشية على الأشموني (١٩٣/١)

(٢) انصهر السابق (٣) شرح المفصل لابن يعيش (٨٥/١)

(٤) الصبان على الأشموني (١٩٤/١) ، وشرح المفصل (٨٥/١)

(٥) شرح المفصل (٨٥/١)

(٦) الصبان على الأشموني (١٩٤/١) ، وشرح المفصل (٨٥/١)

(٧) الأشموني (١٩٣/١) (٨) الإنصاف (ص ٣٣)

٢ - أنه لو كان الابتداء يوجب الرفع لما وجدنا منصوبات ومسكنات وحروف مبدوءة بها ، ولوجب أن تكون كلها مرفوعة ، فلما لم تكن كذلك دل على أن الابتداء ليس موجبا للرفع .

٣ - أن أقوى العوامل - وهو الفعل - لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فما ليس أقوى أولى ألا يعمل ذلك ^(١)

ودهبت طائفة أخرى من البصريين إلى : أن الابتداء إنما يعمل الرفع في المبتدأ وحده ، وأما عامل الرفع في الخبر فهو المبتدأ وهو مذهب سيويه ؛ إذ يقول : « وأما الذي يبي عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما يرتفع هو بالابتداء » ^(٢) .

وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي ؛ « لأن ابتداء اسم كما أن الخبر اسم ، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه ؛ لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه » ^(٣) . وذكر الصان اعتراضات ثلاثة ^(٤)

١ - أن المبتدأ غير الخبر في المعنى فيلزم رفع الشيء لنفسه .

٢ - أن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو (القائم أبوه صاحبك) فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ، ولا نظير له

٣ - أن المبتدأ قد يكون جامداً كزيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ ولو جامداً يجوز تقديم خبره عليه .

وأحيب عن الاعتراض الأول بأن الخبر غير استثناء في الماصدق فقط ، وأما في المفهوم فمختلفان وهو اختلاف كاف

وعن الثاني بأن ذلك يحور إذا اتحدت الجهة ، وهي هنا مختلفة . ثم إنه قد يكون جامداً أو ضميراً وهما لا يعملان .

وعن الثالث بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المحمول على الفعل ، والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالحمل على الفعل بل بالأصالة

(١) انظر الإصناف (ص ٣٢) ، والأشعري (١١٤/١) ، وجمع الهوامع (٩٤/١)

(٢) انظر كتاب سيويه (٢٧٨/١)

(٣) شرح المفصل (٨٥/١)

(٤) الصبان على الأشعري (١٩٤/١)

ودهبت طائفة ثالثة من الصريين إلى : أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ . وأما عامل الرفع في الخبر فهو الابتداء والمبتدأ معاً .

وعنى هذا ، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان : ذهب كثير من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ هما العاملان في الخبر ؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعمل به ^(١) ، وهو قول المبرد ^(٢) ، وهو لا يسلم من ضعف

١ إذ إن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ^(٣) .

ويمكن أن يقال ردًا على هذا إن الشيثين إذا تركبا حدث بهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك التركيب ^(٤)

٢ ثم إذا افترضنا أن المبتدأ يعمل بالإضافة إلى الابتداء ، اجتمع عاملان على معمول واحد .

ويمكن أن يقال ردًا على هذا : إن العامل مجموع الأمرين لا كل منهما ، فالعامل واحد ، كما قال الدماميني .

٣ ومتى وجب كون (الابتداء) عاملاً في ابتداء وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن الخبر يتنزل مرة الوصف ، والخبر نفس المبتدأ في المعنى في نحو (ريد قائم وعمرو داهب) أو مرة في نحو ريد الشمس حسناً وعمرو الأسد شدة ، أي . يتنزل منزلته . وكقولهم : أبو يوسف أبو حيفة ، أي : يتنزل منزلته في المعنى . قال تعالى : ﴿ وَأَرْوَجُهُ أَشْهَنَهُمْ ﴾ [الأحراب ٦] أي تنزل منزلته في الحرمه والتحريم

وإذا كان الخبر نفس المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلته تنزل مرة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف .

وكما تنزل الخبر مرة الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف . سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً فكذلك ما هما ^(٥)

(١) انصهر السابق ، ونظر جمع الهوامع (٩٤/١) ، وشرح المصنف
(٢) الأشموني (١٩٤/١)
(٣) شرح المصنف (٨٥/١) .
(٤) الأشموني (١٩٤/١)
(٥) الإيضاح (ص ٣٤)

واقول الثالث أن العامل في الخير ليس الابتداء وحده كما ذكر الأنخمش ومن معه وليس المبتدأ وحده كما رأى سيويه ومن تبعه . بل ليس الابتداء والمبتدأ معاً ، كما ذهب إليه المبرد ، وإنما هو « الابتداء بواسطة المبتدأ » ، فالابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة . ويعمل في الخير بواسطة المبتدأ . فهو يعمل عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل ^(١) . « فالمبتدأ على هذا كالشرط في عمله ، مثله في هذا مثل قدر ملئت ماء ووضعت على النار ، فإن انار تسخن الماء ، والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر ، لا بها فكذلك ها » ^(٢)

وأول رد يمكن أن يدفع به هذا الاتجاه العجيب . هو استئصال عن رافع الخير عند عدم وجود ابتداء . ما هو ؟ لم يتحتم على هذا الرأي أن يلتزم ذكر المبتدأ دائماً مصيق على نفسه ما وسعته اللغة . وما قرره النحاة .

وكل هذا الخلاف محصور . كما رأينا . في كون الابتداء عاملاً في الخير أو غير عامل . فهو عند هذه الطوائف البصرية على اختلافها يعمل في ابتداء أما الكوفيون ومعهم بن حني وأبو حيان وصاحب الهمع ^(٣) فقد نفوا أن يكون ثمة عامل معوي هو الابتداء . ومن ثم نفوا أن يكون له عمل في الخير وفي ابتداء جميعاً ؛ إذ الابتداء لا يحلو أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء . فإن كان شيئاً فلا يحلو أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني . فإن كان اسماً فيسمي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال .

وإن كان فعلاً فيسمي أن يقال ريد قائماً ، كما يقال حصر ريد قائماً .

وإن كان أداة من الأدوات لا يرفع الأسماء على هذا الحد .

وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم .

ومنى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف ^(٤) .

وإذا لم يكن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، أو في المبتدأ وحده ، فقد وجب أن يكون ثمة عامل آخر يعمل الرفع في المبتدأ والخبر عند الكوفيين ومن معهم ، هذا العامل هو المبتدأ والخبر أنفسهما . فعامل الرفع في المبتدأ هو الخبر وعامل

(١) شرح المنصور (٨٥١)

(٢) انصهر الساسي ، وانظر الإنصاف (٣٣ ، ٣٤) ، والأشياء والنظائر (٢٦٤/١)

(٣) الهمع (٩٥/١) (٤) الإنصاف (ص ٣٢)

الرفع في الخير هو المبتدأ ، فهما يترافعان ؛ إذ « المبتدأ لا بد له من خير ، والخير لا بد له من مبتدأ ، ولا يفتك أحدهما عن صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما . فلما كان كل واحد منهما لا يفتك عن الآخر ، ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً ، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه » (١) .

« ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة . وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ؛ منها قوله تعالى ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَادْعُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءَ فَتُخَوَّلَ ﴾ [الأنعام ١٠٦] فنصب (أيها) بـ (تدعوا) ، وجزم تدعوا بـ (أي) . فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة . ومثله قوله تعالى ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء ٧٨] فأیما منصوب بتكونو ؛ لأنه الخير ، وتكونوا مجرور بـ (أيما) وذلك كثير في كلامهم . فكذلك هاهنا » (٢)

وقد رد البصريون ذلك ، واعترضوا على رأي الكوفيين باعتراضين رئيسيين

الأول : أن ما ذكره الكوفيون من ترفع المبتدأ والخبر يسلم إلى محال ؛ لأنه يؤدي إلى تناقص ؛ وذلك « لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، فإذا قيل لإيهما يترافعان وحب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ؛ لأنه يرم أن يكون الاسم الواحد أولاً وآخرًا في حال واحدة ، وما يؤدي إلى المحال محال » (٣) .

وقد أجاب صاحب الهمع عن ذلك بامتناعه ؛ بدليل أدوات الشرط فإنها عامة في أفعالها الجرم ، وأفعالها عامة فيها النصب ، فهي عامة ومعمولة في ان ، نحو ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَادْعُوا اللَّهَ ﴾ . ثم لو سلم ما قاله أصحاب الاعتراض لأمكن أن يقال إن كلاً منهما متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر . أما تقدم المبتدأ فلأن حق لمسبوب أن يكون تابعاً للمسبوب إليه ومرتباً له .. وأما تقدم الخبر ؛ فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة ؛ لأنك إنما ابتدأت بالاسم لعرض الإحجار عنه ، والعرض وإن كان متأخرًا في الوجود فهو متقدم في القصد .

وإذا فلا دور ثمة ولا تناقص ؛ لاختلاف الجهة (٤)

والاعتراض الثاني جوار دخول العوامل اللفظية على مبتدأ والخبر ، والعامل في شيء لا يدخل عليه غيره ما دام موحوداً ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلما جار أن يقال :

(١) شرح المفصل (٨٤/١) ، والإيضاح (٣١ - ٣٥)

(٢) شرح المفصل (٨٤/١) (٣) انصر السابق ، والإيضاح (ص ٣٥)

(٤) الهمع (٩٥/١)

كان ريد أحاك ، وريد أحوك ، وظلت ريد أحاك يصل أن يكون أحدهما عاملاً (١) .
ورد البصريون ما استشهد به الكوفيون من آيات رأوا اللفظ فيها عاملاً ومعمولاً معاً
فقرر البصريون أنه لا حجة للكوفيين فيما رعموه ؛ لأن تخريج الآيات ممكناً من وجوه
الأول أن الفعل بعد (أيما) و (أيما) ليس مجزئاً بأيما ما ولا بأيما ، وإنما هو
مجزئ بتقدير حرف الشرط وهو إن ، وأيما ما وأيما مايا عن إن لفظاً وإن لم يعمل شيئاً
والنصب في الاسم بالفعل المذكور (٢) .

وإذا فالعامل في كل واحد منهما غير الآخر (٣) .

الثاني . أنه إذا سلمنا أنها قد ثابتت عن (إن) لفظاً وعملاً فإنه يحور أن يعمل كل
واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما فلم يعمل من وجه واحد ، وكل منهما
عامل في الآخر باعتبار مخالف فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو
اسم . والنصب في الاسم بالفعل نفسه ، فهما شيكان مختلفان ، ومن ثم جاز أن يحتسب
وأن يعمل كل منهما في صاحبه (٤) .

وليس كذلك المبتدأ والخبر ؛ لأنه باعتبار واحد يكون عاملاً ومعمولاً ، وهو كونه
مبتدأ وخبراً (٥) .

الثالث أن عمل كل واحد منهما في صاحبه ؛ لأنه عامل فاستحق أن يعمل . وأما
هذا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر في نحو (ريد أخوك) اسمان باقيا على أصدهما في
الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل . فبان الفرق بينهما (٦) .

قال الأشموني تعليقاً على هذا الخلاف « وهذا الخلاف لم يظن » .

قال الصبان « أي لا يترتب عليه فائدة » (٧) .

٢ - رافع الفعل المضارع

اختلف النحويون في عامل الرفع في الفعل المضارع ، حتى بلغت عدة الآراء التي
ذكرها في هذا المجال سبعة ، ونكها تمثل اتجاهين مصادين

(١) شرح المفصل (٨٤/١) ، والإيضاح (ص ٣٥)

(٢) المفصل (٨٤/١) (٣) الإيضاح (ص ٣٥)

(٤) انظر المصدر السابق (٥) شرح المفصل (٨٤/١)

(٦) نفس المصدر

(٧) لأشموني ، والصبان على الأشموني (١٩٤/١)

أولهما : رأي الكسائي من الكوفيين - وهو أن عامل الرفع في الفعل المضارع حروف المضارعة المائدة في أوله ^(١) ، فأقوم مرفوع بالهمزة ، ويقوم مرفوع بالنون ، ويقوم مرفوع بالكاء ، ويقوم مرفوع بالياء . قال الكسائي : « لأنه قبلها كان مسيئاً وبها صار مرفوعاً ، فأصيف العمل إليها ضرورة ؛ إذ لا حادث سواها » ^(٢) .

وقد ضعف هذا الرأي ، كما رد من وجوه

١ - أن الناصب يدخل عليه فيصبه ، والجازم يحزمه . وحروف المضارعة موحودة فيه ، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجر أن يدخل عليها عامل آخر ، كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب ^(٣) .

وكان ينبغي ألا تدخل على المضارع إذا عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل ^(٤)

٢ « أنه لو كان الأمر على ما زعم . لكان ينبغي ألا ينتصب بدخول النواصب ولا يحرم بدخول الجوزم بوجود المائدة أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وبجرم بدخول الجوزم دل على فساد ما ذهب إليه » ^(٥) .

٣ أن هذه الزوائد بعض العمل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه وحرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه ، فلو قلنا إنها العاملة لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال

وقد رد على الاعتراضين الأول والثاني بأن النواصب والجوزم تعمل مع وجود الزوائد الأربع لقوتيهما مع ضعف حرف المضارعة ^(٦) ، وقيس ذلك بدخول حرف الشرط على (لم) وهي جازمة مثله في قولك : (إن لم يفعل فلان كذا وكذا فعنت كذا وكذا) . وقد عيب أحدهما على الآخر . فكذلك حرف المضارعة يعمل الرفع في الفعل المضارع فإذا دخل عليه الناصب أو الجازم غلب فصار العمل به ^(٧)

وقد حطى هذا القياس بأنه قياس مع الفارق ، « والعرق بينهما أن (ن) الشرطية

(١) جمع الهوامع (١٦٥ ، ١) ، والأشياء والظائر (٢٦٤ / ١)

(٢) شرح الفصل (١٢ ، ٢) (٣) انصرف السابق

(٤ ، ٥) الإنصاف (٢٧٧ / ٣) (٦) الصبيان على الأشعوري (٢٢٧ / ٣)

(٧) شرح الفصل (١٢ / ٧)

يصل عملها بعامل بعدها لقربه من المحمول وفيما نحن فيه يظل العمل بعامل قبله ، وكلاهما لفظي ^(١) .

كذلك رد الاعتراض الثالث بأن (أن) المصدرية تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر فكذلك هاهنا .

وقد حظي هذا القياس أيضًا بأن ثمة فرقًا بين حرف المصلحة وأن المصدرية ، فأل المصدرية تعمل في الفعل للمستقبل وهي معه في تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومفصلة عن الفعل . وكل واحد منهما يفصل عن صاحبه ، بخلاف حرف المصلحة ^(٢) .

ويوجد اتجاه يرى أصحابه أن عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي لا لفظي وعليه جمهور المحققين ، حتى إن بدر الدين بن مالك ادعى في (تكملة شرح التسهيل) أنه « لا خلاف فيه » ^(٣) . ولقد رأينا أن الكسائي يحالعه وعلى أن العامل معنوي ، ما هو ؟ آراء مختلفة بلغت عدتها ستة آراء

١ هي التجرد والتعري من الناصب والحازم .

وهو مذهب المراء وسب لحدائق الكوفيين ، واحتاره ابن مالك وابن الخبار ^(٤) ؛ لسلامته من النقص كما قال في شرح الكافية - ولأن الرفع دائر معه وجودًا وعدمًا ، والدوران مشعر بالعلية كما قال الدماميني ^(٥) ؛ « وذلك لأن الفعل تدخل عليه النواصب والجوارم ، فالنواصب نحو أن ، ولن ، وإذا ، وكى ، وما أشبه ذلك والجوارم نحو لم ولما ... فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب نحو أريد أن تقوم . وإذا دخلت عليه هذه الجوارم دخله الجرم نحو لم يقم زيد ... وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوارم يكون رفعًا ، فعلمنا أن بدحولها دخل النصب أو الجرم ، ويسقوطها عنه دخل الرفع » ^(٦)

وقد ضعف هذا الرأي من وجهين

أولهما أن التجرد عديمي الرفع وجودي ، والعديمي لا يكون عنة للوجودي ^(٧) ؛ لأن معنى التجرد والتعري عدم العامل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالعمل .

(٢) الإصناف (٣٢٢)

(٤) معجم الهوامع (٦٤/١)

(٧) لأشمومي (٢٧٧/٢)

(١) شرح المعمل (١٢/٧)

(٣) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١)

(٥) انظر العيون على الأشمومي (٢٧٧/٣)

(٦) الإصناف (٣١٩)

والعدم يسته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شيء . فلا يصح أن يكون عاملاً ^(١) .

وقد أجب عن ذلك بأن اتجرد من الناصب والجزم ليس عديمًا ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله محلص له من لفظ يقتضي تعبيره ، واستعمال الشيء المجيء به على صفة ما ليس بعلمي

والثاني أن ما قاله يقتضي بأن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم ، والأمر بعكسه ^(٢) . فلا خلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك يسمى أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان قبل النصب فلا أن يكون قبل الجزم أولى .
« فما أدى هذا القول إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدًا » ^(٣) .

٢ - التحري عن العوامل اللفظية مطلقاً ^(٤)

وعليه جماعة من البصريين مهم الأحفش ^(٥) .

وصحفه ابن يعيش بأنه تعليل بالعدم المحض والتعليل بالعدم المحض فاسد على نحو ما بين في الوجه السابق .

٣ - الإهمال

وهو قول الأعمش . قال أبو حيان : وهو قريب من الأول ^(٦)

٤ - وقوعه موقع الاسم وقيامه مقامه

وهو مذهب جمهور البصريين ^(٧) .

« ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول يصرب زيد فرفع الفعل ؛ إذ يجوز أن تقول أحوك زيد ؛ لأنه موصح ابتداء كلام وليس من شرط من أراد كلاماً ما أن يكون أول ما يتعلق به فعلاً أو اسماً بل يجوز أن يأتي فيه بأيهما شاء ؛ ولذلك قال الأعمش « وهو أي . المضارع في

(١) المفصل (١٢/٧)

(٢) المصدر السابق

(٣) الإنصاف (ص ٣٢١)

(٤) هبج الهوامع (٢٦٤/١) ، ولباب الإعراب

(٥) لأشباه والنظائر (٢٦٤/١) ، وشرح المفصل (١٢/٢) .

(٦) لأشباه والنظائر (٢٦٤/١) ، وهبج الهوامع (١٦٤/١)

(٧) المفصل (١٢/٧) ، والمصدر السابق

الارتفاع بعامل معوي نظير المبتدأ وحيره ، وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كقولك ريد يضرب ، رفعته ؛ لأن ما بعد المبتدأ من مظاهر صحة وقوع الأسماء ، وكذلك إذا قلت : يضرب الزيدان ؛ لأن من ابتدأ كلاماً مستقلاً إلى النطق عن النصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة يعوه بها اسماً أو فعلاً ، بل مبتدأ كلامه موضع حيره في أي قيل شاء ؛ أي : كان المتكلم بالخيار إن شاء أتى بالاسم وإن شاء أتى بالفعل ^(١) . وهو مذهب سيويه إذ يقول ^(٢) . اعلم أنها أي الأفعال المضارعة إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بي على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ... فإنها مرتفعة .

وكيوتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع . وهو سبب دخول الرفع فيها ... وكيوتها في موضع الأسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كيوتته مبتدأ .

وإذا فقد أخطأ أبو العباس أحمد بن يحيى . ثعلب ، ومن تبعه من أصحابه حين توهموا أن مذهب سيويه أن ارتفاع المضارع بمضارعة الاسم ^(٣) . فالصحيح من مذهبه - كما وصح من النص السابق - أن إعراب المضارع بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم ومن هذا كله يتضح أن موقف سيويه وجمهور البصريين هو أن وقوع المضارع موقع الاسم هو عامل الرفع فيه ؛ وذلك من وجهين ^(٤)

أحدهما أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم عامل معوي فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع وكذلك ما أشبهه .

والثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم

وقد اعترض علي هذا باعتراضين .

أولهما أنه إذا قيل إن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم ، فما باله يرتفع بوقوعه موقع مرفوع ومنصوب ومحذوف في مثل ريد يضرب ، وظلت ريداً يضرب ، ومررت بريد يضرب ، فهلا اختلف إعراب الفعل بحسب اختلاف الاسم الواقع موضعه ^(٥) ؟

(١) كتاب سيويه . باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء (٤٠٩/١)

(٢) المصدر السابق (٤٠٩/١ ، ٤١٠) (٣) انظر - المفصل (١٢/٢)

(٤ ، ٥) من المصدر

فكان ينبغي أن ينصب الفعل إذا كان الاسم منصوبًا ، نحو : كان زيد يقوم ، وأن يجر إذا كان الاسم مجرورًا ، نحو : مررت بزيد يأكل .. فهو كان وقوع الفعل المصارع موقع الاسم هو الذي يرفعه لوجب أن يعرب بإعراب الاسم من رفع ونصب وحذف^(١) .
ثانيهما أن القول بأن وقوعه موقع الاسم هو الذي يرفعه يتقصص بنحو : كان زيد يقوم ، وهلا تفعل ، وحجعت أفعل ، وما لك لا تفعل ؟ ورأيت الذي يفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها^(٢) .

أما في كاد ؛ فلأن خبرها لا يكون اسمًا . وأما في هلا ؛ فلأن أداة التحصيل محتصة بالفعل ، وكذلك سيقوم وسوف يقوم ، وأما في جعلت أفعل ؛ فلأن أفعال الشروع لا يكون خبرها اسمًا مفعلاً إلا شذوذاً ، وأما في ما لك لا تفعل ؟ فلأنه لم يسمع الاسم بعد ما لك وإن كانت الجملة في تأويله . وأما رأيت الذي يفعل ؛ فلأن الصلة لا تكون اسمًا مفعلاً^(٣) .

فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع . فيبطل القول بأن رافعه هو وقوعه موقع الاسم ، كما قال في شرح الكافية^(٤) .
وقد رد على الاعتراض الأول بأن عامل الرفع في الفعل إنما هو وقوعه بحيث يصبح وقوع الاسم ، وذلك شيء واحد لا يختلف . وأما اختلاف إعراب الاسم فبحسب اختلاف عوامله وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل ، فلا يختلف إعراب الفعل باختلافها^(٥) .
وأجيب عن الاعتراض الثاني بأن الأصل في : كاد زيد يقوم أن يقال قائماً ، وهي جعل يصرب صارباً ، وهي طفق يأكل ، اكلا . وقد رده الشاعر إلى أصله لضرورة في قوله

فأبت إلى فهم وما كدت أيتا وكم مثلها فارتها وهي تصبر

فاستعمل الاسم وهو الأصل المعدول عنه لضرورة الشعر^(٦) .

وأي عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل لعرص . وذلك العرص هو إرادة الدلالة على قرب رسم وقوعه والالتباس به ، فإذا قلت كدت أفعل كأنك قلت : مقارناً بفعله أحدًا في أسباب الوقوع فيه ، ولست بمنزلة من لم يتعاضد ، بل قرئت من رسمه حتى لم يبق

(١) الإنصاف (ص ٣٢٠) (٢) المفصل (١٣/٧) ، والأشعري (٢٧٧/٣)

(٣) ، (٤) الصان على الأشعري (٢٧٧/٣) (٥) شرح المفصل (١٢/٧)

(٦) البيت لتأبط شراً يروى (ولم أك أيتا) وليس في هذه الرواية شاهد ولا شذوذ انظر الإنصاف ، ص ٣٢٣

يسلك ويصه شيء إلا مواقفته . وهذا معنى لا يستمد من لفظ الاسم
والذي يدل على صحة ذلك أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب
فتقول هي في محل نصب ، والمراد أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوباً
ونظير ذلك عسى ريد أن يقوم ، والتقدير عسى ريد القيام ، وإن كان المصدر غير
مستعمل ونظائر ذلك كثيرة (١) .

وفي ارتفاع الفعل بعد كاد وجه آخر ، وهو أن الأصل في كاد ريد يقوم . ريد يقوم
فارتفع الفعل بوقوعه موقع الاسم في حيز المبتدأ ، ثم دخلت كاد لمقاربة الفعل ، ولم يكن
لها عمل في الفعل فبقي على حاله من الرفع (٢) .

٥ - المصارعة

وهو مذهب ثعلب الذي نسبته إلى سيويه (٣) ولكن سيويه لم يقل به كما وصح
بما سبق ؛ إذ انصارعة إنما تقتضي مطلق الإعراب لا خصوص الرفع

والمصارعة هي المشابهة . يقال صارعته ومشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله
وأصل المصارعة تقابل السحليين على صرع انشاة عند الرصاع . يقال : تصارع السحلان
إذا أحد كل واحد بحلقة من الصرع . ثم اتسع فقيل لكل مشبهين متصارعين .
فاشتقاقه إذا من الصرع لا من الرصع (٤) .

والمراد أن هذا الفعل قد صارع الأسماء أي . شابهها وأشبهها بما في أوله من
الروائد الأربع ؛ وهي الهمزة والنون والتاء والياء . فأعرب لذلك ، وليست الروائد هي
التي أوجبت له الإعراب ، وإنما لما دخلت عليه جعلته على صيغة صار بها مشابهاً
للأسماء ، والمشابهة أوجبت له الإعراب (٥) .

والمشابهة بين المضارع والأسماء من جهات (٦) .

(١) انظر . شرح المعصل (١٢/٧) ، والكتاب (٤١٠/١) .

(٢) انظر شرح المعصل (١٢/٧) ، والكتاب (٤١٠/١) .

(٣) لأشياء والنظائر (٢٦٤/١) ، وجمع الهوامع (١٦٤/١ ، ١٦٥) .

(٤) انظر المصدر السابق ، وشرح العصور الخمسين .

(٥) انظر شرح المعصل (٦/٧) .

(٦) انظر المصدر السابق ، والإظهار (٤٧ ، ٤٨) ، والإصناف (٣١٧ ، ٣١٨) ومائه كاملة ، شرح مائه

عامية ، ولباب الإعراب في علم العربية

أولاً مشابهة في اللفظ .

بوارته له في الحركات والسكنات ؛ كصارب ويصرب ، ومدحرج ومدحرج .

ثانياً مشابهة في المعنى

نقول كل منهما الشيوخ والخصوص ، فالاسم عند تجرده من أداة التعريف يعيد
لشيوخ ، وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص .

كذلك المضارع عند تجرده عن حرف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ،
وعند دخول أحدهما عليه يتخصص فيحتمل بالحال أو الاستقبال .

فإذا قلنا يريد يقوم فهو يصح برماني الحال والاستقبال ، وهو مبهم فيهما ، كما إذا
قلت رأيت رجلاً فهو بواحد من هذا الجنس مبهم فيهم ، ثم يدخل على الفعل
ما يخلصه بواحد بعينه ويقصره عليه ؛ نحو يريد سيقوم وسوف يقوم ، فيصير مستقبلاً
لا غير بدخول السين وسوف ، كما إذا قلت الرجل فادخلت على الواحد مبهم من
الأسماء الألف واللام قصراه عنى واحد بعينه فأشبهها بتعسيهما ما دخل عليهما من
الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمين

ثالثاً . مشابهة في الاستعمال .

لوقوعه موقع الاسم وأدائه معانيه .

فكل منهما يقع صفة لكثرة ؛ نحو جاءني رجل ضارب أو يصرب .

ويدخل لام الابتداء عليهما ؛ نحو إن ريذا نصارب أو ليصرب

فلما صارع الاسم من هذه الأوجه أعرب نصارعته أعرب ، وإعرابه بالرفع والنصب
والجرم المقابل للحرف في الأسماء . وإذا فهذه المشابهة إنما تقتضي الإعراب على وجه
العموم ، لا خصوص الرفع ^(١) .

٦ - يرى بعض النحاة أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو نفس السبب الذي
أوجب إعرابه ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب

ورد النحاة ذلك بما ردوا به سابقه ؛ إذ هما في الحقيقة واحد ^(٢)

قال أبو حيان ؛ فهذه سبعة مذاهب في الرفع لمفعول المضارع واحد منها لمظني

(١) نظر مع المصادر السابقة الأشمومي (٢٧٧/٣)

(٢) جمع الهوامع (١٦٤/١ ، ١٦٥) ، والأشبه والنظار (٢٦٤/١ ، ٢٦٥)

وثلاثة معوية ثوبية وثلاثة معوية عدمية .

قال وليس هذا الخلاف فائدة ، ولا يشأ عنه حكم تطقي ^(١) .

٣ - الخلاف ذكر الكوفيون أن الخلاف عامل من العوامل المعنوية ، وأنه يعمل الرفع في موضع واحد ، وينصب في مواضع عدة .
والموضع الذي يرفع فيه على المخالفة ذكره السيوطي في الأشياء والنظائر في قول
انشاعر ^(٢) :

عنى الحكم المأتي يومًا إذا قضى قصيته أن لا يحور وتقصد

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفة . وأما المواضع التي يعمل فيها النصب فهي
أولاً الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ^(٣)

فإذا قيل : ريد عندك أو حملك لم ينصب عندك وحملك بإصمار فعل ولا بتقديره ،
وإنما ينصب بخلاف الأول ؛ لأنك إذا قلت ريد أحوك فريد هو الأح فكل واحد منهما
رفع الآخر . وإذا قلت ريد خلعتك فإن خلعتك محالفة لريد ؛ لأنه ليس إثاء ، فنصبه
بالخلاف ^(٤) ، ومعنى هذا أن الخبر إذا كان هو المبتدأ في المعنى نحو : ريد قائم ، أو كأنه
هو نحو ﴿ وَأَرْوَجُهُ أَتَمَّهِمْ ﴾ [الأحزاب ٦] ارتفع ارتفاعه ولما حاله بحيث لا يطبق اسم
الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو ريد عندك إن ريداً عنده حاله في الإعراب .
فيكون العامل عندهم معويًا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج
عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر ^(٥) .

وقد اعترض على هذا الرأي بأنه لو كان الموجب نصب الطرف كونه محالفة
للمبتدأ لكان مبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا ؛ لأن المبتدأ أيضًا محالفة للطرف
كما أن الطرف محالفة للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما
يكون من اثنين فصاعدًا ، فكان ينبغي أن يقال : ريدًا أمامك وعمراً وراءك وما أشبه
ذلك . فما لم يجر ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه ^(٦) .

(١) الأشياء والنظائر (١٦٤/١) ، الهوامع (١٦٥/١)

(٢) الأشياء والنظائر (٢٦٥/١)

(٣) انظر الإنصاف (ص ١٥٢) ، وشرح المفصل (٢١/٧) ، والأشياء والنظائر (٢٦٥/١) ،

وشرح الرصبي (٨٣/١) (٥،٤) شرح المفصل (٩١/١)

(٦) انصبر السابق ، وانظر الإنصاف (ص ١٥٤) .

ويحالف هذا الرأي البصريون جميعًا وتعلب من الكوفيين ^(١) .

أما البصريون فيرون أنه لا يد لنصرف من محذوف يتعلق به ، لمعطى ، فاعمل النصب في الظرف الواقع خبرًا ليس الخلاف ، وإنما هو فعل مقدر ، والتقدير فيه ريد استقر عندك ، وعمرو استقر وراءك ، أو اسم فاعل ، والتقدير : ريد مستقر عندك ، وعمرو مستقر وراءك ^(٢) .

وقد احتج البصريون بأن الأصل في : ريد أمامك وعمرو وراءك (في أمامك وفي وراءك) ؛ لأن الطرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأرملة يراد فيه معنى في ، وفي حرف جر ، وحروف الجر لا بد بها من شيء يتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال . كقولك : عجب من زيد ، ونظرت إلى عمرو ، ولو قلت . من ريد وإلى عمرو لم يحرف حتى تقدر الحرف الجر شيئًا يتعلق به ، فدل على أن التقدير في قولك . ريد أمامك وعمرو وراءك ريد استقر في أمامك وعمرو استقر في وراءك ثم حذف الحرف فالتصل الفعل بالطرف فنصبه ، فالمفعول الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف ^(٣) .

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الطرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - فقد ذهب إلى أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير لمعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يحور أن يتعلق به حرف الجر والاسم هو الأصل والفعل فرع ، فلما وجب تقدير واحد منهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع ^(٤) .

وقد رد ذلك بأن الأصالة هنا ليست لاسم الفاعل ، بل الأصالة هنا للمفعول ؛ إذ انفصل أصل في العمل واسم الفاعل فرع عليه فيه ^(٥) . فلما وجب تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل ^(٦) .

وأما ثعلب فقد ذهب إلى أن العامل ليس الخلاف كما رأى غيره من الكوفيين وليس فعلًا مقدرًا ولا اسم فاعل كما ذهب إليه البصريون ومن معهم من الكوفيين . وإنما هو فعل محذوف غير مقدر ؛ إذ الأصل في أمامك ريد - حل أمامك ريد ، فحذف

(١) الإنصاف (ص ١٥٢)

(٢) انظر البصر السابق ، وشرح الرضي (٩٣/١)

(٣) المصدر السابق

(٤) انظر الأشباه والنظائر (٢٦٢/١) ، وشرح المفصل (٩٠/١)

(٥) انظر شرح المفصل (٩١/١) ، (٤٠/٢) ، وشرح الكافية (١٦٨/١) ، (٨٣/١) ، والإنصاف

(١٥٢ - ١٥٣)

العمل وهو غير منصوب ، واكتفى بالطرف منه بقي منصوباً على ما كان عليه ^(١) وهذا الرأي هاسد عند بعض النحاة ؛ إذ يرون أن الناصب على هذا فعل معدوم من كل وجه لفظاً وتقديرًا ، والفعل لا يحلو إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملاً « وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة ، وأبشي رجل معدوم ، وانقطع بسيف معدوم ، والإحراق ببار معدومة ، وكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب يعامل معدوم ؛ لأن العلل اسجوية مشبهة بالعلل الحسية » ^(٢)

ثانيًا المفعول معه :

يرى الكوفيون أن المفعول معه منصوب على الخلاف ^(٣) فإذا قيل استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو فقد حالف الثاني الأول فانصب على الخلاف ^(٤) وعنى هذا فالعامل معوي ^(٥)

وقد رد هذا الرأي من وجوه

أولها أن فيه إحالة فعل على العامل معوي ، والأصل إحالة العمل على العامل اللفضي ما لم يضطر إلى المعوي ؛ لأنه خلاف الأصل ^(٦) .

ثانيها أن الخلاف معنى من المعاني ، ولم يثبت النصب بالمعاني المنردة من الألفاظ ^(٧) ثالثها أنه لو جاز نصب الثاني محالفته للأول ، لجاز كذلك نصب الأول لمخالفته بدوره للثاني ؛ إذ لثني إذا حالف الأول فقد حالف الأول الثاني فيس نصب الثاني سمحانة أولى من نصب الأول ^(٨)

رابعها « أنه باصر بالعطف الذي يحالف فيه الثاني الأول نحو ما قام زيد لكر

(١) لإصاف (ص ١٥٢) (٢) لإصاف (ص ١٥٤ ، ١٥٥)

(٣) انظر شرح مفصل (٤٩٢) ، وجمع الهوامع (٢٢٠١) ، والإصاف (ص ١٥٥)

(٤) مصادر السابقة

(٥) مصادر السابقة ، وشرح انرصي (٧٨١)

(٦) جمع الهوامع (٢٢٠١)

(٧) شرح مفصل (٤٩٢)

(٨) شرح مفصل (٤٩٢)

عمرو ، وما مررت يريد نكر بكر ، فما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس منصوب . فإن لكن يرم أن يكون ما بعدها محالاً لما قبلها على كل حال ، فلو كانت المحابقة تقتضي النصب لوح أن يكون ما بعدها منصوباً في كل حال ، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع لكن وهو حرف لا يكون ما بعده إلا محالاً لما قبله . فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يحب أن يكون ما بعدها محالاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى

وكذلك يصل في « قامريد لا عمرو ، ومررت يريد لا عمرو ، فما بعدها لا يخالف ما قبلها كذلك ، وليس منصوب فدل على أن الخلاف ليس موجباً للنصب » (١) .

وفي ناصب المفعول معه آراء أخرى . حاولت أن تبرأ من هذا النقد الموجه إلى النكويين فقد ذهب جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه (٢) إلى أن العامل في المفعول معه هو : « الفعل أو ما في معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع » (٣)

« وذلك أن الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فصبه ، كما يعدى بالهمزة والتضعيف ، إلا أن الواو تعمل : إذ هي في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل » (٤)

« وإنما اتفقت إلى الواو : لصعف الأفعال قبلها عن وصولها إلى ما بعدها كما صنعت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها . فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال نصعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفاً واستعمالاً ، فكذلك جاؤوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل ، فإذا قيل : استوى الماء والخشب وجاء البرد والطيالة ، فالأصل : استوى الماء مع الخشب وجاء البرد مع الطيالة . وكانت الواو ومع يتقارب معيانهما ، وذلك أن معنى مع : الاجتماع والانضمام ، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه . فأقدموا الواو مقام مع ، لأنها أحف نصاً ، وتعطي معاًها . ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل إلى ما بعد الواو » (٥) وهذا نظير ما في الاستثناء ، فإذا : « استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو : قام انقوم غيرريد نصبت غيراً بفعل قبله ؛ لأنه اسم يعمل فيه العامل . فإذا جئت بالأ ، وقلت : قام انقوم لا ريداً

(١) بصير السابق ، لإيضاح (ص ١٥٧)

(٢) نظر شرح انفصل (٤٩٢) ، وجمع الهوامع (٢٢٠)

(٣) شرح الرصعي (١٧٨) ، وشرح انفصل (٤٨٢ ، ٤٩)

(٤) الإنصاف (ص ١٥٦) ، (٥) شرح انفصل (٤٨٢)

«نقل العمل إلى ما بعد إلا ؛ لأن (إلا) حرف لا يعمل فيه العامل» (١)
 وليست الواو نفسها عاملة ؛ لأنها «تباشر الأفعال مباشرة الأسماء ، والحروف التي
 تباشر الأسماء والأفعال لم يجر أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا محتضناً عما يعمل
 فيه ، وإذا لم يجر أن تعمل الواو شيئاً كان ما بعدها منصوباً للفعل الذي قبلها» (٢)
 وذهب الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل وتقديره . (ولا من
 الخشبة) أو ما أشبه ذلك ؛ «لأن الفعل لا يعمل في المفعول وببهما الواو» (٣)
 « وهذا رأي ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مدوحة » (٤) . وما ذكره من أن
 الفعل لا يعمل في المفعول معه وببهما الواو باطل ؛ «لأن الفعل يعمل في المفعول على
 الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان
 لا يفتر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد سبق أن الفعل قد يتعلق بالمفعول معه بتوسط
 الواو ، وأنه يفتر في عمله إليها ، فيسعي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يجعل ما هو
 سبب في وجود العمل سبب في عدمه ...

ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه
 يفتر إلى تقدير . وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتر إلى تقدير ، وما لا يفتر إلى تقدير
 أولى مما يفتر إلى تقدير» (٥)

وثمة رأي ثالث للأخص يذهب إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الطرف . قال -
 « وذلك أن الواو في قولك ، قمت وريداً - واقعة موقع مع ، فكأنك قلت قمت مع
 ريد ، فلما حذف مع وقد كانت منصوبة على الطرف ، ثم أتت الواو مقامها انتصب
 ريد بعدها ، على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها ، وقد كانت منصوبة بنفس قمت
 بلا واسطة . فكذلك يكون انتصاب ريد بعد الواو جارياً مجرى انتصاب الطررف ،
 والطررف مما تتناولها الأفعال بلا واسطة حرف ؛ لأنها مقدرة بحرف الجر ، فإذا الواو
 ليست موصلة للفعل إلى ريد على مذهبه - كما يرى سيويه وجمهور البصريين وإنما
 هي مُصْلِحَةٌ لزيد أن ينصب على الطرف بتوسطها» (٦)

(١) المصدر السابق

(٢) شرح المفصل (٤٩/٢)

(٣) الإنصاف (ص ١٥٥)

(٤) شرح المفصل (٤٩/٢)

(٥) انظر الإنصاف (١٥٦ ، ١٥٧) ، وشرح المفصل (٤٩ ، ٤٨/٢)

(٦) انظر شرح الرصافي (١٧٨/١) ، والإنصاف (ص ١٥٥) ، ومع الهوامع (٢٢٠/١) ، وشرح

المفصل (٤٩/٢)

قال السيوطي وابن يعيش ، وما ذهب إليه أبو الحسن ضعيف ؛ لأن قولك : استوى الماء والخشب ، وسرت والسيل ، وكنت وريداً كالأحويين ليست الأسماء فيها ظروفاً ، فلا تنصب انتصابها (١) .

وأضاف الرضي إلى ذلك أنه لو كان كما قال جاز انصب من كل واو بمعنى مع مطرداً نحو . كل رجل وصيغته (٢) . وأضاف رأياً آخر سبه لعبد القاهر ، وهو أن اناصب نفس الواو ، وهو ما رد عليه البصريون من قبل بأن الواو حرف غير محتص ومن ثم لا يعمل لأن العامل لا يكون إلا محتصاً .

وقد ذكر السيوطي في الهمع (٣) أن الواو هنا عند الجرجاني محتصة لما دخلت عليه من الاسم ، ومن ثم عمت فيه .

وقد رد ذلك ، بأنه لو كان كذلك لاتصل الصمير معها ، كما يتصل بـ (إن) وأحواتها وبأنه لا نظير لها ؛ إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل (٤) .

ثالثاً : أفعل التعجب :

يرى الكوفيون - عدا الكسائي أن أفعل في ما أحسنه ريذاً اسم ؛ لحيثه مصعراً في قوه :

يا ما أميلح عرلاً شذراً من هؤلاء كسر الصال والسر والتصغير لا يكون إلا في الأسماء ؛ ولأن عينه تصح في التعجب نحو ما أقوله وما أبيع ، وهذا التصحيح إنما يكون في الأسماء نحو : ريد أقوم من عمرو وأبيع منه ، ولو كان فعلاً لاعتل قلب عينه ألفاً نحو : أقال وأباع .. وعلى ذلك ففتحته فتحة إعراب وليس فتحة باء ، وهو منصوب ، واناصب له محافته لما قبله ؛ لأن محافة الخبر للمبتدأ تقتضي نصبه ، وأحسن وصف في المعنى لريد لا لصمير ما فالعامل على هذا هو مخالفة (٥) .

وقد خالفهم البصريون جميعاً ومعهم الكسائي ورأوا أن (أفعل) في التعجب فعل ماض غير متصرف ، لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل ، فلا نقول في : ما أحسن ريذاً ما يحسن ريذاً ، ولا نحوه من أنواع

(١) انظر شرح المفصل (٤٩/٢) ، والإنصاف (ص ١٥٧)

(٢) شرح الرضي (١٧٨/١) (٣) (٢٢٠/١)

(٤) انظر شرح المفصل (١٤٣/٧)

(٥) الأشموني والصيان على الأشموني (١٨/٣)

التصرف .. واستدلوا على ذلك بأدلة (١)

١ - أنه يدخل على أفعل التعجب نون الوقاية ، نحو ما أحسني عندك وما أعلمني في ظلك . ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم .

٢ - أنه يصب للمعارف والتكرات نحو ما أحسن ريداً ، وما أجمل علائقاً شريفة ، وأفعل إذا كان اسماً لا يصب إلا بكراً على التعبير نحو ريد أكثر مالأ وأكرم أباً ، وبوقيل ريد أكثر من فلان المال - لم يجز ، ولما جاز ما أكثر علمه ، وما أكبر منه ذل على عدم اسميته

٣ - أنه مني على الفتح من غير موجب إلا أن يكون فعلاً

وإذا ففتحته فتحة باء لا فتحة إعراب .

وقد ردوا البيت السابق بأنه شاذ ، والشاذ لا حكم له (٢)

وعملوا دخول التصغير فيه بأن أفعل مشابه للاسم ، من حيث نرم طريقة واحدة وامتنع من التصرف وكان في المعنى ريد أحسن من غيره ؛ فذلك حمل عليه في التصغير (٣)

وقد رد الكوفيون عدا الكسائي - معيته بأنه غير متصرف ، ولو كان فعلاً لتصرف بصرف الأفعال وهذا البصريون ومن معهم هذا الاعتراض بأن عدم تصرفه لا دليل فيه على اسميته ؛ لأن ثمة أفعالاً لا ريب فيها وهي غير متصرفة . والذي مع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل وهو الدلالة على معنى رائد على معنى الفعل وهو التعجب والأصل في إعادة المعاني إنما هو الحروف ، فلما أفاد فائدة الحروف جمده جمودها ، وجرى في امتناع التصرف مجراها .

ووجه ثاب - وهو أن المضارع يحتمل زمانين الحال والمستقبال . والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد . والماضي قد يتعجب منه لأنه شيء قد وجد ، وقد يتصل بحره بأول الحال ؛ ولذلك جاز أن يقع حالاً إن افتقر به ، فلو استعمل لفظ المضارع لم يعلم لتعجب مما وقع من الزمان ، فيصير اليقين شكاً (٤) .

(١) انظر «مصدر السابق» والعوامل النحوية (ص ٢٨)

(٢) المصدر على لأشعوبي (١٨/٣) (٣) شرح المفصل (١٤٤/٧)

(٤) انظر شرح المفصل (ص ١٤٣ ، ١٤٤) ، والعوامل النحوية (ص ٢٨) ، ومائة كلمة شرح مائة عامله

رابعاً المصارع بعد أو والواو والقاء في الأجوبة الثمانية :

وهو مذهب القراء وبعض الكوفيين فتأصب المصارع على مذهبهم هو الخلاف ، يريدون « مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معصوفاً عليه »^(١) وذلك أنه إذا قيل « لا تطعمني فتدم دخل الهي على انظلم ولم يدخل على اسم ، فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف الهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب بالخلاف » . قياساً على الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم لو تركت والأسد لأكلك فقد نصبت لما لم ترد عطفت الأسد على الصمير ؛ إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت ومرك الأسد ؛ لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك ...

وهذا القياس قائم على أساس « أن الأفعال فروع للأسماء ، وإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً وجب أن يكون في الفرع كذلك »^(٢) وقد حالفهم الجرمي وسيبويه^(٣) .

أما الجرمي فقد رأى أن ناصب المصارع هنا هو هذه الأدوات نفسها ؛ « لأن هذه الحروف بمعانيها المخصوصة انطارت قد اختصت بالمصارع فمن المناسب أن تعمل فيه » وقد أبطل هذا الرأي بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها لكانت كـ (أن) وكـ (و) يحور أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أن) فكان يلزم أن يحور عنه أن يقال ما أنت بصاحبي فأحدثك وأفكرمت ؛ لأن القاء هي الناصبة وكان يحور أن يقال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأن الواو هي الناصبة .. وذلك قياساً على واو القسم ، فإنها لما كانت هي العاملة لتخضع مكان الباء ساع دخول حرف العطف عليها ، وجاز أن يقال - والله ووالله ، على عكس واو رُب ، فإنها لما كان أصلها اعطف لم يجر دخول حرف العطف عليها ، فلا يقال في مثل بيت حراس العود وسده ليس بها أميس إلا اليعافير ولا العيس

وويلده . فكذلك ههنا لو كانت هذه الحروف هي الناصبة بأنفسها جاز دخول حرف اعطف عليها ، كما جاز دخوله على واو القسم ، وما امتنع منها ذلك على أن أصلها اعطف ، كواو رُب

(١) الأشباه والنظائر (١٦٥/) ، وشرح المفصل (٢١/٧)

(٢) العوامل النحوية (ص ٣٠) (٣) شرح مفصل (٢١/٧)

وإذ كانت هذه الأدوات هنا حروف عطف فإنها لا تعمل ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ؛ إذ إن حروف العطف غير محتصة لدحولها على الأسماء والأفعال . وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال لا يعمل في أحدهما . وما دامت لا تعمل فقد وجب أن يقدر بعدها عامل عند سيبويه ، ليصح نصب الفعل . وهذا العامل المقدر هو أن المستترة ^(١) .

خامساً : التمييز والحال :

في كلام سيبويه ما يفهم منه أن كلاً من الحال والتمييز قد ينصب بالمخالفة يقول في « باب ما ينتصب » : لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو . وذلك قولك : هو ابن عمي ديب ، وهو جارى بيت بيت . فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء وانتصب ؛ لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت . أنت الرجل عندما فالعلم منتصب على ما فسرت له وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في درهم حين قلت عشرون درهماً ؛ لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي ومثل ذلك هذا درهم ورنًا ، ومثل ذلك . هذا حسيب جدًا ^(٢) .

ويقول هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو . وذلك قولك . هذا عربي محضاً ، وهذا عربي قبيك . فصدر بمثلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها وما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو قولك هذه مائة ورن سبعة ونقد اساس ، وهذه مائة صرب الأمير ، وهذا ثوب سجع اليمس . كأنه قال : سجعاً وصرباً وورناً ^(٣) .

ويقول لي « باب ما ينتصب » : لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ، ويسى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجل ، وفيها قائماً رجل لما لم يجر أن توصف الصفة بالاسم . وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح . مررت بقائم وأتاني قائم . جمعت القائم حالاً ، وكان المسي على الكلام الأول ما بعده ^(٤) .

ويقول في « باب ما ينتصب » : لأنه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك . هذا راقود حلاً ، وعينه يخفي سماً . وإنما مررت إلى انصب في هذا الباب كما مررت إلى ارفع في قولك بصحيفة طير حاتمها ؛ لأن الطير اسم وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر

(١) المصدر السابق

(٢) الكتاب (٢٧٤/١ ، ٢٧٥)

(٣) نفس المصدر (٢٧٥/١ ، ٢٧٦)

(٤) الكتاب (٢٧٦/١)

يضاف إليه ما كان منه . فهكذا يجري هذا وما أشبهه ^(١)

ومما قيل في نصبه على الخلاف (صربي العبد مسيقًا) ، وفيه كلام طويل لا حاجة إلى ذكره هنا ^(٢)

من هذا الكلام يهمهم أن الحان والتمييز قد يصبان في مواضع على المخالفة ، أي : أن العامل فيهما في تلك المواضع ليس ما يراه بقية النحويين من أنه الفعل أو ما يجري مجراه أو شيء في معناه ^(٣) وإنما العامل هو الخلاف . ويص على ذلك صراحة في قوله : « واعم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو » والدليل على ذلك ، أنك لو ابتدأت اسمًا لم تستطع أن تسي عليه شيئًا مما انتصب في هذا الباب ^(٤)

ولم أعرف هذا الرأي لغير سيويه من النحويين ؛ إذ يشترطون أن يكون العامل في الحال هو الفعل أو شبهه أو معناه . ويشترطون في الفعل التصرف . أي : صلاحيته للأزمان كلها ، ويعنون بشبه الفعل « ما يعمل عمل الفعل وهو من مادته » ؛ كاسم الماعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، ويريدون بمعنى الفعل : « ما يستبسط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته » ؛ كالظرف ، والحار ، والمجرور ، وحرف التثنية ^(٥) . وأما العامل في التمييز فعلى الرغم من اختلافهم فيه إلا أن أحدًا منهم لم يذكر أن الخلاف ناصبه ^(٦) .

سادسًا : المستثنى

ذهب الكسائي - فيما نقله ابن عصفور - إلى أن الخلاف هو عامل النصب في المستثنى ؛ لأن المستثنى يجب له عكس ما يجب للمستثنى منه . فإذا كان الحكم مثبتًا للمستثنى منه كان منفيًا عن المستثنى ، وإذا كان منفيًا في المستثنى منه كان مثبتًا له . ومن ثم عملت المخالفة النصب فيه ^(٧) .

(١) نفس المصدر (٢٧٤/١)

(٢) انظر في تفصيل ذلك سيويه (١٧٢/١ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٣) ، وشرح المفصل (٥٧/٢ - ٦٠) ، وشرح الرصبي (١٩٥/٢ ، ١٩٦)

(٣) انظر شرح المفصل (٥٧/٢ ، ٧٠ ، ٧٣) ، والتصريح (٣٨١/١ ، ٣٩٥) ، وجمع الهوامع (٢٣٦/١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥١) (٤) الكتاب (٢٧٥/١ ، ٢٧٦)

(٥) شرح الرصبي (١٨٣/١) (٦) شرح الرصبي (١٩٧/١)

(٧) انظر التصريح (٣٤٩/١) ، وجمع الهوامع (٢٢٤/١) ، وشرح الفصول الخمسين (١٦٣) ، ولباب لإعراب في عدم العريه

ويحكي السيراقي عن الكسائي رأياً آخر : وهو أن ناصب المستثنى (أن المقدرة بعد إلا محدوفة الخبر ، فتقدير قام القوم إلا ريداً . قام القوم إلا أن ريداً لم يقم) ^(١) .
ويذكر له ابن الأباري رأياً ثالثاً ، وهو أن المستثنى منصوب بشبهه بالمفعول به ^(٢) .
والقول الأول يجعل عامل المستثنى معنوّياً ، هو الخلاف ، ويرد عليه ما ورد على جعل الخلاف عاملاً للنصب في النقاط السابقة .

والقول الثاني رده الفراء بأنه : لو كان هذا النصب بأنه لم يعمل لكان مع لا في قولك قام ريد لا عمرو ^(٣) ، وأصاف ابن الأباري : وإن أراد أن (أن) هي الموحية للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه - وفيه وقع اختلاف ^(٤) . وإذا فهذا الرأي ليس بشيء - كما قال الرضي : إذ يبقى الإشكال عليه بحالته في انتصاب أن مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد ^(٥) .

والقول الثالث قريب من اتجاه النصريين الذين يرون أن العامل في المستثنى ، أما الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا ^(٦) والأول معرو إلى ابن حروف ، والثاني ما عيه السيراقي والعارضى وغيرهما ^(٧) . وحجة أصحاب هذا الاتجاه - انتصاب غير به بلا واسطة إذا وقعت موقع إلا ^(٨) . فالعمل المتقدم وإن كان لازماً في الأصل إلا أن (إلا) قد قوته بإحداثها معنى الاستثناء فيه ، ومن ثم تعدى إلى المستثنى كما يقوى العمل بحرف الجر .. إلا أن لا تعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن الحرف يدخل على الاسم والعمل المضارع . فهو غير مختص . وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، فالهمزة والتضعيف يعديان وليس عاملين ^(٩) .

وفي كلام سيويه ما يفهم منه أنه مع أصحاب هذا الاتجاه ؛ إذ يقول هي : باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً : وذلك قولك أثناني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ^(١٠) .

- (١) المصادر السابقة ، وانظر شرح المفصل (٧٧/٢) ، وشرح الرضي (٢٠٧/١)
(٢) الإنصاف (ص ١٦٧)
(٣) شرح المفصل (٧٧/٢)
(٤) الإنصاف (ص ١٧٢)
(٥) شرح الرضي (٢٠٧/١) .
(٦) الإنصاف (ص ١٧٢)
(٧) انظر الهمع (٢٢٤/١) ، والتصريح (٣٤٩/١)
(٨) الإنصاف (ص ١٦٨ ، ١٦٩) ، وشرح المفصل (٧٦/٢)
(٩) الكتاب (٣٦٩/١)

وقد رد الكوفيون في مجموعهم هذا الاتجاه كله ؛ ولأن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب ؛ لأنه فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء . كذلك فإن الجملة قد نحلو من الفعل في مثل قولهم : (نقوم بحوائك إلا ريداً) فيصوب ريداً وليس ههنا فعل ألبته (١) ، وبعد أن اتفقوا على أن الفعل المتقدم لا يصلح أن يكون عاملاً بوساطة إلا أو بدونها - احتتموا في عامل نصب في استثنى

أ ذهب فريق إلى أن العامل هو إلا نفسها ، وهو رأي الرجاح ، وسبه ابن يعيش والسيوطي إلى المبرد ، وعراه ابن مالك إلى سيبويه (٢) . قالوا

١ لقيام معنى الاستثناء بها ، والعامل ما به يتقوم المعنى يقتضي للإعراب (٣) .
٢ لأنها نابت عن استثنى ، فإذا قال : أتاني القوم إلا ريداً فكأنه قال : أتاني القوم استثنى ريداً (٤)

٣ ولأنها محتصة بدحولها على الاسم ، وليست كجزء منه ، فصحت فيه .
ب وذهب فريق ثانٍ إلى أنه منصوب بأستثنى للمقرر ، كما أن المأدب منصوب بأأدي ، وإلا وحرف البدء ديالاً على المعين مقدرين ، فاستثنى على هذا القول معمول به (٥) .

ج ويتجه الفراء (٦) من الكوفيين اتجاهاً معاكساً ؛ إذ يرى أن أداة الاستثناء (إلا) مركبة من حرفين (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأحرار و (لا) التي للعطف فصدر (إن لا) فصحت النون وأدعمت في اللام ، فأعملوها فيما بعدها عملين ، نصبوا بها في الإيجاب اعتباراً لـ (إن) ، وعطفوها بها في النفي اعتباراً لـ (لا) . فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فعملوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل (إن) ، وريداً اسمها وقد كفت لا من خير (٧)

فكأن أصل قام القوم إلا ريداً على هذا الأساس - قام القوم إن ريداً لا قام ، أي لم يقم ، و (لا) سمي حكماً ما قبل إلا ونقصه - يعني كان ذلك الحكم أو إثباتاً فهو

(١) انظر شرح الفصول المختارة (من ١٦٣ - ١٦٨)

(٢) الهمع (٢١٤١) ، والتصريح (٣٤٩/١) (٣) شرح الرصعي (٢٠٧/١)

(٤) مصدر السابق ، وشرح معص (٧٦/٢) (٥) الهمع (٣٣٤٦)

(٦) شرح الرصعي (٢٠٨١) (٧) انظر التصريح (٧٦/٢)

٨ شرح معص (٧٦/٢ ، ٧٧)

كقولك : كأن ريدًا أسد ، الأصل عند بعضهم : إن ريدًا كأسد ، فقدموا الكاف وركبوها مع إن ^(١) .

وقد رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون على اختلافهم ، مردوا كون ناصب المستثنى إلا أو فعل الاستثناء مقدّرًا ، من وجوه

١ أن فيه إعمال معنى الحرف ، وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، فلا يجوز أن يقال : ما ريدًا قائمًا على معنى نعت ريدًا قائمًا . وإنما لم يجر ذلك ؛ لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال لإيجازًا واحتصارًا ، فإذا أعملت معاني هذه الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، وفيه نقص للغرض ^(٢) .

٢ أنه لو كان العامل إلا بمعنى أستثنى لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب . ولا خلاف في جواز الرفع والجر في المعنى نحو : (ما جاءني أحدٌ إلا ريدٌ وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ) .

٣ أنه يبطل بمثل قام القوم غير زيد . فإن غير منصوب ، ولا يحلو إما أن يكون منصوبًا بتقدير إلا أو أستثنى ، وإما أن يكون منصوبًا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبًا بالفعل الذي قبله .

بطل أن يقال . إنه منصوب بتقدير إلا ؛ لأننا لو قدرنا إلا لمفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهو فاسد .

وكذلك لو قدرنا أستثنى ؛ إذ لا يجوز : قام القوم أستثنى غير زيد ؛ لأنه يفسد المعنى . وبطل أيضًا أن يقال . إنه يعمل بنفسه ، لما فيه من أن يكون عاملًا ومعمولًا ومؤثرًا ومتأثرًا بذات الاعتبار ^(٣) .

٤ أنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع . ورد ذلك الرضي بـ : أنا نعل ما ثبت وورد من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكنا بقدر امتنع ونحوه ^(٤) .

٥ أنه إذا كان العامل إلا بمعنى أستثنى كان الكلام جمعتين ، وإذا أعمل الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جمعتين دون قاعدة ^(٥) .

(٢) شرح المفصل (٧٦/٢)

(٤) شرح الرضي (٢٠٨/١)

(١) شرح الرضي (٢٠٧/١ ، ٢٠٨)

(٣) الإنصاف (ص ١٦٩ ، ١٧٠)

(٥) الإنصاف (ص ١٧٠)

ورردوا مذهب الفراء لما يلي :

١ - أنا نقول ما أتاني إلا ريد ، فترفع ريداً وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يحز فيه النصب فيعطل تأثير الحرفين معاً ^(١) .

٢ - أن لا - عنى المعنى الذي ذكره - غير عاطفة ، ومع التسييم فإن لا العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات نحو جاءني ريد لا عمرو .. وأنت تقول : ما جاءني القوم إلا ريد ^(٢) .

٣ - أن فيما قال عرلاً (إن) مرة ، ول (لا) أخرى ، عن مقتصبيهما ؛ وذلك لأنه يصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع ^(٣) .

٤ - أن المعطوف عليه قليلاً ما ي حذف ، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف ^(٤) .

وقد راد الرصي على ما ذكر من هذه الآراء رأياً آخر هو أن العامل المستثنى منه بواسطة إلا قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم إلا ريداً لإحتك ^(٥) .

وراد صاحب التصريح رأياً جديداً هو أن العامل في تمام الكلام ، كما انتصب درهماً بعد عشرين ^(٦) .

ويمكن أن نلمح من خلال هذه الآراء التشابكة المتجاهين .

أولهما يجعل العامل معرباً وهو الخلاف

وثانيهما : يرى العامل لمطابقاً ، ثم يحذفون بين أن يكون ملحوظاً به وهو الفعل السابق وحده ، أو إلا وحدها ، أو الفعل بواسطة إلا ، أو المستثنى منه بواسطة إلا ، أو تمام الكلام ، أو مقدراً وهو أشتي .

وليس رأي الفراء أو رأي الكسائي الثاني إلا تحليلاً للفظ (إلا) لتحديد سبب عملها .
المخالفة بين الأول والثاني ، أو بين السابق واللاحق ، في صورها المختلفة عامل يقتضي النصب أو الرفع كما سبق ذكره ولكن بعض الباحثين ^(٧) مدفوعاً برعته

(١) شرح المنص (٧٧/٢)

(٢) (٣ ، ٢) شرح الكافية (٢٠٨/١)

(٤) نفس المصدر

(٥) المصدر السابق

(٦) التصريح (٣٤٩/١)

(٧) الدكتور عبد الرحمن السيد في رسالته (مرسمة البصرة النحوية)

في تبسيط النحو وتفسيره ، فسر المخالفة على أنها « بيان لتوطيعة التي يؤديها اللفظ في الكلام ، كما كان بيان الحال أو بيان المكان أو الزمان بياناً لوظائف كل منهما في التعبير ، وهو حين يكون محرجاً يأخذ حكماً خاصاً ، كما أنه حين يكون بدلاً يأخذ حكماً آخر ، وحين يكون الاستثناء مفرقاً يأخذ حكماً ثالثاً ، شأنه شأن المفعول به والحال والتعبير والفاعل والمبتدأ إلخ .

فالمخالفة إذاً ليست عاملاً في الكلمة ، ولكن العامل فيها هو الفعل « (١) .

ويلاحظ على هذا التفسير أنه فهم جرثي يدرك المخالفة من خلال قضية الاستثناء ، على أن الخلاف كما وصح أكبر من ذلك ، ثم إن الخلاف بدوره لا يسعى أن تحمل قضية الخبر فيه اعتراضاً أو إنكاراً ، معرب عن قصده العوامل المعنوية بأسرها ؛ لأنه حرء منها ويحل محلها ويصور في مشاكله قصديها . والعوامل المعنوية أيضاً لا يستطيع قبولها أو رفضها على أساس منهجي دون أن يوضع في الاعتبار الصورة الكاملة لقضية العامل ، بحوائجها المختلفة التي يتشابه فيها المعنى واللفظ مذكوراً ومقدراً .

٤ عامل الصفة والتوكيد وعطف البيان .

١ ذهب لأحمش والخليل إلى أن العامل في الصفة والتأكيد وعطف البيان معنوي « وهو كونه تابعاً لعمدة عامل استنداً والفعل بمصارع « (٢) . « فالعامل فيها هو تبعيتها لما جرت عليه » ، كما ذكر صاحب التصريح « (٣) . ثم اختلف في إيراد بالتبعية على أقوال ثلاثة (٤) .

أولها أن إيراد بالتبعية اتحاد معنى الكلام . اتفق الإعراب أو خيف ، فهي سبعة من حيث المعنى

ثانيها أنها اتحاد الإعراب ولو اختلفت جهته ، فهي تبعية من حيث الإعراب .
ثالثها أنها اتحاد الإعراب بشرط اتحاد جهته ، بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة وقد نسب هذا الرأي لسيبويه والجرمي (٥)

٢ ومذهب الجمهور أن « العامل في هذه التتابع الثلاثة الصفة والتأكيد وعطف البيان هو العامل في متبوعها يصحث عليهما أي التابع وسوء انصبة

(١) مدرسه انصبة نحويه (ص ٢٤٢)

(٢) لأشبه واللفظ (ص ٢٢٢)

(٣) التصريح (١٠٨٢)

(٤) عمدة النحويين (ص ٥٢)

(٥) نصير سابق

واحدة (١) . « لأن اسسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم مسسوب إليه مع تابعه فإن الشجىء في . جاءني ريد الظريف ليس في قصده مسسوباً إلى ريد مطلقاً ، بل إلى ريد المقيد بقيد الطرافة ، وكذلك في . جاءني العالم ريد ، وجاءني ريد نفسه .

فلما اسسحب على التابع حكم العامل المسسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معاً كهرد مسسوب إليه ، وكان الثاني هو الأول في المعنى كان الأولى اسسحاب عمل المسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى

أما إذا قلت . « جاءني علام ريد فالمسسوب إليه وإن كان العلام مع ريد إلا أن الثاني ليس هو الأول معنى ، فلم يعمل العامل فيهما معاً » (٢) .

وقد سبب هذا الرأي للمبرد وابن السراج وابن كيسان (٣) . كما سبب لسيبويه أيضاً (٤)

٣ وثمة رأي ثالث غير هذين الرأيين هو أن العامل في التابع المذكور مقدر من جنس العامل في المتبوع (٥) . وعلى هذين الرأيين الأخيرين يكون العامل لفظياً ، ولكنه ملحوظ به عند الجمهور ، مقدر عند أصحاب هذا الرأي الأخير ، وتقدير العامل خلاف الأصل « فلا يصر إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي » (٦)

وعلى رأي الأحفش يكون العامل معنوياً « وجمعه معنوياً خلاف الظاهر » إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتعارف فيه (٧) . وكما اختلف السحاة في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، اختلفوا في عامل كل من السق والبدل .

أما في السق :

١ فمذهب الجمهور « ومعه سيبويه » إلى أن عامله هو عامل متبوعه بواسطة الحرف (٨) .

٢ وذهب ابن جني والفراسي إلى أن العامل فيه « مقدر من جنس الأول » كقولك « يا ريد وعمرو في ائداء » فقد قدرنا عاملاً ليصبح بقاء المعطوف . وكقولك

(١) التصريح (١٠٨/٢) ، ومع الهوامع (١١٥/٢)

(٢) شرح الرصعي (٢٢٦/١)

(٣) مع الهوامع (١١٥/٢)

(٤) شرح الرصعي (٢٢٦/١)

(٥) التصريح (١٠٨/٢)

(٦) التصريح (١٠٨/١ ، ١٠٩)

(٧ ، ٦) المصدر السابق

قيام ريد وعمرو ؛ لأن العرص الواحد لا يقوم محلين ؛ (١) .

قال الرضي . ؛ ولا دليل فيه ؛ إذ علة الباء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من الباء كما كان في يا زيد والحارث . أعني اللام وإنما كان اللام مانعاً لامتناع مجامعته لحرف البدء المقتضي للباء . فلما ارتفع المانع صار كأن حرف البدء باشر التابع لا أن يقدر له حرف آخر ؛ (٢) .

وإما أن العرص الواحد لا يقوم محلين ؛ فالجواب أن القيام هاهنا ليس بعرص واحد ؛ بل هو مصدر والمصدر يصلح لتقيل والكثير بلمظة الواحد . والمراد هاهنا القيامان . القرينة قولك : وعمرو ؛ (٣) .

واعترض الرضي أيضاً على تقدير العامل بأنه ؛ لو كان العامل مقدراً لوجب تعدد العلام في : جاءني علام ريد وعمرو ، وهو متحد . ولكان معنى (كل شاة وسحلتها بدرهم) . كل شاة بدرهم وكل سحلتها بدرهم . وانراد هما معاً بدرهم ؛ (٤) .

٢ . وذهب بعضهم إلى أن العامل حرف العطف بالياء

قال الرضي : ؛ وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القيليين كما هو حق العامل ؛ وهذا يعني أن حرف العطف غير محتص وبالتالي فهو غير عامل ؛ (٥) .

وأما في البذل

١ . فمذهب المبرد : إلى أن ؛ عامه هو عامل متبوعه ؛ (٦) .

وهو ظاهر مذهب سيويه . واحتاره ابن مالك والرمحشري والسيرامي ؛ ؛ إذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الأول باشر الثاني ؛ (٧) .

٢ . وذهب ابن عصفور ؛ إلى أن عامله هو العامل في متبوعه ، ولكن على أنه نائب عن العامل المحذوف لا على أنه عامل بالأصالة كما ذكر المبرد ومن معه ؛ (٨) .

٣ - وذهب الأخفش والفارسي والرماسي : إلى أن العامل ؛ مقدر من جنس الأول استدلالاً بالقياس والسماع ؛ .

(١) (٢٠١) المصدر نفسه ، وجمع الهوامع (١١٥/٢)

(٣) شرح الكافية للرضي (٢٢٦/١) (٤) المصدر السابق

(٥) شرح الرضي (٢٧٣/١) ، والتصريح (١٠٨/٢)

(٦) المصدران السابقان . (٧) شرح نفس المصدرين

(٨) التصريح (١٠٨/٢)

١ - أما السماع فبحر قوله تعالى ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرِّحَىٰ إِيْثُوبَهُمْ ﴾ [الزخرف ٢٣] وغير ذلك من الآي والأشعار .

٢ - وأما القياس فنكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر ؛ ولذا لم يشترط مطابقتها للمبدل منه تعريفاً وتكثيراً . ورد الرضي هذه الأدلة ، وذكر في الجواب عن السماع : أن ﴿ إِيْثُوبَهُمْ ﴾ الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ، والعامل وهو ﴿ لَجَعَلْنَا ﴾ غير مكرر ؛ وعن القياس : أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً يؤيدان بأن العامل هو الأول لا مقدر آخر ؛ لأن المتبوع إذن كاسقاط . فكان العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره بل عمل في الثاني ؛ (١)

٣ - وأصاف صاحب جمع الجوامع إلى الآراء الثلاثة السابقة رأياً رابعاً . هو أن العامل في التوابع كلها هو المتبوع نفسه قال . « ولو قيل . العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد ، كما ذكر في عوامل المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه حين رأى بعض النحاة أن المبتدأ عامل في الخبر ، وأن المضاف عامل في المضاف إليه » (٢) .

قال الشيخ سرحان : « وعندي أن قياس ما نحن فيه على عمل المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه بعيد ، فإن تأثير المبتدأ في الخبر عند القائلين به مبني على اقتضاء المبتدأ للخبر لروماً . والمتبوع هنا لا يستلزم التابع فلا يؤثر فيه . . وعمل المضاف في المضاف إليه لوحظ فيه نيابة المضاف عن الحرف المنقصر ، وليس ما معنا من هذا القليل » (٣) .

وعلى الرغم من هذه الخلافات كلها ، فإنه ينبغي أن تسجل هنا ملاحظة واضحة ، هي أن أحداً من النحاة لم يجعل التبعية عاملة في النسق والبدل ، كما ذهب الأحفش في الصعقة والتأكيد وعظم البيان ، فعمل هذا العامل المعنوي مقصور إذاً حتى عند الأحفش - على هذه الثلاثة وحدها .

٥ - المجاورة :

توجب المجاورة كثيراً من أحكام الأول للثاني والثاني للأول كما قال أبو البقاء (٤) ؛ وذلك لأنها تتطلب نوعاً من التناسب بين المتجاورين ، وصور هذا التناسب كثيرة ؛ لأنها تسلم إلى تعبير في الحروف أو في الحركات ، وفي تعبير الحروف تأثراً بالجوار تقع أنماط من الإبدال والإعلال دون ارتباط بالقواعد الأساسية لأنواع هذا التعبير ؛ إذ إن الجوار كافٍ ليبرر الخروج عن القاعدة . إن لم يكن هو في ذاته قاعدة . ومن هنا

(١) انظر نفسه (٢٧٦/١ ، ٢٧٧) .

(٢) العامل النحوية (ص ٢٧)

(٣) العامل النحوية (ص ٢٧)

(٤) جمع الجوامع (١١٥/٢)

(٥) الأشباه والنظائر (١٦٥/١)

قد يصرف غير المتصرف ويمنع المتصرف من الصرف - ويهمل المسهل ويسهل المهموز - ويقدم عامل ويؤخر سواه .

وأثر المجاورة في الحركات متعدد بدوره ؛ لأنه إما تأثير في الحركات الإعرابية أو في غيرها . والذي يعني هذا البحث هو أثر الجوار في الحركات الإعرابية من حيث اعتباره عند النحاة عاملاً ^(١) ؛ إذ أسدوا إليه تأثيراً في التوابع ، وفي جواب الشرط .

أ - التوابع :

يذكر ابن هشام في « شرح شذور الذهب » أنه « لا يمتنع في القياس الخفص على الجوار في عطف البيان ؛ لأنه كالعت والتوكيد في مجاورة المتبوع » ^(٢) .

وفهم من هذا انكلام أن الجوار عامل قياسي يعمل الخفص مع العت والتوكيد وعطف البيان . مع أن ابن هشام نفسه يصر صراحة في « متر شذور الذهب » أن الجر للمجاورة شاذ . ويمثل بمثالين للجر بالمجاورة مع العت والتوكيد فيقول « الثالث أي : من الشجوريات - الشجور للمجاورة ، وهو شاذ نحو : هذا حجر صلب حرب ، وقوله : يا صاح بلغ ذوي البروجات . كنهم » ^(٣) .

فإذا تركنا الشذور متناً وشرحنا وجدناه يقول في المعنى : « والذي عليه المحققون أن خفص الجوار يكون في العت قليلاً » وفي التوكيد أكثر . ولا يكون في السق » ^(٤) .

فإذا تركنا هذه الأحكام المتناقضة وجدنا سيبويه يعترف بأثر المجاورة في إحداث الجر في العت ؛ إذ يقول في « باب مجرى العت على المعنوت ، والشريك على الشريك ، والبديل على المدل منه ، وما أشبه ذلك » « وما جرى معاً على غير وجه الكلام هذا حجر صلب حرب ، فالوجه الرفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بعت للضب ولكنه بعت ندي أضيف إلى الضب ، فحروء ؛ لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه بعت الضب ؛ ولأنه صدر هو والضب بمرة اسم واحد » ^(٥) .

وسيبويه في إطلاقه هذا يعارض الخليل ، الذي لا يجوز مثل هذا (الجر بالمجاورة) حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتكثير ، والتأنيث والتذكير ، والإفراد والجمع ، كقولهم : هذا حجر صلب حرب ، وجحرا صين حرين ، ججرة صباب حرة ...

(١) انظر صور هذا التأثير في الأشباه والنظائر (١٦٣/١ - ١٦٥)

(٢) شرح شذور الذهب (ص ٣٤٧) (٣) المصدر نفسه (ص ٣٤٥)

(٤) معنى السيب (٣٩٧/٢) (٥) كتاب سيبويه (١١٧/١ - ٢٠٩)

أما سيبويه فإنه يحير الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى ، كقولك : هذان حجرا ضرب حريين وهذا حجر صين حرب واحتج بيت المعاج

كأن عزل العنكبوت المرمل

لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت ، وهي مؤنثة ^(١) .

ومن أمثلة الخفص بالمجاورة في العت أيضا قول الشاعر .

كأن أبانا في عرايين وبه كبير أناس في بحاد مرمل

بحر مرمل ، وهو صفة كبير فكان حقه الرفع ، وجر لمجاورته المجرور وهو ببحاد ^(٢)

وقد فهم بعض النحاة من اعتراف سيبويه بالجر على الجوار أنه مقيس عنده ^(٣) ، وهو يحمل نص أكثر مما يحتمل . ومن أمثله في العت أيضا

كأنما ضربت قدما أعيها قطنا عستحصد الأوتار محلوح

بحفص محلوح على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول محلوحا لكونه وصفا لقوله قطنا ، ولكنه حفصه على الجوار ^(٤) .

ومن أمثله في التوكيد

يا صاح بلع دوي الروجات كلهم . ليس وصل إذ انحنت عرى الدب ^(٥)

و (كنهم) توكيد لـ (دوي) ، لا لروجات وإلا فقال كنهم ، ودوي مصوب على المعوية ، وكان حق كلهم بالنصب ولكنه حفص بمجاورته المحموص ، قال الفراء أشدنيه أبو الجراح بحفص كنهم . فقلت له . هلا قلت كنهم يعني بالنصب فقال وهو حير مما قلته أنا ، ثم استشهدته بإياه فأشدنيه بالحفص ^(٦)

ومن أمثله في عطف النسق .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُتِلَ إِلَى الْعَزَازَةِ فَأَصْلُوا وَخُوهَاكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْعَرَاقِي وَأَنْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْسُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبِيِّ ﴾ [البقرة ٦٦] في قراءة من جر الأوجل مع أنه معطوف على

(١) شرح لشواهد سيبويه اسمي (تحصيل عرى الذهب من معون جواهر الأدب) ، (٢١٧/١)

(٢) لمسي ، وحاشيته الدسوقي على المعنى (٣١٧، ٣١٨)

(٣) العباد على لأشموي (٥٣/٣) (٤) لإبصار (ص ٣٥٣ ، ٣٥٤)

(٥) اليب لابن العرب المصري وليس لأبي الجراح العقبني كما نسب في كثير من المصادر انظر دنت سمط اللاكبي للمعيني

(٦) معجم الهوامع (٥٥/٢) ، والمعنى (٣٩٨/٢) ، والشذور (ص ٣٤٣)

أيديكم لا على رؤوسكم ؛ إذ الأرجل معسولة لا ممسوحة ، ولكنه خصص لمجاورة رؤوسكم ؛ وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وحلف وقوله تعالى . ﴿ نَطُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلِلَّذِينَ تَحْلَثُونَ ﴾ ١ ﴿ أَكُوبٌ وَأَبْرِقٌ ﴾ ٢ ﴿ لَا تُدْعُونَ مَعَهَا وَلَا بُرْقُونَ ﴾ ٣ ﴿ وَفَكَهَرُوا مِمَّا يَنْتَشِرُونَ ﴾ ٤ ﴿ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ مَنَافِعُ ﴾ ٥ ﴿ وَحَوْرٌ عَيْنٍ ﴾ ٦ ﴿ كَأَمْثَلِ الثَّلَاجِ ﴾ ٧ ﴿ [المواقعة ١٧ - ٢٣] ، فيمن جرهما . فإن العطف على ﴿ وَلِلَّذِينَ تَحْلَثُونَ ﴾ لا على ﴿ أَكُوبٌ وَأَبْرِقٌ ﴾

وقوله تعالى . ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة ١] بخصص ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ على الجوار ، وإن كان معطوفاً على ﴿ الَّذِينَ ﴾ المرفوع . وقال زهير :

لعب الريح بها وغيرها بعدي سوافي المور والقطر
خصص القطر على الجوار وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على سوافي ، ولا يكون معطوفاً على المور وهو الغبار - لأنه ليس للقطر سوافي كالمرور حتى يعطف عليه (١)

وأما عطف البيان والبدل فلم تذكر لأي منهما أمثلة . وإن ذكر ابن هشام أنه لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان ؛ لأنه كالسكت والتوكيد في مجاورة المتبوع ، على حين « ينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو محرور تقديرًا » (٢) .

وما ذكره ابن هشام من أنه قياسي في مواضع لا سدد له ، على الرغم من أنه قد عري لسيبويه أيضًا ؛ لأن نص سيبويه الذي نقل من قبل لا يحتمل ذلك كذلك يوجد من النحاة من قصره على السماع كالغراء ، ومن أنكره جملة كالسيرامي ، الذي تأول قولهم . حرب بالجر على أنه صفة لصب ، قال : « الأصل : حرب الجحش منه . بتوحيث ورفع الجحش ، ثم حذف الصمير للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير النصب وخفض الجحش كما تقول : مررت برجل حسن الوجه بالإضافة . والأصل : حسن الوجه منه . ثم أتى بصمير الجحش مكانه لتقدم ذكره فاستقر » (٣) .

(١) الإيضاح (ص ٣٥٣) ، وبلغني (٣٩٨/٢) وحاشية الأمير عليه

(٢) همع الهوامع (٥٥/٢) ، والشذور (ص ٣٤٧)

(٣) انصاف السابقة ، وبلغني (٣٩٨/٢ ، ٣٩٩)

كذلك أنكره ابن جني في الخصائص وخرجه على أن أصله : هذا جحر صب حرب مجخره . فيجري حرب وصفاً على صب ، وإن كان في الحقيقة للجحر كما تقول . مررت برجل قائم أبوه ، فتجري قائماً وصفاً على رجل ، وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره ... والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى عمثال له أو شاهد عيه فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس حرب فجري وصفاً على صب ، وإن كان الخراب للجحر لا لصب على تقدير حذف المضاف ... وعنى نحو من هذا حمل أبو علي عليه السلام :

كبير أناس في بجاد مزمل

ولم يحمله عنى الخلط . قال لأنه أراد مرمل عيه ، ثم حذف الجر ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول ^(١) .

وإذا كانت هذه التأويلات والتحريجات قد وقفت عند المعضة ، ولم تتعده إلى التوكيد والسق والبيان واليدل ؛ فلأن البيان واليدل لا أمثلة لها تحرج عنى الجوار حتى تؤول ؛ ولأن في الأمثلة الموقولة للسق والتوكيد أقوالاً كثيرة ، كلها تنكر أثر الجوار إما بنفي الجوار أصلاً . كما يحاولون في عطف السق ؛ إذ يرون أن العاطف يصح التجاور ويضعف أثره ، أو بنفي حركة الجوار وقراءة الشاهد قراءة تخرج به عن مجال الاستشهاد ، أو بتخريج هذه الحركة على نحو يسلم معه هذا الاتجاه الذي بنفي أن يكون الجوار عاملاً نحوياً . والذي يجعل حركة المجاورة . ليست حركة بهاء ولا إعراب وإنما هي حركة احتليت للتماسية بين اللفظين المتجاورين ، فلا تحتاج لعامل ؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحسانى لفظي لا تعلق له بالمعنى . فالعامل إنما يتوسط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه إيها من جهة المعنى ، ولا تسلط له على الحركة اللفظية ؛ لأنه غير مقتصر لها ، وإنما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية ^(٢) .

ب - جواب الشرط :

ذهب الكوفيون إلى أن « جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم » ^(٣) ، واحتجوا بأن

(١) الخصائص (١٩٨/١ ، ١٩٩)

(٢) انظر الدسوقي على المعنى (٣٩٧/٣ ، ٣٩٨) ، والصباغ على الأشموني (٥٧/٣) ، والأمير على

المعنى (٢٩٦/٢ ، ٢٩٨) ، والإصناف (من ٣٥٦ - ٣٥٨) .

(٣) الأشباه والنظائر (١٦٥/١)

جواب الشرط مجاور لمعل الشرط ولازم له ، لا يكاد يملك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجرم فكان محروماً على الجوار ^(١) .
وقياساً على الجر بالجوار في قول الشاعر .

كبير أناس في بجاد مرمل

وهي كثير غيره من الأمثلة ، فإن فيها جميعاً جزاً على الجوار .. وكذلك هاهنا ؛ لأن الجرم أحو الجر

فجواب الشرط كان يعني أن يكون مرفوعاً إلا أنه جرم للجوار ؛ ولذلك إذا فصل بين فعل الشرط بالعاء أو بإداة رجع إلى الرفع . قال تعالى : ﴿ مَن يُؤْمِرْ بِرَبِّهِ ، وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهُ وَلَا رَهَقًا ﴾ [الجر ١٣] ، وقال : ﴿ وَلَدُ ثِيَابِهِمْ سَبَقَتْ يَدَايَ قَدَمَتِ أَيْدِيهِمْ إِنَّا هُم بِقَطُونِ ﴾ [الروم ٣٦] ^(٢)

وقد أنكر عمل الجوار في جواب الشرط صراحة الرصي الذي بى إنكاره على دعائين :

الأولي : « أن العمل بالجوار لضرورة » . أي لا يتوسع فيه ولا يحمل عليه
الثانية : « أن العمل بالجوار عند التلاصق . والجزاء يحزم مع بعده عن الشرط المحزوم ، ويحزم بدون الشرط المحزوم » ^(٣) . ولو كان جرم الجراء لمجورة الشرط المحزوم لزال سبب الجرم . فبقاؤه دليل على أن المجاورة لا تأثير لها في جزم جواب الشرط
كذلك أنكره البصريون الذين اتفقوا على أن فعل الشرط محزوم بالأداة ، واحتلوا في عامل الجرم في الجواب دون أن يذكر واحد منهم أن للمجاورة أثراً فيه .

١ - فقد ذهب السيرافي إلى أن : العامل كقمة الشرط ؛ « لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً ، وربطها الجمعتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي كالاتداء العامل في الجرائر ، وكطست وإن وأحواتها عملت في الجزئين ، لاقتضائها لهما » ^(٤) .

٢ - وأكثر البصريين على أن . (إن) هي العاملة في الشرط وجوابه « إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط ... فكان فعل الشرط شرطاً في العمل لا جزئاً من العامل ، وقياساً على المبتدأ والخبر من أن « الابتداء عامل في المبتدأ

(١) الإنصاف (ص ٣٥٢)

(٢) الإنصاف (ص ٣٥٤) ، وشرح الرصي (٢٣٧/٢)

(٣) (٤٠٣) شرح الرصي (٢٣٦/٢)

بلا واسطة ، وهي الخبر بواسطة ابتداء ، وقد شبه بعض النحويين ذلك بقاء والدر ^(١) .

٣ - والخيل وامرد على أن جواب الشرط مجرور بأداة الشرط وفعل الشرط مقاد : « لأن حرف الشرط - وحده حميف لا يقدر على عملين مختلفين » ^(٢)

« ولأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط ، فلا يملك أحدهما عن صاحبه ، فبما اقتضياه مقاد وجب أن يعمل في مقاد »

« ولأن اجراء يقتدر إلى تقدمهما افتقاراً واحداً ؛ وهما المقتضيان لوجود الجواب ، فليس نسبة العمل إلى أحدهما بأولى من نسبة إلى الآخر .

وقيامنا على ابتداء والخبر ، فالعامل في المبتدأ الراجع له الابتداء ، والابتداء وابتداء جميعاً عملاً في الخبر » ^(٣) .

وقد رد بقية البصريين ذلك بأن « (إن) عامة في الشرط لا محالة ، وقد ظهر أثر عملها فيه ، وأما الشرط فليس يعمل ها ؛ لأنه فعل واجراء فعل ، وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل بإضافة ما لا أثر له إلى ما له أثر لا أثر له » ^(٤)

٤ - ذهب الأحفش إلى أن « اجراء مجرور بالشرط وحده ؛ تصعب الأداة عن عمدين ، والشرط طالت للجراء فلا يستعرب عمله فيه » ^(٥)
ورد هذا القول بأنه ^(٦) .

- ١ يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل .
- ٢ من العريب أن يعمل الفعل الجرم .
- ٣ حرف الشرط لما اقتضى شيئين وحب أن يعمل في شيئين . قياساً على سائر العوامل وذهب أبو عثمان الماربي إلى أن « فعل الشرط وحوايه ليسا محرومين معربين ، وإلى هما مبنيان ؛ لأن الفعل انصارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهما لما وقع بعد حرف الشرط فقد وقع موقعاً لا يصلح فيه الأسماء فبعداً من شبهها فعاداً إلى البناء الذي كان يجب للأفعال » ^(٧)

(٢) شرح الرصبي (٢٣٦/٢ ، ٢٣٧)

(٤) شرح المفصل (٤٢/٧)

(٦) المصدر السابق ، والإصناف (ص ٣٥٥)

(١) شرح المفصل (٤٢/٧)

(٣) شرح المفصل (٤١/٧ ، ٤٢)

(٥) شرح الرصبي (٢٢٧/٢)

(٧) المفصل (٤٢/٧) ، وشرح الرصبي (٢٣٧/٢)

وهذا القول غير معتد به عند البصريين ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك ؛ لكان ينبغي ألا يكون الفعل معرفاً بعد أن وكي وإذن . وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولام الأمر ولا في الهي ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبيناً ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم . فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجرور بدخول الجوارم ، دل على فساد ما ذهب إليه (١) .

٦ - نزع الخافض ؛

يصل الفعل اللازم إلى مفعوله بحرف جر ؛ نحو مررت بريد . وقد يحذف الجار فيصل إلى مفعوله نحو : مررت زيداً . قال الشاعر (حرير) (٢) :

تمرون انديار ولم تعوجوا كلامكم عني إذا حرام (٣)

وهي في هذا أقسام ثلاثة .

١ - سماعي جائز في الكلام المنشور ، نحو : بصحته ، وشكرته ، وكلته ، وورثته . والأكثر ذكر اللام الجارة نحو : ﴿ وَصَحَّتْ لَكُمْ ﴾ [الأعراف ٧٩] ، ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي ﴾ [لقمان ١٤] وكلت له ، وورثت له .

وقال التفتازاني اللام رائدة ؛ لأن معنى بصحت زيداً وبصحت له مستويان ، وفي التبريل . ﴿ وَلَيْدَ كَأُلُوهُمْ أَوْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [عنبر ٣] ، بعير ذكر النلام .

٢ - سماعي جائز في الشعر ، كقوله .

لدن بهر الكف يعسل مته فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقول المتلمس بن جرير بن عبد المسيح

آليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

والشاهد في البيت الأول حذف في وصب الطريق . والأصل ذكر في ؛ لأن الطريق اسم مكان محتص كالبيت والدار ، أي في الطريق .

والشاهد في البيت الثاني حذف على ونصب حب ، أي : على حب العراق .

٣ - قياسي ، وذلك في (أن) ، (وأن) - بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الأولى وسكونها في الثانية - و (كي) ؛ لطولها بالصلة .

(٢) انظر شرح شواهد المعنى (ص ١٠٧)

(١) الإنصاف (ص ٣٥٦)

(٣) الخصري عن ابن عقيل (١٧٨/١) .

نحو : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران - ١٨] ، ونحو : ﴿ أَوْ يَحْتَفَتُ أَنْ يَكُونَ كَرِيحًا ﴾ [الأعراف - ٦٣] ، ونحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر - ٧] ، أي : بأنه لا إله إلا هو . ومن أن جاءكم . ولكيلا ^(١) .

وسواء كان حذف الجار سماعيًا أو قياسيًا فقد اختلف البصريون والكوفيون في الناصب بعد سقوطه ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن « النزاع » - أي : نزاع الجار ، أي : سقوطه - هو الناصب ، فالباء بالآلة ^(٢) .

وعلى هذا فنزع الخافض هو العامل وهو عامل معوي كما هو واضح .
أما البصريون - فقد ذهبوا إلى أن ناصبه هو الفعل ، فقولهم منصوب بنزع الخافض أي : عنده ^(٣) .

وذلك لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض ، بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقًا به لما زال من اللفظ ظهر أثره لروال ما كان يعارضه .
وعلى هذا إذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجر النصب ^(٤) .
٧ - الإضافة :

اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه :

١ - رأى الأحفش وأبو حيان أن عامل الجر فيه هو « الإضافة المعنوية » ^(٥) .
وقد نقد الرضي هذا الرأي قائلاً : « وليس بشيء » ، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضي ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي . وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فيسعي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضًا النسبة التي بينهما وبين الفعل . كما قال حلف : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل ^(٦) .

والذي جعله الرضي سبيلًا لنقد هذا الرأي ، حاول ابن يعيش أن يفسره بصورة تلتقي مع الآراء الأخرى في عامل الجر في المضاف إليه ، فذكر أن « الجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له » ، والمعنى بالمقتضي هاهنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول

(١) انظر التصريح (٣١٢/١ ، ٣١٣)

(٢) الحصري على ابن عقيل (١٧٨/١) ، والصبان على الأشموني (٨١/٢)

(٣) المصادر السابقة (٤) الأشياء والنظائر (٢١٠/٣)

(٥) التصريح (٢٥/٢) ، والهمع (٤٦/٢) (٦) شرح الرضي (٢٢/١)

فيتميز عنهما ؛ إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني . والعامل هو حرف الجر أو تقديره ... فالإضافة معى وحروف الجر لفظ ، وهي الأداة المحصلة له . كما كانت الفاعلية والمفعولية معيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل أداة محصلة لهما ؛ (١) .

فالتصريح بأن الجر بالإضافة يقرب هذا الرأي من رأي الأحفش ومن معه وجعل الإضافة مجرد مقتضى وكون العامل حرف جر مقدر ، يتفق مع مذهب الرجاء ومن تبعه

٢ ذلك أن الرجاء وابن الحاجب ذهبا إلى أن حرفا مقدرًا هو الذي يعمل الجر في المضاف إليه ، وهذا الحرف المقدر هو اللام أو من ؛ لأن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره ، فحرف الجر ، نحو مررت بريد ، وريد في الدار ، فاعمل في ريد هو الناء ، والعامل في الدار في .

وأما المقدر محو . علام ريد وحاتم قصة . فاعمل هنا حرف الجر المقدر ، والتأثير له ، وتقديره علام ريد وحاتم من قصة . لا يفتك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ، وبولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساع الجر . ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر ؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس . وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر . الذي هو اللام أو من . وحسن حذفه لزيادة المضاف إليه عنه ، وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ ، وليس بمنزلة في العمل ؛ (٢)

وعلى الرضي ما ذكره ابن يعيش قد ذكر أن معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه ؛ إذ أصل غلام ريد . غلام حصل لريد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف ، ولا يكرهاها عمل حرف الجر مقدرًا .. وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو محتص بالمضاف إليه أو متعين به ، كما أن نصب أن المقدر في نحو . أحضر الوعى ضعيف .

فإذا وقع موقعها في السببية أو واو الجمع كما في باب نواصب المضارع حار نحبها مطردًا ؛ (٣) .

(١) شرح المفصل (١١٧/٢)

(٢) المصدر نفسه ، وجمع الهوامع (٤٦/٢)

(٣) شرح الرضي (٢٢/١)

٣ وبإضافة المصاف عن الحرف المقدر التي أشار إليها ابن يعيش في آخر النص اندي نقل له ، والتي جعلها موطئة حذف الحرف هي التي جعلها ابن انبادش فاعل اجر في لمصاف إليه ^(١) ، والتي قال لدوشري ردًا عليها : « إنه يلزم عليه تقدير متعلق للحرف المقدر : إذ كل حرف جر غير رائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ، ولا متعلق لها فلا حرف جر مقدر » ^(٢) .

٤ بقي رأي سيوييه وجماعة ، وهو : أن الجر في المصاف إليه بالمصاف ، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لا حطر له في عمل الجر ، ولكن العرب احتصرت حروف الجر في مواضع ، وأصابت الأسماء بعضها إلى بعض ، فتاب المصاف ماب حرف الجر ، فعمل عمله » ^(٣) .

قالوا : « لأن حرف الجر شريعة مسوخة ، والمصاف مفيد معناه ، وهو كان - أي حرف الجر مقدرًا لكان علام ريد نكرة كعلام ريد . فمعنى كود الثاني مصافًا إليه حاصل له بواسطة الأول ، فهو الجار بنفسه » ^(٤) .

قال في التصريح : « وهو الأصح : لاتصال الصمير به ، والصمير لا يتصل إلا بعامله » ^(٥) وعلى أي من هذه المذاهب يوجد إشكال في : العامل في المصاف إليه إضافة لفظية ، إن قلنا : إن العامل هو الحرف المقدر : إذ لا حرف فيه مقدرًا وكذلك إن قلنا . إن العامل معنى الإضافة ؛ لأنه لا يراد مطلق الإضافة ؛ إذ لو أريد ذلك لوجب جر للعامل والمفعول والحال وكل معمول للفعل ؛ لأن فيه إضافة من نوع ما . والمراد الإضافة التي تكون بسبب حروف الجر وكذلك إذا قلنا إن العامل هو المصاف لأن الاسم على ما قال أبو علي في هذا الباب . لا يعمل الجر إلا لبيانته عن الحرف العامل فإذا لم يكن حرف ، فكيف يوجب الاسم عنه ؟ » ^(٦) .

قال الرضي تحف من هذا الإشكال : « ويجوز أن يقال عمل الجر حشابهته أي : المصاف إليه النعطي للمصاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة » ^(٧) .

(٢) حاشية العلمي على التصريح (٢٥/٢)

(٤) شرح الرضي (٢٢/١)

(٦) شرح الرضي (٢٥١/١)

(١) التصريح (٢٥/٢)

(٣) معجم الهوامع (٤٦/٢) .

(٥) التصريح (٢٤/٢) .

(٧) المصدر نفسه

٨ - الفاعلية والمفعولية :

ذهب حلف وجماعة من الكوفيين إلى أن « العامل في الفاعل معنى الفاعل »^(١) .
 وذهب هشام إلى أن الفاعل « يرتفع بالإسناد »^(٢) .
 وما ذهب إليه حلف يعني . أن العامل في الفاعل عامل معوي ، هو الفاعلية ،
 والإسناد الذي أسند إليه هشام رفع الفاعل بدوره عامل معوي ، بل هو نفس ما ذهب
 إليه حلف ؛ إذ الإسناد يعني : أن الفعل مسند إلى الفاعل ، وكون الفعل مسنداً إلى
 فاعل يتضمن معنى الفاعلية . ولعل هذا سر تعبير الرصبي عن رأي حلف بأن مذهب أن
 « العامل في الفاعل هو الإسناد » فلم يجد حرجاً في أن يعبر عن الفاعلية بالإسناد . كما
 لا أجد حرجاً في تفسير الإسناد بالفاعلية^(٣) .

كذلك ذهب حلف إلى أن العامل في المفعول هو معنى المفعولية^(٤) .
 ذلك أن « المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد
 الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها »^(٥) .
 وعلى هذا فمعنى الفاعلية عند رفع الفاعل . ومعنى المفعولية ينصب المفعول .
 وقد رد ذلك بقوة السحابة من جهتين .

١ - أن العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعوي مختلف فيه ، والمصير إلى المجمع عليه
 أولى من المصير إلى المختلف فيه^(٦) .

٢ - أنه لو كان العامل في الفاعل الفاعلية ، وفي المفعول المفعولية ، لوجب ألا يرتفع
 ما لم يسم فاعله نحو : ضرب زيد ؛ لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم في نحو .
 مات زيد ، لوجود معنى المفعولية . فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى
 المفعولية ، وارتفع الاسم في نحو مات زيد مع عدم معنى الفاعلية . دل على فساد
 ما ذهب إليه^(٧) .

وفي العامل في الفاعل رأي آخر ، هو « أنه يرتفع بالرفع » .
 وفي العامل في المفعول رأي آخر

(١) (٢٠١) الأشباه والنظائر (٢٦٥/١ ، ٢٦٦) .

(٢) شرح الرصبي (٦٣/١) (٤) الأشباه والنظائر (٢٦٦/١)

(٥) التصريح (٢٠٩/١) (٦) الأشباه والنظائر (٢٦٦/١) .

(٧) الإصناف (ص ٥٩)

١ ذهب جماعة من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول المصبوب الفعل والفاعل جميعًا ؛ لأنه .

أ لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظًا أو تقديرًا ، إلا أن الفعل والفاعل بمرنة الشيء الواحد ^(١) . وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دل على أنه منصوب بهما ، وصار شبيهًا بما سبق في الابتداء من أنه والمبدأ يعملان في الخبر .

ب - أنه لو كان الفعل وحده هو العامل في المفعول لكان يجب أن يبينه ولا يفصل بينه وبينه ، فلما جاز الفصل بينهما دل ذلك على أنه ليس العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل معًا ^(٢) .

٢ رأى هشام بن معاوية صاحب الكسائي النحوي أن العامل في المفعول المصبوب هو الفاعل هو قلت . ظلت ريدًا قائمًا تنصب ريدًا بالتاء ، وقائمًا بطست ^(٣) .

٣ ومذهب الصريين أن العامل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا ^(٤) . وقد ردوا ما ذهب إليه هشام بأن الإجماع قد انعقد على أن الفعل به تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل وهو باقٍ على أصله في الاسم فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير يبيح أن يكون لا تأثير له ^(٥) .

كذلك ردوا دليلي الكوفيين ^(٦) :

فبالنسبة للدليل الأول قالوا ، إن وقوع المفعول بعد الفعل والفاعل لا يدل على أنهما العاملان فيه ؛ لما سبق من أن الفاعل اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل .

وبالنسبة للدليل الثاني فإنه باطل ؛ لأن ثمة إجماعًا على أنه يجوز أن يقال إن في اندار لريدًا ، وإن عندك لعمراً . قال سبحانه ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ البقرة ٢٢٤٨ ، وقال ﴿ إِنَّ لَدَيْكَ أُنكَالًا ﴾ المزل ١٢ مصبب الاسم بوزن لم تله . فكذلك هاهنا .

قالوا ، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من عمل ، لأنه فرع عنه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى أولى

(١) انظر السابق

(٢) الإنصاف (ص ٥٦ ، ٥٨)

(٣) الإنصاف (ص ٥٦) .

(٤) التصريح (٣٠١/١)

(٥) الإنصاف (ص ٥٨)

(٦) الإنصاف (ص ٥٨ ، ٥٩)

٩ - القصد :

ذهب بعض السحاة إلى أن القصد من العوامل المعنوية ، فهو يعمل النصب في المادى ^(١) ، وهو أحد أقوال ثلاثة في عامل النصب في المادى

الثاني : مذهب البصريين وعلى رأسهم سيويه أن الناصب للمادى فعل مضمر تقديره أنادي ريدًا ، أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ، ولا يحور إظهار ذلك الفعل ولا اللفظ به ^(٢) ، لأسباب :

١ - كثرة الاستعمال ^(٣) .

٢ - دلالة حرف الداء عليه وإفادته فائدته ^(٤) .

٣ - التعويض عنه بحرف الداء ، ولا يجمع بين العوض والعوض ^(٥) .

٤ - قصد الإشاء ، وإظهار الفعل يومهم الإخبار ^(٦) .

الثالث مذهب الفارسي والمبرد ، وهو أن الناصب للمادى حرف الداء ، واحتلف في توجيهه

أ - ذهب الفارسي ، إلى أن حرف الداء يعمل النصب نائبا عن الفعل ، فمادى عنى هذا مشبه بالمفعول به لا بمفعول به ، وعلى هذا فيا ريد جملة وليس المادى أحد جرأي الجملة ؛ لأن حرف الداء سد مسد أحد جرأي الجملة الفعل والفاعل مقدر . ولا مع من دعوى سد مسدهما . والمفعول به هاهنا واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا ؛ إذ لا داء بدون المادى ^(٧) .

وقد رد ذلك بحوار حذف الحرف . والعرب لا تجمع بين العوض والمعووض في الذكر ولا في الحذف ^(٨) .

ب - وقيل : حروف الداء تعمل لا لنيابتها عن الفعل ؛ بل لكونها أسماء أفعال بمعنى : أدعو ك (أف) بمعنى أتصحر . وليس ثم فعل مقدر ^(٩) .

(١) مع الهوامع (١٧١/١)

(٢) انظر شرح المفصل (١٢٧/١) ، وكتاب سيويه ، باب المنصوب باللام إسماره (١٢٧/١)

(٣ ، ٤) شرح الرصعي (١١٩/١)

(٥) مع الهوامع (١٧١/١) ، شرح المفصل (١٢٧/١)

(٦) المنصوب السابق (١١٩/١)

(٧) شرح الرصعي (١١٩/١)

(٨) الهمع (١٧١/١)

(٩) المنصوب نفسه

ورد هذا الرأي أيضًا من وجوه :

- ١ - أن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء ^(١) .
- ٢ - أنها لو كانت أسماء أفعال لتحطت الصمير ، والصمير فيه لا يكون لعائب بعدم تقدم ذكره ، ولا لتكتم ؛ لأن اسم الفعل لا يصير فيه صمير المتكلم ^(٢) .
- ٣ - أنها لو كانت أسماء أفعال لاكتفي بها دون المنصوب لكونها جملة ؛ ولأنه فصلة ، ولا قائل بأنها مستقل كلامًا ^(٣) .

ج - وقيل : إن حروف النداء تعمل لا لثباتها عن الأفعال ، ولا لكونها أسماء أفعال ؛ بل لأنها معها أفعال ^(٤) .

وقد رد هذا الرأي العريب بأنها « لو كانت أفعالاً لرم (اتصال) الصمير معها ، كما يتصل بسائر النعم من » وقد قالوا (يا إياك) مفصلاً فدل على أن العامل محذوف ^(٥) .

وقد اضطرب السحاة في نقل الآراء السابقة ، وفي نسبتها إلى أصحابها فقد نسب ابن يعيش في شرح المفصل ^(٦) والرصبي في شرح الكافية ^(٧) التوجيه الأول من رأيي القائل بأن الناصب نفس (يا) لثباتها عن الفعل إلى المراد ونسب السيوطي في الجمع ^(٨) الرأي نفسه للفرسي

في حين نسب ابن يعيش والرصبي للفرسي التوجيه الثاني القائل بأن حروف النداء تعمل ؛ لأنها أسماء أفعال ، لا لثباتها عن الأفعال .

(١) ذكر الرصبي في الرد على هذا (١١٩/١)

- ١ - أن الهمزة قد خالف أحوالها لكثرة استعمال النداء ، فيجوز في أدائه ما لا يجوز في غيرها
- ٢ - ويُصَف قِيَامُ عَلَى الترخيم

(٢) وذكر أيضًا في الرد على هذا الاعتراض : « أن اسم كل فعل يجري محرى ذلك الفعل في كون قاعده ظاهرة أو مصممة عائياً أو متكئة أو محاطة ، لكنه لا يبرر في اسم الفعل شيء من الصمائر تقوى فيه في انفراد المذكر والمؤنث ، وكذا في مشاهد ومجموعتهما »

وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في أف بمعنى أنصجر أو نصجرب

(٣) وأجيب عن هذا أيضًا بأنه قد يعرض لتجسيمه ما لا يستقل كلاماً بوجوده ، كالجمله القسميه والشرطية ، والنداء لا بد منه من مبادئ شرح الرصبي (١٢٠/١)

(٤) جمع الهوامع (١٧١/١) (٥) المصدر السابق

(٦) (١٢٧/١) (٧) (١١٩/١)

(٨) (١٧١/١)

هذا كله في وقت ما يذكر فيه سردي لمقتضب^(١) أن « تنصاه أي المدي .
عن الفعل انتروك إصهاره . وذلك قولك يا عبد الله : لأن (يا) بدل من هو بك أدعو
عبد الله وأريد عبد الله . لا أنت تحبر أنت بفعل ولكن بها وقع أنت قد أوقعت فعلاً فإذا
قلت يا عبد لله فقد وقع دعوتك عبد الله فانصب على أنه معقول تعدى إليه فعلك » .
وهذا يعني أن رأي أنسرد مطابق مذهب سيويه والبصريين .

وبعد هذه الجولة الطويلة المثيرة معاً في محاولة لاستخلاص الأساس النظري لقضية
العامل من خلال الصورة الذهبية الكلية ، كما تعبر عنها أولاً بتعريفات النحاة ، وكما
نوصفها ثانياً ما ذكرناه بها من تقسيم ، وكما تبينورها وتحدد أبعادها ما تناولوها به من تحليل
آخر الأمر هل يمكن أن يحصل هذا بحث يدعي تحديد كامل لقضية العامل وللأساس
الذهبي الذي تمت عليه النظرية ، مستعد في هذا - ما أمكن - عن كل هذه التعريفات
العديدة والتقسيمات الكثيرة ، والتعديلات المتعارضة ومسرمة في هذا ما استطاع -
ما وراء هذه تعريفات وتقسيمات وتعديلات من إشارة إلى المذهب ودلالة على الاتجاه .
به من الختم أن تسجل بادئ ذي بدء - المسحوبات التالية .

١ - تحاول القضية تفسير صاخره (لغوية) لا سبيل إلى الشك فيها ، وهي ظاهرة
تغير أواخر الكلمات ولزوم بعضها حركة واحدة

ذلك أن أواخر الكلمات في اللغة العربية تجري على ثمانية مجاري : على النصب ،
والجر ، والرفع ، وحرم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف ، وهذه المجاري الثمانية
يجمعهم في اللفظ أربعة أصرب فالنصب والفتح في اللفظ صرب واحد ، والجر
والكسر صرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجرم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية
مجاير لأفرك بين ما يدححه صرت من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها
إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يسي عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك
فيه من العوامل . التي لكل منها صرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف
الإعراب . فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ... وحروف الإعراب
للأسماء المتمكنة والأفعال المصارعة لأسماء الفاعلين التي أولها الروائد الأربع ...
فالنصب في الأسماء رأيت بداً ، والجر . مررت بريد ، والرفع . هذا ريد . وليس في
الأسماء حرم تمككه أو للحاق التسوية فإذا ذهب التسوية لم يجمعوا على الاسم ذهابه
ودهاب الحركة . والنصب في المصارع من الأفعال : لن يفعل ، والرفع سيفعل .

والحرم . لم يفعل ، وليس في الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس في الأسماء جرم ؛ لأن المجرور داخل في المصناف إليه معاقب نسويز ، وليس ذلك في هذه الأفعال ... وأما الفتحة والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل . مما جاء لمعى ليس غير نحو سوف وقد ، ولأفعال التي لم تجر محرى المضارعة ، ولبحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعى « (١) »

الحركات الأخيرة في الكلمات العربية قسماً إذا ، حركات لارمه لا تتغير ، وأخرى متغيرة بتغير موقع الكلمة ، والحركات اللازمة هي حركات لباء ، وأما المتغيرة فهي حركات الإعراب ، وهي « تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها » فالعامل إذ هو الذي يحدث هذا التعبير الملموس في أواخر الكلمات العربية . وقبلاً على هذا يمكن أن يقال . إنه أيضاً الذي يحدث التعبير المقدر في أواخر الكلمات اسمية (٢)

٢ في تفسير الطاهرة اللعوية ، جاء السجدة إلى نصر عقلي غير المترم بالواقع اللعوي . متبعين في هذا أساليب المهج المنطقي الأرسطي الذي هو في الواقع امتداد للنظر العقلي ، باعتباره إطاراً له يحدد خصوانه

فقد رأوا أن « الحركة الإعرابية - ظاهرة أو مضمرة - أثر لعامل لفظي أو معوي » وبدلاً من التزام التراث اللعوي بالتحليل . حرصوا على التراث اللعوي قوايهم العقلية المنطقية فكل حركة لا بد وراءها من عامل . حتى وإن كانت للتعجس الصوتي ؛ كحركة الجوار ، وكل عامل لا بد له من معمول . ولا يجتمع عاملان على معمول واحد .

ثمة أطراف ثلاثة إذا لا بد من وجودها مفصلة ؛ هي : العامل والمعمول - وما بينهما من أثر للعمل هو الإعراب

وكما أن العمل أصل في الأفعال وحدها ، كذلك فإن الإعراب أصل في الأسماء وحدها . فما وجد من غير الأفعال عاملاً يسمى أن يكون له مسوغ عقلي ؛ هو المشابهة . وما وجد من غير الأسماء معرباً يسمى أن يكون لسبب منطقي ؛ هو المشاكلة .

٣ - حين حاول السجدة تطبيق قوايهم العقلية على الواقع اللعوي وحدوا بينهما خلافاً بالغ العمق ، فالقواعد في بعض الأحيان تصيب عن أن تسع انطواهر اللعوية . وهي في أحيان أخرى تتسع حتى إنها لتهمل الواقع اللعوي فلا تبدو له ملامح ، وإزاء ذلك

(١) الكتاب (١ - ٢)

(٢) انظر شذور الذهب (ص ٣٤) ، والتصريح (٥٩/١ ، ٦٠)

اصطر المسجع النحوي إلى الحمل أو القياس ، والتقدير .

في الحمل . قاسوا الفعل على الفعل ، وعلى الاسم ، وعلى الحرف أحياناً

وقاسوا الاسم على الفعل ، وعلى الاسم

وقاسوا الحرف على الحرف ، وعلى الفعل ، وعلى الاسم أيضاً

وفي التقدير . أمسحوا القول فيه بغير حدود

قدروا الجملة كلها : حين أعورهم استقامة القواعد من غير تقدير

تقول هل جاء محمد ؟ فيجاب : نعم أو كلا . ثمة جملة مقدرة بحوثاً ؛ لأن

الجملة لا بد فيها من تركيب ، ولا بد في التركيب من إسناد . ولا بد في الإسناد من

عامل ومعمول وهذا اللفظ الواحد (نعم أو كلا) لا يمكن أن يكون عاملاً

بلا معمول ولا معمولاً بلا عامل ، ولا يمكن أن يكون عاملاً ومعمولاً معاً .

قدروا أجزاء الجملة : فإذا وجد عامل وليس له في الكلام معمول قدر له معمول

وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر

لآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد معمول ولم يكن ثم عامل قدر له عاممه .

قدروا الحركة الإعرابية : فإذا لم تكن الحركة ظاهرة قدرت . إما بسبب الباء وما

يتصل به من شبه . وإما بتعارضه مع عامل آخر يترك له العمل المنطقي ، مكتفياً بالتأثير

في المحل . وهو ما يسميه النحاة بالتعليق ^(١) .

بل وفي النحو تقدير الحركات الباء أيضاً ؛ فهي مثل . جلست فتحة مقدرة ،

وكذلك في جلسوا لماذا ؟ لأن التفسير لاحظ الحركة في حالة معينة ، هي حالة

الإسناد إلى العائب ، فجعلها أصلاً ، وقدرها في كافة الأحوال التي لا تظهر فيها ..

على حين لو نظرنا إلى الواقع اللغوي لوجدنا أحر الماصي فتحة في مثل جلس ، وصفاً في

مثل : جلسوا ، وسكوناً في مثل : جلس .

وهذه التقديرات العديدة ، وهذا القياس المسرف ، هي التي خلقت في النحو العربي

محاولات للتخلص مما دفع إليهما وهي نظرية العامل . أو هذا التفسير الخاص لهذه الحركات

ال معينة ، ولكن هذه المحاولات إن استطاعت حيناً أن تذكر هذه النظرية وأن تدعو إلى إلغائها .

فهي لا تستطيع أن تتخلص من منهج التفكير الذي أثمر هذه النظرية وعمق تأثيرها

وهذا هو مجال البحث في الفصول التالية .

(١) انظر لباب الإعراب في علم العربية (مخطوط) القسم الأول في الإعراب

اتجاهات مختلفة للنحاة
في تناول النظرية

حاول الفصل الأول أن يقدم صورة واضحة للقسمات بهذه النظرية في النحو العربي . وانتهى إلى أن النظرية فيه قد استقرت على أنها تفسير لظاهرة لغوية . هي ظاهرة تعبر أواخر بعض الكلمات بتغير مواقعها من التركيب ، ولزوم بعضها حالة واحدة في مختلف التراكيب . وما يتبع ذلك من فرص للنحاة دي شقين

أولهما أن وراء هذا التغير الظاهر أو الباهر معبر أحدثه ، هو العامل

وثانيهما أن هذه الحركة ظاهرة أو مقدره مع كونها أثراً للعامل لها ارتباط بالدلالة ؛ لأن الأسماء ما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورتها وأبيتنها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ؛ جمعت حركات لإعراب فيها تسمى عن هذه المعاني . فقالوا ضُربَ رَيْثٌ عمروً فدلوا برفع ريد على أن الفعل له . ويصحب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا ضُربَ رَيْثٌ فدلوا بتعبير أول الفعل ورفع ريد على أن الفعل ما لم يسم فاعله . وأن المفعول قد ناب مابه . وقالوا هذا علام ريد فدلوا بحذف ريد على إضافة العلام إليه . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دلة على المعاني^(١)

ولأبعاد الكملة لنظرية العامل لا تنكشف بالوقوف على ما قدمه الفصل الأول من تعريف وأقسام وعلل وحسب . فالواقع أن ما في هذا الفصل إنما يمثل الاتجاه السائد في النحو العربي . وقد ذكرنا في آخره أن الإسراف في الحمل والقياس ، والامتناع في التفسير قد دفعت إلى نشأة اتجاهات معارضة تحاول أن تفسر تلك الظاهرة اللغوية تفسيراً يبرأ من اسعة والإسراف والوقوف على هذه الاتجاهات المختلفة يوضح الصورة الكلية للنظرية بذكر جوابها الحتمية . بعد أن حاول الفصل الأول أن يقدم أبعادها لمباشره . تعريفاً وتقسيمًا وعللاً

ولابس المسير . فليمد بسويبه الشهير بقطرب رأيي بمرده في تفسير الحركات متعاقبة في أواخر الكلمات المعربة ، فهو يرى أن هذا اللفظ يبره بحاجة من أن إعراب كلامه إنما كان للدلالة على المعاني ، لفرقة بين بعضها . بعد حصاً محضاً : « لما جد

في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني . فما اتفق إعرابه واحتلف معناه قولك : إن ريدًا أحوك ، ولعل ريدًا أحوك ، وكأن ريدًا أحوك . اتفق إعرابه واحتلف معناه ، ومما احتلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما ريد قائمًا ، وما ريد قائم ، احتلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيت ممد يومين ، وممد يومان ، ولا مال عندك ، ولا مال عندك ، وما في الدار أحد إلا ريد ، وما في الدار أحد إلا ريدًا . ومثله : إن القوم كلهم داهيون ، وإن القوم كلهم داهيون . ومثله : ﴿ إِنَّ آتَمَرَ كُلُّهُ يَفْعُ ﴾ [آل عمران ١٥٤] و ﴿ إِنَّ آتَمَرَ كُلُّهُ يَفْعُ ﴾ قرئ بالوجهين جميعًا ^(١) ، ومثله ليس ريد بجبان ولا بحيل ولا بحيلًا ...

ومثل هذا كثير جدًا مما اتفق إعرابه واحتلف معناه ، ومما احتلف إعرابه واتفق معناه . ولو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يروى إلا بزواله ^(٢) .

وإذا لم يكن ثمة ارتباط بين النظام الإعرابي والدلالة على نحو ما يرى قطرب - فلماذا تتغير أواخر بعض الكلمات عنده ؟ إنه يذهب إلى أن ذلك التعبير إنما حدث ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون لوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبة للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم يروا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ؟ ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت . ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم . فجعلوا الحركة عقب الإسكان .

فيذا قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجرئة لهم ؛ إذ كان العرض إنما هو حركة تعقب سكونًا ؟ قال - لو فعلوا ذلك لصيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحطروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة ^(٣) .

وهذا الذي رآه قطرب هو أصل ما ذهب إليه بعض المحدثين ^(٤) في تفسير طاهرة

(١) انظر تفسير الفرطبي (٢٤٢/٤)

(٢) الإصحاح (ص ٧٠) ، والمسائل الخلاصية لأبي البقاء العكبري ورقة (ص ١٠١) .

(٣) المصدر السابق (ص ٧٠ ، ٧١)

(٤) الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « من أمرار اللغة » ، و « دلالة الألفاظ »

الإعراب ، متجنتا الربط التقليدي بين الحركة الإعرابية والدلالة ، وداهب إلى « أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا أو نثرا ، فإذا وقف المتكلم أو احتتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل » (١)

وإذا « فلم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أدهان العرب القدماء كما يرعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض » (٢) .

« ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ حبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال . فسرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره ... إلخ .

فبيست حركات الإعراب . في رأيه عصرا من عناصر البنية في الكلمات ، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة ، بل إن الأصل عنده في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ؛ إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا أو رعم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا » (٣) .

ويعد النحاة ما قدمه قطرب من نقد للربط بين الحركة الإعرابية والدلالة ؛ ذلك النقد الذي جعله أساسا لمذهبه في تفسير حركات أواخر الكلمات ، والذي ركزه في أن ثمة أسماء أو كلمات مختلفة الإعراب متفقة المعاني ، وأخرى متفقة الإعراب مختلفة المعاني . مما يقطع بعدم الاتصال أو التلازم بين المعنى والإعراب . قالوا : « لولا الإعراب ما مير فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام » (٤) ، إذ بالإعراب « تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين كما يذكر ابن فارس . وذلك أن قائلًا لو قال : ما أحسن زيد غير معرب ، أو صرب هو زيد غير معرب لم يوقف على مراده . فإذا قال : ما أحسن زيدًا ، أو ما أحسن زيد ، أو ما أحسن زيد - أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده » (٥)

(١) من أسرار البنية (ص ٢٠٤)

(٢) المصدر السابق (ص ٢٢١)

(٣) من أسرار البنية (ص ٢٢٣ ، ٢٢٤) .

(٤) انظر الصححي (ص ٤٢) .

(٥) انظر الصححي (ص ١٦١)

وإما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ؛ لأنه يذكر بعده اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ، فمعاهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما (١) .
ويفسر ذلك صاحب النحو الوافي بلفظه المعاصرة ، فيقول (٢) : الإعراب هو تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، وما يقتضيه كل عامل ، نحو : أكرم محمود الصيف ، فمحمود في هذه الجملة يسبب إليه شيء ، وكذلك الصيف ...

أ - يسبب إلى محمود أنه فعل الكرم ، فهو فاعل الكرم ، فبدلاً من أن نقول يسبب إلى محمود أنه فعل شيئاً هو الكرم أو يسبب إلى محمود أنه فاعل الكرم حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستعينا عنها برمز صغير اصطلاح عليه السحاة يرشد إليها ويدل عليها ؛ ذلك الرمز هو الصمة التي في آخر كلمة محمود . فهذه الصمة عني صعرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الاصطلاح الذي دل على المعنى المطلوب بأحصر إشارة

مكن كيف عرفنا في التركيب السابق أن (محمود) فعل شيئاً . أي . أنه فاعل ؟ عرف ذلك من كلمة قبله هي (أكرم) ويسمونها السحاة (فعلاً) فوجود الفعل دل على وجود الفاعل ، ووجود الفاعل يقتضي أن نعلمه ونبدع أنه الفاعل . وطريقة الإداعة قد تكون بكلمات كثيرة أو قليلة ، أو برمز يعني عن هذه وتلك ؛ كالصمة التي اختارها السحاة واصطلحوا على أنها الرمز الدال على الفاعلية وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولاً إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ليكون إعلاناً على أنه الفاعل ، وشارة دالة عليه . فالفعل هو السبب أيضاً في ذلك الرمز ، وفي اجتلابه والإتيان به ، فليس عريثاً أن يقول السحاة . (إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل) ؛ لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك (عاملاً) .

ب - مثل هذا يقال في كلمة (الصيف) فقد نسب إليه شيء كما سبق فما ذلك الشيء المنسوب إليه ؟ هو أنه وقع عليه كرم أو حصل له شيء هو الكرم وقد حذفنا هذه الكلمات الكثيرة ، واستعينا عنها برمز صغير اصطلاح عليه السحاة يرشد إليها ويدل أحد عليها هو الفتحة في آخر الصيف فهي تؤدي ما تؤديه الكلمات

(١) (إصحاح (ص ٧١)

(٢) النحو الوافي (٤٦/١)

المتعددة التي حدثت . والذي أرشدنا إلى أن الضيف وقع عليه شيء هو وجود الفعل والفاعل معاً قبله . ولما كان الفعل هو المرشد إلى الفاعل والذال عليه ، وكان الفعل هو الأصل في الإرشاد وفي الدلالة على الفاعل والمفعول ، فهو الأصل أيضاً في جلب العلاقة الدالة على كل منهما ، وهو السبب الأساسي في مجيئها ؛ فسمي لذلك عاملاً .

ثم قال « وما تقدم يعلم أن تلك العوامل ليست مخلوقات حية تجري فيها الروح فتعمل ما تريد وتحس بما يقع عليها وتؤثر بنفسها ، وتتأثر حقاً بما يصيبها ، وتحدث حركات الإعراب المختلفة . فليس لها شأن من ذلك ، إنما الذي يؤثر ويتأثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم وليست هي » (١) .

وهذا التفسير لا يسلم - بدوره - من النقد ؛ إذ يقوم على أساس عدد من المصادر التي لا سبيل إلى التسليم بها . فهو يفترض - كغيره من النحاة - أن أصل دخول الإعراب في الأسماء بعد الأفعال ، وهو ما نص عليه نص الزجاجي ، ومثل له صاحب النحو الوافي ، وهذا افتراض لا يتجاوز مرحلة العرض ، بل هو أقرب إلى التخمين الذي لا سبيل إلى الاعتداد به ؛ لأن الإعراب ليس شيئاً منفصلاً عن الكلام العربي بحيث نستطيع أن نتثبت من أسبقته في قسم منه ، لبنني على ذلك ما نشاء من نتائج

والواقع أن صاحب النحو الوافي قد حلط في تفسيره للعامل بين آراء النحاة ورأي ابن جني فيه ، محاولاً الجمع بينهما ؛ إذ إن ابن جني في خصائصه يقرر أن (٢) « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معبوءة ، ألا تراك إذا قلت : صرب سميد جعفرًا فإن صرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً ؟ وهل تحصل من قولك : صرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل ؟ فهذا هو الصوت . والصوت بما لا يجوز أن يكون مسبباً إليه الفعل . وإنما قال الحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليرى أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمرًا قائم . وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ... هذا طاهر الأمر وعليه صحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجرم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمصاحبة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ .

فابن جني يذهب - كما يتضح من نصه هذا - إلى أن العمل أثر من آثار المتكلم ،

والعامل في الواقع هو المتكلم ؛ إذ عه تصدر الأصوات . وأما نسبة العمل إلى اللفظ كما ذهب إليه النحاة فإنما ترجع إلى المصاحبة التي تحدث بين فعل المتكلم ووجود اللفظ . فهي نسبة مجازية أقرها النحاة لهدف تعليمي .

وخطأ هذا الاتجاه كله ينبع - أساساً - من أنه قائم على سهج خاطئ تماماً ؛ إذ يفترض هذا السهج أن القواعد النحوية مستمدة من دراسة الكلام والمتكلم جميعاً . على حين أن سهج النحو إنما يستخلص القواعد النحوية من نظم اللغة التركيبية وحدها . فهو لا يتناول المتكلم أصلاً ، بل ولا يسع الكلام كله ، وإنما يقتصر على الجانب التركيبي للغة ، الذي تتألف فيه الكلمات في جمل معبرة تعيد .

وإذا كان النقد الموجه لقطرب لم يسلم - كما رأينا - من الخطأ المذهبي ، فليس معنى هذا أن سهج قطرب نفسه الذي قدمه لتفسير وجود الحركات الإعرابية وتعاقبها قد سئم من الخطأ ، بل إنه بدوره قد وقع في عدد من الأخطاء التي تؤحد عليه .

أولها : أنه لم يفصل بين الدراسة النحوية والدراسة الصوتية ، بل جعل القواعد النحوية مستمدة من الدراسة الصوتية وحدها ، ودراسة الأصوات وحدها لا تفسر القواعد النحوية ؛ إذ يدرس النحو نظم اللغة وتراكيبها وأساليبها في الإفادة عن المعاني المختلفة ، وفيها يتم التركيب الصوتي لهدف دلالي . فثمة ارتباط بين الصوت والدلالة ، فمحاولة فصل الصوت عن الدلالة خطأ منهجي في الدراسة النحوية .

ثانيها أنه يفترض نظاماً صوتياً خاصاً باللغة العربية ، ويسمى عليه نتائج نحوية ، وهذا النظام الذي يفترضه لا أساس له ؛ إذ هو يرى أن العربية قد بت كلامها على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكنين ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة . ثم يعلل ذلك كله « بأنهم أي العرب في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان » (١) .

وهذا التعليل الذي ذكره - كذلك الافتراض الذي قدمه - يقوم على أساس تصور خاطئ لفكرة المقطع الصوتي ، وعلى الرغم من أنه لم تتم دراسة نظام المقطع في اللغة العربية المعصية حتى اليوم ، إلا أنه من الممكن إدراك خطأ قطرب عن طريق فهم فكرة عامة عن المقطع .

(١) الإصحاح (ص ٧١)

والمعروف صوتيًا أن المقطع هو مجرد مجموعه متوالية متفاوتة من درجات ثلاثة للانتقال الصوتي أعلاها أو سفلها . وتتكون من صوت واحد ، أو صوتين ، أو ثلاثة أصوات ، فإذا كان المقطع مكونًا من صوت واحد كان هذا الصوت مقطعيًا . سواء كان حركة أو ساكنًا . وإذا كان مكونًا من صوتين فإن الصوت المقطعي يكون إما حركة أو ساكنًا ، قصيرًا أو طويلًا . فإذا كان مكونًا من ثلاثة أصوات فإن الصوت المقطعي في هذه الحالة يكون أيضًا إما حركة أو ساكنًا ، وفي كذا حالتين يكون قصيرًا أو طويلًا .^(١)

وإذا عدنا بعد هذه العبرة العامة إلى كلام فطرب وجدنا فيه أخطاء .

أولها . خلط في فهم معنى المتحرك وساكن ، وهو في هذا يشترك مع السحابة انقضى الذين يرون أن الحروف تكون متحركة أو تكون ساكنة . والدراسة الصوتية الحديثة لا تعرف هذا المعنى ولا تفر هذا الفهم ؛ إذ الصوت فيها لا الحرف هو الذي يوصف بالحركة والسكون . فالصوت إما حركة أو سكون . ويدخل في الحركات ما يسميه السحابة الأقدمون بحروف العلة الثلاثة الواو والألف والياء ؛ إذ هي لا تعدو كونها صيغة طويلة وفتحة طويلة وكسرة طويلة . فهي ليست حروفًا مستقلة وأما الأصوات الساكنة فهي الأصوات مجردة عن الحركة

ويمكن توضيح الفرق بين الفهم التقليدي للحركة والسكون ، وبين الفهم الصوتي الدقيق لهما ، بتحليل مقاطع كلمة ما . ولتكن كلمة . راربي .

بالفهم القديم تحلل هذه الكلمة إلى مقطعين أولهما (رار) وهو في نظرهم مقطع مكون من متحركين يسهما ساكن هو الألف .

أما الفهم فيعكس هذا كله أن الكلمة فيه تحلل صوتيًا إلى مقاطع ثلاثة : هي (ر) و (ر) و (بي) على التوالي ، فليست مكونة من مقطعين وليس الألف هي المقطع الأول حرفًا ساكنًا بل هو حركة طويلة لا أكثر . وأما الأصوات الساكنة فهي (ر) ، و (ر) ، و (ن) مجردة عن الحركات ومع الصوت الأول حركة طويلة إلا أنها ساكنة كما يسميها القدماء . ومهما يتكون المقطع ومع الصوت الثاني حركة قصيرة ومهما يتكون المقطع ومع الصوت الثالث حركة طويلة - لا ياء ساكنة - كما يسميها القدماء ، ومهما يتكون المقطع .

(١) انظر الأصوات النعوية للدكتور أنيس فصل للمقطع (ص ٩٢ - ١٠٢) ، الأصوات اللغوية للدكتور أيوب (ص ٤٦ - ٥١)

لأنها : أسلم هذا الخطأ في المهم إلى خطأ آخر في التقدير . هو افتراضه وجود مقاطع معينة في اللغة العربية وعدم وجود سواها .

فافتراض أن المقطع في العربية الفصحى يتكون : إما من متحرك وساكن ، أو متحركين وساكن . فإذا رجعا إلى الفهم العلمي لمعنى الحركة والسكون نجد أن المقطع يمكن أن يكون متحركاً فقط ؛ لأنه في هذه الحالة يكون مكوناً من صوتين ، صوت ساكن وحركة نحو : ضرب . فلو حللناها صوتياً لوجدناها مكونة من مقطعين في حالة الوقف ، وثلاثة في حالة الوصل . وفي كلتا الحالتين فإن المقطع الأول مكون من الصوتين الصاد الساكنة والحركة القصيرة . فهذا (الحرف) الواحد في نظر القدماء مقطع كامل ؛ لأنه بتحليله يتبين أنه صوتان : أحدهما ساكن ، والثاني حركة .

وبالرجوع كذلك إلى الدراسات الصوتية الحديثة . نجد أنه لا يوجد المقطع المكون من متحركين وساكن بالمعنى التقني للحركة والسكون ؛ لأن معنى متحركين وجود أربعة أصوات : صوتان ساكنان ، وحركتان . ولا يوجد مقطع مكون من خمسة أصوات : ثلاثة ساكنين وحركتان وإنما هو عدد من المقاطع المتتالية

فمثلاً : كتبت في حالة الوصل مقطعان عند القدماء ، أولهما (كتب) وهو مقطع مكون من متحركين وساكن عندهم ، وهذا خطأ ؛ لأن المقطع كما اتضح من الفكرة العامة التي تقدمت لا يتكون من أكثر من أصوات ثلاثة . والكلمة على ذلك مكونة من .
١ - المقطع الأول (ك) ka الصوتان الكاف (وهو صوت ساكن) ، والحركة (الفتحة القصيرة) .

٢ - المقطع الثاني (تب) tab مكون من ثلاثة أصوات وهي : التاء الساكنة ، والحركة القصيرة ، والباء الساكنة .

٣ - المقطع الثالث ، وهو تاء المتكلم to ، وهو مكون من صوتين ، التاء وهي صوت ساكن ، والحركة (الصمّة القصيرة) وإذا فما يرويه مقطعاً واحداً مكوناً من متحركين وساكن ليس إلا مقطعين متتاليين .

وقد افترض قطرب كذلك أنه لا يوجد في العربية ساكنان في حشو الكلمة ولا في حشو البيت . وهو يفهم من معنى السكون تجرد الصوت من الحركة فلو حللنا كلمة ما ولتكن كلمة كتبت السابقة - في حالة الوقف لوجدنا أن المقطع الأخير منها يلتقي فيه صوتان ساكنان أولهما الباء وثانيهما التاء .

وأما اقتراض قطرب أنه لا يوجد في العربية أربعة أحرف متحركة . فهي حاجة إلى دراسة النظام المقطعي للكلمات العربية في حالة الوقف . أو بتعبير آخر فهم تأثير الوقف على النظام المقطعي للكلمة العربية وللجملة العربية . ولعل من المحسّن أن نسجل ما يلحظه على النظام المقطعي في حالة الوصل للكلمات ؛ إذ يمكن في هذه الحالة تصور وجود أربعة مقاطع متتالية كل منها مكون من صوتين مثل : حضر خالد . وخمسة مثل : ذهب محمد . وستة فأكثر مثل : ذهب عمر الليلة ، وأكل عمر على المائدة .

هذا إذا كان قول قطرب على إطلاقه . وأما إذا كان قصده في الكلمة الواحدة فمن الممكن الاعتداد به وإن كان في حاجة إلى تتبع للكلمات العربية للتأكد من صحته ويمكن أن يضاف إلى ما تقدم في نقد أستاذنا الدكتور إبراهيم أيس ، أنه قد خلط بين المنهج التاريخي في دراسته الظاهرة اللغوية ، وبين المنهج التحليلي الذي يجب أن يلتزم به الباحث السحوي .

وإذا كان قطرب قد هدف إلى إلغاء نظرية العامل عن طريق تفسير ما نسبته إليها السحاة من آثار ، هي الحركات الإعرابية تفسيراً يبعد بها عن أن تكون أثراً لمؤثر ، فإنما يجده يلتقي في هذا مع تأثر قديم آخر من (فقهاء) الأندلس ، هو ابن مصعب القرطبي الذي ألف كتابه الرد على السحاة ، محاولاً فيه قبل كل شيء إلغاء نظرية العامل في السحو ، والنتائج المترتبة عليها . يقول ^(١) : « قصدي في هذا الكتاب أن أجحد من السحو ما يستعنى السحوي عنه ، وأبني على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .

وبمفصل ذلك يقول ^(٢) : « فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والحرم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معوي وعبروا عن ذلك بصارات توهم في قولنا : (صرب ريد عمرًا) أن الرفع الذي في ريد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه صرب . ألا ترى أن سيويه رحمته الله قال في صدر كتابه (وإنما ذكرت ثمانية محار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما ينشأ عنه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه) ، فظاهر ذلك أن العامل قد أحدث الإعراب ؛ وذلك يفسد الفساد

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره . قال أبو الفتح في حصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : (وأما في الحقيقة ومحمول الحديث فاعمل

(١) الرد على السحاة (ص ٨٥)

(٢) انصهر السابق (ص ٨٥ - ٨٧) .

من الرفع والنصب والجزم إنما هو لمتكلم نفسه لا لشيء غيره (فأكد المتكلم (نفسه) ؛ ليدفع الاحتمال ، ثم راد تأكيداً بقوله : (لا شيء غيره) وهذا قول المعتزلة ، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

فمن هذا النص الذي يوضح فيه ابن مضاء هذه يتضح أن ما يعبه هو إلغاء نظرية العامل التي قال بها النحاة ، والتي نسبوا إليها أنواعاً من التأثير لا يصح نسبتها إليها عند ابن مضاء ، لأن العامل الحقيقي ليس اللفظ ولا المعنى ، بل ولا المتكلم ؛ وإنما هو الله وحده ليس العامل اللفظ ولا المعنى ؛ لأن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء لمعاني يطول ذكرها ... منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم انعدام ، فلا يصح ريد بعد إن في قولنا (إن ريداً) إلا بعد عدم إن (١) .

وكذلك معاني الألفاظ لا تعمل أيضاً ؛ لأن العامل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل لله تعالى ؛ كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ... وأما العوامل الحسية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع

فإن قيل إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ؛ وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا رآنا الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العمل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يسبقهم جعلها عوامل إلى تعبير كلام العرب وحده عن رتبة البلاغة إلى هججه العي ، وادعاء القصص فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها ؛ لسومحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أقصت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

لا وجود إذا للعوامل اللفظية أو المعنوية عند ابن مضاء ؛ لأن القول بها يسلم عنده إلى نتائج خطيرة .

يسلم أولاً إلى تضارب مذهبي تكون نتيجته أن يتصادم إقرار النظرية مع عقيدة الظاهرية التي يؤمن بها ابن مضاء ؛ إذ إن إقرار النظرية سيعني أن مخلوق فعلاً .

« ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والدار وسائر ما يفعل » وإذا فالعامل أيضًا ليس اشكلم كما ذهب ابن جسي في حصائمه : لأن مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تسبب إلى الإنسان كما يسبب إليه سائر أفعاله الاحيائية »

هذه البصرة العقديّة التي تسبب كل ما في الوجود إلى الله وحده : لأنه الفاعل الأوحد ، هي التي تأت بآب مصاء عن تصور صور من التأثير في الكلام ناشئة عن التركيب الكلامي ذاته .

ويؤدي ثانيًا إلى تناقص منطقي : لأن المنطق يحتم أن يكون الفاعل موحودًا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب إلا بعد عدم العامل ، والعدم لا يحدث عنه وجود . فلو قلنا في (إن محمدًا قائم) أن (إن) : هي العمادة النصب في (محمد) والرفع في (قائم) ، كما يقول النحاة ، لوقعنا في تناقص منطقي مرده أن العامل يجب أن يصحب في الوجود معموله .

ولكننا لا نطلق بمحمد إلا بعد أن نطق بـ (إن) ، أي : ينتهي منها . وكذلك لا نطق بقائم إلا بعد تمام النطق بمحمد ، وكل كلمة تم النطق بها فنبت صوتيًا بحيث لا محال لتأثيرها بعد فائتها لغائها ، فكيف نسب إليها إذا تأثيرًا

ويستج ثالثًا ألوانًا من التصارب الدعوي التي يشأ عنها : تعبير في كلام العرب ، وحطه من رتبة السلاعة إلى هجة العبي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحرير المعاني عن المقصود بها ، ويوضح ذلك بدراسته مجالات حذف العامل التي قل بها النحاة وينتهي إلى أن : المحدوفات في صيغتهم على ثلاثة أقسام .

محدوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف لعلم المخاطب به ، كقولك لم رأيتك يعطي أساس : (ريدًا) أي أعط ريدًا . فتحدفه وهو مراد وإن أظهر تم الكلام ومنه قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَدَا أَمْرٌ رَبِّكُمْ قَالُوا حَبْرًا ﴾ [الحجر ٣٠] ، وقوله تعالى ﴿ وَتَقُولُ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ ﴾ [البقرة ٢١٩] على قراءة من نصب ، وكذلك من رفع ^(١) .

ويعلق ابن مصاء على هذه القسم بقوله : « والمحدوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًا ، وهي إذا ظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوح وأبلغ » ^(٢)

(١) الرد على النحاة ، ص ٨٨

(٢) انصهر السابق (ص ٨٨ ، ٨٩)

وأما القسم الثاني فيتناول فيه ابن مصاء باب الاشتغال . ويرى أنه « محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه . وإن ظهر كأن عيباً . كقولك : (أريدنا صبرته ؟) قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره : أضريت ريداً ؟ » (١) .

وبناقش ابن مصاء هذا القسم من المحذوفات في فصل مستقل ، وفيه يرفض أن يكون ثمة عامل محذوف قد عمل النصب في (ريداً) يفسره الفعل المذكور . وينتهي إلى أن هذه « دعوى لا دليل عليها إلا ما رعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا يد لريد من ناصب إن لم يكن ظاهراً بمقدر ولا ظاهر . فلم يبق إلا الإصمار ... وهذا بناء على أنه كل منصوب فلا بد له من ناصب ، ويا ليت شعري ما الذي يصمونه في قولهم : (أريدنا مررت بعلامه ؟) ، وقد يقوله القائل ما ولا يتحصل له ما يصمر ، والفعل تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع ، كل منصوب فلا بد له من ناصب » (٢) .

وفي القسم الثالث يتناول ابن مصاء صوراً من الحذف والتقدير قال بها النحاة منها ما يتصل بالعامل ، ومنها : ما يتعلق بالمعمول . أما حذف العامل فيتناول فيه أقوال النحاة في (النداء) ، و (المضارع المنصوب بعد الفاء والواو) ، و (متعلقات المجرورات) . وأما ما يتعلق بالمعمول فهو ما يذكره النحاة عن (الضمائر المستترة في المشتقات) وفي (الأفعال) .

النداء :

يرى ابن مصاء أن ما يقدره النحاة من عوامل في باب النداء خطأ ، لم يحتملهم عليه إلا أحدهم بنظرية العامل ؛ ذلك أن هذه العوامل إذا أظهرت « تغير المعنى وصار النداء حبراً » (٣) يعد أن كان إنشاء . يبان ذلك أن النحاة يقدرون مثلاً أن المادي في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو ، ولو قال المتكلم : (أدعو عبد الله) بدلاً من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام وأصبح حبراً بعد أن كان إنشاءً .

نصب المضارع بعد الفاء أو الواو :

ولا يقل عن هذا خطأ ما يرمعه نحاة البصرة في الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء من أنه ينصب بأن منصرة وهم يؤولون أن المنصرة مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون

(١) المصدر السابق (ص ٨٩)

(٢) المصدر نفسه ، وانظر أيضاً (ص ١١٨ - ١٤١)

(٣) المصدر نفسه (ص ٩٠)

الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرها ، ثم يعطون المصادر على المصادر ، وإذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت (ما تأتي فتحدثا) كان لها معيار

أحدهما : (ما تأتي فكيف تحدثا) أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث . كما يقال : (ما تدرس فتحفظ) أي أن الحفظ إنما سببه الدرس ، وإذا لم يكن الدرس فلا حفظ .

والوجه الآخر : (ما تأتي تحدثا) أي أنك تأتي ولا تحدث ، وهم يقدررون الوجهين (ما يكون منك إتيان لحديث) وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين ،^(١)

متعلقات المجزورات :

و مما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ما يدعونه في المجزورات التي هي أحبار أو صلوات أو صععات أو أحوال ، مثل : (ريد في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى ريد في الدار الهلال في السماء) ويرغم السحويون أن قولنا . (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره (ريد مستقر في الدار)

والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجزورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها رائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً كقولنا (ريد قائم في الدار) كان مصحراً كقولنا : (ريد في الدار)

ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك .

وكذلك يقولون (رأيت الذي في الدار) ، تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) ، وكذلك (مررت برجل من قريش) ، تقديره (كائن من قريش) ، وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) ، تقديره (كائناً في السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن) ولا (مستقر) وإد بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإصرار^(٢)

الصائير المستترة في المشتقات :

يرى السحويون أن أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المدولة عن اسم الفاعل

(١) الرد (ص ٩٠ ، ٩١) ، وانظر أيضاً مقامة الدكتور شوقي صيف (ص ٢١)

(٢) الرد (ص ٩٩)

والمشبهة به وما يجري مجراه تعمل ، فترفع الظاهر ، نحو : (زيد ضارب أبوه عمراً)
فإذا لم يكن ثم ظاهر رجعت الضمير نحو : (زيد ضارب عمراً) أي : ضارب هو
ويستدل النحويون على ذلك بأمريين

أولهما : القياس على الظاهر ؛ لأنها إذا رجعت الظاهر فالضمير أولى أن ترفعه

ثانيهما : ظهور الضمير في بعض المواضع ، كما في العطف والتوكيد

وقد رد ابن مضاء ذلك ، اصراداً لمهجه الداعي إلى تكرار العامل جملة . فما ذكره
الحجة من قياس على الظاهر لا معنى له ولا استدلال فيه ؛ لأنها لا تعمل في الظاهر
أيضاً على حسب مهجه . وقد بطل بطلان العامل أنها ترفع الظاهر ، وردد كان
ضارب موصوفاً للمعبر ، ليدل على الصرب وعلى فاعل الصرب غير مصرح به . فإذا
قدا : زيد ضارب عمراً تضارب تضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد
يدل على اسمه . فإما ليت شعري ما الداعي إلى تقدير رائد بو ظهر لكان فصلة (١)

ولا يجد ابن مضاء في ظهور الضمير في المواضع التي ذكرها الحجة ما يهض دليلاً
على ما يفترضونه ؛ لأنه « لو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البار تأكيد لمصرح آخر
مراد لم يدل عليه بلعظ ، وأن بكره في نحو : (زيد ضارب هو وبكر عمراً) معطوف
على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يصير في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن
ثم عطف لم يكن ثم ضمير ، ومن أين قست حال غير العطف على العطف وجمعت
حال العطف مع قلنتها - أصلاً لغيرها على كثرتها ؟ والمتكلم لا يسوي الضمير إلا إذا
عطف عليه وإذا لم يعطف عليه لم يوه . وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ؟ وكيف
يثبت الظن شيئاً مستعنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته (٢) .
ويؤكد ما يراه بأن « هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية وجمع ،
كما ظهر في الفعل ، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعلى هذا
يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني » (٣) .

الضمائر المستترة في الأفعال :

كذلك يكر ابن مضاء أن تكون في الأفعال ضمائر مستترة على نحو ما يقرر
الحجة ؛ لأن « قولهم هذا لا يحلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظهرًا ، فإذا كان مظهرًا

(٢) المصدر نفسه (ص ١١١)

(١) الرد (ص ١١٠)

(٣) المصدر نفسه (ص ١٠١ ، ١٠٢)

فأمره أمر الصمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صبح هذا الإصمار ، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على صيرين دلالة لفظية مقصودة لتواضع ؛ كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والرماد ، ودلالة لروم ؛ كدلالة السقف على الخائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان (١) .

وهي دلالة الفعل على الفاعل خلاف بين العلماء منهم من يرى أنها دلالة لفظية ، ومنهم من يرى أنها دلالة لروم . فإذا قيل : إن دلالة الفعل على الفاعل لفظية - وهو الأطهر عند ابن مضاء - فلا حاجة إلى القول بالإصمار ؛ لأننا نعلم أن الفاعل في (يعلم) عائب مذكر لوحد الياء وفي (أعلم) المتكلم لوجود الألف وفي (يعلم) المتكلمون لوحد النون . وأما (تعلم) فقد وقع الاشتراك فيها بين المخاطب والعائبة ، ولا شيء فيه ؛ لأنه يقع في المضارع كله بين الحال والاستقبال .

وعلى هذا فلا صمير يقدر ؛ لأن الفعل يدل بنفسه عليه (٢)

وكذلك لا صمير يقدر أيضاً عند من يرى أن دلالة الفعل عليه دلالة لروم ، فإذا قيل : (يريد قام) ودل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضم شيء ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها كما كان في اسم الفاعل ؛ إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالعمل على هذا دال على ثلاثة وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لروم وتبع (٣) . وهكذا ينتهي ابن مضاء إلى إنكار نظرية العامل حملة . سواء كان العمل في الظاهر أو في المضمرات ، وسواء كان العمل للألفاظ أو للمعاني .

والواقع أن موقف ابن مضاء هذا - مع كونه موقفاً دكياً ويمتنع مجالاً حصياً في البحث الحوي - فإنه يلتقي في أبعاده الأصلية مع المسهج الحوي التقديدي الذي يتسم بالخلط في المسهج والتناقض في القواعد . وهو ما سينصح في الباب الثالث من هذا البحث إن شاء الله . وحسبي أن أشير الآن إلى أن ابن مضاء قد خلط في مسهج بحثه في

١ - الاعتماد على النظر المذهبي الخاص ، وجعله أساساً للبحث الحوي . فهو يرفض فكرة العمل حملة ، لا لشيء إلا لأنها تعني أن المخلوق فعلاً ، ولا فاعل إلا الله ، وحتى حين يدرس ابن مضاء صور التقارب اللغوي التي تنتج عن فكرة العامل كما يقول

(١ ، ٢) انصهر نفسه (ص ١٠٥)

(٣) انصهر نفسه (ص ١٠٣ ، ١٠٤) ، وانظر أيضاً (ص ٢٥ ، ٢٦) .

بها النحاة وهي من أدق ما كتب في هذا المجال - لا يتناولها إلا لأنها - في اعتباره ستسلم إلى تقدير ما لا دليل عليه ، « وذلك غير جائز في كلام الناس ، فكيف بكتاب الله تعالى ، وادعاء رائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم ، وقد قال عليه السلام : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل ، والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام وقال عليه السلام : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » وهذا وعيد شديد ، وما توعد رسول الله عليه السلام فهو حرام . ومن بسى الريادة في القرآن بلفظ أو معنى على طن باطل فقد تبيّن بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . وما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وريادة المعنى كريادة اللفظ ، بل هي أخرى ؛ لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها » (١)

٢ استخدام الأقيسة المنطقية في رد موقف النحاة : كالاقتراض الثاني الذي قدمه وهو يعتمد على دكاء في تناسل تناقض منطقي ، لا لعوي ، وعلى الرغم من أنه يمكن الرد على هذا الاعتراض من خلال أفكار النحاة الأقدمين أنفسهم . فإن هذا البحث لا يعيه الرد من هذه الناحية ؛ لأنها - كغيرها من القضايا السحرية - كانت مطهراً للإسراف في استخدام المنطق العقلي المنطقي المجرد عن الواقع اللغوي ، وإنما يكفي هذا البحث أن يشير إلى أن استخدام القياس المنطقي خطأ في البحث السحوي ؛ لأن اللغة لا تنطبق تماماً والمصطلح الأرسطي ؛ إذ لكل لغة منطقها الخاص بها ، الذي يختلف مع المنطق الأرسطي في قليل أو كثير (٢) وهو ما أرجو تفصيله في الفصل الثاني من الباب الثالث .

وأما التناقض في النواضع التي توجد في (رد) ابن مضاء ، فيمكن الإشارة إليها في اعتراجه بالقسم الأول من المحذوفات . وفي اعتراجه بالصمائر المستترة في الأفعال ، وهو ما يتناهى مع مذهبه جملة .

ويبقي أن تسجل أخيراً ملحوظة قد تفسر بعض ما كتب ابن مضاء ، وهي أنه لم يتبع العوامل السحرية كلها بالدراسة ، ويكفي لتأكيد من ذلك تناول ما كتبه عن العامل في البدء في صوء ما كتب في الفصل الأول لدرك أنه لم يقف على كل ما كتب في البحث السحوي في موضوعه . ولربما كان هذا - بالإضافة إلى موقفه العقائدي المذهبي

(١) الرد (ص ٩١ - ٩٢)

(٢) انظر : مباحث البحث عند العرب (المقومات الأساسية)

هو السر في حملته المسرفة على النحاة :

أ الأستاذ إبراهيم مصطفى وإحياء النحو .

ب الشيخ محمد عرفة والمحو والنحاة .

ج محاولات التطوير الورارية .

ولقد كان هذا الاتجاه بالإضافة إلى الاتجاه الأصيل الذي سبق بيانه في الفصل الأول أساس عدد من الدراسات الحديثة التي تناولت نظرية العامل تأييداً أو تقييداً إن لم تكن هي بعينها .

ومن هذه الدراسات محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » . وهو يبدأ بتحديد الأساس الحوي الذي قامت عليه نظرية العامل ، وهو أن الحركات الإعرابية أثر لمؤثر فيقول ^(١) . « أساس كل بحثهم فيه أن (الإعراب أثر يجلبه العامل) فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة . إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر مدحوظ . ويطلقون في شرح العامل وشروطه ووجه عمله ، حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله . أليس النحو هو الإعراب ؟ والإعراب أثر يجلبه العامل ؟ فلم يبق إذاً للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل ، يستقرئها ويبيّن مواضع عملها وشرط هذا العمل ؛ فذلك كل النحو .

وعلى هذا ألفت كتب تجمع قواعد النحو بعنوان « العوامل » فألف الإمام أبو علي الفارسي المتوفى سنة (٣٧٧ هـ) كتاب « العوامل ومحتصره » . وألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ) كتاب « العوامل المائة » وهو باق بين أيدينا .. ودوروا للعامل شروطاً وأحكاماً ، هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية .

ثم يكشف عن الأساس الفلسفي لهذه النظرية عند النحاة ، بقوله ^(٢) : « والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم عالية عني تفكيرهم ، أحده حكم الحقائق المقررة لديهم .

رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد ، فقالوا : عرض حادث لا يد له من محدث ، وأثر لا يد له من مؤثر . ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر ؛ لأنه ليس جزءاً فيه يحدثه متى

(١) إحياء النحو (ص ٢٢ ، ٢٣)

(٢) المصدر نفسه (ص ٣١ ، ٣٢)

شاء ، وطلبوا بهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة ، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل وسموا قوانينها .

ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال . وإذا احتلما لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً ولا يجتمع الضدان في محل . ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل ، واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال .

فانظر كيف تصوروا (عوامل) الإعراب كأنها هي موحودات فاعلة مؤثرة ، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه قال الإمام الرضي (الحياة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية) .

ثم يقدر نظرية العامل عند الحياة ، فيذكر

١ أن الحياة قد اضطروا في سبيل تسوية مذاهبهم وطردهم قواعدهم إلى (التقدير) وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه ، فيعدهم التقدير بما أرادوا ^(١) ، ثم يعلق على ما يراه من كثرة التقدير عند الحياة بأن « المقدر في الكلام نوعان » ما يكون قد فهم من الكلام ودل عليه سياق القول فترى المحذوف جزءاً من المعنى كأنك نطقته به وإنما تحضت بحدفه ، وأثرت الإيجاز بتركه ، وهذا أمر شائع في كل لغة ، بل هو في العربية أكثر ليلها إلى الإيجاز وإلى التحصيف بحذف ما يفهم ، ولكن التقدير الذي يعبه هو نظير ما قدما لك من الأمثلة ، كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب ، وتكمل نظرية العامل ، ويسمي الحياة هذا النوع من التقدير بالتقدير الصاعلي ، وهو ما يرد به تسوية صاعلة الإعراب ^(٢) .

ويضرب لذلك أمثلة منها

أ ريداً رأيته يقولون هو - رأيت ريداً رأيته

ب ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة ١٦] . يقولون : هو إن استجارك أحد من المشركين استجارك

ج ﴿ لَوْ أَنَّم تَمْلِكُونَ حَرَائِينَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء ١٠٠] يقولون هو لو تملكون تملكون حرائين رحمة ربي .

(١) ومن الأمثلة التي ذكرها في التقدير (٢) انظر إحياء النحو (ص ٢٤ - ٤١)

د - ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [نصب ١٧] . يقولون . هو وأما ثمود فهديناهم هديناهم .

هـ إياك والأسد أي أحذرك واحذر الأسد .

و - وكذلك البعت المقطوع .

٢ بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً ، وكثروا من أوجه الكلام ومن احتماله لأنواع الإعراب ، يقدرون العامل رافقاً هيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم

٣ أن النحاة بهذا الالتزام لأصول فلسفتهم أصاعوا العناية بمعاني الكلام في أوصاعه المحتملة ، من ذلك قولهم في باب المفعول معه . إن مثل . كيف أنت وأخوك يجوز فيه انصب على المفعولية والرفع على العطف ، ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول ؛ لأن الواو لم يسبقها فعل فيكون عاملاً في المفعول معه والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يعني عنه الآخر . تقول كيف أنت وأخوك ؟ أي . كيف أنت ؟ وكيف أخوك ؟ فإذا قلت . كيف أنت وأخاك ؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما فالعبارتان صحيحتان ، ولكن منهما موضع خاص . ولكن النحاة قد عبثوا المعنى بالحرص على نظرية العامل .

٤ كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون ببيان ، فلا تقرأ باتاً من أبواب النحو إلا وجدته قد بدئ بحصومة مكرة في عامل هذا الباب ، ما هو ؟

ومن أمثلة ذلك بخلافهم في عامل النصب في المفعول .

ورأى جمهور البصريين أنه الفعل أو شبهه .

ورأى هشام أنه الفاعل وحده .

ورأى النعمان أنه الفعل والفاعل

ومذهب حلف أنه المفعولية

وكذلك في عامل المفعول معه ، ما هو ؟

وهكذا حتى صار أكثر الخلاف بين النحويين وأشد حذالهم هو في العامل ، ما هو ؟ ولو وضعوا نظريتهم على أصل صحيح نقل حلافهم وتقاربت آراؤهم .

٥ ثم إن النحاة بعد هذا كله لم يبقوا مذهبهم ، أو لم تف نظريتهم بكل

حاجتهم في الإعراب ؛ لأنهم بعدما شرحوا أن يكون العامل متكلماً به أو مقدراً في الكلام اضطروا إلى الاعتراف بالعامل المعنوي .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذه الأوجه من النقد تنقض نظرية السحابة في العامل ، أو تنقصها على الأقل ، وهي مناقشة لكلامهم مثل أصولهم ، وبحكم قواعدهم التي التزموا ^(١) .

على أن أكبر ما يعي الأستاذ إبراهيم مصطفى في نقد نظرية العامل عند السحابة هو أنهم في نظره - جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معاني ، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته ^(٢) . وإذا انتهى الأستاذ من نقد نظرية العامل بدأ في تقديم ما يراه من تفسير لهذه الحركات الإعرابية التي رفض أن يكون العامل سبب وجودها . ونقطة البدء عنده أنه يجب أن يدرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني ، وأن يبحث في ثابا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ^(٣) ومعلوم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم .

وما هو هذا المعنى الذي تشير إليه وتدل عليه ؟

أما الضمة : فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسد إليها ويتحدث عنها .

وأما الكسرة : فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو من غير أداة . كما في : كتاب محمد ، وكتاب لمحمد .

ولا تخرج الصمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ؛ إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتيان

أما الفتحة : فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الحقيقية المستحقة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة ^(٤) .

(١) انظر إحياء النحو (ص ٣٤ - ٤١) (٢) إحياء النحو (ص ٤١)

(٣) المصدر نفسه (ص ٥٠)

الضمة علم الإسناد .

وإذا كانت الضمة علم الإسناد ، وموضعها هو المسند إليه المتحدث عنه ، فقد وحب أن يوحد بين أحكام كل من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ؛ لأن كل هذه المرفوعات مسند إليه ، وهو يقرر أن هذا الاصطلاح ليس جديداً ولا مبتكراً ، فقد أثره من قبل علماء البيان واستعملوه في كتبهم ، وجعلوا هذه الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في الصواب وفيما أجروا من الأحكام ، بل إن سيويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح واستعمل (المسند إليه) فيما يشمل هذه الأقسام . قال : « هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يستعني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمسي عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول يد من الآخر في الابتداء » .

وليس الخلاف بين الأستاذ إبراهيم مصطفى وبين النحويين في الاصطلاح وحسب ، بل يتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر في الأحكام ، هو في واقع الأمر أخطر ما في هذه المحاولة ؛ ذلك أن النحويين حين جعلوها أبواباً ثلاثة جعلوا لكل باب منها أحكامه أما الأستاذ فقد أدمج هذه الأبواب الثلاثة بعضها في بعض ، ورأى أن ما بينها من فروق عند الحاجة مردها إلى (الصيغة) النحوية وحدها .

« فأما نائب الفاعل فإن السحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ومنهم من يرسم بهما بائناً واحداً ، وما الفرق بين كسبر الإباء وانكسر الإباء إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر . وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى . أما لفظ الإباء فإنه في المثالين (مسند إليه) وإن اختلف المسند » .

وإذا كان الأستاذ إبراهيم مصطفى قد وجد في أقوال السحاة ما ينهض محيراً للجمع بين أحكام كل من الفاعل ونائبه ، فإنه لم يجد شيئاً من ذلك فيما بين الفاعل والمبتدأ ، فإن السحاة يجعلون بينهما فوارق ماثلة ظاهرة ، ويجمعون لكل باب أحكاماً خاصة ، ومن ثم راح يستقرئ هذه الأحكام النحوية التي تفرق بينهما وحاول تصيدها ليصل إلى الأمر إلى التوحيد بينهما في الأحكام كما وحد بينهما في الاصطلاح .

والفوارق التي يذكرها السحاة بين المبتدأ والفاعل هي .

١ - وحوب تأخير الفاعل عن فعله وعدم جوار تقديمه ، على حين يجوز تقديم الخبر على المبتدأ .

- ٢ - جوار حذف المبتدأ وعدم جوار حذف الفاعل .
- ٣ وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر تشبيهاً وجمعاً ، والفعل يوحد في كل الأحوال
- ٤ وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر تذكيراً وتأنيثاً ، وجوار التأنيث وتركه إذا أسند الفعل إلى مؤنث مجاري التأنيث
- ويتناول هذه الفروق بالتحليل فيرى أنها (فروق صناعية) مصدرها تحكم القواعد النحوية في الأساليب العربية . فهي فروق قد تسجم مع صياغة الإعراب ، ولكنها مبعدة عن فهم الأساليب العربية .
- ١ فالأسلوب العربي يقول (ظهر الحق) ، و (الحق ظهر) يقدم المسند إليه أو يؤخره ، وكلا الكلامين سائغ مقبول عند النحاة جميعاً ، ولكن النحاة - والبصريين خاصة - يحرمون أن يتقدم لفظ الحق في (ظهر الحق) وهو فاعل ، كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من (الحق ظهر) وهو مبتدأ ، فالحكم إذاً نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وإنما هو وجه من أوجه الصياغات النحوية المتكلفة ، لا يعني أن نترمه بل يجب أن نتحرر منه ^(١) .
- ٢ والعربية في هذا أن الاسم المتحدث عنه يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً ، وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها ^(٢)
- ٢ - والتفرقة بين المبتدأ والفاعل في جوار الحذف تفرقة صناعية الاصطلاح النحوي وحده ، فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة ، فيقولون هو محذوف ، والفاعل لا يذكر ، فيقولون هو مستتر ، ومثال ابن مالك لحذف المبتدأ أن يقال في جواب كيف زيد ؟ (دَفَّ) أي عليل . فإذا قيل في الجواب (دَفَّ) أي . اعتل جعلوا الفاعل مستتراً ولم يقولوا محذوف ، وهو اصطلاح نحوي لا أثر له في القول ، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به ^(٣) .
- ٣ وأما فيما يحتص بالمطابقة العددية فإنها لا تخرج أيضاً عن كونها تفرقة قاصرة ، تعود إلى اصطلاح النحاة أكثر مما ترجع إلى أسلوب العرب ، ذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجيء تبعاً ، لأن المسند فعل أو اسم ، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل ، بل تجيء تبعاً لتقديم المسند إليه وتأخره ، فاستند إليه إذا تقدم وجب أن يكون

(٢) انصر عنه (ص ٥٥ ، ٥٦)

(١) [حياء النحو (ص ٥٥)

(٣) انصر عنه (ص ٥٦)

في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفردًا في كل حال (١) .
٤ - وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمطابقة في النوع ، فالمطابقة بين المسند والمسند إليه في النوع هي الأصل ، إلا أن المسند إليه إذا تقدم كانت المطابقة أدق وألزم ، وإذا تأخر كانت أقل إلمًا (٢) .

الكسرة علم الإضافة :

ولكسرة - عده - علامة على أن الاسم أصيب إلى غيره ، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة ، كمطر السماء ، وحصب الأرض أو بأداة ، كمطر من السماء ، وحصب في الأرض (٣) .

وهو يقرر أن الكسرة لا توجد في غير هذه المواضع إلا أن تكون في إتياع كالعت ، أو في المجاورة التي هي بدورها نوع من الإتياع .

ويذهب إلى أن بالإضافة أسبابًا كثيرة ، فهي من أشيع أساليب العرب في البيان ، كما أنها من أكثر الأصوات السحوية جريًا على الأقدام ، بل إن « من الأسماء ما لا يكون إلا مصافًا ، ومنها ما يهدف المصاف إليه بعده ، فيكون مقدّرًا مضمومًا كأنك قد ذكرته » (٤) .

وكذلك حروف الجر التي ينبغي أن تسمى حروف الإضافة ، فإنها « كثيرة في العربية ، متعددة واسعة التصرف توسع العرب في استعمالها وإثابة بعضها عن بعض توسعًا أكسب اللغة مرونة وقدرة على التصوير ؛ حتى لكأن الفعل فعلاً بآثر حرف الإضافة » (٥) .
ويرى أن ما يقرره من دلالة الكسرة على الإضافة ، سواء كانت بأداة أو من غير أداة مستند في جوهره من مذاهب النحويين الأقدمين .

فهو حين يطلق لفظ المصاف إليه على المجرور بالحرف متوسّعًا في معنى الإضافة إنما يسير على نهج سيويه الذي قال : « والجر إنما يكون في كل اسم مصاف إليه ، واعم أن المصاف إليه يجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفًا ، وباسم لا يكون ظرفًا ، ثم يعسر هذا الشيء الأول الذي ليس باسم ولا ظرف بأنه الحرف » (٦) .

(١) نفس المصدر (ص ٥٧)

(٢) نفس المصدر (ص ٥٨)

(٣) إحياء النحو (ص ٧٢)

(٤) نفس المصدر (ص ٧٥ ، ٧٦)

(٥) المرجع السابق (ص ٧٣) ، وانظر كتاب سيويه (٢٠٩١)

ويتبع المبرد الذي يصرح بأن « الإضافة في الكلام على صريين . فمن المضاف إليه ما تصيف إليه بحرف جر ، ومنه ما تصيف إليه اسمًا مثله ، فأما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى ... إلخ » .

وهو ما تنبه له المحققون من المتأخرين أيضًا ، كابن الحاجب الذي يقول : « والمجرورات هي ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف إليه كل اسم يسبب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا » . ويفسر هذا الرصي بقوله « بي الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، وقد سماه سيويه أيضًا مضاف إليه ، ولكنه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريدًا به ما انجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللمة فلا شك أن ريدًا في (مررت بزيد) مضاف إليه إذا - صحتها إذا - أصيف إليه المجرور بواسطة حرف الجر » .

ولعله لا يفوتني أن أسجل ما بين فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى وبين كلام ابن الحاجب من خلاف ؛ إذ يجعل الأستاذ الإضافة أصلًا وأن حروف الجر يسمي أن تسمى حروف الإضافة على عكس ابن الحاجب الذي يجعل الجر أصلًا ، وأن حرف الجر مقدر في المضاف إليه .

الفتحة ليست علامة إعراب :

وإذا كان صاحب إحياء النحو حين تناول الكسرة وجعلها دالة على الإضافة لم يفعل أكثر من أنه توسع في دلالة الإضافة لتشمل المجرور بالحرف ، وقد وجد في هذا السبيل من ذهب إليه من النحاة . فإنه فيما يحتص بالفتحة ودلالاتها الإعرابية قد ابتكر شيئًا جديدًا وعرييًا معًا ، وإن حاول بسببه إلى بعض آراء قديمة محاولاً أن يثبت أنه إنما « يشر مهجورًا أو يسطط مطوياً » .

فقد ذهب إلى أن الفتحة لا صلة بينها وبين المعنى ، ولا ارتباط بينها وبين الدلالة وإذا فهي ليست عنده علامة إعراب ، وإنما هي حركة خفيفة استحسب العرب النطق بها لختفها ، ومن ثم نطق بها العرب « آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكوت في لغتنا العامية » ^(١) .

ولتصحيح ذلك اضطر صاحب إحياء النحو إلى أن يفترض أن الفتحة صوتيًا

(١) إحياء النحو (ص ٧٨)

أحذف من الحركات كلها ومن السكون أيضًا .

وبهذا الفهم للحركات الإعرابية ، يعتقد الأستاذ إبراهيم مصطفى أنه قد وصل إلى غاية من نقص لنظرية العامل ، وينتهي إلى أن « تحديد النحو من هذه النظرية وسلطانها حير كثير وعاية تقصد ، ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها أمدًا ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، ودوق ما فيها من قوة على الأداء ومرة في التصوير » (١) .

وأبرر ما نلاحظه على الأستاذ إبراهيم مصطفى هو التعميم غير العلمي ؛ إذ لا سند فيه ولا دليل عليه ، وأمثلة هذا التعميم كثيرة .

أولاً : نسب الأستاذ إلى السحويين جميعاً أنهم « لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر الإعرابي لأنه ليس حراً يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة ، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوايسها ، وهكذا تصور السحاة (عوامل) الإعراب كأنما هي موجودات فاعلة مؤثرة وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه » (٢) ، ويستشهد بقول الإمام الرضي . « السحاة يجررون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية » (٣) .

والواقع أن هذا الذي ذكره الأستاذ تعميم تعوزه الدقة ، فنقد سبق أن وصح أن ثمة اتجاهًا في النحو يجعل العامل هو المتكلم ، وأن على رأس من صرح بهذا الرأي أبو الفتح ابن جني في خصائصه إذ قال (٤) : « ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو لمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا . لفظي ومعوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمصامة اللفظ لفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ »

ولقد تابع ابن جني في هذا الرأي عددًا من محققي السحاة ، ومنهم الرضي الذي يذكر أن « السحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، وبهذا سموه عاملاً » (٥) ، ثم يصرح : « اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذلك محدث علاماتها ، ولكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فيسمى عاملاً ؛ لكونه كالسبب للعلامة » (٦) ويقول « إن العامل السحوي ليس مؤثرًا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة » (٧) .

(١) المصدر السابق (ص ١٩٥)

(٤) الخصائص (١١٥/١)

(٦) شرح الكافية (١٨/١)

(٢) (٣ ، ٢) رجب السحوي (ص ٣١ ، ٣٢)

(٥) شرح الكافية (١٥/٢)

(٧) المصدر السابق (١٩/١)

ويذكر ابن يعيش أيضًا أن من الممكن أن يقال « إن العوامل في هذه الصفة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيًا ؛ كالإحراق لسار ، والبرد والبل للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ، والأماراة قد تكون بعدم الشيء ، كما تكون بوجوده » (١)

وإذا قصر النحاة من ذهب إلى أن العامل الحقيقي هو المتكلم ، وأن نسبة العمل إلى اللفظ نسبة مجازية ، بل إن من المحدثين من يتوسع بدوره أيضًا في هذا الاتجاه ، فيذكر أنه « مما لا شك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم ، فإنه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة : حروفها وحركاتها ، مما فيها حركة الآخر » وفي هذا التعميم شك كثير ؛ لأنه من يستقرئ أقوال النحاة في العامل يمكنه أن يميز فيها اتجاهات ثلاثة

أولها : أن العامل هو اللفظ نفسه .

ثانيها : أن العامل هو المتكلم بمصداقه اللفظ .

ثالثها : أن العامل ليس اللفظ ، ولا المتكلم ، وإنما هو الله

وربما فمن الخطأ أن نعمم حكمًا لا يستند إلى أساس علمي . وأن نفسر النصوص على أن تتحمل ما لا تطبق وتنطق بما لا تعي

ثانيًا - يشير الأستاذ قصبة بالغة الدقة والخطير ، وهي تحديده لمجال البحث النحوي ، وهل تقتصر الدراسة النحوية على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من حركات ، أم تتسع لتشمل محالات بحث أوسع ، فتحيط بتكوين الجملة ، ثم الموقف الخاص الذي تقال فيه ، باعتباره مؤثرًا في هذا التكوين على نحو ما ؛ بل لأنه المؤثر الأول في تكوينها ؟ والأستاذ يرى أن النحو العربي قد قصر نفسه على « تعرف أحوال أواخر الكلم إعرابًا وباءً ، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصية من خواصه وهي الإعراب والباء ، ثم هم لا يعنون كثيرًا بالباء ولا يطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أساليبه وعمله » (٢)

وما يذكره الأستاذ فيه تعميم يرفضه البحث النحوي ؛ لأن محالات البحث في النحو العربي أوسع من قصره على خاصية من خصائص الحرف الأخير من الكلمة ؛ إذ تساؤل أبحاثه التركيب الكلامي الذي يتعدى الكلمة الواحدة إلى الجملة كلها ، ومدى مطابقتها للموقف الخاص بها . وفي النحو أبواب كثيرة تبحث مواضع التقديم والتأخير

(١) شرح المفصل (٧٢/١ ، ٧٣)

(٢) إحياء النحو (ص ١)

والتوكيد والحذف ، واستخدام الألفاظ ؛ كالأعاط النفي والاستفهام والعطف ... إلخ ، وكل هذه أشياء تتعدى ما ذكره من أن أبحاث النحو مقصورة على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء

ثالثاً يرى الأستاذ أن السحاة قد « جعلوا الإعراب حكماً لفظياً حائضاً يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته » (١) .

والاتجاه السائد في النحو العربي عني العكس من ذلك ؛ إذ يربط بين اندلالة والحركة الإعرابية ، ويجعل الحركة الإعرابية مشيرة إلى معنى ودالة عليه ، وبصر الرجاسي على أن « الأسماء لما كانت تعتورها هذه المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمرًا فدلوا برفع زيد على أن الفعل له . وبصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا - ضرب زيد ، فدلوا بتعبير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد تاب مابه . وقالوا . هذا غلام زيد فدلوا بحفص زيد على إضافة العلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسوها في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني » (٢)

ويقول الزمخشري : « وكل واحد منها الرفع والصب والجر - علم على معنى : فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المتدأ وحبره وحبر إن وأخواتها ولا التي لفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك الصب علم للمفعولية .. والجر علم للإضافة » (٣) .

ويقول ابن يعيش : « الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ، لتعاقب العوامل في أولها » (٤)

ويقول « كل واحد منها الرفع والصب والجر - علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولولا إرادة جعل كل واحد منها علمًا على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها » (٥)

(١) إحياء النحو (ص ٤١)

(٢) الإيضاح (ص ٦٩ ، ٧٠)

(٣) المعنى (٧١١)

(٤) شرح المعنى (٧٢/١)

(٥) المعنى السابق

ويقول الخصري . « وإنما أعرب المضارع لشبهه الاسم في أن كلاً منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية لولا الإعراب لالتبس ، فالتوارد على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في : ما أحسن ريحاً ، وعلى الفعل كالتعريف عن كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهم في نحو : لا تنس بالخطأ وتمدح عمرًا ، (١) .

رابعاً . وحد الأستاذ بين المبتدأ والفاعل ونائبه في الاصطلاح ، فسميها جميعاً المسند إليه ، وسوى بينهما في الأحكام ، وتوحيد الاصطلاح لا مانع منه إذ لا مشاحة في الاصطلاح ، أما التسوية في الأحكام فهي مجال المناقشة ؛ إذ هي مظهر من مظاهر التعميم الذي أشرت إليه ؛ لأن الأستاذ رأى أنه ما دام ممكناً أن نطلق على المبتدأ وعلى الفاعل ونائبه اصطلاحاً واحداً هو المسند إليه ، فإنه ينبغي أن يسير في الشوط إلى مداه ، وأن يجعل هذه الأحكام الكثيرة الخاصة بكل منها أحكاماً قليلة مشتركة بينها .

وخطأ هذه النظرة أنها تعفل الفوارق النوعية في مصموم الاصطلاح ذاته ، فكون المبتدأ مسنداً إليه وكون الفاعل مسنداً إليه ممكن قبوله ؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح كما قلنا ، بل إن من الجوابين أنفسهم من ذهب إليه وقال به ، بل أساس الدراسة البلاغية هو استخدام هذا الاصطلاح ذاته ؛ ولكن داخل هذا الاصطلاح الواحد يمكن أن توجد أنواع مختلفة ولا يتطلب توحيد الاصطلاح إلغاء الفروق النوعية التي يوضعها . فكما أن الفاعل يمكن أن ينقسم إلى مذكر ومؤنث ، وإلى مفرد ومثنى وجمع ، وإلى معرفة وبكرة . ولكل حكم خاص به ، كذلك يمكن أن ينقسم المسند إليه إذا ارتصيا هذه التسمية إلى فاعل له أحكامه الخاصة ، ومبتدأ في أحكامه الخاصة .

والسبب في هذا التعميم - فيما أظن - أن الأستاذ قد تكلف حين رد كل ما ذكره الحاجة من فوارق بين الفاعل والمبتدأ ، ولعل أيرر هذه الفوارق هو جوار حذف المبتدأ وعدم جوار حذف الفاعل ، فلقد رأى أنها إذا لم يوجد في الكلام فلا معنى للتعرق بينهما ، محو : بحير حيراً مبتدأ يقول عنه الحاجة : إنه محذوف ، وفي نحو : آكل فاعل يقول عنه الحاجة : إنه مستتر مع أن التعبير في كليهما يحو من الفاعل والمبتدأ ، ورأى أنه لا سبب لهذه التعرقة إلا ما رعموه من جوار حذف المبتدأ وعدم جوار حذف الفاعل

وهي هذا الكلام إعفال لعارق جوهري بين الحذف والاستتار ؛ ذلك أن الحاجة يرون أن المستتر غير المحذوف ؛ لأنه في حالة الاستتار يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على

(١) حاشية الخصري على ابن عقيل (ص ٣٠) .

المستتر ، أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، بل يمكن أن يفهم ذلك من السياق وحده ، فصيغة ذاكر مثلاً تدل بنفسها على أن ما أسندت إليه مخاطب مذكر .

وصيغة أذاكر تدل على أن المسند إليه متكلم مفرد .

وصيغة بذاكر تدل على أن المسند إليه جماعة المتكلمين .

وهكذا الصيغ التي يصير فيها الفاعل .

أما في ابتداء المحذوف فقد لا يوجد في الصيغة نفسها ما يشير إليه ، ولا يستنتج إلا من السياق ، نحو بحير ، فإنها خبر مبتدأ ، ولكن الذي يحدد ما أسندت إليه هو السياق ذاته ، وهي - بدون السياق - يحتمل أن تسند لصمائر شتى ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، تذكيراً وتأنثاً .

خامساً ذهب الأستاذ إلى أن الفتحة ليست حركة إعرابية ، وإنما هي حركة حفيفة يلجأ إليها العرب في حالة الوصل دون أن تدل على معنى ، وقد أحب أن يدل على حفة هذه الحركة ليستقيم له ما فرض ، ورأي السحاة يعترفون بحفة الفتحة عن احتيها الصمة والكسرة ؛ فأضاف إلى ذلك حفتها عن السكون أيضاً ، يتييسر له ما ذهب إليه وهي أنها أحف الأصوات جميعاً ؛ ولذلك لجأ إليها العرب عندما لا يريدون الدلالة على شيء ، كما تلجأ لغتنا العامية إلى السكون ، ومن ثم راح يدل على حفة الفتحة عن السكون بذكر عدد من المقاطع الصوتية التي يحس فيها حفة الفتحة ، ويلمس فيها ثقل السكون

وهذا الذي ذكره الأستاذ إسراف في التعميم أدى إلى خطأ في النتائج ، فالمقارنة التي ذكرها غير دقيقة ؛ لأنها مقارنة مقاطع لا مقارنة أصوات ، وقد عمل الأستاذ عن إدراك نقطة بداية بديهية ، وهي أن الفتحة تلتقي مع الصمة والكسرة في كونها جميعاً حركات صوتية . أما السكون فليس صوتاً ؛ لأنه ليس حركة ولا ساكناً ؛ وإذا فالرغم بأن حركة ما أخف منه يتناقض مع القيم الصوتية ذاتها ، وبو شاء الدقة لكان عليه أن يقارن بين حركة الفتحة ، وبين انعدام الحركة ، أي الصمت ؛ لأنه وحده المساوي للسكون في حالة الوقف الصوتي لا المقطعي .

الشيخ محمد عرفة ، و « النحو والنحاة »

حاول الشيخ عرفة في كتابه « النحو والسحاة بين الأهر والجامعة » أن يرد كل

ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من آراء وأفكار ، مطلقاً من نقطة بداية مدرسية متعصية ، كما يتضح من عنوان كتابه نفسه : إيد نصيب من نفسه مدافعا عن كل الأفكار التي ناحها الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فحمله التعصب على ما لا يقبل ؛ إيد ارتضى أفكاراً نقصها القدماء أنفسهم واعترفوا بحطتها ، وأرجو أن يتضح ذلك من خلال تتبع خطوات رده على الأستاذ إبراهيم مصطفى ، يقول : ٥٠ نظراً في قول السحاة إيد الفاعل مرفوع بالفعل ، والمفعول منصوب به ، وإيد المجرور مجرور بالحرف أو الإضافة ، وإيد الخبر مرفوع بالمبتدأ ، وإيد الفعل يعمل الرفع والنصب ، وإيد الحرف يعمل الرفع والنصب والجر ... إيد ، تعرضت لما الشكوك الآتية .

١ أن هذه الألفاظ لو كانت عوامل عملت الرفع والنصب والجر والجرم لكانت إما فاعلة بالإرادة كالإنسان أو بالطبيعة كالدار ، لا جائز أن تكون فاعلة بالإرادة ؛ لاسا تعلم أنها لا إرادة بها ؛ إيد لا حياة فيها ، والفاعل بالإرادة من شرطه الحياة ، ولا جائز أن تكون فاعلة بالطبيعة ؛ لأن الفاعل بالطبيعة لا يتخلف أثره ، فإيد مهما وجدت أحرقت ، وهذه ليست كذلك ؛ إيد يتخلف عن هذه الألفاظ عملها كما في لغة العوام الذين يلحون ، فتراهم يصبون الفاعل ويرفعون المفعول ويصبون المجرور ، وكما في العالم بلغة العرب إيد تعتمد اللحن أو سها عن مراعاة القواعد ، فلو كانت هذه الألفاظ فاعلة بطبيعتها ما وجد لحن أصلاً ، ولكان كلما وجد الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول وليس الأمر كذلك فيما يسميه السحاة عوامل ومعمولاتها

٢ لاسا يرجع إلى مشاهداتها فنعلم أن المتكلم هو الذي يسد هذه الحركات ، فهو الذي يرفع ويصب ويجر ويجرم ..

وإيد كان الأمر كذلك فبم جعل السحاة هذه عوامل ، وأتوا من العلل بما يفهم منه أنها مؤثرات حقيقية ؟ ٥ (١)

ويرى الشيخ عرفة للتخلص من هذا التناقض الذي نصبه بين أقوال السحاة في العامل من ناحية ، وبين تمكيده النظري وإحسانه الواقعي من ناحية أخرى ؛ أن هذه العوامل ليست عوامل في الرفع نفسه ، وإنما هي عوامل في وجوب الرفع فليست هي التي رفعت ونصبت وجرت ، وإنما هي التي أوجبت هذه العلامات الرفع والنصب والجر ، وهذا الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها (٢) . والسحاة قد توسعوا فأطلقوا الرفع وأرادوا

(٢) انظر النحو والسحاة (ص ٨٣)

(١) النحو والسحاة (ص ٧٧ - ٧٩)

وجوب الرفع ، وانصب وأرادوا وجوب النصب ، والجر وأرادوا وجوب الجر فقول
الحاجة إن هذه العوامل قد عملت الرفع من باب الاتساع في العبارة ، والمراد عملت
وجوب الرفع ، فهو على حذف مضاف كقول الله ﴿ وَتَشِي الْقَرْيَةَ ﴾ يوسف ٢٨٢
أي : أهل القرية ١ (١) .

وهذا التفسير لا يحلو من اعتراض ؛ إذ كون العمل ليس في هذه الحركات بالذات
من رفع ونصب وجر وجرم ، وإنما لوجوبها ، لم يحرجا من التناقض الذي أحسه ؛ إذ
ما معنى الوجوب هنا ؟ وما مصدره ؟ ولم تحتم ؟ أنه لا يحجب عن ذلك بأكثر من أن
« الإيجاب أثر لها لا يتحلف عنها بالواقعة والاصطلاح » (٢) .

ثم يأخذ في تفصيل ما قدمه الأستاذ إبراهيم مصطفى من نقد لنظرية العامل ، فيذكر

١ أن التقدير في أكثر الأمثلة لينتج من المعنى .

فمثلاً : (إياك والأسد) عاب الحاجة بتقديرهم أحذر وأحذر الأسد ، وجعل ذلك
لتسوية مداهيمهم وطرد قواعدهم في الإعراب ... والتقدير هنا ضروري للمعنى ، فهو قدر
أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية تدل على المعاني التركيبية لوجب التقدير
ليستوي المعنى ويستقيم ، فإن إياك صمير يدل وصفاً على المخاطب المهرد اسد كر . والأسد
يدل وصفاً على ذلك الحيوان ذي السد المعترس ، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية ،
وقولنا إياك والأسد بحسب المعاني الوصفية لا يدل إلا على ما ذكرنا ، وليس يفهم ذلك
المعنى التركيبي وهو تحذيره من الأسد إلا بتقدير لفظ أحذر وأحذر ، يرتبطان بهما على
جهة الوقوع عنيهما ، ولولا ذلك لما دل التركيب على معنى (٣)

« وأما اعتراضه (يزيداً رأيته) وتقدير الحاجة - رأيته زيداً رأيته .. فجوابه : أن (رأيته)
ارتبطت بالصمير على أنها واقعة على الرؤية ، فبقي زيد منصوباً غير مرتبط بشيء يدل على
المعنى التركيبي ، ولا يجوز أن ترتبط به (رأيته) الموجودة ؛ لأنها ارتبطت بالصمير
الارتباط الذي كان يكون بين (زيد) و (رأيته) ، فوجب أن تقدر (رأيته) أخرى
يرتبط بها زيد ، أما تركها هكذا بدون ربط فلا يحصل معنى ولا يؤدي إلى مفهوم » (٤)
وكذلك الأمر فيما ذكر من أمثلة .

٢ وأما الاعتراض الثاني الذي ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والذي يأخذ فيه

(١ ، ٢) انظر النحو والحاجة (ص ٨٢) (٣) المصدر السابق (ص ٩٣)

(٤) المصدر نفسه (ص ٩٣ ، ٩٤)

على النحويين أنهم أضاعوا حكم النحو بهذا التقدير المسرف ، فلم يجعلوا له كلمة حاسمة ، هيرفعون وينصبون ويجرون ، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم ، فيدفعه الشيخ بقوله : « هذا ليس بصحيح ، فإن كل اختلاف في الحركات والعوامل يتبعه حتماً اختلاف في المعنى ، وكل معنى يناسب موضوع الكلام ، فالتقدير الذي يؤديه أولى » (١) .

٣ - وأما الاعتراض الثالث الذي ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى فلا يجد الشيخ عرفة ما يدفعه به غير أنه « اعتراض ليس من عده ، وإنما هو من عند النحويين أنفسهم ، فقد اعترضوا بهذا الاعتراض ، ورأوا أنه لا معنى لجوار الأمرين العطف والنصب ، بل النظر إلى المعنى » (٢) ، وبسبب هذا الرأي القديم للدمامي نقلنا عن الحضري في حاشيته على ابن عقيل : « إذ يقول : « واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ؛ لأن النصب نص في المعية ، والرفع لطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة ، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى ؟ فالوجه أن يقال - إن قصدت المعية نصاً فالنصب ، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع أو لم يقصد شيء جاز الأمران ، ولعل هذا الأخير محتمل كلامهم . اهـ دماميني » .

ويصيف الشيخ إلى ذلك تخريجاً من عده ، ويرى فيه أن « معنى قولهم . يجوز الأمران الرفع والنصب - أنه لا مانع لفظياً من الرفع والنصب ، فأنت في سعة من أن تنص على المعية فتنصب ؛ إذ لا مانع من لفظاً ، أو تريد بقاء الاحتمال فرفع ؛ إذ لا مانع من لفظاً ، فكأنهم يقولون لك - لا مانع لفظاً من الرفع والنصب ، وأنت ومعك » (٣) .

٤ - ويرى الشيخ أن « الخلاف الذي يجده (في العوامل) هو تعيين الشيء الذي يقوم به المعنى المقتضي للإعراب ، فمن قال - إن العامل في المفعول به الفعل أو شبهه يرى أنه هو الذي تقوم به المعنى المقتضي للإعراب ، ومن رأى أنه الفاعل فكذلك ، والذي رأى أنه الفعل والفاعل رأى أنه لولا الفعل والفاعل وارتباطهما بالمفعول على جهة وقوع الفعل عليه ؛ لما قام به معنى المفعولية المقتضي نصبه » (٤) .

وحسب الشيخ أنه بهذا الكلام قد رد الاعتراض مع أن هذا الرد ذاته يؤكد أن مرد الخلاف هو الاعتبارات النحوية التي اصطفاها النحاة أنفسهم دون سد من صميم اللغة أو مفهوم التركيب

(١) النحو والنحاة (ص ٩٧)

(٢) المصدر السابق (ص ١٠٠)

(٣) المصدر نفسه (ص ١٠٢)

(٤) النحو والنحاة (ص ١٠٤)

٥ - ويدفع الشيخ عرفة الاعتراض الخامس الذي ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وهو « أن النحاة أوجبوا أن يكون العامل لفظاً فإن وجد فذاك ، وإلا فيقدر . ثم اعترض عليهم بالعوامل المعنوية » يدفع الشيخ ذلك بأنه لا يدري « كيف يعترض عليهم بذلك ، والمذهب الرسمي هو الاعتراف بالعوامل المعنوية ؟ ألا تراهم في الإعراب يقولون في مثل : محمد قائم : محمد مبتدأ مرفوع بالابتداء ، والابتداء عامل معوي ؟ على أن حلق النحاة - كتاب جني - يرون أن العامل المعوي أغلب ، والعوامل اللفظية مرجعها إلى عوامل معنوية ، وإنما قسموها إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية ليرى أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بريد ، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المستند بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم » (١)

فإذا انتقلنا إلى الشق الثاني من موقف الشيخ عرفة ، وهو الذي تناول فيه تفسير الأستاذ إبراهيم مصطفى للحركات الإعرابية ، فإننا نجد أنه يتفق معه في قليل ، ويختلف معه في كثير :

يتفق معه في أن الكسرة عدم الإضافة (٢) ، وأن الصمة عدم الإسناد ، لا شيء إلا لأنه وجد في النحو القديم ما يمكن اعتباره أصلاً لهذا القول ؛ ذلك أن الرضي في شرح الكافية قد ذهب إلى أن الرفع عدم كون الكلمة عمدة في الكلام ، والصب علم كون الكلمة فصلة ، والعمدة هو ما كان أحد ركني الإسناد . والفصلة ما ليس أحد ركني الإسناد ، فيشمل العمدة المبتدأ والخبر والفاعل وبائيه ، ويشمل الفصلة المفاعيل والحال والتعيير والمستثنى ؛ ثم يعسر نص الرضي بأن « كون الكلمة عمدة مساو لقول المؤلف علم الإسناد ، إلا أن المؤلف أراد بعض ما تدل عليه الكلمة وهو كون الكلمة مسنداً إليها ، ولم يرد الشق الآخر وهو كون الكلمة مسندة مع أن كلمة الإسناد شاملة للمعين ؛ إذ المعنى أن الرفع في الكلمة علم الإسناد فيها ، والإسناد فيها إما كونها مسندة أو مسنداً إليها ، والمؤلف أراد الشق الثاني » (٣) .

ويتفق معه أيضاً فيما ذهب إليه من توحيد لأحكام الفاعل وبائيه ، لا شيء أيضاً إلا لأن « بعض النحاة جمعهما في باب واحد ؛ نظراً لاتفاقهما في كثير من الأحكام » (٤) . ثم يختلف معه فيما عدا ذلك من أحكام :

(٢) النحو والنحاة (ص ١٦٠) .

(٤) النحو والنحاة (ص ١٥٩) .

(١) النحو والنحاة (ص ١٠٥)

(٣) انصهر السابق (ص ١٢٨)

١ - يختلف معه في كون الفتحة حركة إعرابية ، فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى - كما سبق - أن الفتحة ليست علامة على شيء ، بل هي الحركة المستحقة التي يلجأ إليها العرب عندما لا يريدون الدلالة على معنى الإسناد ولا على معنى الإضافة . وهو يرى أن الفتحة حركة إعرابية ؛ إذ « النحاة يرون أنها علم المفعولية وما أنصق بها »^(١) .

٢ - يختلف معه فيما ذهب إليه من توحيد لأحكام الفاعل والمبتدأ^(٢) وهكذا ينتهي الشيخ عرفة إلى أن نظرية العامل « ستجد دائماً سحرها وسيطرته على العقول ، وستكون أبداً قوية لا تهافت فيها ولا هلهلة ، وسيلجأ المرء دائماً إذا لم يجد أحد جري الكلام الذي يتم به الإسناد إلى تقديره مناسباً للمعنى الحاصل »^(٣) . وأوضح ما يؤخذ على الشيخ عرفة في محاولته تدعيم نظرية العامل ، الترامه المطلق بالآراء القديمة في النحو ، فهو يقبل ما يقبل لا لشيء إلا لأنه موجود في النحو القديم ، أو على الأقل توجد بدوره فيه ، ويرفض ما يرفض لا لشيء أيضاً إلا لأنه لا يجد فيما يقرأ من كتب النحاة الأقدمين ما يتصمنه أو يشير إليه .

ولو كان هذا الالتزام بالقديم عن وعي به وبصر فيه ونقد له لما أحد ذلك عليه ، ولما تورط في الدفاع عن أفكار لا سبيل إلى قبولها ، ولما اضطره ذلك إلى أن يقبل منه ما لا يقبل ، وأن يرضى منه عما لا يرضى ؛ ولكنه حمل نفسه على كل ذلك حين قبل النحو القديم على علاقته ، وحين نظر إليه على أنه وحدة متكاملة ، وحين ظن أن الخروج عن بعض الأفكار القديمة في النحو امتهاً لقدرات النحاة العقلية وطاقاتهم الذهنية ، ومن ثم دافع عن هباتهم فتكلف في الدفاع ، وهكذا أوقعه حرصه عليه وكلفه به وتعصبه له في أخطاء عدة ، هي - في أبعادها المباشرة - أخطاء في النحو القديم وماخذ عليه .

١ - من ذلك أنه أسد إلى « الوضع والمواضعة » أثراً حظيراً في النحو ، حين رأى أن العوامل النغمية والمعوية التي يذكرها النحاة ليست محدثة حركات الإعراب ، وإنما هي موجبة لهذه الحركات ، فهي لم ترفع وتنصب وتجر وتجرم ، وإنما هي الموجبة لكل ذلك ، وهذا الإيجاب أثر لها لا يتخلف عنها بالمواضعة والاصطلاح

وعلى الرغم من أن هذا التفسير لا يحلو من اقتراض ؛ لأن كون عمل هذه الألفاظ

(١) المصدر نفسه (ص ١٢٧) ، وانظر (ص ١٦٢ - ١٦٤)

(٢ ، ٣) المصدر نفسه (ص ١٥٦ ، ١٥٧)

ليس هي الحركات وإنما لوجوبها لم يحرجنا من دائرة التناقض الذي أشار إليه بين أقوال النحاة من ناحية وبين التفكير المنطقي الذي يستبعد أن تحدث الألفاظ أثراً والإحساس الواقعي الذي يلمس الصلة بين الألفاظ وحركاتها وبين المتكلم من ناحية أخرى - على الرغم من كل ذلك ؛ إلا أن الأستاذ قد راد هذا التناقض حدة حين نسب هذا الأثر الإيجابي الذي لا يتخلف إلى المواضع والأصطلاح .

وذلك أنه لم يشرح شيئاً من هذه المواضع ولا عن هذا الاصطلاح ، ولم يحدد ما يريد بهما ، مكتفياً بطبيعة الحال بما هو معلوم في النحو العربي من أفكار عامة عن الوضع والاصطلاح ، وما هو معلوم في النحو ومقرر فيه - في هذا المجال - أصبح فكراً مجرداً له قيمته التاريخية وحدها ، باعتباره محاولات لتفسير جوانب لغوية لا سبل إلى تفسيرها ، لارتباطها بقضايا ليس في مقدور العلم أن يتناولها بغير الخدش الذي لا قطع معه

ذلك أن فكرة المواضع ترتبط بقضية أساسية في الفكر اللغوي ، وهي قضية نشأة اللغة ، والواقع أن هذه القضية مشككة إنسانية قبل أن تكون قضية علمية . أما أنها مشكلة إنسانية فلأنها تتناول نشأة اللغة الإنسانية التي اختلفت فيها الآراء وتشعبت ، والتي احتمل فيها الجدل والمناقشة لا شيء إلا لأنه مما يشيع غرور الإنسان ويروى طموحه أن يمد علمه إلى كل شيء ؛ حتى إلى تلك التراحل التي لا سبيل لعدم أحد للوصول إليها .

ويوجد في الفكر العربي عدد من النظريات التي قدمها العلماء العرب محاولين تفسير نشأة اللغة الإنسانية ، ولقد لخص ابن جني أشهر هذه النظريات في خصائصه في (باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح) حين قال (١) : « أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إما هو تواضع واصطلاح ، لا وحى وتوقيف ، إلا أن أبا عبيد بن جراح قال في يومنا هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة ٣١] » فابن جني في نضه هذا يشير إلى نظريتين : إحداهما : نظرية أستاذ أبي علي الفارسي الذي يرى أن اللغة توقيف من الله ، علمها لآدم مباشرة ووقف عليها ، ومفهوم هذا الكلام أن واضع اللغات الإنسانية هو الله سبحانه ، وأن الإنسان لم يكن له من فضل في وضعها أو بتكرارها « فإن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها ،

(١) الخصائص (ص ٣٩) .

ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلعة من تلك اللغات فعلمت عليه وأصمحل عنه ما سواها ليعد عهدهم بها ^(١) .

وأما النظرية الثانية فيرى أصحابها أن الإنسان هو الواضح للغة عن طريق الاصطلاح والاتفاق مع غيره على استخدام ألفاظ معينة في دلالات خاصة . ويفسر ابن جني ذلك بأن : يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء والمعلومات ، فيصعوا لكل واحد سمة ولفظاً ، إذا ذكر عُرف به ما مسماه ؛ ليختار من غيره ، وليعني بذكره عن إحصاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحصاره ؛ لبلوع العرض في إبانة حاله ، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحصاره ولا إدناؤه كالعاني ، وحال اجتماع الصديقين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ؟ وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعده مجراه . فكأنهم جاوزوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأبى وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الصرب من المخلوق . وإن أرادوا سمة غيره أو يده ، أشاروا إلى ذلك فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم أو نحو ذلك ، فعنى سمعت اللفظة من هذا عرف مصيها ^(٢) .

وهاتان النظريتان هما أبرز النظريات التي قدمها اللغويون العرب لتفسير نشأة اللغة الإنسانية . وهما معاً ، وغيرهما من النظريات التي تناول هذا الموضوع مجال نقد كثير لا سبيل إلى ذكره ها ، ويكفي أن نقرر أن هذا الموضوع بأسره خارج عن نطاق العلم ؛ لأن كل ما كتب ويكتب فيه إنما يقوم على أساس من التخمين والافتراض ، ولا سبيل معه إلى القطع واليقين ؛ إذ يتناول مرحلة إنسانية مجهولة تماماً ، ومرحلة قبل الحضارات وقبل التاريخ ، بل يمكن أن يقال : وقبل الإدراك أيضاً .

٢ يقبل الشيخ فيما يقبل فكرة جواز الوجهين في النحو ، بل ويعتمد عليها في تحريج عدد من القصايا الرئيسية فيه . وفكرة جواز الوجهين من المشكلات المرمية في النحو العربي ، وتتطلب جهوداً لكشف عن أسبابها وبها نائجها ، ويكفي أن أشير الآن إلى أن هذه الفكرة مجال شك كبير عندي ؛ لأن جوار الوجهين إنما يستمد صحته من جهل بلوقف اللغوي ، واستغلال هذا الجهل لإصغاء العديد من الاحتمالات العقلية على النص اللغوي .

(١) المصدر السابق

(٢) الخصائص (ص ٤٢)

فمثلاً يجوز النحاة في باب المفعول معه أن يقال : كيف أنت وأحوك ، برفع (أحوك) ونصبه ، ثم يحكمون بوجهان الوجه الأول على الثاني ؛ لأن الواو لم تسبق بعمل يكون عاملاً في المفعول معه

فالنحاة هنا يفترضون أن المتكلم ينطق بهذا التعبير دون أن يعني شيئاً ، وإنما ليحضر لغواعدهم وحدها ، والمتكلم يهدف قبل كل شيء إلى أن يعبر عن معنى يقصده ، ولكل من هذين التركيبين اللذين يقارن بينهما النحاة ويجزؤونهما على وجهه معنى خاص به لا يشركه فيه الآخر ، تقول : كيف أنت وأحوك ؟ بالرفع ، فسأل عن كل من المخاطب وأحبه ، وأما كيف أنت وأحاك ؟ بالنصب ، فإن السؤال ينصب على صلة ما بينهما

وإذا فالوجهان لا يصحان إلا بإغفال المعنى . وهو لب التعبير وغايته ، ومن عجب أن الدماميني قد قطع إلى هذا وأشار إليه حين رأى « أن المعنى يختلف بالرفع والنصب ؛ لأن النصب نص في المعية ، والرفع لمطلق الجمع ، كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجع العطف مع اختلاف المعنى ؟ » ولكن أحداً لم يتبع الدماميني ولم يوال ما أشار إليه بالبحث ، ليصل إلى أن الربط بين صحة الإعراب باعتبارها مظهرًا من مظاهر التحليل النحوي - وبين فهم الدلالة إنما يعتمد على إدراك الموقف اللغوي الذي تم النطق خلاله ، وإذا أدركنا الموقف اللغوي الخاص انتفى جوار الأمرين أو الأمور كما عند النحاة ، وتحتم وجه واحد من وجوه الإعراب .

٣ - بنى الشيخ خلاف النحاة في العامل على أن السبب فيه « تعيين الشيء الذي يقوم به المعنى مقتضي للإعراب »^(١) . وكأن الشيخ يريد بذلك أن يقول إن الخلاف يعود إلى التعبير اللغوي كما يفهمه النحاة ، فهو خلاف طبيعي لا شائبة فيه . والواقع أن تمثيله نفسه يوضح أن مرد الخلاف آخر الأمر ليس إلى المعنى ، وإنما يعود إلى الاعتبارات النحوية وحدها . فمما يستمد خلافهم أصله من صحيح اللغة ، ولم يعتمد على ما يفهم من التركيب .

وإذا فقد اعتذر عن النحاة بما يثبت عليهم ما يتهمون به .

٤ - ويتعدى الشيخ عرفة الالتزام المطلق بالآراء القديمة ليصبح التزامًا بالمهج الفكري التقليدي كله ؛ ذلك المهج الذي لا يقف عند قيود النص اللغوي وأبعاده الصوتية والدلالية والتركيبية ، وإنما يصبح كل ما فيه سبيلاً إلى مناقشة فلسفية عقلية لا ترتبط

(١) النحو والنحاة (ص ١٠٤) .

إلا بقيود المطلق النظري وأشكاله دون اعتبار لنص اللغوي بكل ما يحمل من دلالات وما يتضمن من أبعاد ، ولقد يحمل هذا النص اللغوي ما يعنى عن المناقشة العقلية ، ولكنه اسهح التقيدى الذي لا يعنى إلا بالجدل العقلي والعكر المنطقي الشكلي

ومن أمثلة ذلك الأدلة الكثيرة التي قدمها الشيخ بيدحض بها فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى القائلة بحجة الفتح عن السكون ^(١) ، وليركذ ما يراه المحاة من أن السكون أخف من فتحة ، ولو أن الشيخ لجأ إلى القيم الصوتية وحدها لوجدنا في جانبه ، ولاستح منها ما سبق أن استتجناه دون حاجة إلى تكلف الأدلة وانتحالها ، ولكن اسهح يحوى علب الشيخ على أمره ، فلجأ إلى العقل يستمد منه أدلته ، بل وجأ إلى عكس نتائج التي تقدمها بعض أدلته ، لا شيء إلا يستقيم له ما يريد .

فمن ذلك أنه ذكر أن « يو رجعا إلى ألفا واحترنا الخارج لوجدنا الفتح إذا مددنا الصوت بها تولدت الألف ، وإذا مددنا الصوت بالضممة تولدت الواو ، وإذا مددنا الصوت بالكسرة تولدت الياء » ^(٢) .

وكان يجب أن يستتج من هذا النتيجة الطبيعية ، وهي أن كلاً من الألف والواو والياء ليس حرفاً كما كان القدماء يعمون من لفظ الحرف ، وإنما هي حركات صوتية لا أكثر ، شأنها في ذلك شأن الفتحة والضممة والكسرة ، ولكن الشيخ لا يستتج ذلك ، بل يعكس النتيجة ، أو نقل يستتج عكس ما تسلم إليه المقدمات ، فيقرر أن الضمة والضمة والكسرة بعض حروف ، أو هي حروف صغيرة ، وهو يقرر ذلك لا شيء إلا لكي يدلل « حر الأمر على أن « الحرف المتحرك حرف وبعض حروف ، والحرف الساكن حرف فقط » ^(٣) . ثم ليجعل من هذه النتيجة بدورها - مقدمة عقلية مطلقة لنتيجة أخرى ، هي أن « الحرف وبعض الحروف أثقل من الحرف فقط ، وإذا بالسكون أخف من الحركة ولو كانت فتحة » ^(٤) .

وهذا كله مظهر من مظاهر النقاش المنطقي الذي لا يعتمد على الواقع الصوتي ، وهو عاد إلى الدراسة اللغوية والتحليل الصوتي ما احتاج إلى تكلف ذلك ، والحركة صوت كالحرف تماماً ، فليست إذاً حرفاً من حروف ولا بعضاً منه ، وما دامت صوتاً فهي دون شك تتطلب جهداً عضلياً للمطلق بها ، لا يتطلبه العدم المنطقي الذي هو السكون .

(١) المصدر نفسه انظر (ص ١٦٢ - ١٦٤)

(٢) (٤) البحر والحة (ص ١٦٣)

محاولات التطوير الوزارية :

لوزارة التربية والتعليم المصرية ، ومن قبلها وزارة المعارف عدد من المحاولات التي تهدف إلى تيسير النحو وتطويره عن طريق تشكيل اللجان أو عقد المؤتمرات ، وهي لم تنعش للعامل كظرفية نحوية نقدًا وتحليلًا ، ولكن تعرضها له جاء من تتبعها لآثاره التي سببها إليه السحابة ، ومن محاولات جميعًا تفسير هذه الآثار تفسيرًا يبعد بها عن أن تسبب إلى لفظ خاص أو معنى معين على ما يهمهم القدماء من تأثير للفظ أو المعنى . ولعل من أول هذه اللجان ، تلك اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية عام (١٩٣٨ م) ، من السادة : الدكتور طه حسين ، وأحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلي الحارم ، ومحمد أبو بكر إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي ؛ « لدراسة مشكلات اللغة العربية وتبسيط قواعدها »

وقد رأت هذه اللجنة فيما يحتضن بالنحو أن تحلصه من أنماط من التعقيدات التي أسسم إليها إصراف القدماء في التقسيم ، ولعلهم بالفرقة ، ومن ذلك (١) .

١ - الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي .

فإن مثل العتي يعرب بحركات مقدرة على آخره مع من ظهورها التعذر ومثل . القاصي تقدر فيه حركتا الرفع والجر ، ويقال . مع من ظهورها الثقل . ومثل . علامي تقدر فيه الحركات الثلاث ، ويقال . مع من ظهورها حركة المناسبة . كذلك الإعراب المحلي ، فمثل . (هذا هدى) هذا مبني على السكون في محل رفع ، ومثل : يا هذا ، هذا : مبني على ضم مقدر مع من ظهوره سكون البناء الأصلي في محل نصب .

وكذلك سيويوه . مبني على ضم مقدر على آخره مع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب .

واللجنة ترى أن يستعنى عن الإعراب التقديري وعن الإعراب المحلي في المفردات والجمل .

(١) نشر تقرير هذه اللجنة كاملاً في جريدته المصري اليومية ، العددان الصادران في يومي ٢٦ ، ٢٧ ربيع الآخر سنة (١٣٥٧ هـ) ، الموافق ٢٥ ، ٢٦ يونيو سنة (١٩٣٨ م) ، وكذلك في العدد السادس من مجله المجمع المصري

٢ - الاستغناء عن العلامات الفرعية في الإعراب

ترى اللجنة تقسيم الاسم العرب إلى أقسام سبعة ، لا تميز فيها بين علامات أصلية وأخرى فرعية ، بل كل في موضعه أصل ، وهذه الأقسام هي :

- ١ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهذه أكثر الأسماء .
 - ٢ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الأسماء الخمسة .
 - ٣ - اسم تظهر فيه الحركات الضم والفتح ، وهو المصنوع من التنوين .
 - ٤ - اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر ، وهو جمع المؤنث السالم .
 - ٥ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة ويسمى المنقوص .
 - ٦ - اسم تظهر فيه ألف وون أو ياء وون ، وهو المثني .
 - ٧ - اسم تظهر فيه واو وون أو ياء وون ، وهو المجموع .
- وبهذا يستغنى عن الإعراب التقديري ، وعن القول بنباية علامة عن أخرى .

٣ - توحيد ألقاب الإعراب .

جعل السحاة حركات الإعراب ألقابًا تختلف عن ألقاب الباء ، فإعراب الرفع واسصب والجر والجزم ، واللباء : الضم والفتح والكسر والسكون ، وعلى هذا فمحمد مرفوع مصموم ، ومحمدًا منصوب والآن مفتوح . والحركة فيهما هي كليهما واحدة ، وقد دعا السحاة إلى هذه التفرقة إفراطهم في الدقة وسحاؤهم في الاصطلاحات ، ومن المحويز من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره ، وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والباء . على أن يكتفى بألقاب الباء .

٤ - أجزاء الجملة :

تتألف الجملة من جرائين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها ، وقد يستغنى عنها تبعًا لحرص المتكلم ، ولما يريد أن يعرب عنه . ولكل من هذين الجرائين اسم يطلق ليكون اصطلاحًا عليه ، وقد استعصت اللجنة عددًا من الأسماء التي يمكن إطلاقها على جزأي الجملة وفصلت استعمال اصطلاح الماطقة ، للموضوع والمحمول ، وعلى ذلك يكون .

الموضوع : هو المحدث عنه ، وحكمه أنه مضموم دائماً إلا أن يقع بعد إن أو إحدى أحواتها .

والمحمول هو الحديث ، وهو الركن الثاني من ركني الجملة . وحكمه أنه .

أ - يكون اسمًا فيضم ، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أحواتها فيفتح .

ب - يكون ظرفًا فيفتح

ج - يكون فعلًا أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة ويكتفى في إعرابه ببيان أنه (محمول) .

والتكملة : هي كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول ، وحكمها : أنها مفتوحة أبدًا ، إلا إذا كانت مضافًا إليها أو مسبقة بحرف إضافة .

الأساليب : في اللغة العربية أنواع من العبارات تعب الحاجة في إعرابها وتحريجها على قواعدهم ، مثل : التعجب والتقدير والإعراء . وقد رأت اللجنة فيما يتعلق بالتعجب أن يوضح أنه (أسلوب) أي نوع خاص من التراكيب التي يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها ، وأما إعرابه فميسور في نظر اللجنة ؛ لأن (ما أحسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها هو المتعجب منه مفتوح ، و (أحسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة

وكذلك يقال في التقدير والإعراء ، فهي دراسة الأساليب ترى اللجنة أنه يجب أن توجه العناية إلى طرق الاستعمال ، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تحريجها .

والنتائج التي توصل إليها المؤتمر الذي عقدته وزارة التربية والتعليم سنة (١٩٥٧ م) لتحقيق نفس الهدف ، لا تختلف في كثير من النتائج التي وصلت إليها اللجنة السابقة

فهم يحسون أيضًا أن من أبرز مشكلات البحوث المتقدمين قد بالغوا في التفصيل للأبواب ، وتعميد القواعد ، والتمسوا العمل المقبولة وغير المقبولة ؛ ورحوا بأنفسهم في أمور اقتضت أن يختلف بعضهم على بعض ، وأن يصوبوا آراء ويحطوا آراء ، فطال الجدل والقاش فيما لا حدود وراءه ، وسوا الهدف الحقيقي من وراء القواعد السخوية ، فلم تصبح وسيلة ولكنها صارت عاية وهدفًا مقصودًا مبالغًا فيه .

ولهذا رأى واضعو المسح الجديد - تحقيقًا لما هدوا إليه من اتخاذ المعنى أساسًا لنباء أن يجملوا ما فصله المتقدمون وأطالوا فيه ، وأطنبوا واختلوا فاعتبروا الكلام العربي كله مكونًا من جمل ومكملات وأساليب .

أما الجمل فإن لكل منها ركنين أساسيين اتفق على تسمية أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه ، كما سماهما بعض المتقدمين من النحاة ، وكما سماهما البلاغيون .
وأما المكملات فهي كل لفظ يضيف إلى معنى الجملة الأساسية معنى يكمله
وأما الأساليب فهي تعبيرات خاصة بطقها العربي على الصورة التي وصلت إليها ،
حفظها ونقيس عليها ^(١) .

وهذه الأفكار ليست جديدة ؛ لأنها صدى للأفكار التي دعت إليها اللجة السابقة
التي أشرنا إليها من قبل . والتي قوبلت اقتراحاتها بكثير من المعارضة وعديد من صور
النقد ^(٢) . ابتداء من المجمع اللغوي الذي اتحد نقطة البدء في تعيقه على مقترحاتها أن
« كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوصافها العامة لا تنظر إليه اللجة ؛ لأن
مهمتها تيسير القواعد » ^(٣) ؛ ولذلك رأت أن يبقى التقسيم القديم للكلمة ، وهو أنها
اسم أو فعل أو حرف ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في
كتب النحو ^(٤) ، حتى لجنة دار العلوم ^(٥) التي رأت أنه « قد مضى على النحو نحو ألف
وثلاثمائة سنة يتناوله فيها التهذيب والإصلاح والتدوين ، ولكنه لم يخرج عما وضعه
الأوائل ودوبوه ، فليس من الميسور أن تكون أساليب معدودة يبحث فيها سنة أو أكثر من
فصلاء الأدباء كافية لإخراج نحو جديد ؛ ولذلك تبعت كل ما جاءت به لجنة التيسير
الورارية بانقاص ، وردد في ردها هذه الكلمات ، « إن ما ذهبت إليه اللجة أكثر صعوبة
وأشدُّ بُعْداً » ، « إن فيما ذهبت إليه اللجة في هذا العدد وزعمته تيسيراً إنما هو تكلف
وتعسير » ، « هذا الذي ذهبت إليه اللجة خطأ فاحش لا ندري كيف وقعت فيه » .

(١) لاتجاهات مختلفة في النحو (ص ٦ ، ٧)

(٢) انظر نقد لجنة التيسير الورارية

مجلة المجمع اللغوي ، الجزء السادس (هذا النحو) بحث للأستاذ أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب ، يونيو
سنة (١٩٤٤ م) ، نقد لجنة دار العلوم الأهرام ٩ يوليو سنة (١٩٣٨ م) النحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي
(ص ١١٤ - ١٣٩) ، مجلة الأهرام ، المجلد الحادي والثلاثين ، الجزء السابع (ص ٧٠٦ - ٨٩٨)

(٣) مجلة المجمع اللغوي ، الجزء السادس - مزارات مؤتمر المجمع في تيسير قواعد اللغة العربية (ص ١٩٣) ،
المقررات (١ ، ٣)

(٥) تألفت بكلية دار العلوم لجنة من السادة الأساتذة : محمود عبد النظيف ، وأحمد صفوت ، ومحمود
أحمد ناصف ، والسباعي السباعي ، ومحمد عبد الجواد ، وأحمد يوسف بجائي لدراسة اقتراحات
اللجنة الورارية . وقد نشرت ردها على ذلك بمقترحات في جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ١١ جمادى
الأولى سنة (١٣٥٧ هـ) ، الموافق ٩ يوليو سنة (١٩٣٨ م)

و ذكرت اللجة أن هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول ، واكتفت أن تعلم الناشئ أن هذه أنواع من الكلام تسمى أساليب ، وما يدري أهذه وحدها التي تسمى أساليب ولا يسمى غيرها مما يدرس مفصلاً أساليب أيضاً ؟ كلها طبعاً أساليب عربية . ولكن اللجة حين أعجزها أن ترى في كثير منها موضوعاً ومحمولاً قالت : سموها أساليب ^(١) .

ولقد أعفل نقاد هذه اللجة في الواقع تلك الصلة الواضحة بين ما ذهب إليه اللجان الورارية وبين أفكار الأستاذ إبراهيم مصطفى . تناولت بالقدر نتائج وتركت مقدمات ؛ لأن دعوة اللجة الورارية إنما هو في حقيقته تطبيق لما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » حتى يمكن اعتبار هذا الكتاب الأساسي النظري لاتجاه هذه اللجة وإلى حد ما لاتجاهات اللجان والمؤتمرات الورارية المختلفة . وإذا فليس يدلس يريد أن يتناول هذه الأفكار الجديدة بالقدر أن يردّها إلى أصلها الذي نشأت منه ، وهو تلك الدعوة (النظرية) إلى تقديم تفسير للحركات الإعرابية . وهي دعوة تبدو جديدة في ظاهرها ، ولكنها بالتحليل العميق تلتقي مع تيارين قديمين . سبق تحليلهما ، وهما اتجاه قطرب ، ودعوة ابن مضاء .

تلتقي مع قطرب في رفضه للربط بين الحركة الإعرابية والدلالة التركيبية مع جعل هذا الرأي للسحابة القدامي .

وتتفق مع فكر ابن مضاء في تقديم تفسير للحركة الإعرابية ، يتأى بها عن أن تكون أثراً للعامل السحوي ونتيجة لوجوده

ونقد حاول الشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه « النحو الجديد » أن يجمع بين المتناقضات التي أثارته محاولات التفسير الورارية وردود اللجان المختلفة عليها عن طريق ائراج بين أفكار من هنا وأفكار من هناك ، ولكن الشيخ لم يلتزم منهجاً علمياً واضحاً يمكن الحكم به عليه ؛ إذ قدم أنماطاً من الاقتراحات عني غير أساس فكري واضح ، هادفاً إلى اجمع بين أفكار يستحيل الجمع بينها ؛ لأنها أفكار يصل الخلاف بينها إلى درجة التناقض بين قبول نظرية العامل أو رفضها جملة .

وهذه صوره من الاقتراحات التي ذكرها الشيخ

١ فيما يتعلق بالإعراب

حاول الشيخ أن يجمع بين لمهج التقليدي في النحو ، القائل بوجود صور الإعراب

الثلاثة الظاهر ، والمحلي ، والتقديرى ، وبين ما ذهبت إليه اللجان الورارية من إلقاء الإعراب التقديرى والمحلي ، فرأى أنه يمكن إدماج الإعراب المحلي في الإعراب التقديرى^(١) ، وبهذا يكون لدينا نوعان من الإعراب : الإعراب الظاهر ، والإعراب التقديرى

« ويكون الإعراب التقديرى في أربعة أنواع من الكلام »

أولها . الكلمة التي يكون في آخرها ألف مفتوح ما قبلها ، مثل رمى ، وبحشى ، والفتى .

وثانيها . الكلمة التي يكون آخرها ياء مكسور ما قبلها مثل يرمى ، والقاصي . ولا يقدر في هذا القسم إلا الضم والكسر

وثالثها . الكلمة التي يكون في آخرها واو مصحوم ما قبلها مثل : يدعو ، ولا يقدر في هذا القسم إلا الضم والكسر .

ورابعها . الكلمة التي يكون آخرها حركة لازمة أو مكسور لازم مثل سيويه ، وضئ . وهذا القسم إذا كانت حركته اللزمة مخالفة لحركة إعرابه كان إعرابه مقدراً ، وإذا كانت حركته اللزمة موافقة لحركة إعرابه كان إعرابه ظاهراً لا مقدراً . فيقال في إعراب (نحن نفهم) . نحن مبتدأ مرفوع بضمه ظاهرة . ويكون حاله في هذا قريباً من حال القسم الثاني ؛ إذ يقدر إعرابه في بعض الحالات دون بعض ، ولا يقدر إعرابه في جميع حالاته كما يقدر إعراب القسم الأول^(٢) .

وأما الإعراب الظاهر فذهب الشيخ إلى أنه موجود في الأسماء والأفعال والحروف أيضاً ؛ « لأن حروف العربية مبها ما هو مفتوح الآخر مثل - رُبْ ، ومنها ما هو مصحوم الآخر مثل - مئذ ، ومنها ما هو مكسور الآخر : مثل حير ، ومنها ما هو ساكن الآخر مثل - غنْ ، فهي في جملتها معربة لا تلزم أواخرها حالة واحدة . ولا شيء في أن يقال في إعراب منصوب الآخر منها - إنه منصوب بالفتح الظاهر ، وفي إعراب مرفوع الآخر منها - إنه مرفوع بانصم الظاهر ، وفي إعراب مجرور الآخر منها - إنه مجرور بالكسر الظاهر ، وفي إعراب محروم الآخر منها - إنه محروم بالسكون »^(٣)

(٢) المصدر السابق (ص ١٢٠)

(١) النحو الجديد (ص ١١٦)

(٣) المصدر نفسه (ص ١١٧)

« وكذلك أفعال العربية ؛ لأن منها ما هو مفتوح الآخر أو مضموم أو ساكن . مثل :
 الفعل الماصي في : نام وناموا وامت . ومنها ما هو مضموم أو مفتوح أو ساكن مثل :
 الفعل المضارع في : يفهم ولن يفهم ولم يفهم . ومنها ما هو ساكن أو مفتوح مثل :
 فعل الأمر في : افهم وافهمس . ولا شيء أيضًا في أن يقال في منصوب الآخر فيه : إنه
 منصوب بالفتح الظاهر أو المقدر . ولا شيء في أن يقال في مرفوع الآخر فيه : إنه مرفوع
 بالنصب الظاهر أو المقدر . ولا شيء في أن يقال في مجزوم الآخر فيه : إنه مجزوم
 بالنسكون ولا في أن يفرق في هذا كله بين أنواع الأفعال الثلاثة » (١) .

« وكذلك أسماء العربية ؛ لأن منها ما هو مضموم الآخر مثل ابتداء والخير في قولنا :
 الباب مفتوح ، ومنها ما هو مفتوح الآخر مثل اسم إن في قولنا : إن الباب مفتوح ،
 ومنها ما هو مكسور الآخر مثل انصاف إليه في قولنا : علام ريد » .

ورأى الشيخ أنه « بهذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف ،
 إلا في أن كل حرف من الحروف له إعراب خاص به ، أما الأسماء والأفعال فتقسم إلى
 أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به . فالأسماء تنقسم إلى ثلاثة أنواع : مرفوعات ،
 ومنصوبات ، ومجرورات . والأفعال تنقسم إلى ثلاثة أنواع : ماض ، ومضارع ، وأمر ،
 ولكل نوع من هذه الأنواع إعراب خاص به ، ويشمل مفردات كثيرة مما يقدر تحته .
 أما الحروف فيجري الإعراب على مفرداتها لا على أنواعها ؛ لأنه ليس لكل نوع منها
 إعراب خاص به » (٢) .

وإذا « فالفاعل العربية كلها معربة ، ومن الواجب أن ينقل الإعراب من اصطلاحهم إلى
 اصطلاح آخر ؛ لأنهم أي النحاة يعرفون الإعراب بأنه تعبير أحوال أواخر الكلم
 لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ، فلا بد للإعراب على هذا التعريف
 من عامل يقتضيه ، فإذا لم يكن هناك عامل لم يكن هناك إعراب ، ولهذا كانت الحروف
 وبعض الأفعال غير معربة عندهم ؛ لأنه لا يوجد فيها عامل يقتضي إعرابها .

فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح ، وأن يعرف بأنه (تصرف أهل
 العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم) فلا يبرم على
 هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه ، ولهذا يحيى في الحروف والأفعال التي يروى
 أنها مبنية لا معربة » (٣) .

(١) المصدر نفسه (ص ١١٧)

(٢) المصدر نفسه (ص ١١٨ ، ١١٩)

(٣) المصدر السابق (ص ١٢١ ، ١٢٢)

٢ ومظهر آخر من مظاهر هذا الخلط العجيب الذي حسب الشيخ أن فيه محرّجا من التناقضات المبهجة ، فلقد رأى النحويين القدامى يفرقون بين المبتدأ والفاعل وبأيه ، وكذلك يفرقون بين المبتدأ واسم كان واسم إن . ورأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ومن نحا نحوه يكرر هذه التفرقة ، ويضم هذه الأقسام جميعا تحت اسم : المسند إليه . وخال الشيخ أنه يستطيع الجمع بين هذين الموقعين عن طريق الأخذ بشيء من هنا وشيء من هناك ، وموافقة هؤلاء في بعض ما ذهبوا إليه والأخذ عن أولئك في بعض ما اقترصوه . ورأى أن يقتصر على إلحاق باب كان وأخواتها وباب إن وأخواتها باب المبتدأ والخبر فتجمع هذه الأبواب الثلاثة في باب واحد ، ويعرب اسم كان وأخواتها مبتدأ مرفوعا ، ويعرب خبرها خبرا لهذا المبتدأ منصوبا ، ويعرب اسم إن وأخواتها مبتدأ منصوبا ، ويعرب خبرها خبرا لهذا المبتدأ مرفوعا (١) .

و يبقى باب الفاعل منفصلا عن هذه الأبواب ، أما باب نائب الفاعل فيجب أن ينحى باب المفعول ونحوه مما يذهبون إلى أنه يرب عن الفاعل . وعلى هذا يكون لنا مفعول به مرفوع في مثل ﴿ قُيِّنَ الْأَمْرُ ﴾ ، ومصدر مرفوع في مثل ﴿ فَذَاقَ بُحٌّ فِي الْقُورِ نَقْمَةً وَجَدَةً ﴾ [الخاتمة ١٢] ، وطرف مرفوع في مثل : صيم النهار (٢) .

ولقد حسب الشيخ أنه بهذا المرح الذي لا يحتاج إلى مناقشة - لأنه لا يقسم بشيء من العقل ليقبل المناقشة - قد تحصن من تناقضات النحو وحل قصاياه ، ولقد وهم الشيخ وظن نفسه حين قرر أنه بهذا الخط قد حلص النحو من ذلك الخشو الكثير في الكلام على الإعراب والباء (٣) . لا شيء إلا لأنه قد خلط بين نتائج وأعمال مقدماتها . فظنية العامل بأبعادها في النحو ليست وحدها سبب الإعراب والباء ، بل الإعراب والباء تصنيف لظاهرة لغوية لا سبيل إلى إنكارها ، وهي ظاهرة التروم كلمات معينة في العربية حركة واحدة لا تتغير . وظن الشيخ أنه يمكنه أن يسر ذلك في مرجع بين الإعرابين : التقديري والمحلي ، ليرغم فيما يرغم أن كلمات العربية كلها معربة ، وليقع في التناقض مرعفا حين يقرر أن لكل حرف من الحروف إعراب خاص به ، أما الأسماء والأفعال فتقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به . فإذا مثل عن هذه التفرقة بين الأسماء والأفعال والحروف لم كانت ؟ لم يجب . وإذا طلب إليه أن يحدد هذه الأنواع وصورها الإعرابية الخاصة بها لم يسعه إلا أن يتناقض ، لأنه سبق أن

(١) النحو الجديد (ص ١٢٨ ، ١٢٩) (٢) المصدر السابق (ص ١٣١)

(٣) مصدر نفسه

قرر أن الماصي يكون مرهوناً ومصوباً وساكتاً في : قام وقاموا وقمت . وكذلك المصارع في : يفهم ولن يفهم ولم يفهم ، والأمر في : افهم وافهمس . فأى أنواع الإعراب إذاً ذلك الذي يختص بالماصي ، وأيها الذي يختص بالمصارع ، وأيها الذي يختص بالأمر ؟

كذلك أغفل الشيخ أسس التقسيم الحوي إلى المبتدأ والفاعل ونائبه ، ثم إلى المبتدأ واسم كان واسم إن . أما الحويون القدامى فتقسيمهم يعتمد على أساس مراعاة الحركات ، أي : الصور الصوتية للكلمة ، وأما الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد راعى في تقسيماته التي اقترحها السببية الدلالية لا الحركات الصوتية ، ولقد أدرك ذلك وفطن له ، هرمر لما أراد باصطلاحات جديدة ، هي المسند والمسند إليه ، كذلك أدركه لجان التطوير الورارية فسمته الموصوع والمحمول ، أما الشيخ فلم يدرك ذلك ، وظن أنه لو قبل بعضاً مما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى وهو التوحيد بين المبتدأ واسم كان واسم إن ، ورفض بعضه ، وأطلق على هذا الذي قبله اصطلاح النحاة التقديدي - وهو المبتدأ والخبر فقد حلص النحو من خلافاته ، وأبقده من تناقضاته وقدم للنحو قواعد جديدة : سائعة على أسس قوية راسخة ، ولم يقل الشيخ أساس قبوله لما قبل ورفضه لما رفض . ولم يكشف عن سر هذا التقسيم الذي لجأ إليه : هل هو مراعاة الحركات أو الصور الصوتية أو الإشارة إلى الدلالة الإيسادية ؟ ثم كيف يتسق تقسيمه مع أي من هذين الأساسين إن لم يكن له سواهما ؟ فإن كان له أساس خاص به فيا ترى ما هو هذا الأساس ؟

وبعد هذه الجولة مع الاتجاه المضاد لنظرية العامل ، في القديم والحديث ، نستطيع أن نجعل الدوافع التي حدثت باباحثين إلى إنكار هذه النظرية أو محاولة تقويمها لدعمها ، في (الإحساس) الحاد بالتناقض بين النظرية الحوية وما تفرصه من قواعد ، وبين الواقع اللغوي وما تقدمه ظواهره من قيم تنحامي عن تلك القواعد ؛ ولذلك نجد أن أبرر ما في دعوة ابن مضاء هو ما لمس من تناقض لعوي سبق بيانه . وكذلك نجد أن أبرر ما في فكرة قطرب من الصلة بين الحركات الإعرابية والمقطع الصوتي هو إدراكه لعدم الاطراد في الصلة التي قرررها النحاة بين الحركة الإعرابية والدلالة . وكذلك نجد صدى لهذه الأفكار في دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى ومن تبعه من المحدثين .

ولكن (الإحساس) باضطراب القواعد الحوية ومحالها لواقع اللغوي وقف عند حدود الإنكار لنظرية العامل الحوية ، ولم يحاول واحد من المخالفين تقديم (نظرية) علمية مصادرة لنظرية العامل . وما يبدو أمامنا من صور جديدة في التفكير الحوي

سواء في تفكير قطرب أو ابن مضاء أو إبراهيم مصطفى ليس في جوهره سوى تجديد في النظرة إلى النظرية التقليدية ، لا (خلق) لنظرية جديدة بأبعادها المباشرة وغير المباشرة ، أي بقواعدها الكلية وأسسها العلمية التي تعتمد عليها .

ذلك أن الملامح الرئيسية لنظرية العامل هي في واقعها الملامح الرئيسية للبحث النحوي ، أو للمنهج التقليدي في البحث النحوي بصورة أدق ، وهي في صميمها السمات الجوهرية لما ذكره الذين كتبوا في النظرية تأييداً أو نقداً . قائلين حاولوا نقد هذه النظرية ، وإلغاء سيطرتها على البحث النحوي ، لم يستطيعوا بدورهم أن يتخلصوا من أسلوب البحث النحوي التقليدي ، أو لتحديد ما نقول فنقرر أنهم لم يتمكنوا من اتباع منهج علمي متكامل غير المنهج النحوي الذي أثمر نظرية العامل ، وعشق تأثيرها .

فالمهاجمون لنظرية العامل يعتمدون في هجومهم وفيما أرادوه من قواعد على نظرية عقلية مطلقة يصبون فيها قواعدهم النحوية . ولقد رأينا كيف يفترض قطرب مثلاً أساساً عقلياً في دراسة ظاهرة نحوية على وجه الخصوص ، وهي ظاهرة الحركات المتعاقبة في أواخر الكلمات ، كذلك رأينا كيف يفترض ابن مضاء أساساً عقلياً معياراً ولكنه بدوره منطقي في النظر إلى القواعد النحوية ؛ ولذلك لم يسلم ما قدمه على حصويته - من تناقض سبقت الإشارة إليه . وعلى هذا النحو نفسه وجدنا الأستاذ إبراهيم مصطفى يجعل اللغة مطلقة أكثر مما هي ، حتمية القواعد أكثر مما هي ، لا شيء إلا لأنه يصدر عن (نظر) عقلي منطقي ، لا عن واقع نحوي يتصوره بالدقة ، بالتحليل والتركيب

ذلك أن المنهج اللعوي الذي كان ينبغي أن يقوم في مواجهة هذا المنهج العقلي المنطقي ، هو المنهج الذي تفرصه طبيعة المادة نفسها ، وهو المنهج القائم على أساس تحليل الصيغ اللعوية لمعرفة قواعدها ، ثم تجميع القواعد الجزئية في كليات أساسها الوحيد هو الجزئيات ذاتها ، لا المنطق الأرسطي المعتمد على القياس والحمل . وهذا ما أرجو أن يوضحه الباب الثالث من هذا البحث .

الحذف والتقدير في النحو العربي

الباب الثاني

ظاهرة الحذف والتقدير

الفصل الأول : التعريفات .

الفصل الثاني : دراسة استقصائية للظاهرة



لا تقدم المعاجم العربية شيئاً يمكن أن يفيد في فهم ظاهرة « الحذف » والتقدير في العامل الحواري « أو يشير إلى أبعادها في النحو كله

فصاحب أساس البلاغة يذكر في بيان مادة (حذف) « حذف ذنب فرسه ، إذا قطع طرفه ، وفرس محدوف الدب . وزق محدوف : مقطوع القوائم . وحذف رأسه بالسيف : ضربه فقطع منه قطعة » (١) .

وقريب من هذا ما يذكره صاحب اللسان إذ يرى أن « حذف الشيء يحذفه حذفاً ، قطعه من طرفه » (٢) .

وأما صاحب القاموس فإنه لا يقيد الحذف بالطرف كما ذكر صاحب اللسان وأساس البلاغة ، وإنما يفسره بالإسقاط مطلقاً يقول . « حذفه يحذفه ، أسقطه ، ومن شعره أحد ، وبالعصا رماه بها » (٣) فلم يتقيد في تفسيره اللغوي لمعنى الحذف بالقطع من الطرف كما قيده الزمخشري وابن منظور علي أن ابن منظور قد ذكر أيضاً تعريفاً للجوهري غير مقيد ، يقول باقلاً عنه . « حذف الشيء إسقاطه . ومنه حذفت من شعري ومن دب الدابة ، أي . أخذت » (٤) ، ويمكن أن يفسر هذا الاختلاف بين المعاجم على أنه نوع من التطور الدلالي ؛ إذ كان الحذف مقيداً بالطرف أول الأمر ، وبخاصة وتحت لفظه مدلول مادي ، ثم أدركه نوع من التطور فشمّل دلالات أخرى غير مادية فلم يمكن تحديد (الطرف) الذي يحذف منه ، ومن ثم اكتفى بعضهم في تعريفه بأنه (الإسقاط) دون تقييد ، وكأنه إشارة إلى هذا التطور الدلالي الجديد .

وسواء كان إسقاط الشيء المحذوف مقيداً بالطرف أم غير مقيد ، فإن هذا التفسير اللغوي لا يفيد في مجال الاصطلاح ؛ إذ هو لا يوضح الظاهرة لغوياً ولا يشير إليها نحوياً ، وهكذا بقية التعريفات المعجمية للاصطلاحات المتقاربة والتي توشك أن تكون متداخلة في هذا الموضوع ، وهي اصطلاحات . الاستعاء ، والاتساع ، والاحتصار ، والإصمار ، والتقدير ، والتصم ، والتأويل .

ومن هنا فإنه ينبغي أن تدرس هذه الاصطلاحات لتحديد صلتها بظاهرة الحذف والتقدير .

(١) أساس البلاغة مادة (حذف)

(٢) اللسان نفس المادة

(٣) القاموس المحيط نفس المادة

(٤) اللسان المادة ذاتها

الاستغناء والحذف :

الاستغناء باب واسع ، فكثير ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، ويذكر السيوطي ^(١) أمثلة لهذا الاستغناء فيذكر أن العرب استغفروا عن تثنية سواء بتثنية سي ، فقالوا سيان ، ولم يقولوا سوايان ، كذلك استغنوا بتثنية ضمع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية صبعان الذي هو اسم المذكور فقالوا صبعان ، ولم يقولوا : صبعانان .

قال أبو حيان : « العرب تستعني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن ودر ووادر ، ويقولهم رجل آلى عن أعجز وامرأة عنجزة عن ألياء » ^(٢) .

وقد عقد ابن جني في خصائصه باباً للاستغناء بالشيء عن الشيء ، نسب فيه إلى سيويه قوله : « واعلم أن العرب قد تستعني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستعني عنه مسقطاً من كلامهم ألبتة ، فمن ذلك استعناؤهم بترك عن ودع وودر ... وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر أو مذكور وعليه جاء مذاكير ، وكذلك استغنوا بأنيق عن أن يأتيوا به والعين في موضعها فألزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا : أنوق إلا في شيء شاذ حكاه المراء . وكذلك استغنوا بقسي عن قورس فلم يأت إلا مقلوباً ، ومن ذلك استعناؤهم بجمع النقلة عن جمع الكثرة نحو قولهم : أرجل ، لم يأتيوا فيه بجمع الكثرة » ^(٣) ، ثم يريد ابن جني على ذلك مادح أخرى كلها تتفق مع هذه المادح التي نسبها إلى سيويه وتلك التي ذكرها السيوطي في أنها جميعاً تقصر الاستغناء على المفردات لا على التراكيب ^(٤) ، ثم تناول المفردات من جانب واحد من جوانبها ، إذ هي تسوع عدم وجود بعض الصيغ أو الأوزان ، ومحور هذا التسوية هو الربط بين الصيغ أو الأوزان التي لم ترد وبين صيغ أخرى أو أوزان وردت في اللغة ومن هنا يمكن أن يجد فارقاً بين الحذف والاستغناء . يمكن توصيحه في :

١ أن الحذف إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقع اللغوية ، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويًا ؛ سلامة التركيب وتطبيقاً للقواعد ، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقع لغوية مختلفة . أما الاستغناء كما رأينا فهو محاولة لتبرير عدم وجود صيغ معينة أو أوزان خاصة في اللغة

(٢) انظر السابق

(٤) المصدر نفسه

(١) الأشباه والنظائر (٥٥/١)

(٣) الخصائص (٢٧٥/١ - ٢٧٦)

فمثلاً : أهلاً وسهلاً ، تعبير تفترض القواعد السحوية أن فيه حذفاً ، مرده إلى أن كلاً من الكميتين منصوبة ، فهي معمولة ، ولا بد لها من عامل ، وليكن العامل هـا قدِمَتْ في الكلمة الأولى ونَزَلَتْ في الثانية . فسجد أن العاملين المحذوفين اللذين قدرنا وجودهما في الكلام يوجدان فعلاً في مواقف لغوية أخرى ، أي : في نصوص لغوية معاصرة .

أما كلمة (ترك) فقد أعست في نظر اللغويين عن استخدام الماضي من كلمتي يدع ، ويذر ، ولم يستعمل الماضي من هاتين الكلمتين ولا يمكن أن يستعمل . أي أن المادة اللغوية قد اقتضت في اشتقاقها على ذكر ما يدل على الزمان في الحال والاستقبال دون أن يوجد فيها ما يدل على الماضي

وكذلك جمع رجل على أرجل ، فقد اقتضت المادة المسموعة لغوياً على ذكر جمع القلة دون جمع الكثرة وهذا القصور عن وجود صيغ معينة أو أوران معينة هو ما يفسره النحاة بالاستعناء ؛ إذ يربطون بين هذه الصيغ والأوران التي لم تذكر وبين أخرى مسموعة ، على نحو يجعل من استخدام اشتقاق مادة مرزاً لإهمال اشتقاقات أخرى مع أن من الواضح أن الاشتقاق لم يدخل كل (المواد) أو (الجذور) الموجودة في اللغة ؛ لأن الاشتقاق في صميمه إنما هو تلبية لغوية لحاجات اجتماعية ، وهو يحتاج إلى دراسة مستقلة ، بيد أننا نلاحظ أن ثمة صلة حتمية بين نظام الاشتقاق وبين شأنا اللغة المشتركة . فعدم وجود مشتقات معينة له دلالة اجتماعية ولغوية معاً

٢ - تلعب الصيغ التي يرى النحاة أنها محذوفة دوراً في التركيب في حالتي الذكر أو الإسقاط . أما في الاستعناء فلا وجود لتلك الصيغ فضلاً عن أن تقوم بدور ما . وهذا واضح من الأمثلة السابقة . فقد نصب الفعل المحذوف مفعوله ، أما في الاستعناء فلم نجد تأثيراً ما في التركيب للصيغة المهملة أو للوزن غير المسموع ، وقد يكون لهذا كما أشرت دلالة اجتماعية واللغوية ، ولكن ليس له تأثير في التركيب

الحذف والامتساع :

عقد ابن السراج باباً في (الأصول) محاولاً توصيح هذين المصطلحين عن طريق التفرقة بينهما ، فقال : « الامتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والامتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المصاف إليه مقام مصاف أو الظرف مقام الاسم ، فالأول نحو : فاسأل القرية ، والمعنى - أهل القرية ...

والثاني فنحو . صيد عليه يومان ، والمسي : صيد عليه الوحش في يومين ، بل مكر الليل والنهار ، نهاره صائم وليله قائم ، والمسي : مكر في الليل ، صائم في النهار ،^(١) ثم يعقب على هذا بقوله . « وهذا الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به »^(٢) .

وابن السراج في نضبه السابق يجعل الحذف محتضاً بحالة حذف العامل وإبقاء المفعول على حاله ، ويجعل الاتساع محتضاً عن اخذ في أنه في حالة الاتساع يتغير الياقي بعد المحذوف ليتناسب حكمه الإعرابي مع وضعه الجديد ، وهو ما يتسق مع أمثله التي ذكرها ومواضعه التي قصدها في ثلاث نقاط^(٣) .

١ - في المصادر .

٢ - بين المضاف والمضاف إليه .

٣ - في عدد من المفاعيل ، من بينها المفعول له ، والمفعول معه .

وإذا ما حذف هذه اصطلاح يتضمن حالة واحدة . وهي حالة إسقاط العامل مع بقاء المفعول على ما كان له من حكم إعرابي ، أي حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابي ، ويخرج عنه تلك المواضع التي جعلها من قبيل الاتساع ؛ إذ يتغير فيها المفعول ليأخذ حكماً جديداً .

ولكن من الممكن أن نستعني عن هذه التفرقة التي ذكرها ابن السراج بين الحذف والاتساع ، بأن يجعل الحذف يشمل حالتي تغير المفعول أو بقاءه على ما كان له من وضع إعرابي . وفي كلامه نفسه ما يبرر لنا هذا الموقف ؛ إذ اعترف بأن « الاتساع صرب من الحذف » .

الحذف والإضممار :

يوحد بعض^(٤) الدارسين الحذف والإضممار ، ويرى أن الإضممار لا يفرق عن الحذف في شيء ؛ لأن في كل منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي . والحاجة يعرفون بين الحذف والإضممار ؛ إذ الإضممار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمّر أو المستتر . أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده .

(١) الأشياء والنقائز (١٣/١ ، ١٤)

(٢) المصدر السابق (١٤/١)

(٣) المصدر نفسه (١٤/١ - ١٦) .

(٤) الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » انظر (ص ٥٦)

وصيغة دأكر مثلاً تدل بنفسها على ما أسدت إليه وهو المحاطب المذكور .

وصيغة أداكر كذلك تدل على أن المسد إليه متكلم مفرد

وصيغة نداكر تدل على أن المسد إليه جماعة المتكلمين

وهكذا بقية الصيغ التي يضمّر فيها الفاصل .

أما في حالة الحذف فلا يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف ، ولا يستتبع إلا من السياق ، فنحو : (بحير) خبر لمبتدأ محذوف ، ولكن الذي يحدد هذا المبتدأ هو السياق ذاته ، والتعبير بدون مراعاة السياق يحتمل أن يسد لصمائر شتى ، إفراداً وتشية وجمعاً ، تذكيراً وتأنيقاً

الحذف والاختصار .

يجعل السحويون الاختصار أساساً لتفسير عدد من الظواهر اللغوية : إذ « هو جل مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم » كما يقول السيوطي ^(١) ، ومن أهرر هذه الظواهر ^(٢) :

وجود الصمائر مع إمكان التعبير بالأسماء الظاهرة ؛ لأن الصمائر أحصر من الظواهر ، خصوصاً ضمير العيبة فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَقْعَرَةً ﴾ [الأحزاب ٣٥] ، قام مقام عشرين ظاهراً

« الحصر (بإلا) و (إنما) وغيرهما » ؛ لأن الجملة فيه تنوب ماب جملتين

« العطف » ، لأن حروفه وضعت للاغناء عن إعادة العامل » .

« التشية والجمع » ؛ لأنهما أعيا عن العطف .

ومن الظواهر التي قام الاختصار بدور رئيسي في وجودها - في نظر السيوطي - ظاهرة الحذف . « فتارة بحرف من الكلمة كنم يك ونم أبى ، وتارة لكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك ولهذا نجد الحذف كثيراً عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة » ^(٣) .

وليس من شك في أن الاختصار كان شيئاً في وجود عدد من الظواهر اللغوية المختلفة ، ولكن الاختصار لم يكن السبب الرئيس في ظاهرة الحذف السحوي ، وفي

(١ ، ٢) لأشياء والنظائر (٣٠/١ ، ٣١) (٣) المصدر نفسه (٣٤/١)

الحذف في العامل بوجه خاص ؛ ذلك لأن الاختصار في صميمه موقف نفسي لا لغوي ، وهو موقف قد يؤثر في اللغة من جوانب عدة ولكن الحذف النحوي يبع من محاولة النحاة تعليل الاختلاف بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية . وهو على هذا نوع من (التأويل) للواقع اللغوي ليسجم مع القاعدة (١) التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يحالف الجادة ، فيتأول (٢) . والحذف أحد سبل هذا التأويل ، يتم فيه اهتمام أبعاد في النص غير موجودة ، وهدفه هو التوفيق بين الشروط التي تلتزمها القواعد النحوية وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط فلا تطبقها ، والقول بالحذف يبرر هذا التجافي عن طريق تقدير محذوفات في النصوص تنطبق مع الشروط التي تتطلبها القواعد وهذا ما يعنيه أبو حيان بتأويل ما يحالف الجادة ليتسق معها . فالجادة ليست إذا النصوص النحوية ، بل ليست أيضًا الشواهد المحفوظة ولكنها قواعد النحو التي ينبغي أن يؤول ما خرج عليها

الحذف والتأويل :

التأويل - إذا - هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتواءم فيها شروط الصحة نحويًا إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية ، أو بتعبير آخر هو صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قالب هذه القواعد

والتأويل يستخدم في هذا المجال الحذف والزيادة والتقديم والتأخير ، والحمل على المعنى والتحريف (٣) ، ويمكن أن يضاف إلى هذا التقدير والإضمار أو الاستقار . وإذا فالحذف أسنوب من أساليب التأويل النحوي ، وواحد من طرقه التي استخدمها النحاة لتبرير الاختلاف بين الواقع اللغوي والقواعد النحوية . وتبرير هذا الاختلاف في نظر النحاة يسلم إلى نتيجتين مهمتين :

أولاهما . صحة القواعد . وثانيتهما . سلامة النصوص

والنظر الدقيق لقضية التأويل النحوي ، وأبعادها ، ومظاهرها ، يسلم إلى أن هدف النحاة الأصيل إنما هو تصحيح قواعدهم التي ذكروها عن طريق تسوية ما يختلف مع هذه القواعد من نصوص تقبل التسوية ورفض ما سواها . وإذا فللنحاة إراء النعة وبصورتها موقف محدد يتلخص في :

(١) الاقتراح (ص ٢٤)

(٢) الخصائص (٢ / ٣٦٠)

أولاً قبول النصوص التي تنص مع القواعد .

ثانياً : قبول النصوص التي يمكن أن يبرر اختلافها مع القواعد نحوية ، ويتم تبرير هذا الاختلاف عن طريق التأويل . واحذف أحد وسائل التأويل ، وكذلك التقدير ، كما يفهم من نص ابن جني السابق

ثالثاً رفض النصوص التي تختلف مع القواعد النحوية اختلافاً جذرياً ، بحيث لا يمكن تأويلها ، فإذا أدركنا أن القواعد النحوية كانت نتيجة خلط بين المباحج المختلفة وبطريقة جزئية في تناول انقضايا المعوية ، ثم في التعميد النحوي بها ، أمكن أن تصور مدى ما يحدثه التأويل النحوي بأساليبه المختلفة من تباين مع النصوص المعوية واصطراب بين المدارس النحوية . وهو ما أرجو أن يتضح بعد استقصاء هذه الظاهرة في الفصل الثاني .

التقدير

التقدير مطهر من مظاهر التأويل ، وهو يتحد صوراً شتى في النحو العربي ، وقد حاول بعض الباحثين تحديد صور التقدير في النحو فذكر أنها :

١ - الجمل التي لها محل من الإعراب ، ويبدو التأويل فيها في جعلها محلاً مفرد كان حقه أن يكون في مكانها . وهي خمسة الخبر والمفعول في باب ظن - وجواب شرط جازم وحال وتابع .

٢ - المحرور بحرف الجر الرائد ، مثل : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ - فَتَعِيدٍ ﴾ [معب ٤٦]

٣ - تأويل لمعاني الشكلية لتوافق المعاني الدلالية ، ثم يترتب على هذه المعاني المفترضة أحكام نحوية ، ومن ذلك تأويل المصدر باسم الفاعل أو العكس .

فهي كل من هذه المواضع الثلاثة تقدير غير الظاهر . في الموضع الأول تقدر الجملة مفرداً ، وفي الموضع الثاني يقدر إعراب محال في الإعراب الظاهر ، وفي الموضع الثالث تقدر صياغة محالفة للظاهر . بيد أنه يمكن أن نجد في هذه المواضع الثلاثة شيئاً يجمع بينها ، هو أن التقدير فيها جميعاً يعود إلى مسبب واحد ، وهو تقدير الحركة الإعرابية ، فهي الجمل يتم التقدير لتأخذ حكماً إعرابياً ، وفي المصدر المؤول لا يكون التقدير إلا ليأخذ حكماً إعرابياً أيضاً والأمر واضح في الجر بحرف جر رائد . وإذا فالتقدير في هذه المواضع مقصور على الحركة الإعرابية وإن اتخذ صوراً شتى . ويمكن أن يصيف إلى هذه الصور حالتين أخريين

أولاهما : أن الحركة الإعرابية تقدر في حالة البناء وما يتصل به من شبه .
وثانيتهما . أنها تقدر أيضًا في حالة التعليق

وثمة نوع آخر من التقدير لا يهدف إلى تصحيح الحركة الإعرابية بإعادة تنظيم الجملة أو افتراض إعادة صياغة المفردات ، وإنما يفترض التقدير وجود تراكيب لا وجود لها فعليًا . ولكنه مدهوع إلى افتراضها بحكم التزامه بالقواعد النحوية ، وسواء في ذلك أن يفترض جملة بأسرها أو بعض أجزائها . فهو إذاً يقدر ما لا وجود له . وهو لذلك يختلف عما سبقته الإشارة إليه في أنه لا يعيد صياغة النص الموجود فعليًا ؛ إذ هو يحلق بصورًا لا وجود لها

وأبرز صور هذا النوع من التقدير أمران : تقدير الجملة ، وتقدير أجزاء الجملة .

١ - في تقدير الجملة اضطر الحاجة إلى القول بتقدير الجملة بأسرها حين أعورتهم استقامة القواعد من غير تقدير . وذلك شائع في النحو . فهم يقدرون الجملة في أبواب كثيرة منها : القسم والشرط والعطف . نقول (والله لأفعلن) ، وتقديره أقسم بالله ، وتقول : (الإنسان مجزي بعمله إن خيرًا فخيرًا وإن شرًا فشرًا) أي إن فعل خيرًا جري خيرًا وإن فعل شرًا جري شرًا . وفي كتاب الله . ﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْكَافِرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [البقرة ٦٠] أي فضرب فانفجرت .

٢ في تقدير أجزاء الجملة اضطروا إلى تقدير أجزائها إذا وجدوا في الكلام عاملًا وليس له معمول قدروا له معموله . وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه ، وإذا وجد معمول ولم يكن ، ثم عامل قدر له عامله . وفي النحو تبعًا لهذا كثير يمكن أن نجد في أبواب متفرقة ، مثل : الابتداء والإضافة والصفة والعطف والاستثناء ، بل فيه أبواب هي نتيجة التقدير المحض وهي : الاشتغال ، والتسارع .

بعد هذا العرض لفكرة التقدير يعني أن يسجل هذا البحث أن الحاجة قد تناولوا في هذه الظاهرة مباحث عدة ، منها (١)

١ - أنه يعني أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ؛ وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير موضعه . فيجب أن يقدر المسر في نحو . ريدًا

(١) انظر الأشياء والنظائر (١٥٢/١ ، ١٥٣) ، وحاشية السموقي (٣٢١/٢ - ٣٢٧)

رَأَيْتَ ، مقدماً عليه .

وقد جور البيانيون تقديره مؤخرًا عنه ، وقالوا . إنه يفيد الاختصاص حيث
ويحالفهم في ذلك الحجة ، فلا يجورونه إلا عند تعدل الأصل أو اقتضاء أمر معنوي
لذلك .

٢ . يعني أن يقدر المقدر من لفظ المذكور إذا أمكن . فيقدر : في ضربي ريذا
قائماً : ضربه قائماً فإنه من لفظ المبتدأ دون إد كان أو إذا كان ، ويقدر اصرب دون أه
في : ريذا اصربه .

٣ . يعني تقليل المقدر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل ؛ ولذلك كان تقدير الأخفش
في ' صربي ريذا قائماً : ضربة قائماً أولى من تقدير باقي البصريين حاصل إد كان أو إذا
كان قائماً ؛ لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ؛ ولأن التقدير من اللفظ أولى .

٤ . إذا اقتضى التأويل تقديرات عدة ، كما إذا استدعى تقدير أسماء متصايغة ،
أو موصوف وصفة مصافة ، أو جار ومجرور عائد على ما يحتاج إلى الربط ، فلا يقدر
أن ذلك كله قد حذف دفعة واحدة ، بل على التدريج .

فالأول نحو : ﴿ كَالَّذِي يَنْتَنِي عَلَيْهِ ﴾ [الأحراب ١٩] أي : كدوران عين الذي

والثاني نحو : قول امرئ القيس :

إذا قامتا تضرع المسك مهما سيم الصب جاءت يرب القرص

أي تصوعاً مثل تصوع سيم الصب

والثالث نحو : ﴿ وَأَنْفَعُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى مَسْرُ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أي . لا تجزي فيه ، ثم حذف

في فصار لا تجزيه ، ثم حذف الصمير مصوباً لا محوَصاً ، قاله الأخفش

ومن تعدد التقديرات ، أن يكون اللفظ على تقدير ما ، وذلك التقدير بدوره على
تقدير آخر .

نحو ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [س ٣٧] . فإن يفتري مؤول بالافتراء ،

والافتراء مؤول بمفتري

وكذلك : ﴿ ثُمَّ تَوَدُّونَ لِمَا قَالُوا ﴾ [المجادلة ٣] ، قيل ما قالوا بمعنى القول ، والقول

بتأويل المقول .

وهذه المباحث كلها إما هي المظاهر التفصيلية للقاعدة التي اعترف بها النحاة وهي أن « التقدير خلاف الأصل » ، ولذلك فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه - فإذا احتيج إلى التقدير فيسعي أن يلتزم ما أمكن عدم الإسراف فيه حتى لا يسرف في البعد عن الأصل الملقوط به ، ومن ثم كان علينا أن نقل ما أمكن عدد الألفاظ المقدرة ؛ لأنها لا تقدر إلا بضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، وأن يلتزم ترتيب الصياغة المألوف مع المحافظة على (نص) اللفظ الذي يشير إليه الطاهر ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً وبهذا يرى النحاة أنهم قد حددوا أسلوب التقدير على نحو يمكن معه أن يقوم بدوره في تأويل النصوص المخالفة للقواعد دون تحجّر على النص أو خوف عبي القاعدة الحذف والتقدير .

وستهي من هذا كله إلى تحديد الصلة بين الحذف والتقدير ، تمهيداً لتحديد أبعاد هذه الظاهرة النحوية في أبواب النحو .

ولعل من الواضح بعد التعريفات السابقة أن بين الحذف والتقدير نقط التقاء ، كما أن بينهما مواضع خلاف .

فهما يلتقيان أولاً في أن كلاهما أسلوب من أساليب التأويل النحوي للنصوص النحوية المخالفة للقواعد النحوية

ويتفقان ثانياً في بعض مواضع الحذف ؛ إذ يتحتم فيها تقدير المحذوف دون أن يكتفى بإعادة سبك النص الموجود أو افتراض إعادة صياغة المفردات ثم يختلفان في .

أولاً أن الحذف - عند النحاة - يقتصر على حالة حذف العامل ، سواء بقي معموله على ما كان له من حكم إعرابي أو تغير ليتسق مع وضعه التركيبي الجديد ، إذا عدداً الاتساع صريحاً من الحذف كما ذهب إليه بعض النحاة . وهو ما يأخذ به هذا البحث .

أما التقدير عند النحاة - وكما تحدده تعريفاتهم فإنه يتناول محذوفات أخرى غير العامل ، فهو يتناول حذف المفعول ، وكذلك حذف الجملة بأسرها ، أي العامل والمفعول معاً

ثانياً : أن الحذف - عند النحاة - مقصور على حالة افتراض سقوط أجزاء معينة من النصوص النحوية المؤولة ، هي العوامل .

أما التقدير فإنه فصلًا عن تناوله لحالات الحذف المختلفة - فإنه يشمل أيضًا حالات أخرى لا حذف فيها ، بل كل ما فيها هو اقتراس إعادة صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية .

وعلى الرغم من هذا الخلاف بين الحذف والتقدير عند النحاة ، فمن الممكن أن يجد بينهما أرضًا مشتركة كقيلة بأن تعيد تشكيل الظاهرة فتحدد أبعادهما معًا ككل متكامل ، لا كاصطلاحين متناقضين .

فمن الممكن أن ننظر إلى الحذف والتقدير لا كاصطلاحين يختلف مضمونهما ، بل كظاهرة واضحة الأبعاد تسع في جوهرها من التزام بين الحذف والتقدير ؛ إذ الحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ . كما أن التقدير - في مجانه الرئيس - ليس إلا حذف بعض أجزاء النص الكلامي في اعتبار النحاة .

وعلى هذا الأساس من الفهم يمكن أن نتناول ركيزة الاختلاف الأولى بين الحذف والتقدير على أنها تفكير نظري مجرد وعنت في تفسير الاصطلاح تفكير مجرد ؛ لأن الواقع أن الأطراف الثلاثة التي ذكرها النحاة وهي العامل والمعمول والحركة الإعرابية على الرغم من انفصالها في التقدير النحوي هي متشابكة متداخلة في الواقع النحوي ، بل في كثير من جريئات القواعد النحوية ذاتها حيث يجد الكلمة الواحدة عاملًا ومعمولًا معًا .

وأما أنها عنت في تفسير الاصطلاح فلأن كلمة (الحذف) تستطيع أن تشير إلى كل محذوف . فلا معنى لأن نحصلها ببعض المحذوفات دون بعض ؛ إذ يكاد يكون مستحيلًا أن نفصل في الواقع النحوي بين العامل والمعمول بمعنييهما التقليديين .

وأما نقطة الخلاف الثانية بين الحذف والتقدير فيمكن أن نحصل منها إذا فهم التقدير على أنه تقدير المحذوف وحده ، ومن ثم لا يتناول التقدير غير ما يتناوله الحذف

على هذا النحو نستطيع أن ننظر إلى (الحذف والتقدير) على أنه اصطلاح محدد المفهوم . يختلف عن الاصطلاحين النحويين الحذف والتقدير ، فاستخدام كل من الكلمتين وحدها يعني معنى محددًا عند النحاة سبق توصيحه . وأما استخدامهما معًا على نحو ما يفعل هذا البحث فإنما يكون ذلك ليدل به على المعنى الجديد الذي صار لهما باجتماعهما ؛ بحيث صار الحذف والتقدير (ظاهرة) لغوية . أو بتعبير أدق (موقفًا) نحويًا و ظاهرة لغوية معًا .

وهذه الظاهرة تتناول الجملة وأجزاءها داخل التركيب الكلامي ، فهي لا تتناول
المفردات ولا الصيغ قبل تركيبها ، وإنما تتناولهما من حيث دخلا التركيب وكوينا جملة
أو صارا بعضا منها

دراسة استقصائية للظاهرة

ظاهرة الحذف والتقدير - بالمعنى الذي تحدد في الفصل السابق تناول الكلام بجملة ، كما تقتصر على بعضه سواء كان هذا البعض جملة أو بعضها ، أو أكثر من جملة واحدة . ويحاول هذا الفصل أن يتتبع هذه الظاهرة بيحيط بكل أبعادها ، فيدرس أولاً مظاهر حذف الكلام بجملة ، ثم يدرس ثانياً حذف بعض الكلام .

وسيتناول هذا الفصل مظاهر الحذف هذه في مراحل ثلاثة لتيسير تنظيم هذا الركام لسحوي الهائل كمقدمة ضرورية لتحديد أبعاده واستخلاص دلالاته . وهذه المراحل هي أولاً حذف أكثر من جملة ، ومسائل فيها حذف الكلام بأسره ، وكذلك حذف بعضه إذا كان أكثر من جملة .

ثانياً . حذف الجملة ، ومعني بها ما تشمل ركني الإسناد

ثالثاً . حذف بعض أجزاء الجملة ، أيما كان وضع هذه الأجزاء من الساحة الإعرابية ويدخل فيها الأدوات المحذوفة ، سواء كانت علامة أو معبونة ، دلالية أو تركيبية .

أولاً : حذف أكثر من جملة

أ - حذف الكلام بجملة .

يرى النحاة أن حذف الكلام بجملة - بحيث لا يبقى منه عمدة ولا قصة يقع باطراد في مواضع

١ - بعد حرف الجواب (١)

يقال أقدم ريد ؟ فتقول نعم ، وألم يقم ريد ؟ فتقول نعم ، إن صدقت النفي ، وينى إن أبطلته . وهذا كلام محذوف ، تقديره بعد حرف الجواب في الماضي قام ريد ، وفي المضارع يقوم ريد ، ولم يقم ريد . ومن ذلك قول الشاعر :

قالوا أحمت فقت إن وحيثي ما إن برال مسوطة برجائي

و (إن) هنا بمعنى نعم ؛ لأنها لو كانت المؤكدة العاملة لكنت محذوفة الاسم

(١) انظر ابن يعيش (٥/٨ ، ٦) ، وحاشية الدمشقي على المعنى (٣٥٩/٢) ، ونهر المودير على حاشية بالهامش ، وشرح شواهد المعنى (ص ٤٧)

والخير ، وذلك غير جائز فيها لما صرحوا به من أن المؤكدة لا يجوز حذف جزأها معاً .
وأما قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه
ففيها خلاف . فذهب أكثر النحاة أن (إن) بمعنى نعم والهاء للسكت . والمعنى .
فقلت نعم ، أي قد علاني الشيب ، فيكون من قبيل حذف الكلام بجملة ، وذهب
بعض النحاة إلى أن الهاء ليست للسكت بل استعانة (إن) على أنها المؤكدة والخبر
محدوف ، أي : إنه كذلك . فيكون من قبيل حذف جزء الجملة .

٢ - بعد نغم وبش :

في حالة واحدة هي حالة حذف المخصوص بالمدح أو بالدم عند من يعتبر الكلام
جملتين لا جملة واحدة ، فتكون (نعم الرجل) جملة ، والمخصوص مبتدأ خبره
محدوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما إذا قلنا : إنه مبتدأ خبره الجملة فيه فالحذوف في
حالة حذف المخصوص جزء الجملة .

ومثال ذلك قوله تعالى . ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَبِيحًا نَّعَمَ الْمَسِيحُ ﴾ [ص ٤٤] ، أي : هو أيوب .
وعلى هذا لو ذكر المخصوص تراوح القول بين الحذف وعدمه تبعاً لاختلاف النحاة
بين اعتباره مبتدأ والجملة قبله خبراً أو أن خبره محذوف . فلو اعتبرنا الكلام بأسره جملة
واحدة لم يكن ثم تقدير ، ولو جعل جملتين كان الكلام من قبيل حذف الخبر .

٣ - بعد حروف النداء (١)

في مثل . ﴿ يَكَلِّتْ قَوْمِي تَعْلَمُونَ ﴾ [يس ٢٦] ، إذا قيل إنه على حذف المأدى ، أي
يا هؤلاء .

وقد اختلفت بذلك عما إذا قيل إن حرف النداء إذا ولي ما ليس بمأدى يكون مجرد
التسبيه ، لأن الكلام حينئذ لا حذف فيه .

وإنما كان هذا الموضع من قبيل حذف الكلام بجمته : لأن المأدى عند سيويه
وحمهور البصريين مفعول به ل (أدعو) ، مقدراً ، فأصل يا ريد أدعو ريداً ، حذف
أدعو لروما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه . فجزء الجملة وهما الفعل والفاعل
محدوفان فإذا حذف المأدى أيضاً كان الكلام بجمته محذوفاً

٤ - بعد (إن) الشرطية

كقول رؤية :

قالت بهات العم يا سلمى وإن كان فقيرًا معدماً قالت وإن أي . وإن كان كذلك رصيته .

وفي هذا الموضع خلاف . يرى بعض النحاة مستندياً إلى رأي اللدمايبي^(١) أن المحذوف هنا هو جزء الكلام وإن كان أكثر من جملة ، وليس الكلام بجملة محدوقاً ؛ ولأنك إذا قلت . إن جاء زيد أكرمته ، كان الكلام هنا هو مجموع هذا التركيب أي إن الشرطية وجملة الشرط وجملة الجواب . وليس شيء من الجملتين حال تعلق (إن) به وارتباطها به كلاً ما لعدم استقلاله بالإفادة ، بل مجموع ذلك هو الكلام^(٢) ، وقد ذكرت (إن) ، وهي جزء الكلام هنا . وإذا فالحذوف بعض الكلام وإن كان أكثر من جملة . وإذا فموضعه في الدرس النقطة الأولى من المرحلة الثانية .

وقد أجاب الدسوقي على ذلك في حاشيته على المعنى^(٣) بأن ابن هشام حين ذكر هذا الموضع قد ألقى الحرف لعدم مدخله في الاستناد الكلامي والحكم الإعرابي . وهي إجابة مدحونة لا تدفع الاعتراض ؛ إذ لحرف الشرط تأثير غير مدفوع في الدلالة وفي الحركة الإعرابية على السواء

٥ - في نحو : افعل هذا إما لا^(٤)

أي إن كنت لا تفعل غيره فافعه . وإنما قدر كان ؛ لأن المعلق عليه عرمة على عدم الفعل . وفي هذا الموضع خلاف كالذي قبله ، حول كونه من قبيل حذف الكلام بأسره أو بعضه فحسب .

ب - حذف أكثر من جملة :

وحذف بعض الكلام المشتمل على أكثر من جملة ليس له موضع يطرد فيها ، ولكن له أمثلة منها^(٥) .

قول عبيد بن الأبرص .

(١) الدسوقي على المعنى (٣٥٩/٢) ، والأمير على المعنى (٢٧٢/٢)

(٢) انصراح السابق (٣) الدسوقي على المعنى (٣٥٩/٢ ، ٣٦٠)

(٤) السابق

(٥) انظر المعنى ، وحاشية الدسوقي عليه (٣٦٠/١) وما بعده ، وحاشية الأمير (٢٧٥/٢)

إن يكن طبعك الدلال فلو في مالف الدهر والسير الخوالي
أي . إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك ، فقد حذف
جملة الشرط وجملة الجواب ، ورأى بعضهم أنه من قبيل حذف الجملة . وقد رد
الدسوقي ذلك بأنه ليس كذلك ؛ « إذ المحذوف ها أمران هما جملة الشرط والجاء ،
لا جملة واحدة فقط » .

قال الله تعالى : ﴿ قُلْنَا أُخْرِجُوهُ بِحَيِّهِ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ الْآيَاتِ ﴾ التقدير . فخر به فحيي
فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى ، فالمحذوف ثلاث جمل هي : (فخر به) ، (فحيي) ،
(فقلنا) .

قال الله تعالى ﴿ أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتِلْكَ الْأَمْثَالِ لَأَعْلِمَنَّكُمْ أَنَّ يَوْسُفَ أَنبَأَ الْفِتْرِ ﴾ ، التقدير .
فأرسلون إلى يوسف لاستعيره الرؤيا فأرسلوه فأنه وقال له : يا يوسف
وقال تعالى . ﴿ قُلْنَا أَدْمِمْ إِلَى الْقَوْمِ الْآيَاتِ كَذِبُوا بِآيَاتِنَا فَذَرْهُمْ ﴾ [المزاد ٣٦] ،
التقدير : فأنبأهم فأبلغهم الرسالة فكذبوها فدمرناهم

ثانيا : حذف الجملة

وبها مواضع هي :

جملة القسم

القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى ، والعرص من القسم توكيد المقسم عليه سواء
كان نفيًا أو إثباتًا ، نحو : والله لأقومن ووالله لا أقومن . وإنما كان جواب القسم نفيًا
أو إثباتًا ؛ لأنه خبر ، والخبر يقسم قسمين نفيًا وإثباتًا وهما اللذان يقع عليهما القسم
وعقد الخبر خلاف عقد القسم ؛ « لأنك إذا قلت أحلف بالله - على سبيل
الخبر - كان بمنزلة العده كأنك ستحلف . وكذلك إذا قلت . حلفت فإني أحيرت
أنك قد أقسمت فيما مضى ، وهو بمنزلة الداء إذا قلت يا ريد فأنت مداد غير معبر ،
ولو قلت : أنادي أو ناديت كان على خلاف معنى يا ريد ، فكذلك هذا في القسم ،
فكما أنك إذا قلت : أنادي ونويت ادعاء لم يكن الداء محيرًا ، فكذلك إذا قلت
أحلف بالله أو أقسم ونويت القسم كنت مقسمًا ولم تكن محيرًا .

إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر - والجملة عبارة عن كل كلام مستقل فإن
هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه ، نحو : أقسم بالله لأفعلن ، ولو

قلت : أقسم بالله وسكت لم يجر : لأنك لم تقصد الإحير بالحلف فقط وإنما أردت أن تحير بأمر آخر وهو قولك : لأفعلن ، وأكذته بقولك : أحلف بالله .
وإذا ففي القسم .

جملة القسم . وهي فعلية واسمية ، نحو : أحلف بالله ، وأقسم بالله ، ولعمرك ولعمرك أبيك ، ولعمرك الله .

وثمة أفعال فيها معنى اليمين فتجري مجرى أحلف ويقع الفعل بعدها كما يقع بعد (والله) ، نحو : أشهد وأعلم وآليت .

والمقسم به : وهو اسم الله تعالى وما جرى مجراه مما هو معظم عند الخائف والمقسم عليه : وهو الجملة المؤكدة ، أو هو جواب القسم ، نحو : لتفعلن ولا تفعلن وهو يكون إما نفيًا أو إثباتًا ، وعلى كل فهو إما أن يكون جملة فعلية أو اسمية .
وأداة القسم وهي الموصلة لمعنى الحلف إلى المحذوف به ، وتجر المقسم به

ولما كان كل واحد من المقسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى لم يكن بد من روابط تربط إحداهما بالأخرى ؛ كربط حرف الشرط بالجزاء ، ومن ثم كان لا بد من وجود أدوات الربط أو أدوات الجواب

ولقد ذكر النحاة ضروريًا من الحذف في مجالات القسم المختلفة في جملة القسم ، وجملة الجواب ، والمقسم به ، وأدوات القسم ، وأدوات الجواب .
بيد أن الذي تناولناه في هذه المرحلة هو حذف الجملة ، ومن ثم فإن من المعروف أن تقتصر على النقطتين الأوليين وهما حذف القسم والجواب

حذف جملة القسم :

ذكر النحاة أن حذف جملة القسم يتراوح بين لارم حتم وجائر كثير .
فيبرم حذف جملة القسم مع التاء واللام من حروف القسم بلا خلاف وفي حذفها وذكرها مع الواو خلاف ؛ إذ أجاز ابن كيسان إظهار الفعل مع الواو ، فيقال حلفت والله لأقومن . وقد رواه أبو حيان ؛ لأنه غير محفوظ ، فما جاء من ذلك فهو قول على أن (حلفت) كلام تام ، ثم أتى بعده بالقسم ، ولا يجعل (والله) متعقبة بـ (حلفت)^(١)

(١) ابن يعيش (١٠٠٩ ، ١٠١٠) ، والتصريح (٣٥٧/٢) ، والهماع (٣٩/٢)

ويجوز حذف جملة القسم مع الباء . كما يجوز ذكرها .
كذلك يجوز حذفها مع الواو عند ابن كيسان ، كما يجيز ذكرها .
ويقل ذكر جملة القسم في المواضع التي يجوز ذكرها فيها .
أي أن الحذف فيها كثير .

جملة جواب القسم :

وحذف جملة جواب القسم واجب وجائز .

فيجب فيما إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يفني عن الجواب ، ومن ذلك :

١ - إذا توالى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر ؛ إذ الجواب حيثئذ للشرط حتمًا ،
تفصيلًا له بلزوم الاستعناء بجوابه عن جواب القسم ؛ لأن منقطعه محل بالجملة ،
بحلله لأنه لجورد التأكيد (١) . نحو : ريد والله إن تقم بقم ، وريد إن بقم والله أقم .
ورأى أبو حيان أن الحذف هنا جائز لا واجب ، فيجوز عنده : ريد والله إن قام
لأقوم ، على أن يكون الجواب للقسم لا للشرط (٢)

ب - إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم الشرط على القسم ، نحو : إن بقم ريد والله أقم
ويجوز في

١ - إذا سبق القسم - وحده - طالب خبر أو صلة ، وبسي الكلام على الخبر
أو الصلة ؛ إذ جواب القسم حيثئذ محذوف لدلالة الخبر أو الصلة عليه ، نحو : ريد
والله يقوم ، وجاءني الذي والله يقوم .

ويجوز أن يسي الكلام على القسم فيكون هو وجوابه الخبر أو الصلة ، نحو : ريد
والله ليقوم ، وجاءني الذي والله ليقوم (٣) .

٢ - إذا دل السياق على الحذف . ومن أمثله (٤) :

﴿ وَاللَّزْعَنَةُ عَرَفَا ﴾ الآيات أي لتبعث ، بدليل ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ﴾

﴿ م وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ ﴾ [ق ١] - أي ليهلك ، بدليل ﴿ كَمْ أَفْلَكْنَا ﴾ ، أو إنك لمدر ،
بدليل ﴿ لَ يَخْبُؤُا ﴾ .

(١) الهوامع (٤٣/٢)

(٢) السيب ، وانظر التصريح (٣٥٧/٢) وما بعدها

(٣) المصادر السابقة

(٤) انظر التصريح (٣٥٧/٢)

﴿ صَ وَالْقَرْمَلِي ذِي الْمَذْكُر ﴾ [ص ١] - أي إنه لمعجز ، أو إنك من المرسلين ، أو وما الأمر كما يزعمون .

الشرط :

تدخل أدوات الشرط على جملتين مرتبط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملتين الواحدة في إعادة المعنى ، نحو : إن تأتني آتلك ، والأصل : تأتيني آتلك ، فلما دخلت إن عقدت إحداهما بالأخرى حتى لو قلت : إن تأتني ومكنت لا يكون كلاماً حتى تأتني بالجملتين الأخرى . فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من الخبر ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر فالجملتين الأولى كالمبتدأ ، والجملتين الثانية كالخبر ، فهو من التام الذي يراد عليه فيصير ناقصاً ، نحو : قام زيد فهذا كلام تام ، فإذا ردت عليه وقلت : إن قام زيد صار ناقصاً لا يتم إلا بجواب ^(١) .

من هنا يتبين أن الشرط تركيب كلامي يتضمن :

١ - جملة الشرط ولا تكون إلا جملة فعلية ؛ لأنها علة وسبب لوجود الثاني ، والأسباب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأعراض والأفعال أعراض ^(٢) .
ويشترط أن يكون فعلها ماصياً أو مصارعاً ، ولا يقع فعل الأمر شرطاً .
ويشترط في الفعل الذي يقع شرطاً ستة أمور ^(٣) :

- ١ - أن يكون فعلاً غير ماصي المعنى ، فلا يجوز : إن قام زيد أمس قمت .
 - ٢ - ألا يكون طلبياً ، فلا يجوز : إن قم ولا إن لتقم .
 - ٣ - ألا يكون جامداً ، فلا يجوز : إن عسى ولا إن ليس
 - ٤ - ألا يكون مقروناً بحرف تنصيص ، فلا يجوز : إن سوف يقوم
 - ٥ - ألا يكون مقروناً بقد ، فلا يجوز : إن قد قام ولا إن قد يقوم
 - ٦ - ألا يكون مقروناً بحرف نهي غير لم ولا ، فلا يجوز : إن لما يقوم ولا إن لن يقوم .
- ٢ - جملة الجواب وتكون للجزاء أيضاً . أو تكون جواباً محسب . والأصل فيها أن تكون جملة فعلية ؛ لأنه شيء موقوف دحوه في الوجود على دخول شرطه ، ولأفعال هي التي تحدث وتنقص ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض ، لا سيما

(٢) شرح المعسر (٢٩)

(١) بر معيش (١٥٦/٨)

(٣) التصريح (٢٤٩/٢)

والعمل مجرور ؛ لأن المجرور لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجر عليه ؛ (١) ويكون فعلها أمراً ونهياً ، ومضارعاً ، وماضياً .
وتقع أيضاً جملة اسمية

ويشترط في جملة الجواب الإفادة فلا يكون بما لا يعيد ، فلا يجوز ، إن يقيم ريد يقيم
كما لا يجوز في الابتداء : ريد ريد ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ، نحو إن لم
تطع الله عصيت - أريد به التوبيخ على العقاب فكأنه قال وجب عليك ما وحب عني
العاصي - كما جار في الابتداء نحو قول أبي السهم :

أنا أبو السهم وشعري شعري لله دري ما أحسن صدري
ومنه قوله عليه السلام : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » (٢)
أدوات الشرط . وهي حروف وأسماء

أدوات الجواب . وهي حركات أو كلمات تتصل بالجواب لربطه بالشرط .
وقد ذكر النحاة أن الحذف يتناول الشرط في مجالاته كلها ، ولكننا سقتصر هنا
على دراسته في القطعتين الأولىين ؛ لأنهما اللذان يدخلان في حذف الجمل ، وأما بقية
النقاط فستذكر في حذف الأدوات .
حذف جملة الشرط :

تحذف جملة الشرط مع الجواب ، وتحذف مع الأداة ، وتحذف وحدها
أ - الشرط والجواب .

يرى بعض النحويين أنه لا يجوز حذف جملة الشرط ، والجواب معاً إلا إذا كانت
أداة الشرط هي (إن) فيجوز حذفهما . واحتجوا بذلك ؛ « لأنها أم الباب ،
ولأنه لم يرد غيرها » (٣) يقول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن (٤)

(١) شرح المفصل (٢/٩)

(٢) الهوامع (٥٩/٢)

(٣) الهوامع (٦٢/٢)

(٤) البيت من الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج وقبده

يعمل جلدي ويسبي الحزن

قالت سلمى ليت بي معلماً يس

ميسوره قصاؤها من ومن

وحاجة ما إذ بها عندي نفس

انظر المورد النواع (٧٨/٢)

وجعل منه قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ مِّنْ أَطْلَمَ مِنْ أَطْلَمَ مِمَّنْ كَذَبَ بِبَيِّنَاتِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام ١٥٧] .

والتقدير . إيا صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة ، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ممن كذب ببَيِّنَاتِ اللَّهِ ، وإنما جعلت هذه الآية من قبيل حذف حملتي الشرط والجواب ؛ لأنه قد ذكر في النقط جملة قائمة مقام الجواب (١) ، وأما الجواب فلم يذكر

وواضح أن جعل هذه الآية من قبيل حذف الجملتين على هذا الاعتبار السحوي يعني : أيضًا جوار حذف الأداة معهما ؛ إذ الأداة ليست مذكورة في الكلام بل هي مقدرة . فقد أجبر حذفهما مع (إن) بشرط تقديرها

وجور آخرون حذف الشرط والجواب وإن لم تكن الأداة (إن) ، كقول النمر بن تولب :

فإن المسية من يحشها فسوف تصادفه أيما
أي - أيما يذهب تصادفه (٢) .

ويرى ابن مالك أن حذفهما معًا ضرورة . فلا يجوز إلا فيها (٣) ، ومفهوم هذا القول أنه يستوي في عدم الجواز كون الأداة (إن) ملصوقة أو مقدرة - أو كون الأداة غيرها . والواقع أن حذف جملتي الشرط والجواب مع الأداة كما في تقدير السحاة للآية . ليس من قبيل حذف بعض الكلام ؛ وإنما هو من قبيل حذف الكلام بأسره بوجود الدلالة عليه . وأما حذفهما دون الأداة ففيه خلاف سبقت الإشارة إليه مرده اعتبار أداة الشرط أو عدم اعتبارها

ب - الشرط والأداة

وحذف الشرط مع الأداة ، إما مطرد كثير ، أو جائز قليل (٤)

مطرد كثير بعد الطلب ، نحو . ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران ٣١] ، أي وإن تتبعوني يحبكم . و ﴿ رَمَّا أَجْرْنَا إِلَىٰ أَهْلِ قَرْيَةٍ نَّجْتِ دَعْوَتَكَ وَنَسِيَ الرَّسُولُ ﴾ [إبراهيم ٤٤] ، أي . إن تؤخرنا لأهل قرية نحب دعوتك .

(١) شرح التصريح (٢٥٢/٢)

(٢) الهمع (٦٢/٢)

(٣) السابق

(٤) انظر الدسوقي على المفني (٣٥٣/٢) ، والأمير على النسي (٢٧٠/٢)

- وهو جائز على قلة بدون الطلب ، نحو : ﴿ إِنْ أَرَمْتُ وَصِغَةً فَأَتَى مَاعِدُونِ ﴾ أي - فإن لم يتأت إخلاص العبد لي في هذه البلد فإياي فاعبدون في غيرها ، ﴿ أَرِ تَحَدُّوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ ، أي : إن أرادوا وليا بحق فالله هو الولي .

ج - جملة الشرط وحدها :

ويجوز حذف (ما عزم) من شرط دون الأداة بشرطين (١)

١ - أن تكون أدوات الشرط هي (إن)

٢ - أن تقترن أداة الشرط بلا النافية .

ومثال ذلك قول الأحمس

فطلقها فليست بها بكفء ولا يعمل مصرقك الحسام

فحذف الشرط بدلالة « فطلقها » عليه وأبقى جوابه ، أي إلا تطلقها .

ويرى ابن هشام أن حذف جملة الشرط بدون الأداة ليس جائزا فحسب ، بل هو كثير أيضا (٢) .

وقد يتحذف أحد هذين الشرطين أو هما معا (٣)

نحو من يسلم عليك مسلم عليه ومن لا فلا تعأ به ، أي - ومن لا يسلم عليك فلا تعأ به .

وقد حكاه ابن الأثير عن العرب .

قال الشاطبي - وهذا نص في الجوار .

وهذا مثال لحذف جملة الشرط مع أن الأداة غير (إن) .

ونحو ﴿ وَبَيْنَ أَمْرَأَتُ حَامَتِ بَرًّا تَبِيهَا شُورًا أَوْ عَرَامًا ﴾ [النساء ١٢٨]

فهذا مثال على حذف الشرط مع انتهاء اقتران (إن) بلا النافية ، ونحو

متى تؤخذوا قسرا بطله عامر ولما ينج إلا في الضماد يريد (٤)

أي متى تنفقوا تؤخذوا ، فحذف الشرط مع انتهاء الأمرين .

(١) التصريح (٢٥٢/٢)

(٢) المعنى (٣٥٨/٢)

(٣) التصريح (٢٥٢/٢)

(٤) انظر الدرر اللوامع (٧٨/٢ ، ٧٩)

حذف جملة الجواب :

تُحذف جملة جواب الشرط مع جملة فعل الشرط ، وتُحذف وحدها دون الشرط وقد سبق ذكر حذف الجملتين حين تناول البحث حذف الشرط مع الجواب .
وتُحذف جملة الجواب وحدها جوازاً ، ووجوباً .

فيجوز حذفها في موضعين :

١ - إذا كان الشرط ماضياً وعلم الجواب ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ ائْتَنَقَمْتَ أَنْ تَنْتَحِيَ نَقْمًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْطًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِثَاقِبٍ ﴾ [الأنعام ٢٥]
﴿ فَإِنْ ائْتَنَقَمْتَ ﴾ شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل .
والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول .

٢ - إذا اجتمع قسم وشرط ، وتقدم القسم على الشرط ، وتقدم عليهما معاً طالب خبر ، فيحذف جواب الشرط اكتفاءً بجواب القسم ، نحو : ريد والله إن نغم يقوم .

ويرى ابن مالك في التسهيل أنه لا يحذف جواب الشرط هنا ؛ إذ يجب جعل الجواب للشرط وإن تأخر فالحذف إذاً إنما هو لجواب القسم .
ويجب حذف الجواب في ثلاثة مواضع ^(١)

١ - إن كان الدال عليه ما تقدم ما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جواباً صاعداً

وهذا مذهب جمهور أصريين .

نحو أنت طام إن فعلت ، أي فأنت ظالم ، فلكونه جملة اسمية مجردة من بناء لا يصح جعله جواباً

ونحو هم أوفه إن بيع منها ، فلكونه جملة معية بـ (لم) مقرونة ببناء لا يصح كونه جواباً

ونحو أقوم إن فمت لكونه مصارعاً مرفوعاً رومياً

فقد جمهور الصريين أن في هذه المواضع حذفاً ؛ لأن المتقدم لا يصح أن يكون جواباً

(١) انظر التصريح (٢٥٢/٢ ، ٢٥٣) .

أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء
وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ (لم) المقترنة بالفاء ، فلأن الجواب المنفي بـ (لم)
لا تدخل عليه الفاء .

وأما رفع المصارع فإنه يماضي جعله جواباً .
ويحالفهم في ذلك الكوفيون والمبرد ؛ إذ يرون أنه لا حذف في المواضع السابقة ؛
لأن المتقدم هو الجواب ؛ وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما تدخل لأنها لا تناسب المصدر ،
ولأنها حذف عن العمل ولا عمل مع التقديم ، وعن الثاني بأن الفاء قد تدخل على المضي
بـ (لم) وقد أجاز الرمحي في ﴿ لَقَدْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [الأنعام ١٧] ، أن يكون التقدير
إن اقتحرتهم يقتلهم فلم تقتلوه .

وعن الثالث بأن رفع المصارع لصعف الحرف أن يعمل مؤخرًا .
٢ - أن يكون الدال على جواب الشرط ما تأخر عنه من جواب قسم سابق عليه .
بحو ﴿ قُلْ لِّيَ اجْتَمَعَتْ لَآئِسٌ وَالْجَنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِشَيْءٍ ﴾
[الأنعام ٨٨] .

فجملة (لا يأتون) جواب قسم سابق على الشرط ، ويدل على تقدمه تقدم اللام في
﴿ لَيِّنْ ﴾ لأنها موطئة للقسم ، وجواب الشرط محذوف وجوباً استعناء به بجواب القسم
٣ - أن يكون الدال على جواب الشرط ما تأخر عنه من جواب استمهام سابق عليه
وذلك عند يونس^(١) وحده ؛ إذ ألحقه بالقسم ، بحو أن قام ريد تقوم ؟
وقد رده سيويو مستشهداً بقوله تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ فِيمَ الْخَالِدُونَ ﴾ ؛ لأن دحور
لفاء على الجواب دليل على أنه جواب الشرط ؛^(٢) .

ومن الأمثلة السابقة يتضح أن حذف الجواب وجوباً لا يكون في المواضع السابقة
إلا بشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً ؛ إذا كان فعل الشرط مصارعاً لم يجر حذف
الجواب فضلاً عن الوجوب .

الحذف في العطف

العطف تركيب كلامي يتضمن معطوفاً ومعطوفاً عليه . وفي عطف النسق يرتبط
المعطوف بالمعطوف عليه بواسطة أداة خاصة من أدوات العطف . وكل من المعطوف

(٢) انصر نفسه ، وحاشية الشيخ يس بهامشه

(١) السابق (٢٥٤/٢)

والمعطوف عليه يجوز أن يكون مفردًا كما يجوز أن يكون جملة ويجعل السحويون
العرض من عطف الجمل ربط جملة أجنبية بأخرى ، ويجعلون الهدف من معاني
المفردات اختصار العامل

أما عطف الجمل فالعرض منه كما يقول ابن يعيش ^(١) هو ربط بعضها ببعض ،
واتصالها ، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأحد في جملة
أخرى ليست من الأولى في شيء . وسيل ذلك إنما يكون بالأداة ؛ إذ الجملة الثانية
أجنبية من الأولى غير ملتزمة بها فلم يكن بد من الأداة لربطها بها ، ولو كانت متبسة
بها - بأن كانت صفة لها نحو : مررت برجل يؤذن ، أو حالًا نحو : رأيت ريدًا
يكتب لما احتاجت إلى الأداة لربطها بها

وأما في عطف المفردات فلأن هذا الاختصار المقصود إنما يتم عن طريق « اشتراك
الثاني أي المعطوف - في تأثير العامل الأول ، فإذا قلت : قام ريد وعمرو فأصله قام
ريد قام عمرو ، فحدثت (قام) الثانية لدلالة الأولى عليها ، وصار الفعل الأول عاملاً
في المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا مذهب سيويه ^(٢) »

وأما مذهب أبي عبي الفارسي فلا يفسر الاختصار كما فسره سيويه بوجود
الاشتراك ، بل يحقق هذا الاختصار عن طريق نيابة أدوات العطف عن عواملها
المحذوفة ، وإذا فالعامل في المعطوف عليه هو العامل المذكور بلا خلاف ، وأما العامل في
المعطوف فهو حرف العطف وحده « بحكم نيابته عن المحذوف . فإذا قلت : قام ريد
وعمر ، فالعامل في ريد العامل الأول والعامل في عمرو حرف العطف » ^(٣)

وبشيء من التأمل في هذين الرأيين يجد اعترافاً بالعامل المحذوف وحده دون تأثير
إعرابي له ؛ إذ اعترف به سيويه ، ثم جعله محذوفاً للدلالة عليه كذلك اعترف به
أبو علي ، ثم حذفه لوجود أدوات تنوب عنه فتعمل عمله . وإذا فما الذي يمنع ما دما
قد اعترفا بالعامل المحذوف أن نعترف بأثره الإعرابي ، فجعل العمل له وحده
لا للسابق بواسطة الأداة ولا للأداة بسبب النيابة . وهذا هو ما انتهى إليه بعض النحاة ،
إذ يرون أن العامل في المعطوف هو « المحذوف فإذا قلت : صربت ريدًا وعمراً ، فالمراد
وصربت عمراً ، فحدثت الثانية لدلالة الأولى عليها وبقي عمله على ما كان » ^(٤) ، ووافع
أن ما ذهب إليه هذا الفريق من الحاجة ليس رأياً حديداً بقدر ما هو استكمال ما ذهب إليه

(٢، ٣) انصر منه

(١) شرح المعنى (٧٥/٣)

(٤) انصر منه

سيبويه وأبو علي من الاعتراف بالعمل أو بالأثر الإعرابي إلى جوار الاعتراف بالعامل .
 من هذا يتبين أن في حذف العامل في المعطوف المفرد في عطف النسق الآراء الآتية :
 ١ - مذهب سيبويه الذي يرى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .
 وإذا فلا حذف عنده في مجال العمل ؛ إذ العامل في المعطوف عليه يعمل فيهما
 معاً ، فالعامل الواحد يعمل في معمولين أحدهما بالأصالة ، والثاني بالواسطة .
 ٢ - مذهب أبي علي وهو يرى أن العامل في المعطوف هو أداة العطف لنيابتها عن
 العامل المحذوف .

وإذا فلا حذف عنده في مجال العمل أيضاً

في كل من هذين الرأيين مع ذلك - اعتراف بعامل محذوف يقدره كل من
 سيبويه وأبي علي لتفسير فكرة الاحتصار التي جعلوا تركيب العطف يهدف إليها وإن
 وقف عند هذا القدر من التفسير لا يتجاوزه إلى التأثير ، فكأنهم هو من قبل حذف
 العامل وإلغاء أثره المباشر لقيام غيره مقامه في التأثير الإعرابي

٣ - ومذهب ثالث . يرى أن العامل في المعطوف هو المحذوف .

وعنى هذا المذهب يكون العامل في المعطوف في عطف النسق محذوف دائماً في
 المفردات ، وهذا العامل إما أن يكون جمعه أو حرته من جملة ، يكون جملة إذا اشتمل
 على مسد ومسد إليه ، فإن لم يشتمل عليهما معاً كان مفرداً
 وعنى ذلك يكون جملة في .

١ - العطف في حالة النصب ، نحو : رأيت ريحاً وحيداً ؛ إذ التقدير ورأيت ريحاً
 ورأيت حيداً

٢ - العطف في حالة الجر ، نحو : مررت بمحمد وأحمد ؛ إذ التقدير مررت
 بمحمد ومررت بأحمد .

ويكون حرثاً من جملة في حالة الرفع ، نحو : عادي صديقي ورميلي ؛ لأن
 التقدير عادي صديقي وعادي رميلي فالقدر سم يشتمل على مسد إليه إذ هو
 المعطوف بظاهر وشمل الحذف الفعل والمفعول

وإذا تركنا العامل المقدر وحيداً في العطف أطرافاً ثلاثة يتساوى الحذف هي
 المعطوف عنه ، والمعطوف ، وأداة العطف ومتساوون هذا حذف المعطوف عليه

وامعطوف ، وأما حذف أدوات العطف فمجاله في حذف الأدوات
حذف المعطوف عليه .

يحذف المعطوف عليه وحده ، ومع أداة العطف

أ - حذف المعطوف عليه وحده (١)

يجوز حذف المعطوف عليه عند أس اللبس ، وبشرط أن تكون أداة العطف هي الواو
أو الفاء أو أم المتصلة

فمثال الحذف مع بقاء الواو . أن يقول قائل ويك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن
قال مرحباً بك أي ومرحباً بك وأهلاً وسهلاً فالواو الأولى لعطف جميع الكلام
على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على مرحباً مقدرة ، فاجار والمجرور (بك)
متعلق بكلمة مرحباً المخدوفة ، والمعطوف عليه محذوف ، وسهلاً معصوفة على مرحباً
المخدوفة فالمعطوف عليه محذوف أيضاً .
وإذا فهو من قبيل حذف المفردات .

ومثال الحذف مع بقاء الفاء ، نحو . ﴿ أَفَصْرِبْ عَنْكُمْ إِلَيْكُمْ صَفَحًا ﴾
[الحر ٥] فجملة نصرب معصوفة على جملة مخدوفة ، أي أنهلكم نصرب ؟
ونحو ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا يَبَىٰ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ [سبا ١٩] ، فجملة (لم يروا) معطوفة
على جملة مخدوفة ، أي أعموا هم يروا ؟ .

وطاهر هذا الكلام أن الفاء قد عطفت على جملة مقدرة بيها وبين الهمة ، وأن
الهمة في محلها الأصلي

وهو مذهب الرمخشري وطائفته

ومن خواص الفاء مع الواو - على هذا الرأي أنها تعطف على الجمل المخدوفة .
أي أن المعطوف عليه الجملة يحذف معها

ومذهب سيويه والجمهور . أن الهمة قدمت من تأخير تبيها على أصالتها في
التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء والأصل . فأصرب فألم يروا .

وإذا فلا حذف عند الجمهور وسيويه

ومثال الحذف مع بقاء أم المتصدة قوله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَمِرَّ اللَّهُ

الَّذِينَ جَهِكُوا بِكُمْ ﴿١٤٢﴾ آل عمران ، أي أعنتم أن اجنة حفت بالمكارة أم حستم .. ؟
وواضح أنه على هذا التقدير يكون المعطوف عليه المحذوف جملة . وإذا فليس من
حواس الفاء جوار عطف المحذوف عليه إذا كان جملة كما رعم صاحب التصريح^(١) ؛
إذ إن أتم المتصلة تشاركها في ذلك .

ب - حذف المعطوف عليه مع الأداة :

يجوز حذف المعطوف عليه مع أداة العطف عند أمن اللبس ، وسواء كان جملة
أو بعضها

مثال حذف المعطوف عليه مع الأداة قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا أَصْرَبَ بِمَعَاكَ الْعَجْرُ
فَأَنْفَجَرَتْ ﴾ [البقرة ٦٠] ، أي : فصرب فانفجرت . محذوف المعطوف عليه وهو جملة
(فصرب) والفاء الداخلة على ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ ﴾ عطفت تلك الجملة على الجملة
المحذوفة .

فها حذف المعطوف عليه الجملة وأداة العطف مقاً ، هذا ما عليه الجمهور
وأما ابن عسمر فيرد ذلك ، ويرى أن حذفها مقاً لا يصح ، وإذ لا بد عده من
بقاء بعض المحذوف ليكون دليلاً عليه ، ومن ثم يرى أن الفاء هي ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ ﴾ هي
فاء (فصرب) ، وأن فاء (فانفجرت) قد حذفت ، وهكذا تكون الآية من قبيل حذف
أداة العطف وحدها ، وحذف المعطوف عليه وحده .

قال ابن هشام في نقد هذا الرأي العريب الذي لا يحلو من طرافة . « وليس بشيء ؛
لأن لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل ؟ »^(٢) .

ومنه أي حذف المعطوف عليه مع الأداة قوله تعالى ﴿ قَمَرٌ كَاكٌ مِّنْكُمْ مَّيْبُتٌ أَوْ
عَلَى سَفَرٍ فَمِذَّةٌ مِّنْ أَثِيمٍ أَمْزٍ ﴾ [البقرة ١٨٤] .
والتقدير : فأطر فعدة ، أو فأطر فعليه عدة .

حذف المعطوف :

يحذف المعطوف جملة أو بعضها ، وحده أو مع الأداة .

أ - حذف المعطوف وحده .

يجوز أن يحذف المعطوف وحده إذا كان عاملاً قد بقي معموله بشرط أن تكون أداة

(٢) المصوفي على المصبي (٣٣٩/٢)

(١) التصريح (١٥٣/١)

لعطف هي الواو ، سواء كان المفعول الموجود مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً
 مثال حذف المعطوف وبقاء معموله المرفوع قوله تعالى : ﴿ أَشْكُرَ أَنْتَ وَرَبُّكَ الْجَنَّةَ ﴾
 [البقرة ٣٥] ، فكلمة (روح) فاعل بفعل محذوف ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله
 المذكور معطوفة على الجملة المكونة من (اسكن) وفاعله المستتر ؛ إذ لو لم تكن
 (روح) فاعلاً وجمعت معطوفة على الفاعل لاستتر لكان العامل في (روح) هو العامل
 في الفاعل المستتر وهو فعل الأمر (اسكن) وفعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً
 ومثال حذف المعطوف مع بقاء معموله المنصوب قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
 وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ، أي وألّفوا الإيمان .

هذه الجملة الفعلية المحذوفة (وألّفوا) مع معمولها المذكور ﴿ الْإِيمَانَ ﴾ معطوفة على
 الجملة قبلها ﴿ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾ ؛ إذ لو جعلت كلمة ﴿ الْإِيمَانَ ﴾ معطوفة على الدار لتوسط
 عليها عاملها وهو ﴿ تَبَوَّءُوا ﴾ وهذا المعنى وإن ناسب الدار إلا أنه لا يناسب الإيمان
 ومنه قول الراعي السميري .

إذا ما العانيات برزن يوماً وزحجن الحواجب والعيونا
 أي - وكحلن العيون ؛ لأن الترجيح لا يصلح لها .

والمعطوف المحذوف هنا جملة ؛ لاشتماله على الفعل والفاعل . وهكذا في كل
 معمول منصوب حذف عامله

ومثال حذف المعطوف مع بقاء معموله المجرور قولهم : ما كل سوداء تمر ولا بيضاء
 شحمة . فكلمة بيضاء مجرورة بمضاف محذوف معطوف على كل ، والأصل .
 ولا كل بيضاء ، والداعي إلى هذا التقدير الفرار من العطف على معمولي عاملين
 مختلفين ، ولا يبيحه أكثر الحاجة ^(١) .

ب - حذف المعطوف مع الأداة :

يجوز أن يحذف المعطوف - جملة أو بعضها - مع أداة العطف عند أمن اللبس إذا
 كانت الأداة هي الفاء والواو أو أم المتصلة .
 ويكثر حذف المعطوف مع الأداة إذا كانت الفاء أو الواو . وجمعه ابن هشام واحداً ،

(١) انظر الدسوقي على العمري (٣٨٨/٢) ، الهوامع (١٤٠/٢) ، التصريح (١٣٧/٢ ، ١٥٤) ، البحر
 الواسع (٤٦٩/٣)

وليس كذلك لما سبق من أن المعطوف يحدد وحده دور الأداة ويقبل حذفها إذا كانت الأداة هي أم .

مثال حذف المعطوف والواو معاً قوله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي مَكَرُ مَنْ أُنْفِقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقُنْلٌ ﴾ ، أي ومن أنفق من بعده فحذف المعطوف وهو جملة (ومن أنفق من بعده) ومعه أداة العطف وهي هنا الواو

ولما تحتم تقدير هذه الجملة ؛ لأن الاستواء إنما يكون بين شيئين . والدليل على خصوص هذا المقدر وهو ومن أنفق من بعده قوله تعالى ﴿ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقُنْلُوا ﴾

- وهو قوله تعالى : ﴿ لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ ، و ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِآقَابِهِ وَرُسُلِهِمْ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ ﴾ ، و ﴿ لَا يَفْعُ مَتَّ إِبْتِهَالًا تَكُنْ مَأْمَتٌ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا حَبْرًا ﴾ والتقدير في الآيتين الأوليين بين أحد وأحد ، وفي الآية الثالثة إيمانها وكسبها (١) . ومثلها قول النابغة :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجر إلا ليال قلائل
فحذف المعطوف والأداة معاً ، أي : بين الخير وبيني .

ومثال حذف المعطوف والماء معاً قوله تعالى : ﴿ آبِ أَضْرِبْ بِمَصَاكَ لَمَجْرٌ فَأَلْبَجَسَتْ ﴾ [الأعراف ١٦٠] الآية ، أي فصر ب فابجست

وجملة الفعل المحدوف وفاعله معطوفة على (أوحيا) من قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَوْتَ إِدِ اسْتَشْفَ قَوْمُهُ آبِ أَضْرِبْ بِمَصَاكَ لَمَجْرٌ فَأَلْبَجَسَتْ ﴾ ، و (ابجست) معطوف على ضرب المحدوف .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ اسْتَشْفَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِمَصَاكَ أَلْعَجْرُ فَأَلْفَجَرَتْ مِنْهُ أُنْثَى هَشْرَ عَيْنًا ﴾ ، أي فصر ب فابجرت .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ لَمْ تُخِزْ قَا اسْتَشْرَ مِنْ أَلْهَيْ ﴾ ، أي : فإن أحصرتم محللتهم . و ﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدَيْتَهُ ﴾ ، أي فخلق ففدية .

(١) في هذه الآيات اختلاف طویل بين النحاة ، وهذا الاختلاف في الواقع حدي لاختلاف مذاهب النحاة بحيث بعد مظهر من مظاهر التأثير الكلامي والمنطقي في جريبات النحو فضلاً عن منهجه العام انظر تفاصيل هذا الخلاف في المعنى ، وحاشية الدسوقي على المعنى (٢/٣٣٨ ، ٣٣٩)

ومن الأمثلة السابقة يتضح أن حذف الفاء مع المعطوف يقتصر على الجمل ،
فلا تحذف الفاء والمعطوف المفرد معاً

ومثال حذف المعطوف وأم المتصلة معاً - وهو قليل كما نرى عليه صاحب
المعني - قول أبي ذؤيب الهذلي :

دعاني إليها القلب أني لأمره سميع فما أدري أرشد طلابها
أي : أم عي ، وقوه أيضاً

وقال صحابي قد غبت وحلتي عبت فما أدري أشكلكم شكلي
قال أبو الفتح أي : فما أدري أطريقكم طريقي أم غيره ؟ وحذف (١) .

الصلة

ينقسم الموصول إلى : اسمي ، وحرفي

وتفتقر الموصولات الاسمية إلى صلة ؛ لأنها توافق لا يتم معناها إلا بصلة متأخرة
عنها لروماً ؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومزلة مبرلة جرته المتأخر (٢) وبهذه الصلة
يتم الكلام ، فإذا قيل : جاءني الرجل الذي قام ، فالذي وما بعده في موضع صفة الرجل ،
وكذلك إذا قيل : جاءني من قام ، و (من) وما بعدها في موضع اسم معروف غير صفة .
و فصلة الذي وبحوه من الموصولات وحده مبرلة حرف من الكلمة من حيث كان
لا يفهم معناه إلا بصم ما بعده إليه فصار لذلك من مقدماته .

فالموصول وحده اسم ناقص الدلالة (٣) ، ولا تتم إلا بالصلة دلالة . فإذا تم بها كان
حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأً وحبراً ،
فتقول : قام الذي عندك فموضع الذي رفع على الفاعلية وتقول : أكرمت الذي سافر
أمس ، فموضعه نصب على المفعولية ، وتقول : جاءني رسول الذي بى المسجد ،
فيكون في موضع خفض بالإضافة ، وتقول : الذي في الدار محمد ، فموضعه رفع على
الابتداء ، وتقول : محمد الذي أبوه مسافر ، فموضعه رفع على الخبرية .

الموصول الاسمي إذا افتقر إلى صلة توصحه ، ودور الصلة في توصيح الموصول
وتحديد دلالة يتطلب أن تكون معلومة عند المخاطب ، وإذا فهي تختلف عن الخبر ؛ إذ
الخبر يسمى أن يكون مجهولاً عند المخاطب ؛ لأن الهدف منه هو إعادة المخاطب شيئاً من

(١) التصريح (١٥٤/٢)

(٢) التصريح (١٤٠/١)

(٣) ابن يعيش (١٣٨/٣ - ١٥٠)

أحوال من يعرفه ، فهو كان معلوماً عنده لم يمهده شيئاً ، وإذا فلا يصح أن يقال . الذي قام جاءني إلا لم عرف القيام وجهل المجيء ؛ لأن جاء خبر وقام صلة .

ويوصل بأحد أربعة أشياء ، يمكن أن تنقسم في الاعتبار النحوي إلى قسمين رئيسيين ؛ إذ الصلة إما أن تكون فعلاً وفاعلاً أو مبتدأً وخبراً أو شرطاً وجوابه أو شبهها . وتنقسم إلى قسمين هما : الجملة وشبه الجملة ، فالصلة إما أن تكون جملة أو شبهها أ - ويشترط في الجملة .

١ - أن تكون تامة - اسمية أو فعلية فلا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاماً قبلها ، فلا يجوز نحو : جاء الذي لكه قائم أو حتى أبوه قائم لعدم تمامها .

٢ - أن تكون خبرية - وهي التي تحتل التصديق والتكذيب في ذاتها ودون نظر إلى قائلها

فلا يوصل بالجملة الإنشائية - وهي ما قارن لفظها معناها نحو : جاء الشيء الذي بعته : قاصداً لإنشاء البيع .

ولا يوصل بالجملة الطيبة - وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمراً كانت أم نهياً - نحو : أكرمه ولا تهنه .

ويرى بعض النحاة أن الجملة التعجبية مستثناة من الخبرية فلا يجوز الوصل بها ، وأن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيحور الوصل بها ، وأما التعجبية فلأنها إنشائية نظراً إلى حالة الاستعمال ، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري ، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التوكيد .

وقد أجاز الكسائي الوصل ببعض أنواع من الجملة الإنشائية ، وحصر ذلك بالأمر والهي وأجاز المدرسي الوصل بالدعاء بما لفظه الخير .

وأجاز صاحب الإصباح الوصل بعم وبس

وأجاز هشام الوصل بليت ولعل

ب - وشبه الجملة ثلاثة

١ ، ٢ - الظرف المكاني والجار والمجرور . ويشترط أن يكونا تامين ويقصد بالتمام المفهوم معناه مجرد ذكره ما يتعلق به ، نحو : جاء الذي عندك ، وجاء الذي في الدار ، وبعلقهما ب (استقر) محدوداً وجوباً عند الجمهور

٣ - الصفة وشرطها أن تكون صريحة أي حالصة للوصفية فلم يعلب عليها الاسمية ، وتحتص بالألف واللام ، نحو ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَقَرَّبُوا اللَّهَ ﴾ [الحديد ١٨] .
وفي الوصل بالصفة المشبهة بخلاف .

فمذهب ابن مالك كما حكاه صاحب الهمع أنه يوصل بها نحو الحسن .
ومذهب صاحب السبيل والمعني أنه لا يوصل بها ؛ لأنها بثبوت فلا تؤول بالفعل (١)
حذف صلة الموصول الاسمي .

أ - شبه الجملة :

يحذف متعلق انظرف المكاني والجزر والمجرور الواقع صلة وجوباً بلا خلاف من النحاة
ب - الجملة

في حذف الصفة إذا كانت جملة خلاف .

١ - فابن يعيش يرى أن حذف جملة الصلة شاذ في القياس والاستعمال ، قال :
أما قلته في الاستعمال فظاهر ، وأما في القياس فلأن الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنما
جيء بـ (الذي) وصته إلى ذلك فلا يسوغ حذفها ؛ لأن فيه تفويت المقصود ، كما
لا يجوز حذف الصفة من انبهم في قولك : يا أيها الرجل ؛ لأنه هو المقصود بالبدء
وأي صلة إنى ذلك (٢) .

٢ - ويرى ابن هشام في المعنى : أنه يجوز حذفها قليلاً في موضع واحد وهو أن
يدل عليها صلة أخرى ، ومثل بقوله :

وعند الذي واللات عندك أجنة
أي : الذي عادك (٣) .

٣ - وجوز صاحب التصريح حذفها مطلقاً في موضعين (٤) .

الأول إذا دل عليها دليل ، سواء كان صلة أخرى أو غيرها نحو قول عبيد بن الأبرص :
نحن الألى فاجمع حمو
أي الألى عرفوا بالشحاعة .
عك ثم وجههم إليها

(١) التصريح (١٤١/١) (٢) شرح المفصل (١٥٣/٣)

(٣) المعنى (٣٣٥/٢ ، ٣٣٦) ، وانظر الدرر (٦٦/١)

(٤) شرح التصريح (١٤١/١) ، وانظر حاشية الشيخ بن بهامشه ، والدرر النواع (٦٨/١)

ووافقه عليه صاحب الهمع ^(١) .

الثاني : إذا قصد الإيهام ولم تكن صلة (أ ل) ، ولا يحتاج حيثل دليل نحو :
بعد التتيا والتتيا والتي إذا علتها أنص تردت
فيقدر مع التتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة .

هذا كله في صلة الموصول الاسمي ، وأما صلة الموصول الحرفي ففيها مذهبان :
الأول : مذهب ينكر حذفها ولا يبيحه ، ويراه شاذاً قياساً واستعمالاً
والثاني مذهب يجيزه إن بقي معمول الصلة كقوله أما أنت مطلقاً انطلقت .
أي - لأن كنت ، فحذف كان وهي صلة أن ومعمولها باقي ^(٢) .
وراصح أنه حتى في هذه الحالة لا يعد المحذوف من قبيل الجملة ، بل هو الفصل وحده .
الناصب في المعاني والجواهر :

يرى النحويون أن الأسماء على صريين : جواهر ومعاني ويعنون بالجواهر الشحوص
والأجسام المتشخصة ، ويريدون بالمعاني المصادر ، كالعلم والقدرة . وقد نصبوا بعضاً
من المصادر على تقدير ناصب ، كذلك نصبوا عدداً من الجواهر بعامل محذوف .
المصادر :

نصب النحاة بعض المصادر على تقدير ناصب محذوف وهذا الناصب المحذوف
على صريين ؛ لأن حذفه إما جائز أو واجب .
أ جوار الحذف :

يجوز الحذف والذكر لدلالة الحال عليه ، في غير المواضع التي يجب فيها ، والمصادر
المحذوفة الناصب انشد بوعان ، دعاء ، وغير دعاء
فالدعاء نحو خير مقدم لنقدم من سمر أي : قدمت خير مقدم ، فخير
مصوب على المصدر ؛ لأنه أفعال وإنما حدثت أله تحفيقاً وأقفل بعض ما يضاف
إليه فيما أصفته إلى مصدر صار مصدرًا .

وغير الدعاء نحو : مواعيد عرقوب لمن يعد ولا يهي - أي وعدتي مواعيد
عرقوب . فهو مصدر مصوب بـ (وعدتي) ولكنه ترك لفظه استعلاء عنه بما فيه من

(٢) انظر شرح المفصل (١٢٢/١) .

(١) الهوامع (٨٨/١)

معى الخلف ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

ونحو قول الشماح

وواعدتني ما لا أحاول نفعه مواعيد عرقوب أحاه بيثرب
وقول الأشحمي :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أحاه بيثرب

هذا كله على النصب . وبعض العرب يطلق الشواهد المذكورة مرفوعة ، فيخرجها
السحاة على أنها أخبار لمبتدآت محدوقة . ويكون تقديرها : قدومك خيرٌ مقدم وعداتك
مواعيد عرقوب ^(١) ، وتكون حيثثد من قبيل حذف أجراء الجملة لا الجملة كلها لبقاء
أخبارها

ب - وجوب الحذف :

والمصادر التي يحب حذف عاملها على نوعين

١ - نوع لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره .

٢ - ونوع ليس له فعل ألينة .

وكل من النوعين يكون دعاء وغير دعاء .

فالنوع الأول : وهو ما له فعل ولكن لا يجوز استعماله ولا إظهاره ، نحو قولهم في
الدعاء للإنسان : سقيًا ورعيًا أي : سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا . فانتصبا بالفعل
المصمر ، وجعلوا المصدر بدلًا من النقط بدلت الفعل .

ونحو قولهم في الدعاء على الإنسان : خيبة ، وجدعًا ، وبؤسًا ، وبعدًا ، وسحقًا
فحيية بدل من حييك الله ، وكذلك جدعًا معناه جدعك الله ، ومثله بؤسًا وبعدًا
وسحقًا . أي : أبأسه الله بؤسًا وأسحقه سحقًا

وكل هذه المصادر دعاء له أو عليه - منصوبة بفعل مصمر متروك إظهاره ؛ لأنها
صارت بدلًا من الفعل فلو أظهر الفعل صار كتنكراره دون فائدة . وبعض السحاة يظهر
الفعل تأكيدًا ، فيقول : سقاك الله سقيًا ، ورعاك الله رعيًا . وليس بالكثير ^(٢) .

هذا كله على النصب . ومن العرب من يرفع ، فقد ورد : سقي لك ورعي ^(٣)

(١) شرح الفصل (١١٣/١)

(٢) شرح الفصل (١١٤/١)

(٣) السابق

وهذه الأمثلة مفردة ، ومنه ما جاء مشي نحو : حابيك ولييك ومعديك ودواليك
وهذا ديك (١) .

(١) العرص من التثنية في هذه الأمثلة التكثير ، وليس المراد منها الاثنين فحسب كما يقال ادخروا لأول
مالأول والغرض أن يدخل الجميع ، وجيء بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء
وانتصاب الأمثلة المذكورة على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير نحن عليها نحننا ونثنى مبالغة وتكثيراً
أي نحننا بعد نحن . فحبابيك منصوب بفعل مصدر ، تقديره نحن عليها نحننا بعد نحن ، وحدثوا الفعل :
لأن المصدر صدر بدلاً منه

وأما لييك ومعديك فمثليان لا يهرد منهما شيء ، ولا يستعملان إلا مصافين ، هما تصغر لعظ التثنية ما ليس
له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة ليس عن ذلك المعنى فلييك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان
إذا أقام به ، وألب عني كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه . ومعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة وإذا قد
لإنسان لييك مكانه قد دواماً عني صاعدت وإقامة عليها مره بعد مره . وكذلك معديك أي مساعدة
بعد مساعده ومتابعة بعد متابعه . فهما اسمان مثليان منصوبان على المصدر بفعل مصدر ، تقديره من غير
لغظه ، بل من معناه كأف قيل في لييك دأوب وأفقت ، وفي معديك تابع وطاول
وقد ذهب يونس إلى أن لييك اسم مفرد غير مشي ، وأن الياء فيه كالياء التي في عبيك وبيدك وأصبه لبث - ووربه
فعل ولا يكون فعلاً لقمة فعل في الكلام وكثرة فعل فقبت الياء التي هي لام من لبث ياء هرباً من التضعيف
فصارت يبي ، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانعاش ما قبلها فصارت لبثا ، ثم لما أضيفت إلى الكاف في لييك قلبت
لألف ياء كما قلبت الألف في (إلى) و (يدى) إذا وصاتهما بالصميم فقلت إليك وعليك ولديك ووجه
الشبه بينهما أن لييك اسم يس له تصرف غيره من الأسماء ؛ لأنه لا يكون إلا مصافاً ، كما أن إليك وعليك
وبيدك لا يكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة - فقبو ألفه ياء فقلوا لييك كما قلوا بيدك وعليك
وقد رفض سيويه هذا الرأي ، فقال لو كانت الياء في لييك بمنزلة ياء لديك وإليك لوجب أنك متى أصغتها
إلى ظاهر أقررت ألعها بحالها ، كما أنك إذا أصغت لدى وعني وإلى إلى الظاهر أقررت ألعها ، وكتب تقول
هذه بي يدي وببي جعفر كما تقول لدى يدي وإلى عمرو وأنشد

دعوت ما سابني مسوراً فليبي فليبي يدي مسور

فجعل يبي يدي مسور بالياء وإن كان مصافاً إلى الظاهر الذي هو دليل على أنه تثنية ، ولو كان مفرداً من بين
يدى وكلا لكان بالألف

ودواليك مأخوذ من مندولة وهي المشاوية ، فهي تثنية دوال ، ودوون وقع موقع مداونة ، والمراد الكثرة لا مجرد
التشبه قال عبيد بن الحمص

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس ليدرد لابس

وهذا ديك مأخوذ من هد يهد إذا أسرع في القراءه والهرب قال العجاج

صرباً هذا ديك وصعباً وخصباً

كأنه يقول هذا بعد هذا من كل جهة فصرناً منصوب على مصدر أي يصرب صرباً وهذا ديك نصب
على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكثير

انظر شرح المفصل (١١٨/١ ، ١١٩) ، وكتاب سيويه (١٧٦/١)

وتم رواية أخرى بيت غير التي ذكرها ابن يعيش وهي موجودة في الديوان

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كما غير لابس

وغير الدعاء نحو : حمداً وشكراً لا كبراً وعجناً ، وأفعل ذلك وكرامةً ومسرّةً ،
ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هتاً

والتقدير : أحمد الله حمداً ، وأشكره شكراً ، وأعجب عجباً ، وأكرمك كرامةً ،
وأسرك مسرةً ، ولا أكاد كيداً ، - من كاد من أفعل المقاربة وليس من الكيد الذي
هو المكر - ولا أهم به هتاً - من الهمّة لا من الهم الذي هو الحزن ^(١) .

والنوع الثاني : وهو ما ليس له فعل أصلاً نحو : دفراً وبهراً وأفة وتفة ، وويحدث
وويستك وويلك . فهذه كلها من قبيل المصادر غير المتصرفة أي لا تستعمل
إلا منصوبةً وناصبها أفعال غير مستعملة ، ولكن الصرف يسها وبين النوع الأول أن
النوع الأول له أفعال لم تستعمل . أما هذا النوع فلا فعل له ألبتة ^(٢) .

الجواهر :

نصب النحويون عدداً من الجواهر على تقدير ناصب في حالتي الدعاء وغيره .

أولاً : في حالة الدعاء .

أجرى النحويون بعض الجواهر مجرى المصادر في حالة الدعاء حملاً لها عليها .
نحو : تربّأ له وجدلاً ومعاه . ألزمه الله أو أصعبه الله تربّأ أي ترأباً - وجدلاً
أي صحرّاً واحتزن الفعل هما ؛ لأنهم جعلوه بدلاً من . تربت يده وجدل فإن
أدحت له هاهنا وقيل : تربّأ له وجدلاً له كان دخولها كدخولها في سقيّاً له لبيان المعنى
بالدعاء فإن غلب الداعي أنه قد غلب من يعي جاز ألا يأتي به لظهوره ، وربما جاء به مع
العلم تأكيداً ، وإن لم يعلم المعنى بالدعاء فلا بد من الإتيان به

ومنه : هيئاً مريئاً وهما صفتان تقول : هذا شيء هيئ مريء كما تقول هذا
رجل جميل صبيح ونحوهما مما هو على وزن فعيل من الصفات . ولم يأت من
الصفات ما يدعى به إلا هاتان الكلمتان ، وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك
ذلك هيئاً مريئاً ^(٣)

ثانياً : في غير الدعاء :

وحدد الناصب في غير الدعاء ذكره السحاة في مواضع كثيرة متفرقة ، يمكن أن
يجمها فيما يأتي .

(٢) المصدر نفسه (١٢٠/١)

(١) ابن يعيش (١١٤/١)

(٣) شرح المفصل (١٢٢/١)

١ - الحال :

أجرى سيويه المصوب على الحال - هي نحو . أقاتنا وقد قعد الناس ؟ وأقاعداً وقد سار الركب مجرى الجواهر المنصوبة حملاً على المصادر . فقدر العامل فيها أفعالاً من ألفاظها . فكأنه قال : أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً . وحده استعاء

وقد أنكر أبو العباس ذلك ، ورأى أن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالاً من لفظ العمل ؛ لعدم المائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائماً ولا يقعد إلا قاعداً ؛ لأن العمل قد دل عليه وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر حتم فيكون تقدير قائماً وقاعداً إذا جعلته العامل تقوم وتقعد قيام وقعود .

قال ابن يعيش تعليقاً على هذا الخلاف : والذي قدره سيويه لا يمتنع ؛ لأن الحال قد يرد مؤكداً كما يرد المصدر مؤكداً وإن كان العمل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل . واستشهد بقوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ إذ ذكر رسولاً وإن كان العمل قد دل عليه على سبيل التأكيد (١)

والواقع أن في حذف العامل في الحال تفصيلاً ؛ لأنه إما أن يحذف وحده ، وإما أن يحذف مع صاحب الحال

أ - يحذف العامل في الحال وحده ، فيتنصب الحال بعامل مضمّر جواراً ، بشرطين :
١ - أن يكون العامل فعلاً

٢ - أن يكون في الكلام قرينة عليه . حالة أو لفظية

نحو راشدًا مهدئًا - لم حرح في سفر - وتقديره اذهب راشدًا مهدئًا ، فدلّت قرينة الحال على العمل وأعنت عن اللفظ به .

ونحو مأجورًا مبرورًا - وتقديره قدمت مأجورًا مبرورًا ، أو رجعت مأجورًا مبرورًا ويحذف وحوثًا في أربعة مواضع :

١ في الحال التي سدت مسد الخير نحو - صربي ريدًا قائماً .

٢ في الحال المؤكدة لمضمون الجملة نحو . ريد أبوك عطوفًا .

٣ - في الحال التي تدل على التدرج زيادة أو نقصًا نحو : تصدق بدينهم فصاعدًا ، واشتر بدينار مسافلاً .

٤ - في الحال الندالة على التوبيخ نحو : أمتوايتا وقد جد قراؤك ، أممطرًا وقد صام الناس ؟^(١)

ب ويحذف العامل في الحال وصاحب الحال معًا ، بشروط -

١ أن يكون العامل فعلًا .

٢ أن تدل عليه قرينة بحيث لا يقع لبس فيه .

٣ أن يقع بعد حرفين من حروف العطف هما الفاء وثم .

٤ - كثرة الاستعمال .

وباجتماع هذه الشروط يجوز حذف العامل وصاحب الحال معًا تحقيقًا ، ومن ذلك -

أخذته بدرهم فصاعداً . فصاعداً نصب على الحال ، وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تحقيقًا لكثرة الاستعمال . والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن فصاعداً فالثمن صاحب الحال ، وذهب هو العامل فيه

وفي حذف صاحب الحال والعامل فيه إذا وقع الحال بعد غير الفاء وثم خلاف فقد معه جمهور الحويين ، وأجاره بعضهم

ومثاله لما مع الواو قولهم : أتميمًا مرة وقيسيًا أخرى فهو منصوب على الحال وإن كان اسمًا جامدًا غير مشتق من حيث كان مسوبًا ، والنسب يخرجه من خير الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفًا . والعامل فيه محذوف تقديره أتحول تميمًا مرة وقيسيًا أخرى ، أو ننتقل

ويجوز الرفع في (أتميمًا مرة وقيسيًا أخرى) فيقال : أتميمي مرة وقيسي أخرى . علي معنى آتت تميمي ؟

وأجار سيويه حذف العامل في الحال وصاحبه بعد غير أدوات العطف وجعل منه قوله تعالى : ﴿ اٰتٰتِ الْاِسْرَۃَ اَللّٰهُمَّ جَمْعَ عِظَامَةٍ ۝ اَللّٰهُمَّ اِنّٰى قَدْرِىنَ عَلٰى اَنْ تُسَوِّىَ نَاكَرُ ۝ ﴾ [البقرة ١٠٣] فاتصاف ﴿ قَدْرِىنَ ﴾ عنده بفعل مضمر ، والتقدير : مجموعها قادرين ، ودل على ذلك الفعل قوله تعالى ﴿ اَللّٰهُمَّ جَمْعَ عِظَامَةٍ ۝ ﴾ .

ومع ذلك الفراء ، ورأى أن ﴿ قَدْرِىنَ ﴾ مفعول ثانٍ لفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور أولاً وهو ﴿ اٰتٰتِ الْاِسْرَۄةَ ۝ ﴾ ، وتقديره . بلى فليحسبها قادرين على أن يسوي بانه

ورد رأي القراء بأنه لا يجوز ذكر أحد مفعولي حسب وأحوالها دون الآخر .
والذي ينبغي أن يلاحظ هنا أنه في حالتنا حذف العامل بقدر السحابة جملة تتكون من
مسند ومسند إليه . وكل ما بين الحالتين من فرق هو أن المسند إليه في إحدى الحالتين
يكون صاحبًا لمحال

٢ الظرف :

يرى النحويون أن الظرف أحد المفعولات ، وكما أن المفعول به قد يتصحب بعامل مضمّر
لدلالة قرينة حالية أو لفظية عليه ، كذلك قد يضمّر عامل الظرف إذا دل الدليل عليه .
ولكن الظرف لا يتحنن حذف عامله . بل يجوز حذفه كما يجوز إثنائه وليس له
مواضع يطرد فيها ، ولكن الجوار مرتبط بدلالة القرينة على العامل المحذوف

ومن ذلك : يوم الجمعة . في جواب متى سرت ؟ وذلك أن متى ظرف في موضع
نصب بـ (سرت) فوجب أن يكون الجواب منصوبًا ولا يكون منصوبًا بـ (سرت)
هذه الظاهرة ؛ لأنها قد شغلت بـ (متى) ولا يكون للفعل الواحد طرفًا زمان ، فوجب أن
يكون منصوبًا بـ (سرت) أخرى دل عليها هذا الظاهر والتقدير . سرت يوم الجمعة .
وبحو . حيثئذ الآن . و (حين) ظرف أصيب إلى (إذ) وفيه لعتان : مهم من يسيه
على الفتح لإصافته إلى غير متمكن ، ومهم من يعربه على الأصل . والتسوية فيه تنوين
عوض من الجملة ، التي حق (إذ) أن تصاف إليها .

و (الآن) ظرف أيضًا . ولا بد لكل واحد منهما من عامل ، ولا عامل في النعظ
فكانا مقدرين في الية ، والتقدير : كان هذا حينئذ وسمع الآن إليّ ، فكان تامة وهي
عاملة في حينئذ . وسمع عامل في الآن ^(١) .

والمحوظ هنا أيضًا أن المقدر جملة بأسرها ؛ إذ التقدير يتناول مع الفعل فاعلاً

٣ - المفعول به

يرى السحابة أنه إذا ظهر المعنى الذي يقصده المتكلم بقرينة حالية أو غيرها لم يحتاج
المتكلم إلى النعظ المطابق لإفادة السامع هذا المعنى لعدم حاجته إليه ؛ إذ هو على معرفة
به . ومن ثم إذا أتى بالنعظ المطابق جار ذلك وكان ذكره تأكيدًا أو كإسكيد . وإن
لم يؤت به فلا استعناء عنه ومن ثم يمكنه حذفه

(١) السابق (٤٧/٢)

وحذف ما نصب المفعول به على ثلاثة أصرب

أولاً . صرب لا يجوز حذف العامل فيه بل يتحتم ذكره .

ثانياً . صرب يجوز حذفه وإثباته .

ثالثاً . صرب تحتم حذفه ولا يجوز إثباته .

أولاً : عدم جواز الحذف :

ودلك في حالة عدم دلالة القرينة على المحذوف ، نحو . (زيداً) مثلاً ، والمراد أكرم

وليس ثم قرينة عليه . فلا يجوز ذلك لاحتمال أن يكون المراد أكرم أو أمن أو استقبل

إلح ، فهذا لإسناد لا يجوز (١) .

ثانياً : جواز الحذف والذكر :

ويكون عند دلالة القرينة على المحذوف نحو . زيداً مع دلالة القرينة على المراد

ويجوز أيضاً إظهار العامل فيقال أكرم زيداً فإن حذف فلاستثناء عنه لدلالة القرينة

عليه ، وإن ذكر فتأكيد البيان .

وقد روى سيويه فيما ينقده الأحفش نجادج لهذا الصرب سمعها من العرب

نحو اللهم صبيحاً ودنياً ، على تقدير . اللهم أجمع فيها دنياً وضبيحاً . وكذلك سب

إليه ابن يعيش أنه روى أنه قيل لبعض العرب . أما بئكان كذا وجذ . وهو بقرة في الحبل

تمسك الباء - فقال بلى وجاذ . أي أعرف به وجاذاً فأصمر العامل ، وأيضاً سمع

أبو الخطاب الأحفش من مشايخ سيويه بعض العرب وقد قيل له . لم أفسدتم

مكاكم ؟ فقال الصبيان على تقدير : لم انصيان (٢)

والثالث : وهو ما يجب حذفه ولا يجوز إثباته . ويتناوله النحاة في بابين :

أ . في التحذير والإغراء

ب - في الاشتعال (٣) .

أ - التحذير والإغراء .

يرى النحاة أن من اللارم حذف عامته وتقديره . نحو . إياك محذراً ، ومثله نفست

(١) شرح المفصل (١٢٥ ، ١)

(٢) السابق (١٢٦ / ١) .

(٣) أصناف صاحب المفصل إلى هذين الموضوعين النداء ، على اعتبار أن العامل فيه الفعل المحذوف ، وقد سبق

في الباب الأول ذكر الآراء المختلفة فيه انظر لمفصل وشرحه لابن يعيش

محدثاً أيضاً فهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت : إياك باعد أو إياك نهج واتق نفسك ، وحذف الفعل واكتفى بـ (إياك) عنه ، وكذلك نفسك لدلالة الخال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محدوقاً حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوعة .
ومثال الإعراء : أنته أمراً قاصداً ، فإن أمراً منصوب بفعل مضمر تقديره أنته واثت أمراً قاصداً .

ومنه قول الشاعر (وهو مسكين الدرهمي) (١)

أحاك أحاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بعير سلاح
ولما يجب حذف العامل في حالتي العطف والتكرار
ب الاشتغال .

من المنصوب باللام إصمارة ما أصمر عامده على شريطة التفسير نحو ريداً صبرته . والنصب هنا بإصمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره صبرت ريداً صبرته ؛ وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقفاً عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه اشتمل عليه بصميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجر أن يتعدى إلى ريد ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، ولما لم يجر أن يعمل فيه أصمر له فعل من جسده وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ؛ لأنه قد فسر هذا الظاهر فلم يجر أن يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما كافٍ فلم لذلك إصمار عامده (٢) .

ويسمى النحاة هذا الباب « باب الاشتغال » ويعرفونه « بأن يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامل يعمل في صميره مباشرة أو يعمل في سببي للمتقدم ، مشتمل على صمير يعود إليه بحيث لو خلا الكلام من الصمير المباشر للعامل ومن السببي ونزع العامل للمتقدم لعمل فيه النصب لفظاً أو حكماً » (٣)

والنحاة يرون أن للمشعول عنه أحوالاً ثلاثة ، ويفصلها بعضهم فيجعلها خمساً هي .

- ١ - وجوب الرفع
- ٢ - وجوب النصب .
- ٣ - جوار الأمرين على سواء ، أو مع رجحان الرفع ، أو مع رجحان النصب

(٢) شرح الفصل (٣١/٢)

(١) كما في المرر (١٤٦/١)

(٣) النحو الوافي (١٠٩/٢)

والعامل في الاشتغال يحذف وجوباً في حالة واحدة ، وهي حالة نصب اشعول عنه سواء كان نصبه جائزاً أو واجباً

وأمثلة نصب المشعول عنه وجوباً ، نحو : إن صعيقاً تصادفه فترفق به ، حيثما أدبنا تجانسه يؤسك ، هلا حلقاً تصطبغه ؟ ألا رياراً واجبة تؤديها ؟ متى عملاً تباشره ؟ أين الكتاب وصعته ؟ وذلك أن الاسم في هذه الأمثلة قد وقع بعدما يحتص بالأفعال وهي : أدوات الشرط والتخصيص والعرض والاستفهام المكاسي والرماسي ، غير الهمزة ، وبعض النحاة يحورون في الأمثلة المذكورة الرفع لا على الابتداء ، بل على أنه فاعل أو نائب له أو اسم لكان المحذوف^(١)

وأمثلة النصب الجائز نحو الصيف أكرمه ، الفقير لا نهه ، الشهيد يرحمه الله لوقوعه بعد فعل دال على الطلب ، ونحو : أطائرة ركبها ؟ ما السعة بطقت ، لا الوعد أحلقت ، إن السوء فعلت ؛ لوقوعه بعد أداة يعلب دحولها على الأفعال . وثم مواطن أخرى يحور فيها النصب لا داعي لتفصيلها هنا ؛ إذ لا فارق في التأويل السحوي بين حالتي جوار النصب ووجوبه من حيث تقدير العامل ، وعلى هذا فيسعي أن تفرق بين وجوب حذف العامل وبين جوار نصب الاسم المتقدم ؛ إذ قد يتبادر إلى الذهن أن جوار النصب يعني جوار الحذف ، ولكن الذي يقرره النحاة غير ذلك ؛ إذ الحذف لارم في حالة النصب سواء كان جائزاً أو واجباً ، وأما في حالة الرفع فالتأويل السحوي كله يختلف بين تقدير فعل أو خبر .

ولكن ما هو العامل المحذوف هنا ؟ هل يكون من صيغة المعسر فعلاً كان أو وصفاً ، أم يتحتم كونه فعلاً ؟ اتجاهان مختلفان للنحاة ، وقد حاول بعض الدارسين الجمع بينهما فذكر أنه ؛ إن كان المحذوف جملة فعلية تفسيره لا يكون إلا بجملة مذكورة في الكلام مشاركة للمحذوف في لفظها ومعناها معاً ، أو في المعنى فقط نحو العظيم بأفسته ، الممتنع وقعت فيه ، التقدير بأفست العظيم بأفسته ، ولا يست امتنع وقعت فيه ، أو نحو ذلك مما يؤدي إلى العرص في الحدود المرسومة ولا يصح هنا تفسير الجملة بعير جملة مثلها وإن كان المحذوف فعلاً فقط أو وصفاً عاملاً يشبهه ويحل محله جار أن يفسر كل منهما بفعل أو بما يشبهه تفسيراً لفظياً ومعنوياً معاً أو معنوياً فقط والأفضل التماثل مع عدم المانع^(٢) .

(١) السابق (١١٢/٢)

(٢) البحر الواسع (٧٨/٢)

ولنا على هذا الكلام ملاحظتان

أولاهما . أن الأستاذ قد جعل المحذوف هو الأصل الذي يجب مراعاته ، وجعل غاية المذكور أن يتطابق مع المحذوف جملة أو فعلاً أو وصفاً عاماً . وفاته أن المحذوف غير موحود ، بل ولا سبيل إلى تقديره إلا بمراعاة هذا المصدر المذكور . فالمذكور إذاً هو الأصل ، وغاية التقدير أن يجعل المحذوف لفظاً مماثلاً له ، وهذا يسلم بنا إلى نتيجة قد تهما بعد حين ، وهي أن الأصل ليس المحذوف الذي يقدره ، بل الأصل هو النص اللعوي المذكور .

والثانية أن الأستاذ قد ساير النحاة في التفرقة بين تقدير الجملة وتقدير الوصف ، وليس ثمة تفرقة بينهما ولا داعي للخلاف فيهما في مجال الحذف على وجه خاص ؛ إذ المقدر جملة بأسرها ؛ لضرورة تقدير المسند إليه مع كل من الفعل والوصف ويستوي في تقدير الجملة أن تكون مكونة من فعل وفاعله أو من وصف ومرفوعه

٤ - متعلق الظرف والجار والمجرور :

يرى جمهور النحويين أن كلاً من الظرف والجار والمجرور لا بد أن يتعلق ^(١) وأن متعلقهما واحد من أربعة ؛ لأنه إما أن يكون فعلاً تاماً ^(٢) أو ما يشبه الفعل أو مؤولاً به أو مشيراً إلى معناه ^(٣)

ومثال الفعل التام قوله تعالى . ﴿ أَتَسْتَعِينُهُمْ عَنِ الْمُصِيبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكب ٧] .

(١) ثمة أنواع من المجرورات لا خلاف في أنها لا تتعلق وقد حصرها ابن هشام في ستة موضع هي المجرور بحرف جر رائد نحو ﴿ وَكُنْ لِلَّهِ شَهِيداً ﴾ [النجم ٢٨] ، ﴿ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة ٣] مجرور فعل في لغة عميل لأنها بمرّة الحرف الزائد

- مجرور لولا نحو بولاي ولولاك إلخ ، على قول سيويه إن (لولا) جارة للمصير فإنها أيضاً بمنزلة فعل مجرور رب نحو رب رجل صالح فقيه

المجرور بكاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور

مجرور الأدوات حلاً وعد وحات إذا خفف

انظر حاشية الدسوقي عني انصبي (١٢٢/٢ ، ١٢٣) وحاشية الأمير

(٢) ثمة خلاف حول تعلقهما بالفعل الناقص مرده الخلاف حول دلالة عني الحدث

انظر حاشية الدسوقي (١١٧/٢)

(٣) ما يشبه الفعل هو الاسم انشئت العامل عمل الفعل

والمؤول يـ يشبهه هو الاسم الجامد المؤول بالمشق

وما يشير إلى معناه هو ما فيه رائحة الفعل بأن كان عنده مشهوراً مسماه بوصف فيشار به في حال العلمية

حاشية الدسوقي (١١٣/٢)

ومثال ما يشبه الفعل قول ابن دريد .

واشتعل الميصر في مسوده مثل اشتعال النار في جزل العصي

ومثال المؤول مما يشبهه قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي لَيْلَتِهِ﴾

ومثال ما يشير إلى معناه قول بعضهم .

أب ابن مابوة إذا جد المقر

وقول بعضهم

أب أبو اسهال بعض الأحيان

فتعلق (بعض وإد) بالاسمين العلمين لا لتأويلهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى الشجاج أو الجواد

ويرى جمهور النحويين أنه إذا لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر .

ويرى الكوفيون - وابن طاهر وابن حروف أنه لا تقدير . فحو . ريد عندك لا تعليق فيها ، بل نفس كلمة عند هي الخير ، ثم احتضروا في عامل النصب في الظرف . وابن خروف ومعه ابن طاهر يرى أن الناصب هو ابتداء ، إذا ابتدأ إنما يرفع الخير إذا كان عيه نحو . ريد أخوك ، وينتصبه إذا كان غيره كما هنا والكوفيون يرون أن الناصب أمر معوي هو المخالفة .

ومتعلق الظرف والجار والمجرور واجب الحدف في مواضع ثمانية ^(١)

١ - أن يقعا صلة نحو . ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [البقرة ١٩] .

٢ - أن يقعا حالاً نحو . ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [المعصر ٢٩] .

٣ - أن يقعا صلة نحو . ﴿ وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾

[الأنبياء ١٩]

٤ - أن يقعا خبراً نحو . ريد عندك ، أو في الدار وقد يظهر في الضرورة نحو

لست أعر إن مولاك عر وإن يهن فأنت لدى يحيوحة الهود كائن

٥ - أن يرفعا الاسم الظاهر نحو . ﴿ أَيْ اللَّهُ شَكُّ ﴾ ، وأعندك ريد .

٦ - أن يقعا في مثل أو شبهه نحو . حيثئذ الآن أصله . كان ذلك حيثئذ واسمع

الآن ، ونحو : بالرفاء والسير أي . أعزمت .

٧ - في القسم بعير الباء نحو : ﴿ وَأَلَيْلٍ إِذَا يَمْسَى ﴾ [البقره : ١] ، ﴿ وَقَالَ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٧] .

٨ - أن يقعا في باب الاشتغال مشعولاً عنه نحو : أيوم الجمعة صمت فيه ، ونحو .
يزيد مررت به .

وأكثر الحاجة لا يحيرون ذلك في المحرور ويرون وجوب إسقاط الجار ورفع الاسم بالابتداء أو نصبه بإصمار جاورت أو نحوه

ولما كان واجب الحذف في هذه المواضع لكونه « كونا عاما والطرف حينئذ مستقر لاستقرار الصمير فيه بعد حذف المتعلق . وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عدد سماعه . وإذا وجب حذفه كان ذكره عيبا ، بخلاف الخاص فإنه يجب ذكره إلا لدل على محوور » (١) .

على أن يصيف إلى هذا أن الخاص قد يجب حذفه أيضا في مواضع ثلاثة هي (٢)

١ - الأمثال ٢ - الأحوال ٣ - القسم

والعامل المقدر يجوز أن يكون فعلا أو وصفا ، ولا يتحتم كونه فعلا إلا في موضعين باتفاق هما في القسم وفي الصلة ؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين ، وفي مواضع أخرى على خلاف بين الحاجة ، وهذه المواضع هي الخبر والصفة والحال . فالجمهور على تقدير المفعول ؛ لأنه الأصل في العمل ، ومن المحووين من قدر الوصف ؛ لأن الأصل في الخبر والحال والاعتاد للإفراد ؛ ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف ؛ ولأن تقديرا المقدر أولى (٣)

وسواء كان المقدر فعلا أو وصفا ، فهل المحذوف جملة أو بعضها ، هل يشتمل المقدر على ما أسند إلى الفعل أو الوصف أم أن التقدير مقصور على الفعل وحده أو الوصف وحده واضح أنصوص الحاجة التي سبق ذكرها نعلم أن المقدر إذا كان فعلا فهو جملة ، لاشتغال التقدير على الصمير ، أما إذا كان وصفا فليس بجملة لانتقال الصمير منه إلى ما يتعلق بل إن ابن هشام يرى أن المحذوف مفرد حتى مع الفعل أيضا ؛ لأن « الحق أنا لم يحذف الصمير بل نفسه إلى الطرف والمحرور والمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد » (٤) .

(٢) السابق

(١) المعنى (١٢٧٢)

(٣) الدسوقي على معي (١٢٨/٢ ، ١٢٩) (٤) الدسوقي على المعنى (١٢٩٢)

والواقع أن هذا الخلاف لا معنى له ؛ لأن المقدر فعلاً كان أو وصفاً - يشمل حتماً مرفوعه . ولا معنى للقول يقل هذا المرفوع إلى ما يتعلق ؛ لأن ما يتعلق لم يتغير قبل تقدير المتعلق وبعده .

هذه هي مواضع حذف الجملة كما قررها السحاة ورواها فيها لا توجد في النحو العربي على هذا النمط من التركيب والتقدير مقادير هي مشتقة في أبوابه الكثيرة ، كما أن معظم قواعد الحذف لا تنظمها أبوابها المعقودة لها ومن هنا فإن عممية الجمع هذه قد حاولت أن تنهي هذه العقبة الشكلية بأن تجمع مشتقاتها وتوضح قواعدها تمهيداً لمناقشتها مناقشة موضوعية لمحاولة استخلاص أسسها التي تتركز عليها .

وبس من شك في أن مناقشة قصصه حذف الجملة لا ينبغي أن تفصل عن مناقشة ظاهرة الحذف بأسرها ، باعتبارها جزءاً من أجزائها ، كما أنه ليس من شك أيضاً في أن مناقشة ظاهرة الحذف والتقدير بأسرها يرتبط ارتباطاً يكاد يكون عضوياً بقضية العامل ؛ إذ هي ثمرة من ثمارها العميقة الأثر في النحو العربي .

ولهذا كنه أرى محتملاً أن تؤجل مناقشة ذلك كله حتى ينهي هذا البحث من هذه الصادرة نحويًا ونعويًا ، مكتملاً الآن بتسجيل عدد من الملاحظات التي أرجو أن تعين في فهم أبعاد هذا الجزء من البحث ، وأن توضح في الوقت نفسه الإصدارات العامة به

والملاحظة الأولى

أن السحاة يقسمون المحذوف عادة إلى لارم وجائر ، ويعتبر المحذوف اللارم أنه لا يجوز ذكر المحذوف ، وإن كان يتحتم تقديره لسلامة القواعد النحوية ، ويريدون بالمحذوف الجائر أنه يجوز ذكره كما يجوز عدم ذكره وأن ذكره وعدم ذكره سواء من حيث سلامة القاعدة النحوية .

وبشيء من التأمل نحصل إلى أن مرد هذا التقسيم إلى أسس منطقية كلامية لا نعويها نحوية ؛ ذلك أن الأساس الحقيقي إنما يرجع لتقسيم المنطقي للأشياء والعلاقات إلى موجود ومعدوم ، ثم تقسيم كل منهما إلى لارم وجائر ، لارم موجود أو واجب الوجود لا يجوز عليه لعدم ، ولارم لعدم أو واجب لعدم ولا يصح به وجود ، وجائر الوجود هو حائر لعدم ، يصح وجوده كما عدم وجوده وقد أخذ المتكلمون هذه التقسيم ففصلوا وجب الوجود على الله وحده . وهذا فكل ما عداه يعود إلى القسمين الآخرين فيما أن يكون حائر الوجود جائر لعدم ، وما أن يكون واجب لعدم مستحيل الوجود وهو يعينه

المعنى اندي يفهمه السحاة من اللارزم والجارر في الحذف ، أو بتمير أدق في المحذوف .
 وإما أن هذا التقسيم ليس لعموم ولا لخصوص ؛ فلأن طبيعة السحو هي تحليل التراكيب ،
 والعناية بتحديد اندافه المحتتمة للكلمات في الجملة ، - الملاحظة - الراحات ١٠
 وإذا فالمسح الذي يجب اتباعه في السحو يجب أن يكون مهيأ لعموم مستمد من حقائق
 النوع نفسها ، وعاية البحث السحوي هي ملاحظة الحقائق اللعوية الخاصة بالتركيب
 كما تنصح من أشكال الكلمات ووظائفها ومهمة الساحت السحوي إذا هي تسجيل
 ما تسلمه إليه ملاحظاته في هذا المجال ، يسجلها كما هي دون تأويل ، ومن غير التجاء
 إلى تقدير أو اعتماد على مذاهب فلسفية أو مناهج منطقية أو آراء كلامية

الملاحظة الثانية

وتتصل بالملاحظة الأولى ونسي عنها . وهي أسا إذا لاحظنا الواقع اللعوي نأكد
 لدينا حقيقة مهمة بالغة الخطر ، هي أنه في حالات وجوب الحذف لا معنى لتقدير
 المحذوف ؛ إذ إنه ما دام لم يرد ولا يحور أن يرد فتقديره عبث بالغة ؛ إذ لا معنى له .
 وليس له من وظيفة إلا أنه يحقق متطلبات القواعد السحوية وعلى وجه التحديد هو
 يعالج قصور القواعد السحوية عن ملاحظة الواقع اللعوي مع أنه كان ينبغي أن يحدث
 نقيض ذلك ؛ تطبيقاً للمسح العلمي في البحث اللعوي ، وهو تعديل القواعد بحيث
 توضح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللعوي من ظواهر

وفي حالات الجوار ما يؤكد أيضاً تصور المسح التقليدي عن تناول الواقع ؛ ذلك أن
 جوار الذكر والحذف عند السحاة إنما يكون حصوفاً للمسح التقليدي في تناول الظواهر
 اللعوية من خلال الفكر النظري والقضايا المنطقية ، فجائر الذكر والحذف لا يعود جواره
 إلى أن في الواقع اللعوي الذي يتكشف من لصوص ما يؤيد ذكره وحذفه معاً ؛ بل لأنه
 لا يستحيل وجوده ؛ وهي استحالة نظرية غير مرتبطة بالواقع ولا ملاحظة له ؛ بدليل
 أنه في حالات كثيرة كثيراً ما يقرر السحاة أنه « يحور ذكره » و « يحور حذفه » ، ثم
 يتبعون ذلك بقولهم : « وإن لم يؤيده السماع » أو « ولم يرد ما يؤيده » .

وبعد بعد هاتين الملاحظتين الأساسيتين - إلى مناقشة ما قرره السحاة في حذف
 الجملة ، وقد أقر السحاة حذف الجملة في مواضع شتى تتناولها النقاط الثلاثة

١ حذف الكلام بأسره .

٢ حذف بعض الكلام أكثر من الجملة .

٣ حذف الجملة بحسب .

فلنحظ - فيما يتعلق بالنقطة الأولى

أنه ليس ثمة حذف لكلام بأسره في الواقع اللعوي في مواضع أربعة من الخمسة التي ذكروها ، وهي : بعد حرف الجواب ، وبعد نعم وبئس ، وبعد حرف النداء ، وفي نحو *افعل هذا إنما لا* . ففي النقاط المذكورة ليس ثمة حذف بالفعل ، وكل ما هناك إنما هو تفسير الموقف اللعوي في النقطة الأولى ، ولا ينبغي أن يوضع التفسير غير اسطوق في الاعتبار السحوي ؛ لأن غاية النحو ليس مراعاة المواقف النفسية بل ملاحظة أثر هذه المواقف النفسية على الأساليب اللعوية من ناحية التركيبية لا من الناحية الجمالية ، ولكن الحاجة اضطروا إلى هذا التقدير تبعاً لمنهجهم المطلق الذي يحتم وجود الإسناد في الجملة ، ووجود ركني إسناد في كل إسناد . وحيث إنه لا يصحح حرف الجواب مسنداً ومسنداً إليه يحتم في اعتبارهم تقدير المسند والمسند إليه معاً . مستعيين في هذا التقدير - مصطربين - بما يسلم إليه الموقف اللعوي من مفهوم . وواضح أنه في النقاط الثلاث الباقية ليس ثمة حذف أيضاً ؛ إذ الكلام تام ولا حاجة معه إلى التقدير ، وإنما حمل الحاجة على تقدير ما لا حاجة إليه حاجتهم إلى تصحيح قواعدهم في نظرية العامل القاصية بضرورة وجود عامل ومعمول وأثر للعامل في المعمول جميعاً

وأما الموضع الخامس - وهو بعد إن الشرطية - فليس من قبيل حذف الكلام بأسره إلا على اعتبار سحوي بعيد ومردود عليه ؛ إذ يوجد في الكلام جزء من التعبير وهو أداة الشرط ، وهذا الجزء هو الدال على المحذوف والمشير إليه .

ولعل من الواضح هنا أن الحاجة قد سووا بين المواضع السابقة كلها مع أن بينها موضعين ينبغي أن يكون لهما وضعهما الخاص وهما بعد نعم وبئس ، وفي أسلوب خاص بتأكيد النفي وهو نحو . *افعل هذا إنما لا ؛ إذ هما أسلوبان قريبان* تركيباً ودلالة - بأساليب الأمثال - ومن اللازم أن يفرق موضوعي بين الأمثال وما يحقق بها وبين غيرها ليكون للأمثال ولشراكيب المشابهة بها توجيه خاص بها لا يترم بما يترم به التوجيه السحوي لغيرها من الأساليب ، خصوصاً منهج التحليل الذي يترم بالواقع اللعوي لا بتحاوره إلى تقدير ما يشاء من فروص دون صابط موضوعي .

ونلاحظ - فيما يتعلق بالنقطة الثانية

أولاً - أنه ليس ثمة مواضع يطرد فيها الحذف

ثانياً : أن التعبير - في أمثله لا يشير إلى محذوف .

وهاتان الملاحظتان تعيان أن الحذف ليس واقعاً لغوياً ، بل يسع من محاولة تصحيح القواعد السحوية عن طريق تأويل النصوص اللغوية وإن كان توجيهها يستوحي فيه الباحث الموقف اللغوي ، واستيحاء الموقف اللغوي في بعض جزئيات النحو لا يعبر من منطقية المنهج التقليدي ؛ إذ عاينته في المنهج التقليدي تصحيح القواعد عن طريق تأويل النصوص تأويلاً يتلاءم معها ، فالموقف اللغوي لا يعدل القاعدة بقى ما وراء النصوص من تقدير ، بل يتخذ وسيلة لهم ما حول النص من معاني تتخذ أساساً لتحريحها وتأويلها

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة

فيمكن بشيء من التأمل أن يرد كثيراً من المواضع التي قرر فيها النحاة جوار حذف الجملة أو وجوبه بأنه في هذه المواضع المختلفة وسواء في ذلك القسم والشرط والعطف والصلة والصب في انعائي والجواهر لا يوجد حذف ، بل يعود ما ذكره النحاة من حذف إلى أولاً : محاولة تفسير النص حسب الموقف اللغوي .

ثانياً : مراعاة نظرية العامل في تفسير النص بحيث يتفق هذا التفسير مع قواعدها وشروطها .

والملاحظة الثالثة

أن النحاة يعترفون هنا بدور الموقف اللغوي ولكنه اعتراف محدود ، فهم يفسرون النصوص المختلفة من خلال مواقفها اللغوية . ولقد يبدو هذا اعترافاً بالموقف اللغوي نحوياً ولكن يسعى أن يلاحظ هنا أن النحاة لم يعترفوا بدور الموقف اللغوي في تفسير القواعد وإن عترفوا به في فهم التراكيب ، والعرق كبير بين تفسير القاعدة السحوية وفهم الأسلوب اللغوي ؛ إذ المهم يمكن أن يشأ بوسائل شتى ، من بينها دون شك الصورة الذهنية عند كل من متكلم وسماع أو قارئ على السواء ، والتفسير اللغوي لا يعنى هذه الصورة الذهنية ؛ وقد يعنى ملاحظة أساسيات التعبير المختلفة في الموقف اللغوية المتعددة ، وصب هذه الملاحظات في صورة قواعد تابعة آخر الأمر من هذه المواقف ومحيطتها ، وهو ما سم يجعله منهج النحو القديم

ثالثاً : أجزاء الجملة :

واستقصاء هذه الجوانب من الظاهرة السحوية سيكون لأنواع لا لأفراد وسيرعى في مدحه ما أمكن أن تمثل الجوانب المختلفة ، وأن تشير إلى الأنماط الكثيرة ، بحيث

تصور - في مجموعها - اختلاف المواقع الإعرابية للمحذوف من ناحية ، وتووع العوامل المؤثرة فيه عند النحاة - من ناحية أخرى .

المتدا والخبر :

المتدا والخبر جملة مفيدة ، والفائدة إما تحصل بهما معا ، ومن ثم لا بد من وجودهما معا . إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالة تعني عن النطق بأحدهما فيجوز حذفه بشرط آخر غير هذا الشرط العام في المحذوفات ، هذا الشرط هو ألا تقع الجملة خبراً عن صمير الشأن ، وإما جار الحذف : « لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على معنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جار ألا نأني به ويكون مراداً حكماً وتقديراً » (١) . وقد سمعت أمثلة عديدة ورد فيها المتدا أو الخبر محذوفاً

فما حذف فيه ابتداء قول المستهل : الهلال والله . أي . هذا الهلال والله .

ومنه المسك والله أي . هو المسك أو هذا المسك .

ولا يقتصر الأمر في ذلك على السماع ، بل يجوز حذف المتدا كلما أمكن إدراك معناه دون لفظه إذا استوفى الشرط السابق ، ويصير ابن يعيش أمثلة لذلك فيقول : « وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فإذا رأيته بعد قلت عبد الله وربي . كأنك قلت داك عبد الله أو هذا عبد الله وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين يار بوالديه . فعرف بتلك الأوصاف فقلت : ريد والله . أي . هو ريد أو المذكور ريد » (٢)

وقد رأى النحاة أن حذف المتدا أو الخبر لا يقتصر على الأمثلة السابقة ، ولا يقع عند حدود الجوار ، بل يتعدى الأمثلة إلى مواضع يكثر فيها ، ويتجاوز الجوار إلى الوجوب .

حذف المتدا جواراً :

يكثر حذف المتدا جواراً في

- ١ جواب الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ مَكْرُ حَامِيَةً ﴿ أي هي نار ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ الْنَّارِ ﴾ [الحج ١٧٢] ، أي . هو النار
- ٢ بعد الماء انداخلة على جواب الشرط نحو : ﴿ مَن عَمِلَ صِلًا مِّنْ قَبْلِهِ ﴾ أي فعله لنفسه .

(١) شرح المفصل (٩٤/١)

(٢) السابق

٣ بعد القول بحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ، أي . هو أساطير الأولين ويجوز حذفه في غير هذه المواضع أيضاً على قبة ، ومنه قوله تعالى . ﴿ سُوْرَةٌ أُنزِلَتْهَا ﴾ [البقرة] ، وقوله : ﴿ سَرَّاءٌ يَسَّرَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ ﴾ [التوبة ١] ، أي هذه سورة ، هذه براءة ^(١)

حذف الخبر جوازاً

يكثر حذف الخبر في الأجوبة ، كأن يقول القائل . من عندك ؟ فيقول . ريد والمعنى : ريد عندي ، إلا أنك تركته لتعلم به ؛ إذ السؤال إنما كان عنه .

ومن ذلك قولهم خرجت فإذا السبع بعد (إذا) العجائية إذا جعلت حرفاً والتقدير . خرجت فإذا السبع حاصر أو موجود ^(٢) .

حذف المبتدأ وجوباً .

يحذف المبتدأ وجوباً في المواضع الآتية ^(٣)

- ١ البعث المقصوع إلى الرفع نحو رحم الله ربنا أمسكين بالرفع ؛ إذ هو خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره هو المسكين . فيعرب بعد القطع حيراً مبتدأً محذوف وجوباً .
- ٢ - المخصوص بالمدح أو اندم نحو نعم الكتاب كتاب الله ، وبس الصديق اسافق فالممدوح وهو كتاب الله ، والمدموم وهو المفاق يجوز في كل منهما أن يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره . هو

(١) انظر النحو الوامى (٣٦٦/١)

(٢) إذا على صريخ

ومعانيه ومعها معنى الشرط ، وتصاف إلى الجسم المعينة ، وإذا وقع بعدها اسم كان ، ثم فعل مقتر نحو ﴿ إِنْ أَنْتُمْ تَنْشَقُّوا ۖ وَأَنْتُمْ رَبُّهَا وَشَقَّ ۖ وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ نَزْلًا ﴾ ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وإذا مدت الأرض مدت ، وإى كان ذلك لتقصه معنى الشرط ، والشرط يعنصني الفعل فجائية وهي اسماء وحرفية

فالاسمية ظرف من ظروف الأمكنة ، والحرفية حرف من حروف المعاني الدالة على المعاجاة فإذا قيل خرجت فإذا السبع ، وأريد به الظرف لم يكن ثم حذف ، وكان السبع مبتدأً وإذا الخبر متقدماً ، ويعلق الظرف وهو الخبر المتقدم باستقرار محذوف ، وعلى هذا فلو ذكر اسم آخر حاز له فيه وجهان

- ١ الصب على الحالية ويكون العامل في الحال هو الظرف ، نحو خرجت فإذا السبع عادياً
- ٢ الرفع على الخبرية ويجعل الظرف من صلته

وإن جعل (إذا) حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة ؛ إذ لا بد منه من خبر ، ولا خبر هاهنا ظاهر فوجب أن يكون مقترراً عند النجاة

(٣) النحو الوامى (٣٦٨/١ - ٣٧٢)

٣ - أن يكون الخبر صريحاً في القسم ، نحو : في دمتي لأفعلن ، أي في دمتي ميثاق أو عيّن أو عهد ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً .

٤ - أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله ويعني عن التلطف به ، نحو . صبر جميل ، وسمع وطاعة . فكل منهما خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ؛ إذ الأصل الأصيل اصبر صبراً جميلاً ، والمصدر معول مطلق ل (اصبر) ، ثم حذف الفعل وجوباً للاستعانة به بالمصدر الذي يؤدي معناه ، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع في التعبير ، ويخرج نحوياً على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وبذلك تتحول الجملة من فعلية إلى اسمية لتفيد الدوام والثبوت

٥ - بعد لا سيما نحو أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء ، فيكون أبو العلاء خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره هو

٦ - بعد المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو سقيًا لك ، ورعيًا لك ، قال الشاعر :
بشت نعي على الهجران عاتية سقيًا ورعيًا لداك العائب الراري
فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه ، وبعده المخاطب المجرور ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف ؛ إذ لا يصح تعلقه بالمصدر .

٧ - بعض ألفاظ مسموعة .

نحو : من أنت ؟ محمد . فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره .
مذكورك . وهو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعتظيم المتحدث عنه فأشبه
الأمثال في أدائه لمعنى محدد ، ومن ثم أحري مجرى الأمثال فصح تعبيره

ونحو : لا سواء عند الموازنة بين شيئين فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ،
تقديره : لا هما ، أو لا هذان سواء

ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا جائز لا واجب ^(١) .

حذف الخبر وجوباً .

يجب حذف الخبر في المواضع الآتية .

١ - بعد (لولا) الامتناعية إذا كان الخبر كونهً عامًا .

نحو : لولا زيد لخرج محمد ، تقديره لولا زيد موجود أو حاصر . ومعناه : أن

الثاني امتنع لوجود الأول ، وليست الجملة الثانية خبراً عن المبتدأ ؛ لأنه لا عائد منها إلى زيد . والجملة إذا وقعت خبراً لا يد لها من عائد .

هذا هو رأي جمهور البصريين .

ويرى الكوفيون أن الاسم الواقع بعد (لولا) يرتفع بـ (لولا) نفسها لياقتها عن الفعل ، والتقدير : لولا يمتنع زيد

وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي من وجوه (١)

١ - أنه لو كان الأمر كذلك لجر وقوع أحد بعدها ؛ لأن أحد يعمل فيها الشيء ، ولم يسمع ذلك .

٢ - أنه لو كان معناه الشيء لجر أن تعطف عليه بـ (الواو) ولا لتأكيد الشيء ، فقال لولا زيد ولا خالد لأكرمتهك ، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۝ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۝ وَلَا الظُّلُّ وَلَا النُّورُ ۝ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْيَاءُ وَلَا الْأَرْحَامُ ۝ فَلَمَّا لَمْ يَحْزَرْ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ دَلْ عَلَى أَنَّ الْجُحُودَ قَدْ رَايَهَا .

٣ - أن الحرف إنما يعمل إذا احتص بالمعمول ، ولولا غير مختصة بل تدخل على الأسماء نحو لولا زيد لأكرمتهك ، وعلى الأفعال نحو قول الجموح

قالت أمانة لما جئت رائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود

لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا غدري لمحدود

٢ - أن يكون لفظ المبتدأ نصاً في القسم .

نحو لعمر الله لأبذل جهدي ، والتقدير : لعمر الله قسمي . فقسمي خبر مبتدأ محذوف وجوباً ولا يصح أن يكون المحذوف هنا هو المبتدأ ، بل يتحتم أن يكون الخبر لوجود اللام الداخلة على المبتدأ في أول المذكور (٢)

٣ - إذا سد مسده الفاعل

نحو أقائم الريدان ؟ و (أقائم) مبتدأ و (الريدان) مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ؛ إذ المعنى : أيقوم الريدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم ها اسم من جهة اللفظ . وفعل من جهة المعنى .

والمأمل يرى أنه ليس ثمة خبر محذوف . بل هو مجرد اقتراف نحوي لا أصل به

(١) شرح مفصل (٩٦/١)

(٢) البحر الواسع (٣٧٥/١ ، ٣٧٦)

من واقع التعبير الدعوي .

وقد أدرك ذلك ابن يعيش نفسه فذكر أنه « ليس ثمة خير محذوف على الحقيقة » (١) .

٤ - إذا سد مسد واو للمعية .

نحو : كل رجل وصيغته ، والتقدير : كل رجل مع صيغته مقرونان . وحذف الخبر
اكفاء بالمعطوف ؛ لأن معنى الواو هنا كمعنى مع ، وكل رجل وصيغته بمعنى مع صيغته

٥ - إذا سد مسده الخال .

نحو : صربي زيدًا قائمًا ، وأكثر شرطي السوق ملتوثًا ، وأحطب ما يكون الأمير قائمًا .
أ - والمعنى في المثال الأول . « ضربت زيدًا قائمًا أو أضرب زيدًا قائمًا ، فالكلام قام
باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بد من توجيه اللفظ نحوًا . ويرى النحاة أن (صربي) مبتدأ
وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ، و (زيدًا) معقول به ، و (قائمًا) حال وهي التي سدت
مسد الخبر .

ولا يصح أن يكون (قائمًا) خبرًا غير ترفع ؛ لأن الخبر إذا كان معرفًا يكون هو الأول
والمصدر الذي هو الصرب ليس القائم .

ولا يصح أن يكون حالًا من زيد هذا ؛ لأنه لو كان حالًا منه كان العامل فيه المصدر
الذي هو صربي ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبه . ولو كان المصدر عاملًا
فيه لكان من صلبته ، وإذا كان من صلبته لم يصح أن يسد مسد الخبر ؛ لأن الساد مسد
الخبر يكون حكمه حكم الخبر ، فكما أن الخبر كان جرمًا غير الأول فكذلك ما سد مسده
يسمي أن يكون غير الأول .

وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلًا مقبوضًا فيه ضمير يعود إلى زيد وهو
صاحب الحال ، والخبر طرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل . والتقدير
صربي زيدًا إذا كان قائمًا فإذا هي الخبر أو هي في موضع نصب متعلقة باستقرار
محذوف . ثم حذف العامل بدلالة الظروف عليه ، ونقل الضمير من الفعل إلى
الظرف ، وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع ؛ لأنه خبر المبتدأ فإذا أريد
المضي قدر بـ (إذا) وإذا أريد المستقبل قدر بـ (إذا) .

ب - وتوجيه المثال الثاني كتوجيه المثال السابق ، وليس بينهما من فرق سوى أن

(١) ابن يعيش (١٩/١)

(أكثر) ليس بمصدر ولكنها لما أصبحت إلى المصدر وهو شرطي صار حكم التركيب حكم المصدر .

ج - وأما المثال الثالث ففيه اتساع أكثر من المثال الأول ؛ ذلك أن فيه وجهين من التقدير -
١ - همة تقدير للحبر المحذوف - كالمثال الأول - فأخطب ما يكون الأمير بمعنى
أخطب كون الأمير ، والكون هنا بمعنى الوجود ، والتقدير : أخطب وجود الأمير
جعل وجوده خطيئاً مبالغة .

٢ - أن يكون الكون المقدر من . ما والفعل ؛ بمعنى الرمان لا بمعنى الوجود ؛ لأن
(ما) تكون في تأويل المصدر الذي يستعار لرمان على تقدير حذف مضاف . أي :
أخطب أوقات كون الأمير ^(١) .

حذف المفاعيل :

المفعول الواحد :

من الأفعال ما يتعدى إلى مفعول واحد ، ومنها ما يتعدى إلى اثنين ، ومنها ما يتعدى
إلى ثلاثة مفاعيل ، ويحذف المفعول في الفعل المتعدي إلى واحد في مواضع كثيرة ،
منها مواضع يكثر فيها حذفه سماعاً حتى ليقاس فيها ، هي ^(٢) .

١ - بعد فعل المشيئة الواقع شرطاً :

نحو ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ ﴾ [الأنعام ١٤٩] ، أي فلو شاء هدايتكم . وأيضاً بعد
لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك . فإن فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبيحه
نحو المثال السابق ، فإنه متى قيل فلو شاء ، علم السامع أن هناك شيئاً تعنت به المشيئة
لكنه مبهم عنده فإذا جيء بجواب الشرط صار شيئاً .

وإذا فلا يصح حذف المفعول إذا كان تعنى الفعل بالمفعول عريئاً ، ولا بد حينئذ من
ذكر المفعول نحو :

ولو شئت أن أبكي دتما لكيتيه عليه ولكر ساحة الصبر أومع

٢ - بعد هي العنم ونحوه :

نحو ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الشَّفَعَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة ١٢] ، أي لا يعلمون أنهم شفعا .

(١) انظر شرح المفصل (٩٧/١)

(٢) المعنى وحاشية السموقي عليه (٣٤٤/٢ ، ٣٤٥)

ويرى الدماميني أن الأبلغ في الدم أن يجعل الفعل من قبيل المنزل مسرلة اللازم ،
وحيث لا حذف

٣ . أن يكون عائداً (١) :

على الموصول نحو قوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [المرقان ٤١] ، أي
بعثه . وسيأتي تفصيله في نهاية هذا الفصل ، أو على الموصوف ، نحو قول جرير :
أبحث حمى تهامة بعد مجد وما شيء حميت - بمستباح
أي : حميته . وحذفه أقل من سابقه .

أو على المخبر عنه ، نحو قول أبي النجم العجلي :
قد أصبحت أم الخيار تدعي علي دينا كله لم أصع
وقول امرئ القيس بن حجر
فأقبلت رحفاً على الركبتين فثوب لبست وثوب أجرو
أي : أصعته وأحره . وحذفه أقل من سابقه .

٤ - أن يقع في الفواصل :

نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَّ ﴾ [الصي ٣] ، أي : فلاك ، ﴿ وَلَا تَحْشَى ﴾ ، أي :
ولا تحشاه .

وأما حذف أحد المفعولين في الفعل المتعدي إلى اثنين . فإما أن يتم بدليل يدل على
المحذوف أو يعبر دليل يشير إليه .

فإن كان يعبر دليل فلا يجوز بلا خلاف بين النحاة .

وأما إن كان ثمة دليل على المحذوف فهي جواره أقوال

أ مذهب جمهور النحاة إجازته ، واستندوا في هذا إلى السماع فقد روي لعنرة
في معلقته

ولقد نزلت فلا تظني غيره ممي بمسرة الحب المكرم
أي : واقعاً

(١) المصدران الساميان ، وحرارة الأدب (١٧٣/١ ، ١٧٤ - ١٨٠) ، وانظر في نسبة الأبيات المقاصد
النحوية (٧٥/٤) ، والدرر اللوامع (٧٣ ، ٧٤)

ب وذهب كثير من العلماء إلى عليم الجوار ، منهم ابن الحاجب وابن عصفور وأبو إسحاق بن ملكون وعلموا ذلك بأن المفعولين متلازمان لاقتدار كل منهما إلى صاحبه ؛ إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجر حذف أحدهما دون الآخر ، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى ليس وهذا يؤدي إلى التباس ما يتعدى منها إلى اثنين عما يتعدى إلى واحد ^(١) .

حذف المفعولين

حذف المفعولين في الأفعال المتعدية إلى اثنين اختصاراً جائز ومعنى حذفهما اختصاراً . أن يكون على المحذوف دليل ، نحو قول الكميت بن زيد .

بأي كتاب أم بأية شئ ترى حبه عازاً عليّ وتحسب

وفي حذفهما اختصاراً أي : بغير دليل أقوال ^(٢) :

١ . اسع مطلقاً . وعليه الأحفش والجرمي ، وسبه ابن مالك نسيويه وللمحققين كتاب صاهر وابن حروف والشويبي ؛ معنيين ذلك بعدم الفائدة ؛ إذ لا يحلو الإنسان من ظن ما ولا علم ما ، فأشبه قولك النار حارة

٢ . الجوار مطلقاً قال صاحب الهمع : وعليه أكثر الحويين منهم ابن السراح والسيرافي وضححه ابن عصفور وقد استدوا على ذلك

أولاً باسماع قال تعالى ﴿ أَعِزُّكُمْ عَلَيَّ الْغَيْبُ فَهَوَّ بَرِّئ ﴾ [الحج ٣٥] ، أي : يعلم . وقال : ﴿ وَطَسَّطَ ظَنِّي أَنتَوَّ ﴾ .

ثانياً بأن ما ذكره لماعون من عدم الفائدة مردود ؛ إذ الفائدة حاصلة بالإنسان إلى الفعل

٣ . الجوار في ص وما في معناها دون علم وما في معناها ؛ وعليه الأعلام . واستند بحصول الفائدة في الأول دون الثاني ، والإنسان قد يحصو من ضمن فيعيد قوله ظنت أنه وقع منه ص ، ولا يحلو من علم ؛ إذ له شيء يعلمها ضرورة كمنه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يعد قوله . علمت شيئاً

ورد ذلك صاحب الهمع بأنه يفيد وقوع علم ما ثم يكن بعدم

(١) الهمع (١٥٢/١) ، والمرر النامع (١٣٤١ ، ١٣٥)

(٢) الهمع (١٥٢/١ ، ١٥٣)

٤ الملح قياسًا والجوار في بعضها سماعًا وعليه أبو العلاء إدريس ، فلا يتعدى الحذف إلى غير ظلت وحلت وحسبت لوروده فيها .

وكما يجوز حذف المفعولين في الأفعال المتعدية إلى اثنين على نحو ما سبق تفصيله يجوز تعليق بعض هذه الأفعال عن العمل ، أي ترك العمل في اللفظ وجعل العمل في المحل ، وإذا فالتعليق نوع من تقدير العمل أيضًا وإن لم يصحبه ادعاء الحذف ، وإن كان من النحاة من قد يفهم من كلامه أن من الممكن اعتبار الحركة الإعرابية في التعليق محدوفة في اللفظ لوجود ما يمنع من ذكرها من معلمات (١) .

(١) يختص التعليق بالتصرف من الأفعال القلبية وحدها ، أما الأفعال غير القلبية وغير المتصرف من الأفعال القلبية فلا يجوز تعليقها

وإن كصق إذا كان في التركيب مانع يمنع من عملها في اللفظ ، وذلك في حالات التالية
إذا كان أحد المفعولين اسم استعماله نحو علمت أنهم قام ، ر ﴿ يَنْتَظِرُ أَيُّ لَمْرِيٍّ تَحْسَنُ ﴾ [الكهف : ٦٠]
أو مضاف إليه نحو علمت أبو من ريد ؟
أو مدحولا له نحو علمت أريد قائم لم عمرو ؟
أو مدحولا د (ما) النافية نحو ﴿ وَكُنْتُ مَا كُنْتُ مِنْ غِيَمٍ ﴾ ، ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَنَّاءَ بِحُفُوتِ ﴾ [الأنبياء : ٦٥] ،
وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز الإعراف مع (ما) نحو علمت ريدًا ما أبوه قائم
وهو ذلك خاص بالتميمية ؛ لأن الإعراف كالفعل ، والفعل لا يدخل على العمل ، فلا يقدر علمت
بمس ريدًا قائمًا وقيل بل ذلك عام ، لأنها ليست بفعل
أو مدحولا د (إن) النافية نحو ﴿ وَتَقُولُوا إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قِيلًا ﴾ [الأنبياء : ٦٥]
أو مدحولا نلام ، لا بداء نحو ﴿ وَلَقَدْ عَرَبُوا لِي لَشَرْهَ ﴾ [البقرة : ٢٠]
وروجه الملح في الجميع أن لها الصلح فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها
وعند ابن مالك من المعلمات
لام القسم نحو

وعند علمت لثباتي يسيمي

ولو نحو من قائم

وقد علم لأقوم سو أن حاتف أراد شراء ما كان به وهو

وعند منها ابن السراج لا النافية ، وذكرها النحاس نحو أظن لا يقوم ريد
وعند منها أبو علي لعل نحو ﴿ وَمَا يَذْرُوكُ لَقَدْ يَرْكُ ﴾ [المر : ٣] ، ﴿ وَمَا يَذْرُوكُ لَقَدْ يَرْكُ قَرِيبَ ﴾ [الشورى : ١٧]
ودهب ثعلب والمبرد وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم ، وأما الظن ونحوه فلا يعلق
ودهب بعض النحاة إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال في جميع المعلمات المذكورة وأنه هو المعنى لا هي
ودهب بعضهم إلى أن القسم المقصر وجوابه في موضع معمول الفعل
ويعلق عن العمل مع الاستعمال خاصة عند من الأفعال هي
أبصر نحو ﴿ فَتَبَيَّرُ وَتَبَيَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٠] ، ﴿ فَتَبَيَّرُ وَتَبَيَّرُونَ ﴾

المفاعيل الثلاثة :

- الحذف إما بدليل يشير إلى المحذوف أو من غير دليل .
- هـن كان ثم دليل على المحذوف محذوف المفاعيل الثلاثة جائز كقولك لمن قال :
- أعلمت ريذا بكراً قائماً أعلمت ، وإذا لم يكن ثم دليل ففيه أقوال :
- ١ - مذهب الميرد وابن كيسان وابن مالك عدم جوار حذف الثلاثة معاً ، بل لا بد من ذكر المفعولين الثاني والثالث إذا حذف المفعول الأول ، أو ذكر المفعول الأول إذا حذف المفعولان الثاني والثالث
 - ٢ - مذهب سيويه وابن الجادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور : عدم جوار الحذف مطلقاً ، فلا يجوز حذف الأول ، وكذلك لا يجوز الاختصار عليه وحذف الآخرين ، بل لا بد من ذكر الثلاثة معاً « لأن الأول كالفاعل فلا يحذف ، والآخران كهما في باب ظن وقد مع - عندهم حذفهما اختصاراً » .
 - ٣ - مذهب انشوبين وهو جوار حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، نحو : أعلمت كبشك سميئاً ، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول ، ولا حذف الثلاثة ، ولا حذف الأول وأحد الآخرين ، ولا حذف أحد الآخرين فقط .
 - ٤ - مذهب الجرمي وابن القواس : وهو جوار حذف الآخرين فقط ، لأنهما عندهما في حكم مفعولي ظن دون الأول ، لأنه في حكم الفاعل .

تفكر نحو تفكر إليه يصون أم قرء .
وسأل نحو ﴿ تَقُولُ أَكُنْ يَوْمَ آيَتِي ﴾
ويظهر عند ابن خروف وابن عصفور - نحو ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ إِلَى الْآيَةِ كَذِبَتْ نَفْسُ ﴾
وسمي عند ابن مالك نحو ومن أقيم إنا سبياً من أقيم
ور د ابن مالك أيضاً ما قارب ذلك من لأفعلن التي لها معنى يعمل العلب نحو « أما ترى أي برق هنا ، عني أن رأى بصرية
﴿ وَيَسْتَأْذِنُكَ أَحَقُّ هُوَ ﴾ : لأن استئذاً بمعنى استعلم فهي طلب للعلم ، و ﴿ يَبْلُوكُمْ أَنْتُمْ لَمْ تَعْلَمُوا ﴾
وأجار يونس تصديق كل فعل غير ما ذكر ، وخرج عليه ﴿ ثُمَّ تَرَوْنَهُنَّ مِنْ كُلِّ مِهْنٍ أَنْتُمْ لَمْ تَعْلَمُوا ﴾
وبم موافقه الجمهور . انظر الهوامع (١٥٤/١ ، ١٥٥)
ولحق أن ظاهرة التعليق تحتاج إلى دراسة شاملة تنقضي مظاهرها في النحو كله ، وحتى تتم هذه الدراسة ينبغي أن نتحرر في تحديد أسبابها ومظاهرها ، وإن كان ما نقلناه يشير إلى أن هذه الظاهرة النحوية أحد أساليب التقدير الذي هو بدوره وسيلة من وسائل التأويل النحوي ، والذي يسع من معالونه الحجة بغير ما بين الواقع العملي والقواعد النحوية من خلاف

الإضافة :

أولاً المضاف :

يقول النحاة يحدف المضاف في مواضع مختلفة ، يجمعها كنها استحالة فهم المعنى المقصود من التعبير دون تقدير المحذوف ، نحو ﴿ وَجَاءَ رَيْكَ ﴾ [النجم ٢٢] ، أي أمره . ويطرد القول بالحدف في غير نحو هذا المثال في موضعين :

أولهما : في نسبة الحكم الشرعي إلى الدوات ؛ إذ انطبأ إنما يتعلق بالأفعال فتعيقه بدات من الدوات يدل على أن ثمة فعلاً محذوفاً هو المضاف . وأمثلة ذلك كثيرة ، منها ﴿ حَرَمْتَ عَلَيْكُمْ أَكْهَانَكُمْ ﴾ [النساء ٢٣] ، أي . استمتاعهم ، ﴿ حَرَمْتَ عَلَيْكُمْ النَّبِيَّةَ ﴾ [النساء ٣] ، أي أكلها ، ﴿ أَيْلُكُمْ أَطْيَبُ ﴾ أي . تناولها .

وثانيها . في كل كلام علق فيه الطلب بمأص قد وقع ، نحو ﴿ أَتَوْأُ بِالْمُؤَدِّ ﴾ [النساء ١] ، ﴿ وَأَتَوْأُ بِمَهْدِ اللَّهِ ﴾ [الحل ٩١] ؛ إذ العقود والعهد قولان قد وقعا فعلاً فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما .

وحذف المضاف سماعي وقياسي :

فالسماعي . ما ليس فيه قرينة تدل عليه ؛ إذ حقه أن لا يحدف ، ولكن وردت معه أمثلة نحو قول عمر بن أبي ربيعة .

لا تلمسي عتيق حبي الذي بي
إن بي يا عتيق ما قد كمانى
أراد يا ابن أبي عتيق ، وقد عرفه صاحب التصريح بأنه . ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى ^(١) . مستشهداً ببيت عمر بن أبي ربيعة السابق . والقياسي : ما احتمت فيه ثلاثة شروط .

١ وجود قرينة تدل عليه أو تشير إليه ، بحيث لا يوقع حذفه في ليس ، نحو : ﴿ وَتَشَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف ٨٢] ، أي . وأسأل أهل القرية ؛ إذ القرية لا تُسأل وإنما يُسأل أهلها . فالقرية هنا عقلية .

٢ قيام المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ، فيحل محله في إعرابه ^(٢) ، سواء

(١) شرح التصريح (٥٥/٢)

(٢) وردت أمثلة قليلة حذف فيها المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً . وقد ذهب بعض النحاة إلى قصرها على السماع ، وجوز آخرون ذلك . حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله من الجر . بشرطين أولهما أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على كلمة مضافة مذكورة ثالثة . لعظاً ومعنى . أو معنى معط

كان فاعلاً نحو . ﴿ وَجَاءَ رَيْكَ ﴾ [العنبر ٢٢] ، أي رسول ربك . أو نائياً عن الفاعل نحو ﴿ وَزَلَّ الْمَلَكُ تَرْيلاً ﴾ [المرقان ٢٥] ، أي برول الملائكة . أو مبتدأ ، نحو ﴿ وَلَكِنَّ الْإِثْرَ مَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة ١٧٧] ، أي أمر من أمر ، أو حير عن ابتداء نحو . شر المسايا ميت بين أهله ، أي مية ميت . أو مفعولاً به ، نحو ﴿ وَأُشْرِيُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَنْيَعَلَ ﴾ [البقرة ٩٣] ، أي حب العجل . أو مفعولاً مطلقاً كقول الأعشى ميمون

ألم تختص عيناك ليلة أرمدا
وبت كما بات السليم مسهدا

أي . اعتماض ليلة أرمدا . أو مفعولاً فيه ، نحو : أتيا طلوع الشمس ، أي . وقت طلوع الشمس . أو مجروراً بالحرف ، نحو ﴿ كَالَّذِي تَشْتَنُ عَلَيْهِ مِنَ التَّوْبَةِ ﴾ ، أي . كدوران عين الذي يعشى عليه أو بالإضافة ، نحو : ولا يحول عطاء اليوم دون عد ، أي . دون عطاء عد .

٣ أن يصح المضاف إليه لأن يحل محل انصاف المحذوف .

فلا يصح حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة ؛ لأنها لا تحل محله ، نحو قوله تعالى ﴿ فَتُخَنَّ اللَّهُ لِيَبْدَأَ تَتُوبَ وَيَجْزِي تَصِيحُونَ ﴾ [الزوم ١٧] ، فالمضاف إليه هنا جملة فعلية ؛ ولهذا لا يجوز حذف المضاف وهو كلمة حين .

= أو نقابه ، لتدل عليه وتشير إليه

فاليها أن يتصل حرف العطف بالمضاف إليه الذي حذف قبله ، أو يفصل منه بـ (لا النافية) نحو ما مثل عبد الله ولا أخيه يعولان ذلك فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه (مثل) محذوفاً ، و (مثل) المحذوف معطوف على مثل المذكور أي ولا مثل أخيه بدليل موهم بقولان بالثنية ؛ نظراً إلى المذكور والمحذوف ومنه قول أبي ذؤاد الإيادي .

أكل امرئ تحسب امرأ
وسار سوقد بالليل سار

فأبقى (سار) على جره مع أنه مضاف إلى (كل) المحذوفة المعطوفة على (كل) المذكورة أي وكل سار ؛ فلا يترجم العطف على معمولي عاملين مختلفين ومثال الفصل بـ (لا النافية) قول الشاعر

ولم أر مثلاً خيراً بشارك العتي
ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائغ

أي ولا مثل الشر ومنه قوبهم ما كل سوداء محبة ولا بيضاء شحمة وأصناف بعض الحويين إلى هذين الشرطين شروط أخرى منها تقدم النفي أو الاستعظام ، على حين تجمع بعضهم من الشروط ضم يشترط سوى الشرط الأول ، ونهاج عدم الاتصال .

انظر التصريح (٥٦/١ ، ٥٧) ، والنحو الوافي (١٢٩/٣ ، ١٣٠) ، والدرر اللوامع (٦٥/٢) وأبو ذؤاد الإيادي هذا الذي نسب إليه البيت (أكل امرئ) قد اختلف في اسمه ، فقيل هو جارية بن الحجاج ، وقيل حارث بن الحجاج ، وقيل جرير بن الحجاج ، وفيه جارية بن حمران الخدافي من إباد انظر المقاصد الحوي (٤٤٥/٣) ، والتصريح (٥٦/٢)

ثانيًا . المضاف إليه :

أجار النحاة حذف المضاف إليه وصور الحذف ثلاثة .

أولها . أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا جمعناه ، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة ، ويرد إليه ما حذف بسببها كالتبوين ، فكأن الكلام في أصله حال من الإضافة ، نحو قوله تعالى ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَقُّ ﴾ [الباء ٩٥] ، أي . وكل فريق . ويتحقق هذا في الأسماء بوجوبها : التامة وغير التامة (١) .

ثانيها . أن يحذف المضاف إليه وينوى معاه . فيبقى على الصم ، وهذه الصورة تتحقق حين يكون مضاف كلمة غير ، أو ظرفاً من الظروف الدالة على العاية مثل . قبل ، وبعد ، أو اسمًا آخر يشبهها مثل حسب .

ثالثها . أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ، فيبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف ، فلا يتغير إعرابه ولا يرد إليه ما حذف للإضافة كالتبوين . ويشترط في المضاف المذكور أن كان اسمًا تامًا غير قبل وبعد وسحوهما أن يعطى عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته ومعاه ، يبدل على المحذوف نصًا فيكون في قوة المذكور ، نحو . أنفقت ربع ونصف المال ، أي : أنفقت ربع المال ونصف المال . فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقق الشرط المطلوب . ومنه ما أشده ابن الأثيري ولم يعره إلى قائده (٢) .

سقى الأرضين العيث سهل وحزبها
صيطت عرى الآمال بالزرع والصرع
أي : سهلها وحزبها .

ولا فرق في المعطوف العامل بين أن يكون مضافاً يعمل الجر في المضاف إليه . كما سبق - وبس أن يكون عاملاً آخر غير مضاف نحو قول الراحر :

عنقت أمالي فعمت السعم
بمثل أو أنفع من وبل الدميم
و (مثل) مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل بمثل وبل الدميم أو أنفع من وبل الدميم ، فحذف (وبل الدميم) من الأول لدلالة الثاني عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة به (عنقت) (٣) .

(١) التامة هما ما لا تدل على العايات وغير التامة ما تدل عليها مثل قبل وبعد وسحوها

(٢) انظر المقاصد النحوية (٤٥١/٣ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤)

(٣) انظر النحر الوافي (١٣٤/٣ - ١٣٦) ، والتصريح (٥٦/٢ ، ٥٧)

ويكثر حذف المضاف إليه في مواضع (١) .

- ١ - في باء المتكلم إذا وقعت في حالة النداء ، نحو ﴿ رَبِّ اَعْمَرْ لِي ﴾ [موج ٢٨] .
 - ٢ - في العايات ، نحو : ﴿ فَلِلّٰهِ الْاَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ يَّسَدُّ ﴾ [الروم ٤] .
 - ٣ - في أي وكل وبعض وغير بعد ليس . وربما سمع في غيرهن ، نحو : ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأحزاب ١٣] . ههنا ضم ولم ينون - أي : فلا خوف شيء عليهم ، وسمع : سلام عليكم فيحتمل ذلك . أي : سلام الله . أو إضمار أل .
- ولا يقتصر حذف المضاف إليه على المجرى . بل سمع حذف أكثر من الواحد (٢) .
- مثال المضامين ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ [الحج ٣٢] ، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ، فالشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف (أفعال) و (ذوي) وهذا تقدير الريحشري حيث رأى أن هذا التقدير ضروري ؛ لأنه لا يستقيم المعنى إلا بها ؛ لأنه لا بد من راجع إلى الجزء إلى (من) ليرتبط به .
- واعترض أبو حيان بأن ما قدره الريحشري عار من راجع إلى الجزء إلى (من) وألا ترى أن قوله . فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء منه ضمير يعود إلى من يرتبط جملة الجزء بجملة الشرط الذي أداته من ؟ فالأولى أن يكون التقدير فإن تعظيمها منه من تقوى ؛ فيكون ضمير منه عائداً على (من) فيرتبط الجزء بالشرط .
- وقد رد الدسوقي اعتراض أبي حيان بأن الذي يظهر أن في تقدير الريحشري إشارة إلى الراجع من جهة أن المصدر من قوله : فإن تعظيمها مضاف إلى المفعول ولا بد له من فاعل وإن لم ينزم ذكره وليس إلا ضميراً يعود إلى (من) والتقدير : فإن تعظيمه إياها فالرابط ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى وأضيف المصدر للمفعول فلم الإتيان به متصلاً ، وهذا لا حرج فيه .

وحذف الاسمين مضافين أو مضافاً إليهما إذا هما في التقدير سواء أمثلة كثيرة لا خلاف في تحريكها منها

﴿ فَبَعَثَ مِنْ آلِ رَسُولٍ ﴾ [ص ٩٦] ، أي . من أثر حافر هرس الرسول .

﴿ كَالَّذِي يُعْشَى عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب ١٩] ، أي : كدوران عين الذي يعشى عليه

(١) انظر انصبي وحاشية الدسوقي عليه (٣٣٤/٢)

(٢) الدسوقي على انصبي (٣٣٤/٢)

ومنه قول الكلحية العربي :

فأدرك إبقاء المرادة ظلمها وقد جعلتني من حريمة إصبعاً^(١) .

أي : ذا مسافة إصبع .

ومثال أكثر من اثنين قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم ٩] ، أي : فكان مقدار مسافة قُربه مثل قَاب قَوْسَيْنِ^(٢) .

الموصول :

الموصول صرياح موصول حرفي ، وموصول اسمي .

فالموصول الحرفي : هو كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يحتج إلى عائذ ، وأصاف الرصي : ولم يحتج إلى أن تكون صلته جملة خبرية^(٣) ، وقد نقد اللقاني هذا التعريف من وجوه .

أولها . أنه تعريف غير مانع ؛ إذ يرد عليه همزة التسوية ، نحو : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

أَنذَرْتَهُمْ ﴾ [س ١٠] .

وثانيها . أن فيه دوراً ؛ إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ، كما أن العلم بالموصول يتوقف في التعريف على العلم بالصلة .

وثالثها . أن الرصي أجاز كون صلة الموصول الحرفي جملة غير خبرية ، على حين أن من احتتم كون جملة الصلة خبرية ، سواء كان الموصول اسمياً أو حرفياً ، فلو وقعت الجملة ها غير خبرية تحتم تأويلها عن طريق تقدير القول ، فنحو أمرتك بأن تقم يقدر القول فيه حتى يصير جملة خبرية ، نحو : أمرتك بأن قلت لك قم^(٤)

والموصول الحرفي كلمات محددة هي

(١) نسبة صاحب النعي إلى رؤية ، ونسبه صاحب المفصل للأسود بن يعمر الهشلي وهو ما رجحه الدسوقي في حاشيته محتملاً على أن رؤية من أهل الرجر والبيت ليس منه ؛ ونحو أن البيت ليس لأيهما ؛ إذ قائله هو الكلحية العربي هيرة بن عبد مناف بن عمر بن ثعلبة ، وقد وجد في المفصليات هكذا

فأدرك إبقاء المرادة ظلمها وقد جعلتني من حريمة إصبعاً

انظر الدسوقي على النعي (٢٢٥/٢) ، والمفصليات إلى (٢٩ ، ٣٠)

(٢) الدسوقي على النعي (٢٢٥/٢) (٣) حاشية يس على التصريح (١٣٠/١)

(٤) أجاب القاسمي على الاعتراض الأول ليدي ذكره اللقاني بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا همزة التسوية ، بدليل أن الإندير لاستفهام فيه وفيها استفهام

وأجاب الشيخ يس على الاعتراض الثاني بأن المراد بالصلة في التعريف الصلة اللغوية ، أي ما اتصل به

أن المفتوحة الهمة المشددة النون - وتوصل بحملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان حبرها مشتقاً بالمصدر المؤول من لفظه .

وإن كان جامداً أول بالكون

وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرار .

وحكم الخمعة من الثقيلة حكم المشددة

أن . الناصبة للمصارع وتوصل بفعل متصرف مضارعاً ، وماضيّاً وأمرّاً على خلاف .

ما المصدرية . وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وبجملة اسمية لم تصدر بحرف

كي المصدرية . وتوصل بمصارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديرًا

لو المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر .

ولا خلاف بين النحاة في حرفة هذه الكلمات الخمسة ، وإنما الخلاف في الكمية السادسة وهي

الذي . والخلاف فيها حول .

أ أن تكون من الموصول الحرفي أم لا تكون ؟ مذهب ثلاثة :

١ - ذكر صاحب التصريح أن الذي حكاه الفارسي أنها تكون موصولاً حرفياً ، وجعل منه قوله تعالى ﴿ وَخُصِمَ كَالَّذِي هَكَاهُ ﴾ [نور ٦٩] ، أي : كحوصهم . وقول أبي دهب .

يا ليت من يمح المعروف يمه حتى يذوق رجال مر ما صعوا

وبيت ررق رجال مثل نائلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

٢ - رفض كثير من النحاة أن تكون (الذي) موصولاً حرفياً .

٣ - فصل فريق من النحاة : فرأى أنها تكون موصولاً حرفياً عند الاستعناء بالمصدر . وتكون موصولاً اسمياً إذا لم يمكن الاستعناء بالمصدر .

ب - وإذا كانت من قبيل الموصول الحرفي فهل تكون اسماً أو حرفاً ؟

١ - ذهب الرصبي إلى أنه . لا خلاف في اسمية (الذي) انصورية .

٢ - وذهب ابن هشام إلى أنها حرف . قال اللقاني في نقده : وبشكل على كون

(الذي) حرفاً كون أُل داخله عليه ؛ لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم .
 ٣ - حاول الدنوشري الجمع بين الرأيين فرأى أن « مراد الرضي بكونها اسماً أن
 المحل لها ، ومراد الموصح - وهو ابن هشام - بكونها موصولاً حرفياً أنها تؤول بمصدر ،
 فلا مسافة » (١)

والموصول الاسمي كل اسم افتقر إلى الوصل - بجملة خبرية ، أو ظرف أو جار
 ومجرور تامين ، أو وصف صريح - وإلى عائد ، وهو ضمير تشتمل عليه الصلة ويعود
 إلى الموصول .

وهو صربان نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره ، ومشارك بين معاني مختلفة بلفظ واحد .
 أ - النص .

النص ثمانية

١ - الذي للمفرد الذي يقوم به العلم غير المؤنث ولغيره نحو ﴿ الْحَسَنُ لِلَّهِ
 الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُّوْهُ ﴾ [الرمر ٧٤] ، و ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ [الرمر ٣٣] ، و ﴿ هَذَا يَوْمُكُمْ
 الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء ١٠٣] .

٢ - التي - للمعاقلة وغيرها - نحو ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجْحِلُكَ فِي رَوْحِهَا ﴾
 [المجادلة ١] ، و ﴿ مَا وَلَّهُمْ مِنْ قِتْلِهِمْ أَنِّي كَاوًا عَلَيْهَا ﴾ [البقرة ١٤٢] .

٣ ، ٤ - اللذان واللتان . ويستعملان في اللثنى ، وفي مفردهما خلافاً لطويل
 لا حاجة لذكره .

٥ ، ٦ - الأولى والدين : لجمع المذكر العاقل . وتستعمل الأولى لغير العاقل قليلاً
 نحو :

تهيجنى للوصول أياما الأولى مرون عليا والرمان وريق

٧ ، ٨ - اللاتي واللائي : لجمع المؤنث .

وقد تتعارض الأولى واللائي فيقع كل منهما مكان الكلمة الأخرى ، ويعين المراد
 حيثئذ الضمير العائد من الصلة ، نحو قول رجل من بني سليم :

فما أبأؤا بأمر منه عليا اللاء قد مهدوا الححورا

وقول قيس بن الملوح :

(١) انظر التصريح ، وحاشية الشيخ يس عيه (١٣٠/١) ، والهوامع (٨٢/١)

محا حبها حب الأولى كن قبلها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل
ب - المشترك .

المشترك ستة كلمات هي . من ، وما ، وأي ، وأل ، ودو ، وذات
حذف الموصول :
أ - الحرفي :

لا يجوز حذف الموصول الحرفي ، فليس بين السحابة من يجيزه .
ب - الاسمي :

لا يجوز حذف الموصول الاسمي إذا لم يكن معلوماً .
وفي حوار حذف الموصول الاسمي - إذا علم - مذهب .
١ الجواز مطلقاً

وهو مذهب الكوفيين والبعثانيين والأحفش وابن مالك ، واحتجوا لجواره :
أولاً : بالسمع فقد ورد مسوياً لحسان بن ثابت (١) .

أمن يهجو رسول الله مكتم ويمدحه ويصصره سواء
وورد أيضاً مسوياً لعبد الله بن رواحة :

قوالله ما نتم ولا نيل مكتم بمعتدل وفق ولا متقارب
أي : وما الذي نتم ، ومن يمدحه .

وقال تعالى : ﴿ مَا مَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت ٤٦] ، أي والذي
أُمرل إليكم ، لأن المنزل إليها ليس المنزل إليهم

ولثانياً . بالقياس على المضاف إذا علم ، إذ يجوز حذفه .
٢ - المنع مطلقاً .

وعليه البصريون ، وقد أولوا الآيات السابقة وحملوا الآيات المذكورة على الضرورة .
٣ الجواز إن عطف على مثله كالأية والبيت الأول ، والمنع إن لم يعطف عليه
كالبيت الثاني (٢) .

الأدوات :

أدوات القسم .

تستعمل في القسم أدوات خاصة تجر المقسم به ، هي

١ - الباء .

ويرى النحاة أنها أصل أحرف القسم وإن كانت الواو أكثر استعمالاً ؛ وذلك لأنها للإنصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به ^(١) .

ولأن الباء أصل في القسم احتضت بعدد من الأحكام منها ^(٢)

أ - استعمالها في الطلب والاستعطاف دون غيرها من أحرف القسم

ب - جوار إظهار فعل القسم معها ، نحو . ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [سجدة ٤٢] .

وجوار إصمارة ، نحو ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُنَّ ﴾ [ص ٨٢]

ج - جوار حذفها .

وفي اختصاص الباء بجوار حذفها نظر ؛ نظراً لأنه سيأتي أن الواو تحذف أيضاً ولعل قصد النحاة أن الباء تحتص بجوار حذفها دون عوص ؛ إذ الواو يعوص عنها ، وحينئذ يسلم ما أرادوه .

٢ - التاء .

نحو تالله ، وتحتص بلفظ الجلالة ، فلا تجر غيره لا ظاهراً ولا مصمراً ؛ لفرعيتها ، وشدت في الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك ، على الرعم من سماعها فيها . وهي بدل من الواو ، وإن احتص ذلك بالقسم ^(٣) .

٣ - الواو .

وتحتص بالظاهر فلا تجر ضميراً يحلاف الباء فيجوز نحو - بك ربى أقسم لا بغيرك ويرى ابن يعيش أن الواو أقرب إلى الباء من غيرها لأمرين ^(٤) :
الأول أنها من محررها ؛ لأن الواو والباء جميعاً من الشفتين .
الثاني أن الواو للجمع والباء للإلصاق فهما متقاربان ؛ لأن الشيء إذا لاصق الشيء

(٢) السابق ، وانظر شرح المفصل (١٠١/٩)

(٤) انظر شرح المفصل (٩٩/٩)

(١) الهمع (٣٨/٢)

(٣) الهمع (٣٩/٢)

فقد اجتمع معه فلما وافقتها في المعى والمخرج حميت عليها وأبيت عنها وكثر استعمالها حتى علبتها

وعلى الرغم من أن التاء قد أبدلت من الواو في القسم إلا أن الواو قد ميرت عن التاء « لكونها أصلاً لها »^(١) ، مدحلت عنى كل ظاهر محلوف به ، واحتصت التاء لضعفها بكونها في المرتبة الثالثة بأن احتصت باسم الله تعالى .
وأصاف صاحباً التصريح والهمع :

٤ - اللام :

« لما فيها من معنى التعجب .. نحو : لله لا يؤخر الأجل . أي تالله . وقوله : لله يبقى على الأيام مبتقل . جون السراة رباع منه غرد »^(٢)
٥ - الهم :

وفيه أوجه كثيرة لا سبيل إلى ذكرها ها

وفي إعرابه وبنائه خلاف ، كذلك في اسميته وحرثته خلاف أيضاً^(٣)
حذف أدوات القسم :

١ - تحذف التاء .

وفي إعراب مدحولها - وهو المقسم به - حيثثد خلاف^(٤) :

فاب حروف واب عصفور بربان نصبه بإصمار فعل القسم أو فعل آخر مناسب كالزم ونحوه .

(١) الساب ، وانظر الهمع (٣٩/٢ ، ٤٠)

(٢) روي هذا البيت بصورة أخرى هي

تالله يبقى على الأيام مبتقل . جون السراة رباع منه غرد
وعنى هذا يكون لا شاهد فيه

وقد نسب ابن منظور هذا البيت في مادة (بقل) « لثالث بن غريد الخزاعي الهللي » وقد أخطأ ابن منظور في نسبة البيت كما أخطأ في اسم الشاعر الذي ذكره ، إذ البيت منسوب إلى رؤية في ديوان الهليلي ومالك ابن غزولد ليس خراعيًا هليليًا ، وإد خراعيه حي من الأرد وصوابه « خراعي » ، قال صاحب القاموس « وخاعة كتمامة بن سعد بن هديل بن مدركة أبو قبيلة » ، ولعل هذا تحريف من النسخ ، فإن ابن منظور نفسه يصرح بالنسبة الصحيحة لمالك هذا وهي الخراعي الهليلي - في مادة (حيد)

انظر ديوان الهليلي (١٢٤/١) ، والنسك مادة (بقل) ومادة (حيد) ، والقاموس المحيط مادة (خانع)

(٣) الهمع (٤٠/٢) ، والتصريح (٢٥٧/٢) وما بعدها

(٤) الهمع (٣٨/٢) ، وانظر التكرار اللوامع (٤٣/٢)

وخصه بعض الكوفيين بكلمتين هما : قضاء الله ، وكعبة الله ؛ لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف ، فكيف يكون مصمراً أقوى منه مظهراً ؟ .

ويرى آخرون رفعه على الابتداء والخبر محذوف

ويروى بهما قول امرئ القيس

فقت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديث وأوصالي

وفي بقائه مجروراً حلاف .

فقد ذهب أكثر البصريين إلى معه

وجوره الكوفيون وبعض البصريين ؛ تسيهاً على إرادة المحذوف ، فيقال : الله لأقوس . حكاه سيبويه في الخبر والمراد والله وبالله . وقرئ : ﴿ وَلَا تَكْفُرْ شَهَادَةً أَقْسَمُ بِهَا إِذَا لَيْتَ الْآثِيِينَ ﴾ [ثالثة ١٠٦] ، فأخرج اسم الله من الإضافة وجعله قسمًا ، وعليه يحمل قراءة حمزة . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [ثاء ١] ، على إرادة الباء وهو شبيه بمحذوف المضاف وإبقاء عمه ؛ ^(١)

٢ - وتحذف الواو ، ولكن يعوض عنها إما ^(٢) :

- ها التثنية :

قالوا : أي ها الله والمراد والله ، فحذفوا الواو وعوضوا منه ها التثنية ، والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما ، فلا يقال : أي ها والله ، ولا أي ها بالله ؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعووض منه .

والحذف ها أسهل قياساً ؛ لوجود العوض عن المحذوف .

ويجوز في ألف (ها) وجهان .

أ إثبات الألف وإن كان بعدها ساكن ؛ إذ كان مدغمًا ، فهو كدابة وشابة

ب - أن تحذف الألف حين وصلتها وجعلتها عوضًا من الواو

- ألف الاستفهام :

بحو الله لتفعلن ؛ لأنك لما احتجحت إلى الاستفهام وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوض جعلت ألف الاستفهام عوضًا . وكان ذلك أوفر من أن يأتوا بحرفين

(١) انظر شرح المعصل (١٠٢/٩ ، ١٠٣) .

(٢) السابق (١٠٥/٩ ، ١٠٦)

أحدهما ألف الاستمهام والآحر المعوص ، والذي يدل على أنها عوض كونها معاقبة لحرف القسم فلا تجامعه (١) .

أدوات الجواب :

جملة الجواب في القسم إما أن تكون إثباتاً أو نفيًا :

أ - ويجاب في الإثبات بأحد الأحرف الآتية :

١ - لام مفتوحة : وتدحل على الأسماء والأفعال .

نحو : ﴿ لَعَنُ أَعْلَمُ ﴾ [مرم ٧٠] ، ﴿ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيَسْجَنَ وَلْيَكُونَا ﴾ [يوسف ٣٢] ، ﴿ وَلَسَوْفَ يَصْطَبِيكَ رَبُّكَ فَتَرَمَقُ ﴾ [الصحرى ٥] ، والله لسيقوم زيد .

ومع القراء دحولها على الجملة الفعلية إذا كان معها السين ؛ لعدم سماعها (٢) .

وقد تكسر هذه اللام مع الفعل في نعة ، نحو : والله لتعملن .

وإذا دخلت اللام على الجملة الاسمية فما بعدها مبتدأ وخبر ، كقولك : والله لزيد أفضل من عمرو .

وإذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة نحو : والله لتصبرين عمراً ، والله لتصبرين عمراً ، وإنما برمته النون لتحلصه للاستقبال ؛ لأنه يصلح لرميز فلو لم تحلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم ، والقسم توكيد ولا يجوز توكيد المجهول (٣) .

وقيل : وإنما دخلت النون مع اللام في جواب القسم ؛ لأن اللام وحدها تدحل على الفعل المستقبل في خبر (إن) وليس دحول اللام على الفعل في خبر (إن) للقسم فأكرموا النون لفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم والداخلة لغير القسم . وبين اللامين خلاف من وجهين

أحدهما : أن اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل والتي ليس معها النون تكون للحال ، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل .

والثاني : أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه (٤) .

(٢) الهمع (٤١/٢)

(٤) السابق

(١) ابن يعيش (١٠٦/١)

(٣) ابن يعيش (٩٦/٩)

وإذا دخلت اللام على الفعل الماضي المثبت غير الجامد فلا يحسن إلا أن يكون معه قد أو لو مقدرة ^(١) ؛ « لتقريبها له من الحال » نحو : والله لقد قام زيد .

ويجوز دون ذكر قد ولكنه قليل ، ومنه قول قريظ بن أنيف - أحد شعراء بنصر :
إذن لقام بنصري معشر حش
وقول امرئ القيس :

حلفت لها بالله حلقة فاجر لئاموا فما إن من حديث ولا صال
ولم تدخل النون مع الماضي ؛ « لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي والحال » ^(٢) .

٢ - إن المكسورة مظهلة ومخففة .

سواء كان في خبرها اللام أم لا ، واشترط بعض النحاة أن يكون في خبرها اللام ؛ « لأن القصد إفادة التوكيد الذي لأجله القسم » ^(٣) ، نحو : ﴿ إِنَّ سَعِيدًا لَشَقِيٌّ ﴾ [البقره ٤] ، ﴿ إِنَّ كُرًّا قَبِيرًا لَّمَّا عَلَيْنَا سَايَظٌ ﴾ [الطارق ٤] .

٣ - لام كي :

عند الأحفش نحو : ﴿ يَخْلُقُونَ يَأْفُقُونَ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ ﴾ [التوبة ٦٢] . وقول حريث بن عذاب الطارقي :

إذا قال قدسي قلت بالله حلقة لتعني عسي دا إنائك أجمعا
وخالفه الفارسي في البصريات والتذكرة ، وإن وافقه في عسكرياته ^(٤) .

٤ - بل :

نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقُرْآنَ الَّذِي أَلْزَمْنَاكَ لَكَ ﴾ [الأنبياء ١٠٢] ، ورده أبو حيان ، محررنا الآية على أن الجواب محذوف ^(٥) .

(١) السابق (٢) انظر شرح المفصل (٩٧/٩)

(٣) الهمع (٤١/٢)

(٤) السابق ، وفي البيت روايتان أخريتان الأولى رواية صاحب الدرر اللوامع وهي
إذا قيل قدسي قال بالله حلقة تعني عسي دا إنائك أجمعا

والثانية رواية السيوطي في شرحه شواهد المعني وهي
إذا قال قدسي قلت أليت حلقة لتعني عسي دا إنائك أجمعا

انظر الدرر اللوامع (٤٤/٢ ، ٤٥) ، وشرح شواهد المعني للسيوطي (ص ٤١)

(٥) السابق

٥ - أن المفتوحة :

عند ابن عصفور نحو .

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق
ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو ، أي ما يكون جوابها لولا
القسم . قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور ^(١) .

ب - ويجاب في النفي .

بأحد الأحرف الثلاثة ما ، ولا ، وإن

قال ابن مالك : ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية ، إلا أن الاسمية إذا سميت
بلا قدم الخبر أو كان الخبر عنه معرفة لم تكررهما في غير الضرورة ، نحو والله لا ريد
في الدار ولا عمرو ، ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهيتك .
وغلطه أبو حيان في أن الجملة الاسمية لا تنفي بـ (لا) ، وكذلك الجملة الفعلية إذا
كان فعلها ماضي ^(٢) .

وهي الجواب بـ (لم ولن) أقوال

١ أنه يجاب بهما في الجملة الفعلية مطلقاً ، كقول أبي طالب
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُرشد في التراب دوماً
٢ أنه لا يجاب بهما مطلقاً

٣ أنه لا يجاب بهما إلا في الضرورة

٤ - أنه يجاب بـ (لم) دون (لن) ، بقه أبو حيان .

٥ أنه يجاب بـ (لن) دون (لم) ، وذكره السيوطي ^(٣) .

حذف أدوات جواب القسم :

أ - في النفي .

لا يجوز حذف شيء من حروف الجواب في النفي إلا (لا) وحدها .

(١) الهمع (٤١/٢) ، وانظر الدرر النواع (١٢/٢ ، ٤٥) وشرح شواهد النفي للسيوطي (ص ٥٢)

(٢) انظر الهمع (٤١/٢) ، وابن يعيش (٩٤/٩) وما بعدها ، والدرر النواع (٤٥/٢) ، وشرح شواهد
لمسي (٢٣٥)

(٣) الهمع (٤١/٢)

« وإنما لم يجر حذف غيرها ؛ لأن (إن) عاملة ولا يجوز أن تعمل مضمرة لضعفها ، ولم يجر حذف ما ، لأنها أيضاً تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز ، ولم يجر حذف اللام ؛ لأن ذلك يوجب حذف النون معها ؛ لأن النون دخلت مع اللام ، فلم يبق إلا لا . وتحذف لا من جواب القسم إذا لم يقع بس ، وذلك في المصارع غير المؤكد بالنون ، نحو : والله يقوم زيد ، والمراد لا يقوم ؛ لأنه تحميف لا يوقع لبساً ؛ إذ لو كان إيجاباً لكان بحروقه اللارمة له من اللام ونون التوكيد ، وفي الترهيل وقالوا : ﴿ تَأَلَّوْا تَقْتُلُوا تَذَكَّرُوا يُؤْسَفُ ﴾ [يوسف ٨٥] ، أي لا تقتلوا .

قال الهدلي :

تأله يبقى على الأيام متقل جود السراة رباع سه غرد (١)

ب - في الإثبات .

يجوز في الإثبات - حذف اللام من الجملة الاسمية إن كان في الكلام طول ، بل يحسن الحذف حينئذ .

كذلك يحسن حذف اللام وحدها أو قد وحدها أو هما معاً في الماضي إذا كان في الكلام طول ، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ وَمَنْعَهَا ﴾ إلى قوله . ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّهَا ﴾ و ﴿ وَالشَّمْلَةُ دَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قِيلَ انْصَبْ الْكَسُودِ ﴾ ، وقال الشاعر .

ورب السموات العلا وبروجها والأرض وما فيها المقدر كائن (٢)

أدوات الشرط .

أدوات الشرط تعمل اجرم في معني الشرط والجزاء ، على خلاف في ذلك سبق تفصيله في الفصل الأول من الباب الأول من هذا البحث ، حين تناولنا جوارم الفعلين ، فلا مجال للعودة إليه ها .

وقد ذكر النحاة أن أدوات الشرط تحذف مع الشرط ، كما تحذف وحدها :

أ - حذف أدوات الشرط مع جملة الشرط .

ولا يحذف من أدوات الشرط مع جملة الشرط إلا إن وحدها .

وحذفهما إما مطرد كثير أو جائز قليل

(١) السابق (٩٧/٩)

(٢) انظر الهمع (٤٢/٢) وقال صاحب النور اللوامع وبم أعثر عني قائل هذا البيت (٤٩/٢) النور اللوامع

مطرد كثير بعد الطلب ، نحو : ﴿ قَاتِلُونِ يُحْيِيكُمْ اللَّهُ ﴾ ، أي : فإن تتبعوني يحييكم الله ويجور - على قلة بدون الطلب ، نحو : ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَنِ اتَّخَذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ . أي إن أرادوا ولياً يحق فالله هو الولي .

ب - حذف الأداة وحدها :

جور بعض السحاة حذف أداة الشرط إن كانت (إن) فيرتفع الفعل وتدخل العاء إشعاراً بذلك ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الْفَلَاكِ فَيَقْسِيانِ بِأَقْبِهِ ﴾ . ويرى بعض السحاة أنه لا يجوز حذف أداة الشرط ولو كانت إن كما لا يجوز حذف غيرها من الجوارم ، ولا حذف حروف الجر (١) .

أدوات جواب الشرط :

يرتبط الجواب بالشرط ، ويوجد في الكلام ما يشير إلى هذا الارتباط ؛ إذ يدل عليه بأحد الأدوات الآتية .

١ - الجزم

وهو علامة تدل على ارتباط الشرط والجواب

والجزم يكون طاهراً إذا كان المعلان مصارعين ؛ لظهور تأثير العمل فيهما (٢) . ويقدر إن كانا ماصيين نحو : إن قمت قمت ، والمعنى إن تقم أقم (٣) .

٢ - الفاء

كل جواب يمتنع جملة شرطاً بأن كان جملة اسمية أو فعلية لم تتوفر فيها الشروط الخاصة (٤) بالشرط فإن الفاء تجب فيه ؛ لترابطه بشرطه ؛ لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وحصلت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولماستنها لاجراء معنى ، وذلك من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك (٥) .

(١) السابق ، وانظر التصريح (٢٥٠/٢) (٢) الهمع (٦٠/٢)

(٣) شرح المفصل (١٥٧/٨)

(٤) هذه الشروط هي

- | | |
|----------------------------------|--|
| ١ أن يكون معللاً غير ماصي المعنى | ٢ ألا يكون طلباً |
| ٣ ألا يكون جديداً | ٤ ألا يكون مقروناً بحرف تنوين |
| ٥ ألا يكون مقروناً بقدر | ٦ ألا يكون مقروناً بحرف معي غير لم ولا |

انظر التصريح (٢٤٩/٢) ، والهمامع (٥٧/٢ ، ٥٨)

(٥) انظر التصريح (٢٥٠/٢) ، وشرح المفصل (٢/٩)

لذلك يرى بعض النحاة أن هذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو يقوم ريد فيقوم عمرو ، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ، ومن ثم لا يجوز غيرها من حروف العطف ؛ لأنه عملة الربط السببي ، وسيقت هذا للربط لا للتشريك ولكن ذهب آخرون إلى أنها ها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف (١) ٣ - إذا الفجائية :

وتقع موقع الفاء ؛ لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بها بعدها فقامت مقامها (٢) .

ولا تحل محلها إلا بشرطين :

١ - أن تكون أداة الشرط إن أو إذا .

٢ - أن يكون الجواب جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بـ (إن) التوكيدية .

نحو : ﴿ وَلَدٌ تُصِيبُهُمْ سَيْتَةٌ يَمَّا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِنَّا هُمْ نَقْطُونَ ﴾ (الروم ٣٦) .

٤ - الفاء وإذا الفجائية :

قد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، نحو ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء ٩٧] ، فإذا هذه هي الفجائية كما قال الرمحي ، وقد جاءت مع الفاء فتعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل - إذا هي شاحصة أو فهي شاحصة كان سديداً . وفيها خلاف (٣)

إد كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ؟ وقيل في تخريجه - إن من الممكن أن يكون من ذكر ذلك من النحاة قد أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير ، والتقدير إذا فتحت واقترب دهلت أبصارهم ، يدل على ذلك قوله : إن ناصب إذا ما دل عليه ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ ﴾ ، وعلى هذا يكون ثمة تجوز في قوله : إن (فإذا) هي جواب الشرط . وإنما حقيقته أنه دليل الجواب حذف علامات جواب الشرط :

١ - الجرم :

يجوز رفع (٤) الفعل انصارع انواقع جواباً للشرط إذا كان فعل الشرط ماصياً .

(٢) شرح المعصل (٢/٩)

(٤) الهوامع (٦٠/٢ - ٦١)

(١) الهمع (٦٠/٢)

(٣) التصريح (٢٥١/٢)

بحر : إن قام ريد يقوم عمرو ، وبحر قول رهير بن أبي سلمى (١) .

وإن أتاه حليل يوم مسألة يقول لا غائب ما لي ولا حرم

- كما يجوز جرمه ، ومنه قوله تعالى ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبُّهَا نُوَقِّئْهُمُ ﴾ ، و ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرَمَ الْآخِرَةِ يَرُدُّ لَوِيَّ حَرَمِهِ ﴾ .

- وقد ذهب بعض الحويين إلى أن الرفع واجب ، والجزم ممتنع إلا مع كان ؛ لأنها أصل الأفعال ، وذهب آخرون إلى أن الجزم جائز مع غير كان ، « وسائر الأفعال في ذلك مثلها » وقد أنشد سيويه للبرردق (٢) :

ذممت رسولاً بأن النجوم إن قدروا عليك يشفقوا صدوراً داث توفير
وإذا فهو مسموع مع غير كان .

ولا يجوز رفع الجواب إن كان فعل الشرط مصارعاً إلا في الضرورة . كقول عمرو ابن حثارم البجلي (٣)

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
٢ - الفاء :

في حذف الفاء أقوال .

أ قول يجير حذفها مطلقاً . وقد نقله أبو حيان عن بعض الحويين (٤) وخرج عليه قوله تعالى ﴿ وَإِنِ اطَّعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشَاكِرُونَ ﴾ [الأنعام ١٢١] .

ب وقول ثاب يمنع حذفها مطلقاً ، وإليه ذهب المبرد (٥) ، وقد خرج عليه قول حسان بن ثابت (٦)

من يعمل الخسرات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً
على أن الرواية .

من يعمل الخير فالرحم يشكره

(١) نظر - المبرر (٧٧/٢)

(٢) المبرر (٧٧/٢)

(٣) انظر في سبب البيت المبرر النوامع (٤٧/١) ، و (٧٧/١)

(٤) النوامع (٦٠/٢)

(٥) انصهر نفسه

(٦) سبب صاحب المبرر النوامع البيت حسان بن ثابت يسما سبه صاحب التصريح لابه عبد الرحمن

نظر المبرر النوامع (٧٦/٢) ، التصريح (٢٥٠/٢)

جـ وثمة قول ثالث لا يحور حذفها في الاختيار ، ويجيزه في الضرورة وحدها . وهو مذهب سيويه ^(١) نحو :

ومن لا يزال يقاد للعي والصبا سيلقى على طول السلامة نادماً
أي : سيلقى ^(٢) .

ويندر حذفها في غير الشعر ، كقوله ^(٣) لأنني بن كعب : « فإن جاء صاحبها
والأ استمتع بها » ^(٤) .

وحكم النادر أنه « يحفظ ولا يقاس عليه » ، أي : أنه إذا كانت الضرورة الشعرية
تبيح للشاعر أن يحذف الراء من المواضع التي يجب دخولها عليها فإنه ليس لتأثر أن
يحذفها إلا لا ضرورة تقتضيه . وأما حذفها في الأمثلة النثرية فهي من النادرة بحيث
لا يستند إليها هذا الفريق في جوار الحذف ، وإذا فبعمي حفظها كأمثلة واردة
لا كشواهد على قاعدة .

ولم يتناول الحذف من علامات الجواب غير هاتين العلامتين . .
أدوات العطف .

أدوات العطف نوعان : نوع يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ، وآخر يقتضي
التشريك في اللفظ دون المعنى .

والنوع الأول : ضريان .

أ - ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى من غير قيد

وهو عند جمهور البصريين أربعة أحرف : الواو والفاء وثم وحتى ، نحو : جاء
العماء وحسين أو محسين أو ثم حسين أو حتى حسين فاشترك حسين مع العماء في
اللفظ بالصيغة وفي المعنى وهو المحي

ودهب بعض النحاة إلى أن الواو لا تكون لاشراك نحو : قام زيد وهم يقوم عمرو ،
فقد عطفت الواو عدم قيام عمرو على قيام زيد وقد حاول الشيخ يس في حاشيته على
التصريح أن يرد ذلك فذكر أن « التشريك » هنا في المفرد ^(١) . وهو رد غير مقنع ؛
لأن الواو كما تكون لعطف المفردات تكون لعطف الجمل أيضاً ، فما اندي يجمع من
كوبها لتجمل ما ؟ .

(١) الجمع ، ٦٠/٢

(٢) التصريح (٢٥٠/٢)

(٣) السابق

(٤) التصريح (١٣٤/٢ ، ١٣٥)

كدلك ذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست عاطفة ، ومن ثم لا تقتضي التشريك الذي يسبوه لأدوات العطف هذه .

ب - ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى بقيد .

وهو حرفان : أو وأم . وشرطهما في اقتضاء التشريك لفظاً ومعنى . ألا يقتضيا إضراباً ، نحو : أريد في الدار أم عمرو ، وأسعد في المسجد أو خالد ؟ إذ السائل هنا يعلم بوجود أحد الاثنين في الدار وفي المسجد دون تعيين ويريد تعيينه . فما بعد أم مساو لما قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار أو في المسجد . وحصول المساواة إنما تم بواسطة (أم) أو (أو) فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ .

وهذا هو مذهب ابن مالك .

ويرى غيره من السحاة أن (أو - وأم) للاشتراك في اللفظ لا في المعنى ، أي : من النوع الثاني لا الأول ^(١) .

والنوع الثاني : ضربان أيضاً :

أ - ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى : لكونه يثبت لما بعده ما انتهى عما قبله . وهو :

١ - بل - بلا خلاف - نحو : ما قام محمد بل خالد .

وهو مذهب ابن الحاجب يعتد به كما ذكره السعد ، أو بإجماع السحاة كما ذكر صاحب التصريح ^(٢) .

٢ - لكن وفيها مذهبان أساسيان :

- مذهب يونس وهو أنها حرف استدراك وليست بعاطفة .

- مذهب الجمهور : وهو أنها تستعمل للعطف ، ثم اختلعا .

هيرى الفارسي أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو .

ويرى ابن عصفور : أنها لا تستعمل عاطفة إلا بالواو الزائدة قبلها لروماً .

ويرى ابن كيسان : أنها تكون عاطفة تقدمتها الواو أم لا ^(٣) .

ب - ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى . لكونه يعني عما بعده ما ثبت لما قبله .

وهو :

- ١ - لا عند جميع النحاة نحو : جاء سعد لا سيد
- ٢ - ليس ، وهو مذهب البعديين كما نقله ابن عصفور . ومذهب الكوفيين أيضاً كما ذكره أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ ومثاله قول لييد :

وَإِذَا أَقْرِصْتَ قَرَضًا فَأَجْرِهِ إِنَّمَا يَخْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمْلُ
برفع الجمل عطفاً على الفتى ^(١)

وأدوات العطف السابقة هي التي تعمل في المعطوف عند جماعة من النحاة منهم ابن السراج الذي يرى أن العامل في المعطوف عليه في نحو : جاء محمد وعني هو الفعل ليوب عن العامل ويعني عن إعادته ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو أغت عن إعادة قام مرة أخرى فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك : إن زيدا وعمرا مطلقان ، فالواو تنصب كما تنصب إن ، وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فالواو جرت كما جرت الباء ^(٢) .
وفي العامل في المعطوف أقوال أخرى سبق ذكرها ^(٣) .

حذف أدوات العطف :

وفي حذف أدوات العطف ثلاثة مذاهب ^(٤) :

- ١ مذهب يحصه بالأعداد المعردة
- ٢ - ومذهب يجعله مقيساً مطرداً ، شعراً ونثراً . وهو ما ذهب إليه ابن مالك ، وذكر له شواهد . منها ما حكاه أبو زيد : أكلت خبزا لحناً تمرأ قال : على حذف الواو ، وحكى أبو الحسن : أعطه درهماً درهمين ثلاثة ، حرج على إصمارة (أو) ، وقول الخطيئة :
إن امرأ رهطه بالشام مرله يرمل ييرين جازاً شد ما اعتربا
أي ومرله يرمل ييرين .
- وقد خرج على حذف حرف العطف آيات منها :

(١) التصريح (١٣٥/٢) .

(٢) شرح المفصل (٨٩/٨)

(٣) انظر القسم الخاص بالعطف في حذف الجمل في أرائل هذا الفصل

(٤) حاشية السموني على المغني (٣٤٦/٢)

﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [الناحية ٨] أي : ووجوه عطفًا على وجوه يومئذ حاشعة
﴿ أُنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسَكْتُ ﴾ [آل عمران ١٩] عدد من فتح الهمزة أي : وأن
الذين عطفًا على ﴿ أُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران ١٨] .

﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُؤْتِيكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة ٩٢] -
أي رقلت لا أجد ، وعلى هذا فاجواب إذا قوله بعد ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ .

٣ - ومذهب لا يجعله مقيسًا ، بل يرى أنه مسموع في انشعر وحده ، دون الشر ،
ومنه قول الخطيئة السابق .

ومن مع حذف أدوات العطف ابن جني والسهيلي وابن الصائغ ؛ لأن الحروف
دالة على معاني في نفس المتكلم وإصمارها لا يفيد معانيها ، وقياسًا على حروف النفي
والتأكيد والتمسي والترجي وغير ذلك إلا أن الاستمهام جارٍ إصماره ؛ لأن للمستعهم
هيئة بحالف هيئة الخبر .

وقد أولوا المسموع في هذا المجال على أنه من قبيل البدل وليس من قبيل العطف^(١)
ويخرج المحكي عن أبي زيد وأبي الحسن على أنه من قبيل بدل الإصراء ،
وكذلك خرجت الآيات أيضًا بحيث لا تعد من قبيل العطف .
مخرجت الآية الأولى على أن .

﴿ وَجُوهٌ ﴾ بدلًا من ﴿ وَجُوهٌ ﴾ الأولى ، هيست الآية من قبيل العطف
وخرجت الآية الثانية على أن

(أن) ومدحولها بدل من (أن) الأولى وصلتها بدل اشتغال ، والمعنى : شهد الله
والملائكة أن الذين عند الله الإسلام

وقيل (أن) ومدحولها بدل من (القسط) بدل اشتغال ، والمعنى : أن القسط
كون الذين الحق الإسلام .

وقيل : (أن) ومدحولها معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ، ثم حول لسمانة
ولا يصح أن يكون معمولًا لحكيم بدون هذا التقدير ؛ لأن لصفة المشبهة لا تعمل
لا في النسبي أي انتص بضمير الموصوف بفظًا ، نحو : ريد حسن وجهه ، أو معنى
نحو : ريد حسن الوجه أي منه والمعمول ها غير نسبي .

وخرجت الآية الثالثة على أن :

﴿ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُخْلِكُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ هو الجواب و ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ جواب سؤال مقدر كأنه قيل : في حالهم إذ ذاك

وقيل ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ حال على إصمار قد .

أو هو استئناف . أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا بأكبر ؟ فقيل قلت لا أجد ما أحملكم عليه ، ثم وسط ذلك الاستئناف بين الشرط والخبر^(١) .
فإدراكنا هذه المناقشات المجردة وجدنا الحذف يتناول بالفعل حروفاً معينة من أدوات العطف هي

الواو ، والفاء ، وأو ، وأم .

حذف الواو :

تحذف وحدها ، ومع معطوفها سواء كان مفرداً أو جملة ، وقد سبق ذكر حذفها مع المعطوف .

ومثال حذفها وحدها قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يعرس الود في هؤاد الكريم
أي وكيف . وفي الحديث : تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع برة من صاع قمه .
الفاء .

تحذف مع المعطوف عليه ، ومع المعطوف ، وسبق ذكر أمثلتها
أو

تحذف مع متبوعها ، وسبق ذكر أمثلته . كما تحذف وحدها .

وقد مع صاحب التصريح حذف أي أداة كانت من أدوات العطف مفردة غير الواو^(٢)
وفي المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك ؛ لأنه قال . حذف حرف العطف ،
ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهماً درهمين ثلاثة ، وخرج على إصمار أو
وقال الرضي وقد تحذف أو أي دون معطوفها - كما تقول لمن قال أكل اللب

(١) حاشية السورقي ، ٣٣٨/٢

(٢) التصريح (١٣٧، ٢)

والسلك ؟ كُلُّ سَمَكًا لَبَنًا ، أي : أو لبنًا ، وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما قال الررقاسي : والقرينة إنكار الجمع بينهما ^(١) .

أم المتصلة

تُحذف مع المعطوف ، ومع المعطوف عليه .
وقد سبق ذكر أمثلتها ^(٢) .

العائد في الصلة .

يرى جمهور النحاة أنه لا بد في صلة الموصول الاسمي من ضمير مطابق للموصول في الأفراد والتذكير ومروعهما يعود على الموصول .

وقد أجاز ابن الصائغ حلوها منه إذا عطف عليها بالعاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير الدباب فيعصب ريد ، لارتباطهما بالعاء وصيرورتها مقامة جملة واحدة ^(٣) ويشترط في الضمير العائد على الموصول أن يطابق موصوله .

فإن طابق لفظ الموصول معناه فلا إشكال في مطابقة العائد له .

وإن خالف لفظ الموصول معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكراً وأريد به غير ذلك نحو من وما ، ففي العائد وجهان :

أ - مراعاة اللفظ .

إذا لم يكن يس أو قبح في الاعتبار الحوي وهو الأكثر ، نحو ﴿ وَهُمْ مِّنْ بَشَرٍ مِّثْلِكَ ﴾ [محمد ١٦]

أما إذا حدث لس فيجب مراعاة المعنى ، نحو أعط من سألك .

وكذلك يجب مراعاة المعنى إذا حدث قبح في مراعاة اللفظ ، نحو من هي حمراء أمك ؟ ، ووجه انقباحها . أنه لو روعي اللفظ لزم الإحبار بمؤث عن مذكر فروع المعنى

ب - مراعاة المعنى :

وهو قليل ، وورد منه : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَتَيَاتٍ مِّثْلِكَ ﴾ [نوس ٤٢] .

(١) حاشية يس على التصريح (١٣٧/٢) .

(٢) انظر القسم الخاص بالعطف في حذف الجمل

(٣) الهج (٨٦/١) .

حذف العائد :

إما أن يكون العائد في صلة أن ، أو في صلة غيرها

حذف العائد من صلة ال :

في حذف العائد من صلة أن نحو الصاربا ريذا هدا أقوال (١) :

١ - امع مطلقا ، واحتلف في محله منصوب هو أم مجرور ؟

وذهب الأحفش إلى أنه منصوب

وذهب الماربي إلى أنه مجرور

وذهب الهراء إلى جوار الأمرين .

وذهب سيويه إلى قياسه على الظاهر . فإذا جار في الظاهر النصب والجر ، نحو .

جاء الضاربا ريذا أو ريدا ، جاز في الضمير ، نحو . الصاربا هما علامك الزيدان وإذا

وجب في الظاهر النصب ، نحو . جاء الضارب ريذا وجب في الضمير ، نحو :

الصاربة ريدا علامك .

٢ الجواز مطلقا ، نحو :

ما المستقر الهوى محمود عاقبة ولو أتيج له صمو بلا كدر (٢)

أي ما المستقر الهوى .

٣ الجوار على قبح - إذا دل عليه دليل :

وهو في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين

وهي المتعدي إلى اثنين أحسن منه في المتعدي إلى واحد .

فإذا لم يدل عليه دليل امتنع الحذف فلا يجوز نحو - جاءني الصارب ريدا ؛ لأنه

لا يدري هل الضمير المحدث مفرد أو غير مفرد ، ولا هل هو مذكر أو مؤنث ؟

٤ - جوار الحذف .

ويحسن إذا كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذاً من متعد إلى اثنين أو ثلاثة .

نحو جاءني الطان ريدا مطلقا ، والمعطية ريدا درهمًا ، والمعلمه بكر عمرًا مطلقا ،

ويصح . الطان والمعطية والمعلم .

(١) السابق (٨٩/١)

(٢) انظر الدرر اللوامع (٦٨/١)

ويقول إذا كان الوصف الواقع في صفتها مأخوذاً من متعد إلى واحد نحو : الضاربه والضارب ريد .

٥ - أنه حاص بالضرورة .

حذف العائد في صلة غير ال :

والعائد في صلة غير ال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً

العائد المرفوع^(١) :

يجوز حذف العائد المرفوع بشرطين

١ - أن يكون مبتدأ غير مسح .

٢ - أن يكون محبباً عنه بمفرد .

فلا يحذف في نحو . جاء الدنا قاما ، أو ضربا ، أو كانا قائمين ؛ لأنه غير مبتدأ في الأول والثاني ، وهو في الثالث مسح .

ولا يحذف في نحو . جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار ؛ لأن الخبر غير مفرد ؛ لأنه في الأول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فإذا حذف الضمير المفصل المعيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه ؛ إذ الباقي بعد الضمير جملة أو شبهها ، وكل منهما صالح لأن يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور

- ويكثر حذف العائد المرفوع في مواضع :

١ - إذا كان الموصول أي

٢ - بعد لا سيما ريد - إذا رفع ، بل يرى بعض النحاة أن العائد محذوف وجوباً ها .

٣ - إذا طالت الصلة في غير الموضعين السابقين

وطول الصلة شرط عند البصريين ، ويكون إما بمعمول الخبر أو بعينه كالعطف ، وسواء تقدم المعمول في الخبر أو تأخر .

نحو . ﴿ وَمَنْ أَلَدَىٰ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ ، و (ما أنا بالذي قائل لك موعاً) .

والكوفيون لا يشترطون طول الصلة^(٢) ، بل يقيسون على المسموع نحو : تماماً على الذي أحسن ، ونحو :

(١) التصريح (١٤٣/١) ، والهموع (٨٩/١) .

(٢) التصريح (١٤٤/١)

من يُقَرَّنَ بالحمد لم يطق بما سمعه
أي بما هو سمعه .

العائد المنصوب :

يجوز حذف العائد المنصوب بشروط ^(١) :

١ - أن يكون متصلاً :

فلا يحذف نحو : جاء الذي إثاء أكرمت ؛ لأنه مفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند النياتين والاهتمام عند النحويين .

٢ - أن يكون ناصبه فعل تام أو وصف - غير صلة أل - نحو : ﴿ يَتْلُمَ مَا يُثْرُوكَ وَمَا يُغْلَبُونَ ﴾ [البقرة ٧٧] . ونحو :

ما الله موليك فصل فاحمدته به فما لدي غيره نفع ولا ضرر
فلا يحذف في نحو : جاء الذي كأنه ريد .

٣ - أن يكون متعيناً للربط بين الصلة والموصول ، كالأمثلة المذكورة

فلا يجوز حذفه إن كان غير متعين ، نحو : جاء الذي أكرمته في داره ، فإن العائد أحدهما لا بعيه .

٤ - ألا يكون مؤكداً ، ولهذا رد الفارسي على الزجاج في : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَجَرٌ ﴾ [طه ٦٣] و : أم الحليس لعجوز ^(٢) ؛ لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه ^(٣) . قال ابن هشام : وهذا دأب الفارسي ، والذي نهج له هذا الطريق الأحفش ، رغم أنه يجوز في الذي رأته ريد . رأيت بالحذف ، وأن الحذف لا يجوز في : الذي رأته نفسه ريد ؛ لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفك أردت الاختصار ، فبني على هذا ما لا يحصى ، وكذلك صاع ابن جني ^(٤) .

(١) السابق (١٤٤/١ ، ١٤٥) .

(٢) جزء من صدر بيت وقامه .

أم الحليس لعجوز شهيرة ترعى من اللحم معظم الرقية

وقد احتج في سبته ، فقبل : قاله رؤية ، وقيل . قاله عترة بن عروس .

انظر شرح الشواهد لبعضي على هامش حاشية الصبان على الأشموي (٢٨٠/٢) .

(٣) حاشية يس على التصريح (١٤٤/١ ، ١٤٥) .

(٤) السابق .

- ويكثر حذف العائد المنصوب : إذا كان الناصب به هو الفعل ؛ « لأن الأصل في العمل لفعل فكثر بصرفهم في معمله بالحذف » .

ويقول حذف العائد المنصوب إذا كان الناصب به هو الوصف قال العارضي « لا يكاد يسمع من العرب » ، وقال ابن السراج « أثاروه على قبح » ، وقال المبرد « رديء جدًا » (١) .

العائد المجرور :

العائد مجرور إما أن يكون مجرورًا بالإضافة أو بالحرف .

أ - مجرور بالإضافة (٢) :

يجوز حذف مجرور بالإضافة بشرطين

- ١ - أن يكون المضاف الجار للعائد وصفًا .
- ٢ - أن يكون المضاف ناصبًا للعائد محلاً ؛ بأن كان اسم فعل بمعنى الخبر أو الاستقبال ، وكذلك بمعنى الماضي عند الكسائي ، نحو : « فاقين ما أنت فاقين » [ص ٧٢] أي فاقص الذي أنت قاصيه ، وحذف العائد على ما فلا يصح الحذف في نحو جاء الذي قام أبوه ؛ لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف

ولا في نحو . جاء ندي أن أمس صاربه ، ولا : جاء الذي أما مصرويه ؛ إذ انوصف في الأول ماضي وهو لا يعمل إلا عند الكسائي - ومن ثم يجوز حذفه عنده وفي الثاني سم مفعول ولم يحذفه فيهما ؛ لأنه ليس منصوبًا تقديرًا .

ب - المجرور بالحرف .

يجوز حذفه بشروط (٣)

- ١ - أن يكون العائد المجرور في موضع نصب .
- ٢ - أن يكون الموصول أو الاسم الموصوف بانوصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف لفظًا ومعنى أو معنى فقط .
- ٣ - أن يتفق الحرفان متعلقًا ، سواء اتفق المتعلقان لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط ،

(٢) السابق ، وانظر التلميح (٨٨/١ - ٩٠)

(١) التصريح (١٤٦/١)

(٣) التصريح (١٤٧/١ ، ١٤٨)

أو احتلما نوعًا واتحدًا مادة .

٤ - أن يكون العائد متعينًا للربط بين الصلة والموصول

٥ - ألا يقع حذفه في ليس .

٦ - ألا يكون محصورًا .

مثال استكمل للشروط . ﴿ وَشَرِبْتُ يَمًا تَشْرَبُونَ ﴾ أي . به فالموصول وهو (ما) مجرورة بـ (من) التبعيضية وهي متعلقة بـ (يشرب) فيها ، والعائد المحذوف مجرور بـ (من) التبعيضية وهي متعلقة بـ (تشربون) . فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا . وفول كهب بن رهير

لا تركن إلى الأمر الذي ركبت ألباء يعصر حين اضطرها القدر
فالموصوف بالموصول وهو الأمر المحرور بـ (إلى) المعدية وهي متعلقة بـ (تركن) ،
والعائد المحذوف مجرور بـ (إلى) المعدية وهي متعلقة بـ (ركبت) . والتقدير
لا تركن إلى الأمر الذي ركبت إليه . فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا وأقيم
الموصوف بالموصول مقام الموصول ؛ لأنه نفسه في المعنى .

ومثال ما لا يجوز حذفه لعدم استكمالها للشروط

رعبت فيما رعبت فيه ؛ إذ لو حذف العائد لأوقع حذفه في نس .

مررت بالذي مررت به في داره ؛ لعدم تعيينه للربط .

مررت بالذي ما مررت إلا به . وإنما مررت به - بكونه محصورًا .

لا يموتني بعد هذا العرص السريع لسدح من هذا اجانب من الظاهرة السجوية
أن أسجل ملاحظتين مهمتين

الأولى . تتعلق بالمحذوف ، وفيها يتضح أن ما يقدره السحاة من محذوف يتناول
أقسام الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف ، وأن المحذوف يتناول الاسم والفعل في
مواقعهما الإعرابية المختلفة ، كما أنه يشمل الحروف على نوعها ، وينحلي هذه
الحروف يتضح أنها أقسام ثلاثة

أ - حروف دلالية

ب - حروف تركيبية .

ج - حروف دلالية تركيبية معًا .

والحروف الدلالية هي : الحروف التي تتصل بالدلالة أو المعنى دون أن تسبب دوراً ما من الناحية الإعرابية ، وأما الحروف التركيبية فهي : التي تدخل الكلام لهدف تصحيح التركيب نحوياً ، فهي في جوهرها لا تتصل بالدلالة ويمثلها هنا أدوات جواب القسم وجواب الشرط .

وأما الحروف الدلالية التركيبية معاً فهي : التي تحقق هدفين في التركيب ، الدلالة على معنى في التركيب والقيام بدور إعرابي فيه ، ويمثلها في هذا الوجه أدوات الشرط والمطف والنقسم .

والثانية : تشير إلى سبب جوهري للحذف في هذا الجانب من الظاهرة ، فأكثر القول بالحذف فيه يعود - بصورة أساسية - إلى فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، وللحاجة العرب في مكونات الجملة آراء محددة يسمي لتوضيحها أن تبين أولاً اصطلاحاتهم التي يستخدمونها ، وهذه الاصطلاحات هي : المركب ، الكلام ، الجملة .

والمركب هو « ما ضمت فيه كلمة إلى أخرى لا على طريق سرد الأعداد ، مثل قولك : قلم ، قرطاس ، كتاب ، باب ، وهو أربعة أقسام .

إسادي : إن اشتمل على نسبة بين الألفاظ يحصل بها فائدة وإن لم تكن مقصودة وإصافي : نحو ، كتاب الله .

وتوصيفي نحو الإنسان الكامل

ومرجي . عددي . نحو . خمسة عشر ، وغير عددي : نحو . سبويه ^(١)

والكلام هو « القول المفيد بالقصد » ^(٢) .

والمراد بـ (القول) هنا : اللفظ المستعمل ؛ ولذلك أثر النحاة التعبير به على التعبير بـ (اللفظ) ؛ لأن اللفظ جنس بعيد يشمل الماهل والمستعمل ، وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى . وإطلاق القول على الاعتقاد ممنوع هنا ، والمنع له القرينة الدالة على إرادة اللفظ وهو الوصف بالإفادة ؛ إذ المفيد إنما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد

والمراد بـ (المفيد) : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم والسامع جميعاً ، أما سكوت المتكلم فيعود إلى إحساسه بانتهاء المعنى الذي يريد من التعبير ، وأما سكوت السامع فيرجع إلى اكتماله عما سمع دون افتقار إلى مزيد من التفسير ،

(١) أنوار الريح (ص ٥٩)

(٢) الأمير على المضي (٦٥/٢)

وبهذا القيد يخرج ما لا يحسن السكوت عليه من الألفاظ فلا تسمى كلامًا اصطلاحًا ، كدلالة الاسم على معناه .

وقيد (المقصد) هنا فيه خلاف ؛ فقليل : توضيحي ، وقيل : تأسيس يخرج به كلام المجنون والنائم ونحوهما ^(١) .

وبهذا التعريف الذي يذكره السحابة للكلام يتضح أنه نوع من التركيب ؛ إذ هو عبارة عن « التركيب الإسنادي الذي يفيد قائدة تامة مقصودة » ^(٢) .

أما وقد اتضح معنى المركب والكلام ، فقد بقي تحديد معنى الجملة : والواقع أن للسحابة في تعريفها اتجاهين .

اتجاه يعرفها بأنها : « الكلام المركب من كلمتين أسدت إحداهما إلى الأخرى ، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة » ^(٣) . وإذا فالمعلاقة بينها وبين الكلام هي الترادف .

وفريق ثاب ذهب إلى أنها ليست مرادفة للكلام ، بل أعم منه ؛ ذلك أن « شرط الكلام الإفادة المقصودة بخلاف الجملة فلا يشترط فيها الإفادة قصدًا » ^(٤) .

وليس لهذا الخلاف من قيمة في فهم مكونات الجملة ؛ إذ لا خلاف بين السحابة في تركيبها من « الفعل وفاعله كقام ريد ، والمبتدأ وحبره كزيد قائم ، وما كان بحركة أحدهما ، نحو : ضربت النض ، وأقائم الريدان ؟ ، وكان ريد قائمًا ، وطننته قائمًا » ^(٥) .

(١) انظر الدسوقي على المعنى (٤٣/٢ ، ٤٤)

(٢) أنوار الريح (ص ٥٩) (٣) المفصل للزمخشري (٢٠/١)

(٤) المعنى (٦٥/١ ، ٦٦)

(٥) انظر الدسوقي على المعنى (٤٣/٢ ، ٤٦)

الذوق والتقدير في النحو العربي

الباب الثالث

منهج مقترح للبحث النحوي
وتطبيقه في حل مشكلات الظاهرة

الفصل الأول : منهج مقترح للبحث النحوي .
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية .

•

•

•

قدم الباب الأول من هذا البحث صورة دقيقة للأساس الذي تركز عليه ظاهرة الحذف والتقدير ، وهو نظرية العامل وانتهى إلى أن ما ارتصاه السحاة من قواعد ، ثم ما اترضوه لدعم هذه القواعد من علل تؤكد كاد من الأسباب التي جعلت فريقاً من الدارسين على رفض هذه النظرية وإنكارها ، ولكنهم على الرغم من رفضهم لها لم يستطيعوا الخلاص من المسهج الفكري الذي خلقها ، وعمق في الوقت نفسه آثارها ؛ إذ حكم هذا المسهج تفسيرهم لظواهر اللعوية ، وإن بدا هذا التفسير محتلفاً في ظاهره عن التفسير التقليدي لها

وتناول الباب الثاني الأبعاد المباشرة للظاهرة ، ابتداء من تعريفات السحاة المتداخلة إلى أقوالهم المتناقضة في صور الحذف وتقدير المحذوف ومواضعه وسجل في ذلك عدداً من الملاحظات كشفت بصورة واضحة أنه ليس في كثير من صور الحذف كما قررها السحاة حذفاً ، وإنما هي مجرد محاولات لتحريج النصوص اللعوية على حسب القواعد النحوية وإذا فكثير من الاختلاف في تقدير المحذوف لا أساس له ؛ إذ لا يوجد فيه محذوف يتطلب تقديره احتلاماً . وهكذا أمكن أن يحصر كثير من المواضع التي قيل فيها بالحذف فإذا هي لا حذف فيها . وإذا اشككت في جوهرها مشكلة مسهج ، فإما أن تناول التراكيب اللعوية كما نشاء ؛ فصيف إنبيها أو سقص منها ، وإما أن تقتصر مهمة النحو على دراسة التراكيب دراسة تحليلية تعنى بتحديد وظائف الكلمات داخل التراكيب ، وتحديد المواقع المختلفة لها وتسجيل العلاقات الداخلية بينها

وإذا فمس اللارم أن يحدد قبل كل شيء مسهج البحث النحوي ، ثم تناول من خلال هذا المسهج - تحديد الإطارات العامة لبحث النحوي التقليدي ، وتوضيح معالم المسهج الذي حكم فكر السحاة في تناولهم للقضايا النحوية ولظواهر اللعوية على السواء . وذلك كله خطوة ضرورية باعتباره أساساً فكرياً لإعادة تناول الظاهرة وأساسها النظري تناولاً جديداً .

ونقطة البداية في فكري هي التلارم بين المنهج والموضوع ، والنحو يتناول اللغة في خاصة من أبرز خصائصها وهي « التركيب اللعوي » واللغات لا تجري جميعاً على منهاج واحد في تركيبها ؛ إذ لكل لغة طريقته أو طرقها في (نظم) الكلام ، وهذا أمر يلاحظه على وجه بيّن من يعاني الترجمة ، فالنقل من لغة إلى أخرى يطلعا على

ما بين اللغات من خلاف في هذا الميدان . نحن في العربية مثلاً نأتي بالموصوف أولاً ، ثم نبعه الصفة فنقول (انظر العري) ولكن عقلية الرجل الإنجليزي عندما تريد التعبير عن هذه الفكرة لا تتصور إيراد الكلمة ، الدالة على المطر أولاً . إن أول ما تتصوره هو الصفة ، هو الكلمة الدالة على غزارة المطر فيقول The Heavy Rain ^(١)

كل لغة إذن تعرض المعاني بطرق خاصة ، ونحن نتلقى هذه المعاني بطرق خاصة ، ونحن نتلقى هذه المعاني مرتبة بالترتيب الذي يقدمه إلينا الكلام ، أي في الصور أو الأشكال اللفظية التي يظهر بها الكلام .

إن المتكلم العربي ، عندما يريد أن يعبر عن أرهار الشجرة مثلاً يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترند إلى عمليتين أساسيتين عملية تحليلية معممة تركيبية ، أما العملية التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي تنشأ بينها علاقة معينة ، وهي في مثالنا هذا (الشجرة) و (الأرهار) ، أما عملية التركيب أو التأليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو يظم أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح ، الصورة اللفظية verbal image وهكذا تولد امر عبارة : شجرة مرهرة ^(٢) .

وإذا فمصح البحث الحوي يجب أن يلتزم بموضوع الحو نفسه ، وهو التراكيب اللغوية . فيجب أن تستخلص القواعد الحوية من التراكيب اللغوية . فكل ما في التراكيب اللغوية من خصائص يجب أن يتضح في القواعد ، وكل ما في القواعد الحوية يجب أن يستق عن الواقع اللغوي ذاته بحيث تصبح القواعد الحوية (وصفاً) للواقع اللغوي ، و (تصيفاً) دقيقاً لأساليبه .

وإذا فمحاولة تطبيق مصحح عقلي على الحو تتناقض مع الأساس الذي يسعى أن تقوم عليه الدراسة الحوية ، وكذلك الأمر لو نظرنا إلى اللغة في ضوء المنطق الأرسطي الشكلي وحاولنا تطبيق أشكاله عليها ، فالحو إذاً يستبعد النظرة العقلية ، ويهي الأشكال المنطقية . والحو في هذا يلتقي مع فلسفة الحو ؛ لأن فلسفة الحو ليست كما فهم النحاة الأقدمون ، التعليل العقلي بلحرييات ، وإنما هي النظرة لشاملة للطواهر اللغوية من خلال الصور المختلفة لتركيب اللغوي . وإذا فهي قصة البحث اللغوي

(١) علم اللغة (ص ٢٢٣)

(٢) انظر المصدر السابق (ص ٢٢٤) ، ونظر معادج الاختلاف بين اللغات أيضاً في دلالة الألفاظ (ص ١٦٥ - ١٧٢) .

وعايته ، باعتبارها الخطوة الأخيرة في الكشف عن (النظرية) التي تحكم السلوك النحوي ، أو النشاط النحوي الإنساني في جوانبه المختلفة .

وهكذا ينتمى النحو بشيء واحد لا سبيل إلى بعده عنه ، هو (تحليل) الصيغ والأساليب النحوية معرفة قواعدها التي يمكن استخدامها في تكوين الصيغ والأساليب التي نريدها ، والدراسة التحليلية غير منهج التحليل ؛ لأن التحليل خطوة في منهج علمي ، وتعني ضرورة تحليل الوحدات الكبرى إلى وحدات أصغر ، ودراسة العلاقات العديدة بين هذه الوحدات ^(١) ، وهي المطلوبة في الدراسة النحوية . أما الدراسة التحليلية فهي تعبير شائع يعني مجرد الوقوف على مصادر الأفكار المختلفة التي أسهمت في الموضوع المدروس . بمعنى أن يحاول الدارس معرفة الدراسات والإضافات التي في الموضوع من خلال التناولات المختلفة به ؛ بحيث يستطيع أن يرد الأفكار التي فيه إلى مصادرها الأولى . والمذهب (الفلسفي) على هذا يمكن أن يقال في بعض صور دراسته إنها دراسة تحليلية بهذا المعنى . ولكن لا يمكن أن يطبق عليه منهج (التحليل) الذي هو مقدمة ضرورية (للتركيب) أو بتعبير أدق لإعادة تركيبه من جديد . أما البحث النحوي فعلى العكس من ذلك ؛ إنه يسعى أن يحلل التراكيب النحوية لوقوف على قواعدها التي تحكم وجودها ، ثم استخدام هذه القواعد في بناء التركيب النحوي الذي يراد التعبير به عن الحاجات الاجتماعية أو الأفكار العقلية

وهذا يعني أن هناك مرحلتين في الدراسة النحوية : مرحلة استخلاص القواعد ، ثم مرحلة تطبيقها .

وفي المرحلة الأولى : مرحلة استخلاص القواعد النحوية يجب أن يلتصق بالواقع النحوي ونلتزمه دون أن نفرص عليه صوراً عقلية وما تحمله من تأويل ، أو قوالب المنطقية وما تتطلبه من تقدير ، ويقتضى هذا

أولاً وقبل كل شيء تحديد المادة النحوية أساس الاستنباط ، حتى لا يحتلط التراث النحوي بالخصائص اللهجية ، واللغة التي يدرس النحو العربي قواعدها هي (اللغة الفصحى) ، وهو تعبير يعني اللغة المشتركة أو العامة ، التي لا تحصى أو لا يسعى أن تحصى للخصائص المميزة للهجات المحلية وإذا

١ - يجب أن يفصل بين النصوص المسوبة إلى اللغة العامة ، وبين تلك التي تحمل

(١) انظر المنطق الحديث ومنهج البحث (ص ٢٠٠ - ٢٠٢)

خصائص لهجية

٢ - ويجب ألا يصح في اعتبارنا حين التقيد إلا بصوص اللغة الفصحى وحدها ، وأن نهمل النصوص اللهجية ، وإلا وقعنا في خلط ، وأسندنا الخلط آخر الأمر إلى التناقض بين القواعد والواقع اللغوي من ناحية ، وبين القواعد ذاتها من ناحية أخرى . ولقد غفل عن ذلك النحاة الأقدمون ؛ إذ جعلوا كل ما ورد عن العرب حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر والرابع الهجري في البادية على خلاف في ذلك طويل حجة ، ويستشهدون بالنصوص المنسوبة إلى هذه الفترة دون تفرقة بين ما تنصح فيه سمات الفصحى وما تبرز فيه خصائص اللهجة القبية . ووجدنا لهذا الخلط تأثيراً عميقاً في التقيد الحوي سأسير إليه بعد حين . ومرد هذا الخلط . أن الأساس الذي جمعت على أساسه المادة اللغوية أساس مشلوم ؛ ذلك أنه يرتبط بقضية (عصر الاستشهاد) بحيث جمعت المادة اللغوية المقبولة في هذا العصر وبحيث أصبح ممكناً أن تعبر القواعد النحوية بأية نصوص تنسب إليه دون تفرقة بين نصوص اللغة وبصوص اللهجات ، ومن ثم كان المجال مهيئاً للخلط في المادة موضوع التحليل والتركيب ، أي موضوع التقيد .

ولرعا كان لسحاة الأقدمين ما يهص مبرراً لموقفهم هذا ؛ إذ تحديد الظواهر اللهجية الصوتية إذا كان ممكناً للباحثين بسبب ما هو مشهور عن القبائل صاحبة هذه اللهجات فإن تحديد الظواهر اللهجية النحوية أمر بالغ العسر ، ويحتاج إلى وضع عدد من الأسس لتحديد (المساح) الذي عاشت فيه تلك اللهجات . رمياً ومكانياً وفكرياً - ثم تحديد ذلك كله بالنسبة للغة العامة ، ولم يكن ذلك كله يسيراً بالنسبة للباحثين الأقدمين ، وليس يسيراً أيضاً للمحدثين من الدارسين ؛ بيد أن من الممكن أن يعتبر (الموقف اللغوي الخاص) مفتاحاً لهذا التحديد ودليلاً يهدي إليه .

ذلك أن الموقف اللغوي هو الذي يحدد لغة التعبير ؛ بحيث يصح أن نعتبره قالباً نصب فيه التعبيرات المختلفة ، فإذا كان الموقف اللغوي يفرض مراعاة لاعتبارات معينة لغة مشتركة ، فإن من الطبيعي أن تكون اللغة المقولة في هذا الموقف بريئة من الخصائص اللهجية . أما إذا كان الموقف لا يفرض تلك اللغة ؛ لأن الأطراف المشاركة فيه لا تتطلبها ، فمن الممكن أن تتسرب إلى التعبير السمات اللهجية صوتية أو دلالية أو تركيبية ، أو هي جميعاً .

فإذا كان الحديث مثلاً في حشد يجمع أكثر من قبيلة ، أي أكثر من لهجة خاصة ؛ فإن من الواضح أن المتحدث سيلجأ - لكي يفهم - لا إلى لهجة خاصة قد لا تفهم ، بل إلى اللغة العامة ؛ لأنها وحدها المشتركة بين الأفراد ذوي اللهجات المختلفة ؛ بحيث يطعن إلى وصول أفكاره إلى السامعين على اختلاف لهجاتهم ، وكذلك الأمر إذا كان المتحدث حطياً أو شاعراً يريد أن يذيع فنه بين الناس ، فإنه سيلجأ - ما دام في هذا الوسط اللغوي العام - إلى اللغة الخالصة من الطابع اللهجي .

وعلى العكس من هذا لو كان الشاعر أو الخطيب مرتبطاً بـلهجة معينة ، أي متحدثاً في بيئة لغوية خاصة ، كأن يكون امرأة ترقص ابها أو سمراً بين أبناء القبيلة ، فإنه ليس من المحتمل أن يلجأ إلى قواعد اللغة العامة ؛ بل من الممكن - إن لم يكن محتملاً - أن نجد في كلامه سمراً أو نثراً آثار اللهجة الخاصة وسماتها .

وإذا فالواقع اللغوي هو الذي يفسر النص ويحدد مكانه من اللغة أو اللهجة .

وهذا كله يعني أن (الاستشهاد) أي ، التدليل على صحة القواعد النحوية بنصوص لغوية ، لا يرتبط كما ظن النحاة الأقدمون بعصر من العصور ؛ بحيث يصبح لزاماً على الباحث النحوي أن يقيس قواعده صحة أو خطأ بكل ما ورد في هذا العصر ، وإنما يرتبط الاستشهاد بلغوية النصوص ما دام مجال البحث محدداً باللغة العامة ، أو بـلهجتها إذا كان البحث محصوراً في دائرة لهجة من اللهجات ولغوية النصوص أو لهجيتها تنضج كما ذكر من الموقف اللغوي وما يفرسه على المتحدث من مراعاة لقواعد اللغة العامة أو عدم مراعاتها . وعلى هذا فالتدليل الدقيق قد يرفض نصوصاً مسوبة إلى عصر الاستشهاد الذي يعرفه النحويون ، وإن كان أصحابها شعراء لا يرقى الشك إلى قدرتهم الفنية وفصاحتهم التعبيرية ؛ لأن الفصاحة في التعبير قد تحمل سمات لهجة خاصة ، مراعاة للموقف اللغوي ، بل قد تستمد الفصاحة مقوماتها لا من إمكانية التعبير باللغة العامة ، وإنما من القدرة على التكيف مع الموقف الخاص ، بل إن أحاديث النبي صلوات الله عليه ليست كلها من قبيل اللغة العامة ، فلم تراع جميعها قواعد اللغة المشتركة صوتياً ودلالياً وتركيبياً ، ولعل ما يقله المتحدثون عنه - صلوات الله عليه - من أحاديث في عام الوهود مع الوهود ما يؤكد هذا ^(١) . وإذا فليست النصوص كلها - حتى من أفصح الفصحاء - بالتالي توصف موضع الاعتبار في التقعيد اللغوي . وإنما

(١) انظر عمادح لملك في أمالي الزجاجي (١٥٢ ، ١٥٣)

المقياس الدقيق هو مدى لغوية النصوص التي تستمد منها قواعد اللغة العامة التي يسميها اللغويون الأقدمون . اللغة المعصحي .

ثانياً . يجب أن يتسم المنهج الذي تدرس على أساسه هذه المادة اللغوية المستمدة من (نصوص اللغة) بسمتين رئيسيتين ، هما : الأطراد ، والموضوعية .

والأطراد يعني : ضرورة اتساق القواعد ، وهذا الاتساق لا يتم إلا بملاحظة خصائص التراكيب الجوهرية لا سماتها الخارجية وحدها ، وعلى هذا فمن المحتتم أن تدرس التراكيب على مستويين .

المستوى الأفقي : ويتم فيه دراسة التراكيب دراسة أسلوبية ، بمعنى أن يحدد الموقف اللغوي وما يتطلبه هذا الموقف من أساليب خاصة في التعبير .

والمستوى الرأسي . ويتم فيه تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، ثم دراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة

وفي هذا كله يجب ألا يجعل حتمية التناول الموضوعي ، التي تتطلب الالتزام التام بالمادة اللغوية وتحليلها على المستويين اللذين ذكرنا ، ورفض كل التعبيرات المصطنعة التي أسرف اللغويون القدامى في حلقها ، والتي دفع النحو العربي ثمنها بما فيه من اضطراب وحلط وتناقض .

أولاً : في منهج البحث التقليدي :

ليس من شك في أن المنهج الذي يقترحه هذا البحث كما تحدت معاه في الفصل السابق يقتضي إعادة النظر في القواعد النحوية ؛ إذ هو مضطر أن يعيد النظر في المادة النحوية التي استند بها النحاة قواعدهم ، ومضطر أيضاً إلى أن ينظر في المنهج الذي درس على أساسه النحويون القدماء هذه المادة

وإذا كانت دراسة التراث اللغوي بالغة العسر ، مما تتطلبه من إحياء لكل الدهجات العربية طول خمسة قرون وهي فترة الاستشهاد عند النحاة مع ما نعرف من تطور تداول اللغة واللهجات جميعاً ، بحكم الحياة المتطورة ذاتها ، وما يعرضه هذا التطور من صعوبات كثيرة . فإنه لا ينبغي أن نسي إزاء هذه الصعوبات كلها ، أن من المختص أن تبدأ دراسة هذه المجالات كلها قبل أن تبدأ عملية التقعيد والتفصيل النحوي لما يجوز وما لا يجوز ؛ إذ هذه التقعيد إنما يقوم على أساس اللغة العامة أو المشتركة وهي الفصحى آنذا التي تتميز عن هذه اللهجات بحصائص يجب تحديدها ، ولا يتم تحديدها إلا بعد التمييز الواضح بين النصوص المنسوبة إلى هذه وإلى هؤلاء .

ومع ذلك فإن من الممكن أن ننظر في الجانب الآخر من هذا التراث ، وهو تحليل المنهاج الذي درسه على أساسه النحاة الأقدمون ، فنجد مع التأمل أن هذا المنهاج يفقد الصفتين الرئيسيتين الضروريتين لمنهج العلمي ، وهما الاطراد والموضوعية ، ففي النحو كثير مما يقرر النحاة فيه أنه « شاذ » أو « ضرورة » أو « نادر » أو « قليل » وفي النحو كثير مما يجوز فيه النوحان والأوجه ، وفيه كثير مما يحكمون بصوابه وحطئه مقارناً ولقد رأينا في النايين السابقين صوراً عديدة من الاختلاف ، وأنماطاً شتى من التناقض ولو أن هذا الاختلاف لم يسلم إلى التناقض ما احتجنا أو احتاج غيرنا إلى تبريره أو تفسيره ؛ لأن البحث النظري كان وسيظل محال خلاف دائم ؛ إذ لا يرتبط في أوصافه الذهبية - بأبعاد مادية يمكن أن تكون حكماً في تناوله بالصواب أو بالخطأ ، وإنما يعتمد في الحكم بصوابه أو تحطئه في الوصف الذهني على مقاييس نظرية تجريدية ، ومن هنا كان ممكناً أن يصبح محال خلاف كبير ، لاختلاف العقول التي تناول المادة الواحدة ، بل ونسبهم في القصيدة الواحدة . والنحو وإن كان فيه جانب أساسي يعتمد على تحليل الواقع ، إلا أن به مع ذلك جانباً آخر نظرياً لا يستطيع الجانب التحليلي التحريري أن يدعيه

وقد أسلم الاختلاف في النحو إلى التناقض وإلى ما يحمله التناقض من اضطراب لشيء أعمق من الخلاف وحده ، وهو أنه قد فقد الوحدة في المنهج ، التي كان من اللازم أن تربط بين العلماء بحيث تصبح خلافاتهم استكمالاً لصور البحث وأبعاده . وبالتالي كان ممكناً أن يقدم هذا الخلاف - على عكس ما حدث - صورة البحث بكل أبعادها ومن كافة جوانبها ، ولكن النحاة حين فقدوا هذه الوحدة في المنهج - بما تعني من اطراد وموضوعية - لم يقف خلافهم عند حد ، وهكذا تحول الخلاف آخر الأمر إلى تناقض لا مجال للالتقاء فيه

والسبب في ذلك كله أن مهاج البحث النحوي التقليدي يتسم بسمات ثلاثة .

أولاً : الخطأ التصوري الذي نتج عن :

أ - خطأ في تحديد التراث اللغوي .

ب - خطأ في فهم المدول الاصطلاحي .

ثانياً : التناول الجزئي الذي أسلم إلى التناقض .

ثالثاً : التداخل المنهجي الذي أدى إلى الخلط

أولاً : الخطأ التصوري :

أخطأ النحويون القدامى في تصور اللغة ، وفي تصور القاعدة :

أخطؤوا في تصور اللغة ، حين حددوا التراث اللغوي الذي تناولوه بالدرس مستخلصين منه القواعد « بالنسوب إلى العرب أو بتعبير أدق - إلى فصحاء العرب في فترة خاصة ، هي عصر الاستشهاد » وربطوا بين قواعدهم و (بين) النصوص المنسوبة إلى هذه الفترة ، بحيث كانت القواعد تعدل إذا كان في النصوص المقولة في هذه الفترة ما يعارضها ، وسواء في ذلك النصوص التي يمكن اعتبارها من قبيل اللغة العامة ، أو التي يكشف الموقف اللغوي الخاص عن انتمائها إلى اللهجات ، وهكذا تصور النحاة الأقدمون أن اللغة الفصحى سليقة لعوية عند من يتكلم بها وقد أمنت بعض المدارس النحوية في هذا التصور حين قبلت كل ما قيل عن العرب . فكأن الفصحى كانت سليقة لعوية للعرب جميعاً . لا للمصحاء منهم خاصة . وإذا فمن اللازم أن يكون كل كلام لكل عربي في هذه الفترة من قبيل الكلام المعتمد في ميدان النحو . وأن يؤثر بالتالي في قواعد اللغة ويشكلها وفقاً لنظمه وتراكيبه . إن كان له - مع هذا الخلط كله - نظم في التراكيب . وليس هذا التصور سليماً ، فليست اللغة الفصحى سليقة لغوية ، بل وليست سليقة

فنية أيضًا . ولم تكن الفصحى سليقة لغوية كما لم تكن سليقة فنية ، حتى عند فصحاء العرب أنفسهم ؛ لأن الفصاحة بمعناها الدقيق مراس وحيرة واستعداد . ووراء هذا كله جهد فني يستهدف فهم (الموقف الخاص) ويعالج في بصر أطرافه الثلاثة : الجمهور السامع أو القارئ ، والأفكار والمشاعر التي يريد توصيلها إلى هذا الجمهور ، والقالب النفسي الذي يقدم فيه أفكاره ومشاعره . وهذا الجهد النفسي الذي يصحب الخلق النفسي ويمهد له بشحن العنان وشحن طاقاته قد يطول أمده وقد يقصر . ولكنه طاق أو قصر لا سبيل إلى إنكاره ، والدارسون القدماء ظلوا أن عملية التبعية النفسية عند العنان إذا قصرت ليست موجودة ، واستنتجوا من ذلك نتائج في مجال التقديم الفني وفي ميدان البحث النحوي . أما الدارسون للأدب ونقاده ، فقد ذهبوا إلى أن أمثال هؤلاء الشعراء أو الخطباء دور سليقة فنية . يستطيعون بسليقتهم أن يقولوا قائلًا لا يحتاجون معه إلى جهد ولا إلى رسم

وأما الباحثون في النحو فقد ذهبوا إلى أن هؤلاء يتميرون بالسليقة اللغوية . وإذا فكر كلام يصدر عنهم فهو صحيح . ويبغي أن يلتزموا به فيما يصنعون من قواعد ، ثم أسرف لحويون حين رأوا أن صفة السليقة اللغوية التي اتسم بها هؤلاء تقتضي أن يكون كلامهم كله فصيحًا سليمًا من الخطأ النحوي ، ووصلوا في هذا المجال إلى غاية ، حين قيل الكوفيون مثلًا الشاهد والشاهدين ، أيًا كان القائل وأيًا كان الموقف ، وهكذا أصبحت السليقة اللغوية عندهم سمة عصر بأسره .

كذلك ليست اللغة الفصحى سليقة لغوية في هذا العصر ، ولا فيما مضى من عصور ، بالمعنى الذي يفهمه القدماء من لفظ السليقة ؛ إذ كانوا يتصورون أن هذا اللفظ يدل على (فصرية) اللغة ، بمعنى أن كل إنسان عربي دما ينطق بهذه اللغة دون اكتساب ، ودون تعلم . سواء في ذلك الأطفال والكبار ؛ لأن اللغة الفصحى لا ترتبط بالخبرة وإنما بالدم ، وعنى هذا فالدم العربي الذي يجري في عروق أي طمس عربي يحمل معه فيما يحمل من خصائص هذه القدرة اللغوية على فهم اللغة الفصحى والتكلم بها . والفصحى لم تكن سليقة لغوية بهذا المعنى ؛ لأن اللغة أي لغة - تقوم بوظيفتين مهمتين .

الأولى : أنها وسيلة للتفكير الإنساني ، فمن طريقها يقوم العقل البشري بالعمليات الفكرية المختلفة ، ولعل هذا كان سببًا في التناول المطلق للغة منذ شيخ الملازمة سقراط الذي كان يطالب محاطيه دائمًا أن يحددوا الألفاظ التي يستعملونها ويستمعونها ، وتلميذه أرسطو الذي كان يبالغ في العناية بالألفاظ والقضايا إلى البرجماتيين أصحاب

فلسفة الدرائع ؛ إذ يتناولون الصلة بين اللغة والفكر ، وأصحاب المطلق الوصفي الذي قام على أساس المدلول الحقيقي للكلمات والقضايا ، أهو مدلول واقعي أو وهم رائف ؛ ذلك « أن الإنسان لا يستطيع أن يفكر من غير ألعاط ، فهي أدواته في الوصول إلى المدركات الكلية وهي أدواته في القيام بجميع العمليات العقلية » (١) .

والوظيفة الثانية للغة هي أنها أداة للاتصال بين أفراد المجتمع ، وحياة أي مجتمع تعتمد على اللغة ، فهو في كل شأن من شؤونه ، سواء منها ما يتصل بقضاء حاجاته الأساسية ، أو ما يتصل بتنظيماته السياسية والإدارية والتعليمية محتاج إلى اللغة التي تقوم بربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، وتوجيه نشاطهم في مجالات منظمة وتساعد هذا الكائن العضوي الهائل التركيب على الوصول إلى غايته » (٢) .

ودراسات علماء النفس تختلف في اللغة أداة التفكير الإنساني على نحو لا سبيل إلى ذكره هنا ، ولكن الذي يعينا هو أن أداة التفكير الإنساني بلعامة من الناس ليست اللغة المشتركة أو المصحى التي تحتاج حتى تكون أداة التفكير - إلى ممارسة طويلة لا تيسر لبسطاء .

وأما كون اللغة أداة اتصال ، فهي أيضًا عند اللغويين اللغة الملائمة للموقف اللغوي فإذا أردنا أن نفاهم مع شخص ما فأحسن طريقة لذلك هي أن نستعمل لهجته الخاصة ، فإذا لم نكن نعرف لهجته فعليا أن نلجأ إلى اللغة المشتركة ، كذلك إذا كان الخطاب أو الحديث بين جمع من الناس يصمم أفرادًا من مناطق وأقاليم مختلفة ، فاللغة المشتركة حيث هي أحسن وسيلة لمخاطبتهم أو مناقشتهم .

هذا على المستوى الفردي ، وأما على مستوى الجماعي والاجتماعي فإن من الواضح أن اللغة المشتركة ينبغي أن تكون لغة الدولة بحيث تتخلص من كل الخصائص اللغوية المحلية التي قد تعوق التفاهم بين الفرد وسواه ثم لا ينتمي إلى المنطقة اللغوية التي ينتمي هو إليها وبحيث يستطيع أبناء الدولة في مناطقها المختلفة إدراك متطلبات المجتمع وتحقيق إرادة الدولة

وبالنظر في الباء الاجتماعي للمجتمع العربي نجد أن عصر ما قبل الإسلام يفقد وحدة الدولة وإن لم يفقد وحدة اللغة ؛ إذ عملت مجموعة مختلفة من العوامل

The word is a Physiological and Therapeutic Factor, p. ٩ f.

(١) انظر

Socio-Psychological Correlation of the Primary Attitude Scale.

(٢) انظر

الاقتصادية والدينية والسياسية على وجود لغة مشتركة كانت أداة الاتصال (المعنى) ، ثم حين جاء الإسلام أمكن لهذه اللغة أن تستخدم في النص اللغوي الوحيد الذي لا شك في سبته أو محاطبته للكافة وهو القرآن . وهذه اللغة هي اللغة الفصحى ، وهي التي يجب أن تنحى إليها بالدرس والتعميد حين يريد أن يحصل النحو مما يشوبه من أخطاء . وهو ما افتقده النحاة الأقدمون ؛ إذ لم يعطوا إلى التفرقة بين هذه اللغة التي تمثل مستوى خاصاً وبين اللهجات ، أدوات الاتصال الاجتماعي بين أفراد المجتمع الجاهلي .

ولقد أثر هذا الخطأ في فهم اللغة وفي تحديد التراث اللغوي الذي يستمد منه النحاة قواعدهم في دلالات الألفاظ ، كما أثر في القواعد أيضاً .

أ - تأثير اللهجات في الدلالة

في المعاجم العربية كثير من المواد اللغوية التي تحتلف دلالاتها ويعمل الخلاف فيها إلى حدود التناقض ، وهناك سبل كثيرة للتحقق من هذا التناقض بتفسير أسبابه التي لا تخرج عن واحدة من ثلاث .

الأولى أنها من قبيل المشترك اللفظي .

والثانية أنها من قبيل التطور الدلالي .

والثالثة أنها من قبيل الاختلاف اللهجي .

والتفسير الأول يعرف بوحدة الرمز وتعدد البيئة ، على عكس التفسير الثاني الذي يتضمن وحدة البيئة مع تعدد الرمز ، أما التفسير الثالث فمع اعترافه بوحدة الرمز إلا أنه لا يرتبط بالبيئة الواحدة ، وهو في هذا يلتقي مع التفسير الأول وإن اختلف معه في أنه أكثر شمولاً واستيعاباً للدلالات المختلفة التي قد لا تبدو فيها صور من التشابه تسمح للاشتراك اللفظي بالوجود .

وبين من شك في أن هذا كله مجال بحث مستقل ، إلا أن من الممكن أن يشير إلى بعض نماذج من التأثير اللهجي في دلالات الألفاظ عند النحويين

١ استخدمت (اكاف) للدلالة على معنى (على) عند الفراء ^(١)

وقد تنتج المراء ذلك من إجابة بعض العرب وقد سئل : كيف أصبحت ؟ رد أجاب بقوله كحري ، أي على حرد .

٢ جعل من دلالات الكاف أيضاً كونها بمعنى (مثل) ^(٢) .

وقد استنتج ذلك من قول المجاح :

بيض ثلاث كسماح جسم يصحكن عن كالبرد المهم
أي : عن مثل البرد .

استخدمت في للدلالة على معنى المصاحبة عند الكوفيين ^(١) .

وجعلوا منها قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَضَلُّونَ أَثَرُ ﴾ [الأعراف ٣٨] .

٤ - كذلك جعل من دلالات في عند الكوفيين الاستعلاء ^(٢) :

وجعلوا منها قوله تعالى : ﴿ وَالْأَصْلَاحُ فِي جُدُوعٍ أَلْتَلَّيْ ﴾ [طه ٧١]

٥ كذلك جعل من دلالاتها التوكيد عند الفارسي ^(٣)

وجعل منه قوله تعالى ﴿ وَقَالَ آتِكُوا مِنَّا ﴾ [هود ٢٤]

٦ اختلف الحويون في تحديد دلالة (ل) الناصبة للمصارع ^(٤)

فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعيد هي الفعل المستقبل مطلقاً عن التوكيد والتأيد .

ويرى الرمحصري في امفصل والكشاف أنها للتأكيد

ويرى في بعض كتبه الأخرى أنها للتأيد .

فتردد الدلالة بين التوكيد والتأيد والإطلاق يعود إلى تأثير النصوص اللهجية مدعمة

بعض العقائد الكلامية .

وفي السامح القليلة التي ذكرت ، والتي يوحد الكثير منها في أبواب النحو المختلفة

نلاحظ أن تحديد الدلالة عند الحويين كان يتسم أحياناً بمراعاة الموقف اللغوي ، وأحياناً

ملاحظة التأثير الوظيفي ، ومرة ثالثة بالتأثر بالنصوص اللهجية .

ب - تأثير اللهجات في التقيد :

ولم يجر هذا التأثير في دلالات الألفاظ أثرت اللهجات في (عمل) بعض

الألفاظ . ومن ذلك :

١ قرر النحاة أن (متى) تعمل الجر . استناداً إلى أنها في (لهجة هذيل) كذلك .

ويقول شاعرهم أبو دؤيب

(١ ، ٢) انظر (ص ٦٥) من هذا البحث ومراجعها .

(٣) انظر (ص ٦٦) من هذا البحث ومراجعها

(٤) انظر (ص ٨٦ ، ٨٧) من هذا البحث ومراجعها

شربى بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خصر لهن تكيج ^(١)
 ٢ - قرر النحاة أن (لعل) تعمل الجر ، لأنها في لهجة عقيل نجر ، يقول شاعرهم
 لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
 ويقول :

لعل أبي المغوار منك قريب ^(٢)

٣ - جعل البصريون (ما) عاملة ، مراعاة للغة أهل الحجاز - أي لهجة الحجازيين ^(٣) .
 ٤ - أجاز الكوفيون كون (إن) النافية عاملة عمل ليس ، إذ تحكي عن (أهل العالية) ^(٤) :
 « إن أحد حيرًا من أحد إلا بالعافية » ، وسمع الكسائي أعرابيًا يقول : إنا قائمًا
 فأنكرها عليه وظن أنها المشددة وقعت على قائم . قال : فاستبته فإذا هو يريد : إن أنا
 قائمًا فترك الهمزة وأدغم ^(٥) .

٥ - جعل النحويون (إلا) في المستثنى المقطع عاملة ، تنصب الاسم وترفع الخبر .
 (وهو لغة أهل الحجاز) كما ذكر سيويه ^(٦) .

٦ - جور بعض الكوفيين جزم المضارع (بأن) ، وأقرهم على ما ذهبوا إليه فريق
 من البصريين أيضًا ؛ « لأنها أي أن في لغة بني صباح كذلك » أي : تجزم
 المضارع في لهجتهم .

٧ - ذهب بعض النحويين إلى أن (لن) الناصبة للمضارع تجزئه ^(٧) مستشهدة
 بقول الشاعر

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

٨ - بعض العرب يجير إهمال أن . أي إلماعها ، فلا تنصب ولا تجزم .

٩ - جعل النحاة من حصائص (لم) الجارمة للمضارع جواز النصب بها ؛ لأن
 « النصب بها لغة حكاها اللحياني » ^(٨) .

١٠ - اشترط بعض النحاة لعمل (إذن) شروطًا .

(١) انظر (ص ٧٠) من هذا البحث
 (٢) انظر (ص ٧٠) من هذا البحث
 (٣) انظر (ص ٨٢) من هذا البحث
 (٤) انظر (ص ٨١) من هذا البحث
 (٥) انظر (ص ٩٦) من هذا البحث
 (٦) انظر (ص ٨٢) من هذا البحث
 (٧) انظر (ص ٨٧) من هذا البحث
 (٨) انظر (ص ٩٦) من هذا البحث

- أ - أن تنصدر في أول الجواب .
- ب - أن يكون المضارع بعدها مستقبلًا .
- ج - أن يكون المضارع متصلًا بها .
- وقد أجاز الكسائي بقاء العمل مع الفصل بالقسم وأجيز في المعنى الفصل بلا النافية .
- وابن عصفور يجيز الفصل بالظرف .
- وابن بابشاد يجيز للفصل يانداء أو الدعاء .
- والكسائي وهشام يجيزان الفصل بمعمول الفعل .
- كل ذلك مع بقاء العمل (١) .
- وحكى سيبويه إلغاء إادن مع استيفاء شروط عملها (٢) .
- وإذا فهي تعمل مع فقدان الشروط عند فريق من النحاة ، وتهمل مع استكمال الشروط عند فريق آخر ، وقد استند كل من الفريقين إلى نصوص لهجية تؤيده
- ١١ جعل النحاة (الجوار) أو المجاورة من العوامل النحوية . وقد اعترف سيبويه بأثر المجاورة في إحداث الجر في النعت حتى طر بعض الدارسين أنه مقيس عنده (٣)
- وقد اعترف سيبويه نفسه بأنه لغة بعض العرب ، وثمة حادثة لبراء تقطع بأن ما يفسره النحاة على أنه عامل نحوي ليس إلا لهجة يقول (٤) أشدني أبو الجراح .
- يا صاح بيع دوي الزوجات كنهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الدب
- بحمص (كلهم) فقلت له . هلا قلت كلهم بالنصب . فقال هو حير مما فنته أنا . ثم استشدته فأشديته بالخفض .
- وإذا فهذا الإعرابي إنما يشد تبعًا للهجته القبلية التي تضطره للحضوع لها ولو كان في النطق الصحيح ما يعترف بأفصيته على نطقه اللهجي .
- ١٢ جور فريق من النحويين الإتيان بعلامة النشبة والجمع مع الفعل إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا . وقد ورد (٥) :

(١) انظر (ص ٩١) من هذا البحث (٢) انظر (ص ٩١) من هذا البحث
 (٣) انظر (ص ١٣٢) من هذا البحث (٤) انظر (ص ١٣٣) من هذا البحث
 (٥) انظر الأشموي ، وحاشية الصبان عليه (٤٨ ، ٤٧/٢)

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه ميعد وحميم
وقول عبيد الله بن قيس الرقيات .

بصرك قومي فاعتزلت بصرهم ولو أنهم غدلوك كنت دليلاً
وقول العتيبي (أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله) (١) :

رأيت الغواني الشيب لاح بعارصي فأعرض عني بالحدود النواصر
و

بسميا حاتم وأوس لدد ها ضمت عطايك يا ابن عبد العرير
وقول أمية بن أبي الصلت

يلوموسي في اشتراء الحيل أهلي فكسهم بعداد
قالوا وهي لغة « أكنوي البراعيث » . يتصورون أنها لهجة بعض العرب .
واحتلوا : هل هي لغة طيئ أم لغة أردشوة (٢) .

كذلك يلحظ في البحث النحوي التقليدي ، أنه أخطأ في تصور القاعدة النحوية .
والسبب في خطئه هذا يعود إلى أن اسحاة لم يفصوا دور الاصطلاح النحوي ومعناه ،
فربطوا فيه بين المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية ، وجعلوا المعنى اللغوي مؤثراً في
المعنى الاصطلاحي بحيث يكرر اعتباره امتداداً له إلى حد ما وهكذا تصور اسحاة أنه
من اللارم أن براعى في الأداء الوظيفي للاصطلاحات النحوية المعنى اللغوي لها ؛ بحيث
سمح منهج بحثهم بأن يناقش الاصطلاح وأن تناقش طبيعته بالأفكار المستمدة من
المفهوم اللغوي له .

وعسى أن يتضح ذلك من المثاليين الآتيين .

١ - قسم اسحاة الكلمة إلى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف . وسيتضح بعد
حين أن اسحاة قد تأثروا في تقسيمهم هذا بالمنهج المنطقي اليوناني ، ولكن اندي يبي
أن يشار إليه الآن أن اسحاة بعد أن قسموا الكلمة أو انكلام إلى هذه الأقسام ، لم يقفوا
عند حد التحديد الاصطلاحي لكن قسم ، بل حاولوا أن يربطوا بين كل قسم وبين
الاصطلاح اللفظي الذي أطلق عليه من جهة والمفهوم اللفظي أو اللغوي لهذا الاصطلاح
من جهة أخرى .

(٢) تهذيب النحو (درويش) ، (ص ١٠)

(١) العيني على الصبيان (٤٧/٢) .

فمثلاً يرى الكوفيون أن (الاسم) مشتق من الوسم . قالوا : « لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به » ألا ترى أنك إذا قلت : ريد أو عمرو دل على المسمى فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب . الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها .

وأما البصريون . فقد رأوا أن الاسم مشتق من السمو ، قالوا : « لأن السمو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سموًا إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم ما دل على مسمى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ... فلما سما الاسم على سماء وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم » (١) .

وهذا الربط موجود حتى عند من يدرك من النحاة أن التقسيم على هذا النحو أمر اصطلاحي يعود إلى تصنيف لأقسام الكلام فهو وصف للوظائف أكثر منه علوًا على شيء ، فمن البصريين من تمسك بأن قال : « إنه مشتق من السمو » وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام - التي هي الاسم والفعل والحرف - لها ثلاث مراتب .

فمنها : ما يخبر به ويحبر عنه وهو الاسم ، نحو : الله ربا ومحمد نبيا ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه .

ومنها : ما يخبر به ولا يحبر عنه وهو الفعل ، نحو : ذهب ريد وانطلق عمرو وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو أخبرت عنه فقلت : ذهب صرب وانطلق كتب لم يكن كلامًا . ومنها : ما لا يخبر به ولا يحبر عنه وهو الحرف نحو : من ، ولن ، ولم ، ويل ، وما أشبه ذلك

فلما كان الاسم يخبر به ويحبر عنه ، والفعل يحبر به ولا يحبر عنه ، والحرف لا يحبر به ولا يحبر عنه ، فقد سما على الفعل والحرف ، أي : علا ، فدل على أنه مشتق من السمو » (٢)

فلقد حاول هذا الفريق أن يحدد (وظائف) الأقسام الثلاثة ، ونحن وإن كنا نختلف معه في الأساس الذي قامت عليه تفرقه بين الأقسام نلاحظ أنه قد جعل من الاشتقاق النعطي سببًا للتقسيم ومبررًا للاصطلاح

(١) الإيضاح (ص ٤)

(٢) الإيضاح (ص ٤ ، ٥)

٢ - ولقد أثر هذا الربط الدلالي الخاطيء في نظرية العامل بما حقق حولها من مشكلات كان من الممكن تجنبها وتحليص النحو من الجهد الصائع فيها لو أدرك النحاة أن المدلول الاصطلاحي لا يتصمم - بالضرورة - المفهوم الدعوي . ولو حددوا الاصطلاح من خلال الوظيفة التي يؤديها في التركيب الكلامي ، لا من مناقشة الاشتقاق اللفظي .

فقد نظر النحاة إلى العامل نظرتهم إلى أي كلمة أخرى في العربية ، محاولين تحديد معانيها في اللغة ، ثم جعل الدلالة الاصطلاحية امتداداً لهذا المعنى الدعوي ، وقد رأوا أن لكلمة العامل معنى خاصاً هو (الفعل) ، ورأوا أن هذا العمل أو الفعل يستلزم معمولاً . وإذا فهمة أشياء ثلاثة هي : العامل والمعمول ، وثمره هذا العمل في المعمول ، وأرادوا أن يطبقوا هذا الفهم اللعوي على الواقع التركيبي ، فرأوا أن ثمة ألفاظ معينة تخلق أو تحدث أصواتاً معينة في ألفاظ أخرى ، وأن هذه الألفاظ المؤثرة هي العوامل وهذه الألفاظ المتأثرة هي المعمولات ، ثم نظروا في اللغة فوجدوا معمولات بلا عوامل ، فاضطروا إلى أن يلجؤوا إلى الاعتراف بوجود عوامل غير مظهرة لها تأثير مظهر ، وهي العوامل المصوية ، ثم نظروا فوجدوا أن هذا الاعتراف بهذا اللون من العوامل لا يكفي للحلاص مما أحسوه من تناقض ؛ لأن في اللغة أيضاً عوامل بلا معمولات . وهكذا اضطروا إلى القول بالحدف أو التقدير ليسم لهم ما فهموه من معنى العامل ، ثم كان هذا كله - كما رأينا من قبل - مجالاً لمناقشة امتدة دون جدوى ؛ فكيف تعمل الألفاظ وهي في ذاتها معمول ؟ وكيف تؤثر وهي نفسها متأثرة ؟ كيف تخلق وهي مخلوقة ؟ أليس الإنسان هو الذي يحقق الصوت الذي يريد وقتما يريد ؟ وإذا فهو الإنسان الذي يؤثر ، وإذا فهو الذي يعمل . ولكن أليس الإنسان بدوره مخلوقاً لخالق ؟ أليس مظهرًا من مظاهر القدرة الإلهية ؟ كيف تسب إليه إذا عملاً ما وهو في الواقع معمول ؟ كيف يحمل منه خالقاً وهو المخلوق ؟ وإذا فليكن العامل الخلق هو الله وحده .

وهكذا كان هذا الربط الدلالي سبباً في وجود تيارات مختلفة في تناول النظرية وتعميق آثارها .

وكما أثر هذا الربط في الإطار العام للنظرية ، كذلك أثر في القواعد التفصيلية داخل هذا الإطار ، وسأكتفي بأن أصرب لذلك مثلاً واحداً فالنحاة يعرفون في قواعدهم بين (الفاعل) ، و (نائب الفاعل) . ويعرفون الأول بأنه « كل اسم ذكرته بعد فعل

وأُسدت وبسست ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ^(١) ، ويعرفون الثاني بأنه « ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغيّر عامله إلى صيغته فُعل أو يُفعل أو مفعول » ^(٢) . وفصلاً عما في هذا التعريف من اعتماد على ملاحظة محدودة قد لا يفرض القول به غير عت الفواعل ، فإن في هذه التفرقة ما يتنافى مع الواقع اللغوي : لاساً إذا عدنا إلى الواقع اللغوي لا نجد فارقاً بين صيغتي : كُسر الإناء وانكسر الإناء ، على حين يفرق السحاة بينهما ويرون أن الإناء في الصيغة الأولى نائب فاعل وأنه في الثانية فاعل ، ويمرقون بين تمرقت الصحيحة ومُزّقت الصحيحة ، ويرون أن الصحيحة في الصيغة الأولى فاعل وأنها في الثانية سوب عنه . والصحيحة في ذلك مثلها مثل الإناء في أنها جميعاً « مرفوع تقدمه فعل أسد إليه » فلم هذه التفرقة ؟ إن مردها هو أن السحاة قد لاحظوا في تقعيدهم دلالة كسمة (الفاعل) النعوية ، والفاعل في اللغة هو : (ما أوجد الفعل أو قام به) ومن هنا اشتراطوا في دلالاته الاصطلاحية أن يقع منه الفعل أو يقوم به ، على حين لو أهملوا هذه الدلالة النعوية فلم تجد سبيلها إلى التأثير في الاصطلاح ما وجدوا فارقاً في التقعيد بين الفاعل ونائبه ، باعتبار أن كلياً منهما في التصنيف النحوي « مرفوع تقدمه فعل وأسد إليه » .

ثانياً : التناول الجزئي :

السمة الثانية من سمات المسهج التقليدي هي أنه مسهج جزئي . فاستطرة فيه محصورة في إطار الجزئية التي يتناولها الباحث النحوي ، لا تتسع لغيرها من الجزئيات ، فإذا أصف إلى هذا أن السحاة قد فقدوا وحدة المسهج أمكن أن نتوقع ما حدث في البحث النحوي من حصد واضطراب وتناقض . نتيجة لاستطرة الجزئية غير المرتبطة بمسهج موضوعي

وهذا التناول الجزئي سمة المسهج التقليدي في أبحاثه كلها ، في تناوله للظواهر المختمة أو بلطاهرة الواحدة ، ثم في تقسيمه لهذه الظاهرة أو الظواهر وتقسيمه لها ، ثم في التعميل لهذه الظاهرة أو الظواهر ولهذا لتقعيد على السواء ، وهكذا أمكن للاضطراب والتناقض أن يسم أبحاث هذا المسهج ونتائجه جميعاً

وسأصرب هنا بعض الأمثلة التي توصلت إلى ما وصل إليه الاضطراب النحوي نتيجة لتناول الجزئي

(١) شرح المفصل (٧٤/١)

(٢) شرح المفصل (١٦٧، ١٦٨)

أولاً . في الظواهر

اختلف ، النحاة في صماء اربع الحركات ، والآراء في كسرها ، كان من هذه الآراء
أولهما يرى أنها حروف علامات كثناء التأنيث في قامت ، لا ضمائر . والفاعل
مستكن في الفعل وهو مذهب المازني والأحفش

• فالمازني يرى أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر - أعني . الألف في المشيت ،
والواو في جمع المذكر السالم ، والباء في المحاطبة ، والنون في جمع النسوة - علامات كألف
الصفات وواوها في نحو صاريك وحسوس ، وكلها حروف والفاعل مستكن عنده • (١) .
• وشبهة المازني في ذلك أن الصمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في الشية
وجمع ، وحيء بالعلامات للفرق .

وشبهة الأحفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرر ، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
أو الفاعل في العمية ، وما كان الخطاب بالتاء في الخليل احتيج إلى الفرق فجعلت التاء
علامة للمؤنث • (٢)

وثانيهما يرد هذا الذي ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، ويرى أن هذه الأدوات
ضمائر لا علامات ، وأنها يسند إليها ما يتصل به فعلاً أو وصفاً وهو الاتجاه الغالب
عند اسحويين

كذلك اختلف اسحويون في صمائر ارفع امفصلة علامات هي أم أسماء ؟ وأي
كانت فأى حروفها يكون أصيلاً وأيها يكون رائداً ؟ (٣) .

كذلك اختلفوا في صمائر النصب متصلة ومفصلة (٤) ، بل إن الخلاف الذي يصل
حد التناقض لا يسم المذهب السحوية فقط ، بل يتردى فيه العلماء أنفسهم .

فقد ذهب سيبويه إلى أن الألف وواو اسماء صمير ، « فإذا قلت الزيدان قداماً فالألف
اسم وهي صمير الزيدان ، وإذا قلت الزيدون قاموا فانواو اسم وهي صمير الزيدان » (٥) .
وسيبويه نفسه هو الذي ذهب إلى أن الألف وواو حرفان دالان على الشية والجمع ،
« فإذا قلت قداماً الزيدان فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، وكذلك إذا قلت .

(١) شرح الكافية (٨/٢) ، وانظر ابن يعيش (٨٨٢)

(٢) التمع (٥٧/١)

(٣) انظر شرح المفصل (٩٧/٣ - ١٠٠) ، والهومع (٦٠١)

(٤) انظر السابعة (٥) شرح المفصل (٨٧،٣ ، ٨٨)

قاموا الريدون فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة ^(١) .

وهكذا تناقص سيويه ؛ لأنه حين عالج الألف والواو في بعض مواضعها لم يطر إليها في بقية هذه المواضع ، كما تناقصت المذاهب السحوية في علاج الصمائر المتصلة ، والمنفصلة ، مرفوعة ومصوبة ؛ لأنها لم تتناول هذه الصمائر على أنها أدوات ذات دلالات محدودة ، ولها وضعها التركيبي الخاص الذي يجب أن تناقش في صوته كظاهرة كلية ، بل ناقشت هذه الأدوات بصورة جزئية في مواضع شتى .

ثانيا : في التقعيد :

والتناقص في التقعيد السحوي يبلغ من الكثرة حدا لا سبيل إلى إحصائه معه ، ويكفي أن أصرب لهذا أمثلة مما تناولته ظاهرة الحذف والتقدير التي سبق توضيح أبعادها في الباب الثاني من هذا البحث :

١ - في القسم .

- أ - يرى ابن كيسان : جواز إظهار الفعل مع واو القسم وجواز حذفه .
ويرى أبو حيان : عدم جواز إظهار الفعل مع واو القسم ، ولزوم حذفه .
ب - يرى جمهور النحاة : وجوب حذف جواب القسم إذا تقدم عليه ما يعني عه .
ويرى أبو حيان : جواز ذكر جواب القسم وإن تقدمه ما يعني عنه ^(٢) .

٢ - في الشرط .

- أ - يرى بعض السحويين : جواز حذف جملة الشرط والجواب مقاً ، إذا كانت أداة الشرط هي إن .
ويرى آخرون : جواز حذف الشرط والجواب وإن لم تكن الأداة إن .
ويرى ابن مالك : أن حذفهما مقاً ضرورة . وهذا يعني : أنه يستوي في عدم الجواز كون الأداة إن أو غيرها .

ب - يشترط بعض النحاة لجواز حذف جملة الشرط أن يتحقق شرطان :

- ١ - أن تكون أداة الشرط هي إن .
- ٢ - أن تقترب أداة الشرط بلا الناقية .

(١) السابق

(٢) انظر (ص ٢١٥) من هذا البحث ومصادرها

وأجاز بعض النحاة حذف جملة الشرط مع فقدان أحد الشرطين ، وامتناع الحذف مع فقدانها مقاً .

وأجاز آخرون . حذف جملة الشرط مع انتفاء الأمرين جميعاً ^(١) .

٣ - في الصلة :

أ يشترط جمهور النحاة في جملة الصلة : أن تكون خبرية فلا يجوز الوصل بجملة إنشائية .

وأجاز الكسائي : الوصل بالجملة ، بأنواع من الجملة الإنشائية ^(٢) .

ب في حذف الصلة إذا كانت جملة آراء :

١ - ابن يعيش يكرها ، ويرى أن الحذف شاذ قياساً واستعمالاً .

٢ - وابن هشام يجيزها - على قلة - في موضع واحد .

٣ - وصاحب التصريح يجيز حذفها مطلقاً في موضعين ^(٣) .

٤ - في المفاعيل .

أ في حذف المفعولين لغير دليل آراء :

١ المنع مطلقاً .

٢ - الجواز مطلقاً .

٣ - الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها .

٤ المنع قياساً والجواز في بعضها سماتاً

ب في حذف المفاعيل الثلاثة لغير دليل آراء

١ عدم جواز الحذف مطلقاً

٢ - عدم جواز حذف الثلاثة مقاً .

٣ - جواز حذف الأول فقط ، ووجوب ذكر الثاني والثالث .

٤ جواز حذف الثاني والثالث ، ووجوب ذكر الأول ^(٤) .

(١) انظر (ص ٢٢٠) من هذا البحث ومصادرها

(٢) انظر (ص ٢٣٠) من هذا البحث ومصادرها

(٣) انظر (ص ٢٣١) من هذا البحث ومصادرها

(٤) انظر (ص ٢٥٨) من هذا البحث ومصادرها

٥ - في جواب القسم

في استخدام لا ولن جوابًا للقسم انتهى آراء

١ - يجب بهما مطلقًا . ٢ - لا يجب بهما إلا في الضرورة

٣ - يجب به (لم) دون (لن) . ٤ - يجب به (لن) دون (لم) (١) .

هذه صور من التناقض في التقعيد ، وسر هذا التناقض يعود إلى تألف عاملين .

أولهما : فقدان الوحدة في المهج . ثانيهما : النظرة الجريئة للظواهر .

بهذين العاملين لم يستطع الباحث السحوي أن ينظر نظرة شاملة للظواهر اللعوية ، وأن يصنف من خلال هذه النظرة الشاملة هذه الظواهر نحوياً ، كما لم يستطع أن يتناول الجريئات في ضوء مهج محدد يستطيع به أن يلتزم واقع اللمعة وأن يقف جهده على تحليل تراكيبيها ، بل كان مهجه مريباً من مباحث مثني صلتته عن أن ينظم الجريئات في إطار كلي ينظمها ويسق بينها

ومن هنا وجدنا بعض اسحة يتزم موقفاً يتناقض فيه مع الآخرين ، بل وقد يقرر في بعض الأحيان آراء يختلف فيها مع نفسه ، لا شيء إلا لأنه وقف عند بعض الشواهد دون بعض ، أو أخذ ببعض التوجيهات السحوية في بعض المواضع ونسى أن يأخذ بها في مواضع مشابهة .

ثالثاً : في التعليل :

وكما كان تناول الجري سمة المباح التقنيدي في تناول الظواهر والتقعيد لها ، كذلك كان تناول الجري سمة التعليل السحوي للظواهر والقواعد معاً ، وكما أنتج هذا تناول الجري صوراً من الاضطراب وأخطاء من الاختلاط في الظواهر والقواعد كذلك أثمرت هذه النظرة الجريئة ضرورات من التناقضات في التعليل السحوي للظواهر اللعوية وقواعدها السحوية جميعاً .

ويكفي أن أصرب لهذا النمط من التعليل مثلاً واحداً ، فقد علل النحاة عمل حروف الجرم باختصاصها بالأفعال ، ومن ثم عملت في الأفعال العمل الخاص بها وهو الجرم (٢) ، وهذا التعليل جريي وإن وصع في صورة كلية ، وهو يصدق في هذا الموقف نفسه ؛ لأن

(١) انظر (ص ٢٧٢) من هذا البحث ومصادرها

(٢) انظر لأشياء والنظائر (٢٦٢،١ ، ٢٦٣)

حروف الجرم تعمل فعلاً في الأفعال عملاً لا يدخل إلا الأفعال ولكن المشكلة برزت حين حاول السحابة أن يجعلوه تعليلًا عامًا للحروف جميعًا ، بحيث يصبح عندهم مبررًا حقيقيًا للإعمال وللإعمال مقًا . واستخلصوا منه قاعدة مردوجة هي : أن الحرف المشترك لا يعمل ؛ إذ العمل إنما يحتص بما يحتص من الحروف . وقد ساعدتهم على ذلك أن حروف الجر تعمل الجر ، فهي تعمل في الأسماء العمل الخاص بالأسماء ، وإذا فقد عمل كل حرف في القليل الذي يدخل عليه العمل الخاص به ، كما يقول السحابة . وهكذا اتحدوا من هذا التعليل المستمد أساسًا من نظرة جزئية علة شاملة تصحح لتفسير العمل في الأدوات جميعها

وإذا كانت حروف الجر تلتقي مع حروف الجرم في اختصاصها وعمدها ، بحيث يبرر في نظرة عاجلة - أساس هذا التعليل . فإنه باستقراء الأدوات المختلفة نكتشف أنه تعليل قاصر ولا وزن له ؛ لمراعاته لبعض جوانب المادة العلمية دون بعض ؛ إذ لم يضع في الاعتبار إلا حروف الإضافة أو الجر وحروف الجرم ، أما ما دون ذلك من حروف قسم ينظر إليها ولم يلتفت لها ^(١) .

ومن ثم وجدنا هذا التعليل بشطريه مقوضًا ؛ إذ يوجد في النحو حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال فكان حقها ألا تعمل ومع ذلك فإنها تعمل ، ومن ذلك : ما ، ولا ، وإن النافيات ، وحتى ، وكى التعليلية ، كما أن في النحو حروفًا محتصة فكان أصلها أن تعمل ومع ذلك فإنها لا تعمل شيئًا ، ومن ذلك . ها التسيه ، وأل المعرفة ، وهما يحتصان بالأسماء ، وقد ، والسين ، وسوف ، وأحرف المضارعة مع اختصاصها بالأفعال .

وإذا فتعليل السحابة لظواهر النحوية وللقواعد النحوية قد اعتمد في جوهره على نظرة جزئية كانت سببًا في وقوع تناقضات شتى في تناول الظواهر المختلفة وفي التعميد النحوي بها وهي تعليلها . وقد ساعد على تراكم هذا الخلل من التناقضات في النحو العربي وتضخمها فقدان الباحث النحوي وضوح الرؤية بحيث عابت عن فكره معالم السبيل الذي ينبغي أن يسلكه في تناول مادته وتلمس علاقاتها وصياغة قواعدها ؛ إذ فقد وحدة المنهج التي تعتبر ضرورة لاتساق البحث النحوي ؛ لأنه كان مريبًا غريبًا من المناهج المختلفة ، التي لم يجمع بينهما غير عقول حصبة وعت ثقافات عصرها ، وتأثرت بكثير من ألوانها ومعارفها فأسهل كل ذلك في تنمية شخصية الباحث وتعميق إحساسه بداته ، وطغى ذلك كله آخر الأمر على موضوعية البحث النحوي ، وهي السمة الثالثة من سمات المنهج التقليدي

(١) وحتى حروف نصب العمل لا ينطبق عليها ما استخلصه السحابة من حروف الجرم والجر من تعبير ؛ إذ هي لا تعمل في الأفعال عملاً خاصًا بالأفعال ؛ لأن النصب لم يشترك فيه مع الأفعال الأسماء

ثالثاً : التداخل المنهجي :

السمة الثالثة من سمات المنهج النحوي التقليدي - كما يمكن تحديدها من خلال الأبحاث التي تشققت إليها نظرية العامل وظاهرة الحذف والتقدير - هي أنه منهج قد فقد (وحدة) الفكر التي كان ينبغي أن تسود البحث فيه ، ومن ثم فقد البحث النحوي الأسس الضرورية لموضوعية المنهج ، وانفسح المجال أمام الثقافات الشخصية المتنوعة ، التي لا يحد من حريتها سوى الالتزام المطلق بأسلوب البحث التقليدي ، ومن عجب أنه في ميدان النحو يوجد الإيمان الكامل بالتقديم فكراً وتطبيقاً ، أو فكراً مجرداً من التطبيق - هذا الإيمان الذي يشل فكر الباحث ويكاد يلمي قدرته - جنباً إلى جنب مع الابتكار الذهني الذي لا يحدده شيء في سبيل التدليل على هذا التقديم ودعمه ، هذا الابتكار الذي يصل إلى غايته من دعم الأسلوب التقليدي من أي طريق . فهو يستخدم مناهج شتى قد يرى بعض الباحثين أن استخدامه لها ميزة فيه ودليل على إمكانية الاستعانة من المناهج المختلفة في ميدان البحث النحوي ، ولكن استخدام هذه المناهج وإن دلّ على الطاقات الذهنية الرائعة التي لا يستطيع من يتصل بالنحو العربي إنكارها - فإنها قد أنتجت مع ذلك بل وبسبب ذلك ما راد البحث النحوي اضطراباً وتناقضاً . فهي في الواقع طاقات أهدرها عدم الالتزام بالشروط الجوهرية في المنهج العلمي . ويمكن أن نلمح من تحليل التراث النحوي آثاراً لمناهج البحث في معارف مختلفة ، من أهمها : الفلسفة وعلم الكلام والمنطق .

أ - الفلسفة :

منهج البحث الفلسفي وأثره في البحث النحوي موضوع الفلسفة هو الوجود ، والعدم في الفلسفة وجود من حيث ارتباطه بالوجود على نحو أو آخر ، وإذا فالفلسفة تلتقي في الموضوع مع اللاهوت ، في كونها مؤلفة من تأملات لم يبلغ فيها بعد علم اليقين ، ولكنها إذا كانت تشبه اللاهوت في الموضوعات التي تتناولها فإنها تشبه العلم في منهج هذا تناول ، في أنها تخاطب العقل البشري أكثر مما تستند إلى الإرغام ، سواء كان ذلك الإرغام صادراً عن قسر التقاليد أو قوة الوحي . فالعلم وحده - كما يقول رسل - هو الذي يختص باليقين ، أما اللاهوت فاعتماده على صلاة الإيمان (١) . موضوع الفلسفة إذاً أقرب إلى اللاهوت ، ومنهجها أقرب إلى العلم ، وهكذا تمثل

(١) تدرج الفلسفة الغربية (٤/٤) .

مرحلة وسطى بين اللاهوت والعلم ، وهي التي أطلق عليها رسل (منطقة حرة)^(١) .
وهي تناول الفلسفة معظم المسائل التي لا يملك العلم أن يجيب عنها ، بل ولا يستطيع
بطبيعته أن يتناولها ؛ لأن المسهج العلمي التجريبي لا يستطيع أن يتناول الأفكار والقضايا
الذهنية ؛ لأنها لا تخضع للملاحظة والتجربة الماديين . وإذا فلا تعطي نتائج يقينية ، بل
إن نتائجها مجرد صور فكرية تجريدية ، والحكم عليها بدوره نظري تجريدي .

تناول الفلسفة لهذه الموضوعات - إذا - تناول لموضوعات لا يملك العلم أن يحوض
فيها ، ولكنها - مع ذلك - تستثير اهتمام العقول المتأملة أكثر مما يستثيرها أي شيء
آخر ، فلا يجد العقل آحر الأمر بدأ من أن يتناولها ، مجرداً إياها من تلك الإجابات
المحددة الملزمة التي قدمها اللاهوت ، أو التي فرصتها التقاليد ، ومن هنا لا يلتزم العقل
بالحلول الغيبية الافتراضية التي قدمتها الأديان ، ومن هنا يختلف مع اللاهوت في المسهج
وإن شاركه أو شابهه فيما تناوله من موضوعات .

وينحل الوجود الفلسفي إلى قضيتين رئيسيتين ؛ هما : الإنسان والعالم^(٢) ، ومن ثم
تحل قضية الفلسفة الأساسية إلى تفهم الصلة التي تربط الإنسان بالعالم أو العالم
بالإنسان . فمن هو الإنسان ؟ وما هو العالم ؟ وما هي الصلة التي تربط بينهما ؟
« ترى هل الإنسان كما يراه عالم العلك : قطعة ضئيلة من الكربون المشوب مخلوطاً
بماء يزحف عاجزاً على كوكب صغير غير ذي خطر ؟ أم يكون الإنسان كما يراه
هاملت ؟ أم لعله مزيج من الجانبين معاً ؟ فإذا كان الإنسان هذا أو ذلك فكيف يحيا ؟
هل في حياته أهداف وقيم يسعى إليها أو تخلو حياته من القيم والأهداف ، هل يرى أن
للوجود قيمة أو أن الحياة كلها عبث ؟ ولأن الوجود بأسره صلال حداث .. ثم .. كيف
يتصل هذا الإنسان بالأشياء من حوله . إن الوجود مليء فكيف يتسنى له أن يعرفه وأن
يتلقاه .. ثم كيف يلتقي بالآخرين في مجتمعه ؟ وما الرابطة التي يمكن أن تنشأ بينه
وبينهم ؟ أهى رابطة تجور على حرته حتى لتلغي إرادته ، أم أنها تحرق الآخرين ؛ لأبهم
الحميم الذي يحد من وجوده ، فلا ينبغي أن يعترف به ؟

ثم ما العالم ؟ أيكون بدوره منقسمًا إلى عقل ومادة ؟ وإذا كان كذلك فما العقل ،
وما المادة ؟ وهل العقل تابع للمادة أم أنه يعرّد بقوى خاصة به ؟ أهى الكون وحدة تربط

(١) السابق .

(٢) انظر الوجودية في الميزان (٤ - ١٠) ، تلويح الفلسفة الغربية (١٣٠/٢ - ١٤٦) ، ورأس المال
الكتاب الأول - المجلد الأول (ص ٥٦ - ١٥٢) .

أحراره ، وهدف يشده ؟ هل يتطور الكون ساعيًا نحو غاية معينة ؟ أحقُّ هالك في الطبيعة قوانين تتبعها ولا تشد عنها أم مرض نحن على الطبيعة قوانين لم نعرفها برصاء لرعيها المظفرة في المظلم ؟.

ثم ما الصلة بين الإنسان والعالَم ؟ هل الإنسان كل إنسان عالَم وحده به كيانه الخاص الذي يعرِّد به عن الآخرين ؛ لأنه كثيرًا ما يصطدم وجوده بالآخرين ، وكيف يكون كذلك مع أنه يتصل في سيجته المادي مع هؤلاء الآخرين ؟ ما مرد هذا التعبير والتعابير . أمرده إلى المادَّة ، كيف ومادته هي مادة سواء ؟ أم مرده إلى العقل فكيف - إذاً - يعنى الإنسان نفسه ليدرك اختلافه عن غيره ؟ ثم كيف يعقل العقل ذاته ليدرك أنه سر هذا الاختلاف ؟ ما الصلة بين الإنسان والإنسان أهو جزء يحصص أم كل يتفني ؟ وما الصلة بين الإنسان والعالَم ، أهو عقل يكتشف أم مادة تلتهم تلتهم ؟ توجد من الملاء لتعود إليه من جديد

هذه هي القضايا التي تناولها المسفة ، وهي قضايا يمكن أن تنحل إلى قضايا جزئية بفلسف المواقف الجزئية لهذا المرء أو ذاك . كما يمكن أن تتجمع لتصبح قضية رئيسية واحدة هي الصلة بين الكيان الإنساني المتميز وبين العالَم من حوله بما يحتويه هذا العالَم من أعيار وأشياء ، وبما يقع فيه من أحداث ، وبما يشير إليه من عوالم أحر ، لها قدرة على التأثير والتدبير والخلق أو ليس لها من ذلك كله شيء . وهذه كلها أسئلة لا يستطيع الإجابة عليها في انحصار ، ومع ذلك يصطبر الإنسان إلى درسها ؛ لأن العلم المادي وحده لا يشبع روحه ولا يكفي حياته ؛ لأن ما يبث به العلم قليل ؛ إذ لا يقدم لنا سوى ما يستطيع معرفته على وجه اليقين ، لكن ما يستطيع معرفته على وجه اليقين برر يسير . كذلك لا يستطيع اللاهوت ها أن يعي عن العلم أو الفلسفة شيئًا ؛ لأن اللاهوت يحمل على الإيمان الأعمى أو التسليم المنطق . بأنها تعلم أشياء عن جوانب نحن في الواقع جاهلون بها ، وهو بيث هذه العقيدة في نفوسنا بولد فينا نوعًا من النجفة لبعيمه إراء الكون ، نعم إن امتناع اليقين حين تحيط بنا لامل والمخاوف يمكن ما بها من قوة أمر أسيم ، لكن لا ماص من احتمالها إذا أردنا أن نعيش على غير سبد من الخيال الجامح الذي يبعث الظلماتية في النفوس . فليس من الخير أن نسي المسائل التي تثيرها المسفة ، ولا من الخير أن نحل أنفسنا على العقيدة بأن وجدنا حول تلك المسائل على نحو لا يأتيه لشك أبدًا ^(١)

وتعالج هذه القضية الأساسية في الفلسفة من زاويتين

الأولى راوية البحث في (الطبيعة) وعنها تصدر المعرفة النظرية الخالصة ، المستمدة من جزئيات الوجود المادي للإنساني ، دون أن يعقبها عمل أو يتبعها شيء غير الإدراك المجرد .

والثانية راوية البحث في (الإنسان) وسلوكه وأخلاقه مع ما يتبع ذلك من التزام فكري بالعمل ، وبعاقب عملي للعمل وفي كلا المبحثين يحتكم إلى منطق العقل الخاص^(١) .

ومشكلة المعرفة هي فصيحة الفرق بين المصدر المعروف من جهة وما لا يعرف ولا يمكن أن يعرف من جهة أخرى بين الحقيقي غير منظور والمنظور غير الحقيقي وهي لذلك - تقسم الفلاسفة إلى شيع بل وإلى أفراد ؛ لأن كلاً منهم يصيف أو يقص بحيث تتلون نظريته بسماته الشخصية ، وبحيث يمكن اعتبار موقفه مذهباً وحده آخر الأمر . بيد أن من الممكن مع ذلك أن نجد اتجاهًا عامًا إلى تقسيمهم فكريًا إلى فئتين المثاليين والماديين^(٢) .

والمثاليون (Idealism) يرون أن المعرفة قد انبثقت من الفكر فحين طاهرًا بدرك الأشياء الخارجية عن طريق حواسنا ، ولكن الحواس في الواقع لا تقدم لنا تلك الأشياء وإنما تقدم الصور الذهنية لها . وإذن فحين لا ندرك الأشياء الخارجية عن طريق أي من حواسنا المختلفة من يصر أو يسمع أو لمس إلخ ودأ فالأحاسيس الخارجية هي مجموعة من الإحساسات ، أو بمعنى أكثر دقة . نحن لا ندرك الأشياء الخارجية وإنما ندرك أنفسنا وهكذا أمكن لبارمينيدس - وهو من أوائل الفلاسفة المثاليين - أن يقرر « أن الفكر والكون شيء واحد »^(٣) كما أمكن لهوبير ولوك وديكارت أن يحيلوا جميع صفات المادة إلى العقل ، وأن يظنوا إليها على أنها مجرد تأثيرات ذاتية . يقول لوك « إن إشار تصنف بأنها حارة ومضيئة ، والثلج بأنه بارد وأبيض ، والخلوى بأنها بيضاء وحلوة المذاق ، ولكن جميع هذه الصفات ليست إلا مجموعة الصور أو الآثار التي نحصلها فيما ندرك الأشياء التي قد نطش أن صفاتها قائمة فيها ، مع أن الواقع يقرر قيام هذه الصفات

(١) انظر في تفصيل المواقف الفلسفية ون ديورانت مذهب الفلاسفة (ج ١ ، ص ٢) ، قصة الفلاسفة

اليونانية ومذهب الفلاسفة الحديث (ج ١ ، ص ٢) ، وقصصه الخصاره (ج ٧) ومعاني الفلاسفة

(٢) انصبر السابق (٣) قصة الخصاره (١٩٧/٧)

فيما وحدنا ^(١) ومن ثم يقول باركلي : « وجود الشيء قائم في إدراكه » أو « وجود الشيء هو إدراكه » ^(٢)

والماديون أو الدجماطيقيون (Dogmatism) أو الواقعيون (Realism) يرون - على العكس من ذلك - أن المعرفة قد جاءت من الخارج إلى العقل ، ولم تمتد من العقل إلى الخارج . فالأجسام المادية ليست صورًا ذهنية وإنما هي حقائق لا سبيل إلى إنكارها . وأن ما في عقولنا من أفكار ناشئ عن هذه الأجسام المادية ومستمد منها وإذا بهذه الصور العقلية ليست هي الكائنات الخارجية ، بل للكائنات الخارجية وجودها المستقل عن هذه الصور الذهنية . فلو حللنا هذه الصور فإننا نجد أنفسنا « نتزع من العالم الخارجي طبقة بعد طبقة مما تضيفه عليه الحواس من اللون والحرارة والطعم واللمسة والخلاوة والمرارة والصوت ؛ لأن كل تلك الصفات كائنة فيما نحن أو في عملية الإدراك لا في الشيء الموضوعي والعرف وحده - كما يقول ديمقريطس - هو الذي يجعل الحلو حلوًا والمر مرًا والحار حارًا والبارد باردًا أما الحقيقة فهي أنه لا وجود إلا للجواهر الفردية والفراغ » ^(٣) .

بل إن من الماديين من يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرر أن الفكر نفسه « ليس إلا انعكاسًا للحركة الواقعية مقولة ومحولة إلى المح البشري » ^(٤)

من هذا يتضح أن ثمة موقعين مختلفين في النظر إلى العالم . يصل الخلاف بينهما إلى حافة التناقض أولهما يحيل الواقع المادي إلى صور فكرية ذهنية ، والآخر على العكس من ذلك يجعل الأفكار الذهنية انعكاسًا للواقع المادي وامتدادًا له ، وبين هذين المذهبين يوجد في تاريخ الفلسفة مواقف تحاول الجمع بينهما ، ونقطة البدء فيها ليست المادة أمام العقل ولا العقل أمام المادة ، بل هي تنظر إلى العقل والمادة معًا على أنهما كل واحد لا انفصام فيه ولا ثنائية إلا من وجهة النظر وحدها ، أما هي الحقيقة فالمادة هي صورة الطبيعة المباشرة والعقل هو صورتها الخلفية غير المنظورة بالحواس وإن كانت مدركة بالمعكر . أو لعقل : إن المادة هي جسم الطبيعة أو أجسامها المتكثرة المتعددة التي تنمساها حواسنا ، وأما العقل فهو القانون الذي يحكم هذه الأجسام ^(٥) .

(١) أضواء على الفلسفة المعاصرة (٣١ - ٣٦) (٢) المصدر السابق (٢٩ - ٣١)

(٣) قصة الحضارة (٢٠٢/٧)

(٤) رأس المال الكتاب الأول المجلد الأول (ص ٢٩) ، وانظر : المبادئ الأساسية للفلسفة (٣٥/١)

(٥) انظر : الفلسفة والتصوف بحث للوالد (مخطوط)

ولقد كانت مشكلة السلوك الإنساني بدورها مثار خلاف بين الفلاسفة فإن الإنسان لا يعيش وحده ، وإنما يعيش في مجتمع ، والمجتمع بدوره ليس معزلاً عن الطبيعة ؛ إذ الطبيعة إطاره الذي يتنفس من خلاله ويحيا فيه ، والعلاقة بين النظام الاجتماعي وما يمرصه من قيود وبين الكيان الفردي وما يطمح إليه من انطلاق كانت دائماً مثار نزاع بين الفلاسفة . حتى إنه لممكن أن نجد - مع شيء من التجاور الذي لا إصراف فيه - مواقف ثلاثة في هذا المجال

الموقف الأول : يرى أن الإنسان ليس حراً ، وإنما هو خاضع لقوانين تحكم وجوده ، ومن ثم تتحكم في سلوكه وتحدد مساره ، فالإنسان لا يعمل شيئاً ، وهو لا يملك أن يعمل شيئاً ، وما نراه من عمل له ليس إلا خلداعاً ظاهرياً محسوب ، وأما في الواقع فهو أداة تمتد لا إرادة فيها ولا اعتبار لها .

ولكن .. ما هي القوى التي تحكم الإنسان وجوداً وعملاً ؟ هنا يختلف الفلاسفة أصحاب هذا الموقف من جديد . فبعضهم من يرى : أنها القوى الإلهية ، ومنهم من يذهب إلى أنها : إرادة الحياة الطبيعية ، وفريق ثالث يرى أنها معاً : الله والطبيعة ؛ لأنهما معاً عده شيء واحد ؛ لأن للطبيعة أو للكون مطهرين : فهي فعالة مشئة وخالقة من ناحية ، وهي مفعلة ومخلوقة من ناحية أخرى . أما هذا الجانب المنفصل فهو ظاهر الكون المادي بكل ما يحوي من صور حسية لا تقع تحت حصر ... وهذه الصور كلها من إنتاج الجانب الفعالي وحلقه .. وإذا فعي الكون قوة خالقة مشئة موجودة هي جوهره أو الله ، وأشياء مخلوقة موجودة هي الأعراض أو العالم .

وإذا فالله والطبيعة شيء واحد أو هما لفظان مترادفان إذا وضعنا في اعتبارنا أن كلاهما إنما يعني الكائن الكامل الذي أوجد نفسه بنفسه (١) .

ماذا يعني هذا الموقف ؟ إنه يتضمن نتيجة بالغة العمق ، هي أن قوانين الطبيعة وإرادة الله يحكمان كل ما يقع في العالم من أحداث فكل ما يقع في الكون ليس إلا نتيجة آلية لقوانين الطبيعة الثابتة ، أي : أنها نتيجة لإرادة الله التي لا يطرأ عليها تغير ولا تبدل ، ولا سبيل معها إلى تغير أو تحويل ؛ لأن الله هو القانون الذي تسيّر وفقه ظواهر الوجود حقيقياً بعير استثناء أو شذوذ .

الإنسان إذاً مجبر . يسير في طريق ليس عن السير فيها محيىص ، وإرادة الله أو قوانين

(١) قصة الفسفة الحديثة (١٠٨/٢)

الطبيعة لا بد وأن تنتج نتائجها دون نظر إلى الإنسان ورعيته (١) .

الموقف الثاني : يقف على النقيض مما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول ، فهو يقرر أن الإنسان سيد إرادته ومخالق أصيل لواقعه . ومسببه إلى ذلك أن يعني الوجود الإلهي كنه كما يفعل الماديون الجدليون أو يعني التأثير الإلهي في الكون والحياة الإنسانية كما ذهب إليه من قديم الأبيقوريون . الذين رأوا أن وجود الآلهة أمر لا سبيل إلى الشك فيه ؛ لأن الآلهة تظهر لبعض الناس !! وأما أن لها تأثيراً في حياة الناس فهو محض باطل ووهم دفع ويدفع في غير موادة إلى شقاء الإنسان بتصيله عن أهدافه الحقة إلى أهداف رائقة هي العمل على إرضاء الآلهة الذين لا شأن لهم به ولا اهتمام عندهم بأمره . وليس ثمة دليل واحد على أنهم يعنون بأمور بني البشر ، ولا علامة واحدة تدل على أنهم يهتمون بعقاب الآثم وإثابة الصالح ، وها هو جوبيتر كبير الآلهة يرسل الصواعق على معبده فهل سحق أبيقور الذي يجدف به !!؟ .

إن الآلهة يعيشون بعيدين عن العالم ، لا تعيهم أمورنا ، ولا يشعلون أنفسهم بنا ، ولا يريدون ما شيئاً فلمعل نحوهم كما يفعلون نحونا (٢) .

وإذا كان الأبيقوريون - وغيرهم ممن تابعهم - قد وجدوا أساساً فلسفياً يستطيعون به أن ينصروا تأثير الآلهة في الكون والحياة الإنسانية ، باتباعهم للمذهب الدرّي . فإن الماديين الجدليين يقعون في تناقض واضح : لأنهم هنا يؤمنون بالإرادة الإنسانية ، ثم لا يلبثون أن يحيلوا الفرد نفسه إلى انعكاس للوجود الاجتماعي ، بل ويحيون خصائصه الإنسانية من تكبير وتحيل وإحساس إلى انعكاس للحركة الواقعية . وهو أحد التناقضات العديدة التي تسم فكرهم الفلسفي بالتحلل

وأما الموقف الثالث : فهو لا يسرف في الاعتراف بالإنسان حتى لمعني الإله ، ولا يمضي مع الاعتداد بالطبيعة حتى لينكر الإنسان ، ويشل إرادته باسم الله أو الطبيعة أو الحياة ، بل يعترف بإرادة الإنسان في إطار قوانين الطبيعة وإرادة القانون العام الذي يسير الكون وفقاً له ، والذي يعبد فيه المتهبون إخالق باسم الله .

وأيّا كان مدى هذا الاختلاف بين الفلاسفة في مشاكل الإنسان وقضايا المعرفة ، فإن الذي يعني هذا البحث هو أن يحدد مدى تأثير كل ذلك في مجال البحث السحوي والواقع أن تأثير الفلسفة في النحو العربي يتركز - بصورة أساسية - في ناحية واحدة

هي تأثير المنهج الفلسفي في التعليل السحوي ، فمنهج الفلسفة - كما رأينا - منهج عقلي خالص من القيود التي تحدد صور البحث فيه وأبعاده وهو لذلك يتلاءم مع مضمون الفلسفة باعتبارها تمثل مرحلة وسطى بين الدين والعلم ، وإذا فهو منهج لا يرتبط بأية أفكار تأتي من غير نطاق العقل ، بل يستند النظر الفلسفي ويرتكز على دعامة واضحة ، هي التجرد من كل الأفكار السابقة التي تعتبر في مجال الفكر الفلسفي قيودًا تحد من قدرة العقل الخالص على النظر ، وهذا يعني الكني قيود النظر العقلي يمتد حتى يشمل ما كان ينبغي أن يصره موضوع البحث نفسه من قيود كان من المحتم اعتبارها تمثل نقطة البدء في أي فكر فلسفي ، فموضوع الفلسفة - وهو العلاقة بين الفكر والمادة ، أو بين الشخص والعالم - يحضن في العلوم المختلفة تقوانين تحدد إطار البحث فيه ومساره ، حتى في الدراسات النفسية التي كانت إلى عهد قريب جزءًا من البناء الفلسفي يلتزم البحث فيها (واقع) الموضوع لا (الصور) الذهنية له ..

وهي الواقع لا نجد الشخصية الإنسانية براء العالم ، ولا الفكر أمام المادة ، يمثل كل منهما نقيضًا للآخر لا يلتقي معه . بل الإنسان في العالم والعالم في الإنسان ، والفكر داخل المادة والمادة تصحب الفكر ؛ لأن الإنسان مجموعة من التكوينات التي يؤثر فيها العالم ، والفكر أيضًا مجموعة من التكوينات التي تمتد عن المادة ؛ ذلك أن الإنسان يتكون من

- ١ التكوين الجسدي
- ٢ التكوين التعليمي .
- ٣ التكوين النفسي الناتج عن تكوينه البدني والتعليمي معًا والناتج أيضًا عن حصيلة الخبرات ؛ وهي
- أ المدلولات الحضارية للإنسانية ، ثم القيم الحضارية للجس ، وهي خبرات الأجيال السابقة .

ب - خبرات الأجيال المعاصرة ج - الخبرات السابقة للإنسان ذاته (١)

وفي هذا كله لا يتكون الإنسان بمفرده عن العالم من حوله ، ولا يستكمل الفكر صورته بمأى عن الوجود ، ولقد كان ممكناً أن يصبح ذلك نقطة البدء في النظر الفلسفي ، ولكن الفلسفة كما رأينا لم تترجم حتى بقيود الموضوع نفسه ، ولم يحصص

(١) النظر

البحث فيها لأي قانون مفروض من الخارج ، ومن ثم أمكن أن تختلف فيها النتائج ، وأن يصل الخلاف بين هذه النتائج إلى درجة التناقض ، وأن يصبح هذا كله آخر الأمر ذا قيمة دائمة تعي الفكر الإنساني وتخصبه ، وليس قيمة تاريخية تقف به عند رمان قائله .

ولهذا المنهج العقلي المجرد حتى عن قيود الارتباط بالموضوع أصداً في التعليل التحوي ، وبخاصة في العلل الثواني والثالث ، وسأضرب لذلك أمثلة مما ذكر الحاجة في العوامل ^(١) :

١ يرى التحويون أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد .
ويعلمون ذلك بأنه .

إما أن يتفق العاملان في العمل أو يحتكما

فإذا اتفقا عملاً لزم تحصيل الحاصل وهو محال - .

وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً ، ولا يجتمع الصدان في محل .
والتعليل - كما هو واضح تعليل عقلي محض . لم يستند إلى أساس من الواقع الدعوي

وبناء على هذا التعليل العقلي غير الملتزم بالواقع الدعوي خلق الحاجة باب « التنازع » .
٢ - يعلل الحاجة عمل حروف الجر بأن الأفعال التي قبلها تضعف عند وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها ، كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة بلا واسطة حرف الإضافة ، فلما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رعدت بحروف الإضافة فجعلت موصلة لها إليها .

وقالوا في تعليل عملها الجر بالذات « وإنما تعمل الجر وحده .. فلا تعمل الرفع ؛ لأنه إعراب العمد ومدحولها فصل ، ولا تعمل النصب ؛ لأن محل مدحولها نصب بدليل الرجوع إليه في الصلابة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل ، وهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف وهكذا جعلت هذه الحروف جارة ليحالف ما بعدها لفظاً ما بعد الفعل القوي » ^(٢) .

(١) التعليلات العقبية في العوامل أكثر من أن تحصى ، ويمكن الرجوع إلى الفصل الأول من الباب الأول فلا يخلو صفحة منه من تعليل عقلي

(٢) انظر - شرح المفصل (٨/٨ ، ٩) ، وجمع الهوامع (١٩/٢ ، ٢٠)

وواضح أن هذا التعليل بشطريه عمل عقلي محض .

٣ - ويعلنون عمل إن وأخواتها بأن هذه الأدوات تشبه الفعل من وجهين : من جهة اللفظ ومن جهة المعنى « فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على المتح كالأفعال الماضية وأما الذي من جهة المعنى فمن قبل أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتحتص بها ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتصيب المبتدأ وترفع الخبر فأشبهت الفعل ؛ إذ يرفع الفاعل ويصيب المفعول ، وشبهت من الأفعال بما تقدم مفعوله على فاعله .. تبيينها على الفرعية » (١) .

٤ - يجعل البصريون عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه بأن ذلك إما كان « نظراً إلى الأصل ؛ لأن الأغلب فيها أي في أسماء الأفعال إما مصادر ومعنوم امتناع تقدم معمولها عليها ، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل ، وإما ظرف أو جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمهما معنى الفعل » (٢) .

وواضح أن تعليل العمل أو مع التقدم في القطعتين السابقتين لا يتركز على أساس لغوي ، وإنما يستند إلى أسباب عقلية توهموها في التركيب اللغوي

٥ - أكثر ما تكون إضافة المصدر إلى الفاعل (٣) .

هذه قضية قررها السحابة ، وتحديد الكثرة في المنهج السليم لا يتم إلا بعد دراسة إحصائية ، ولكن النحاة لم يصدرُوا حكمهم هذا على أساس دراسة من هذا النوع ، وإنما استمدوا هذا الحكم من ضرورات النظر العقلي وحده .

« ذلك أنه - أي : الفاعل المضاف المصدر إليه - محله الذي يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له وجعله مع معموله كلفظ واحد . وأيضاً فإن طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ؛ لأنه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل ، فلم يبق إلا الإضافة » (٤) .

٦ - يرى البصريون أن إعمال المصدر موزناً أكثر من إعماله معرقاً بأل ، وهذا الحكم كان يجب أن يستمد من دراسة المصدر في حالتي : التنوين والتعريف ، ولكن القائلين به يلجؤون إلى التبرير العقلي ، فيرون أنه إذا كان المصدر موزناً فإن فيه شبهة بالفعل المؤكد بالون الخفيفة (٥) ، على حين يكرر الكوفيون لا الكثرة وحدها ، بل عمله موزناً

(١) شرح المفصل (٥٤/٨)

(٢) شرح الكافية لرضي (٦٤/٢)

(٣) المصدر السابق (١٨٢/٢)

(٤) انظر شرح الرضي (١٨٢/٢)

(٥) انظر - مع الهوامع (٩٤/٢) -

مطلقاً فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فعلى إصباح فعل يفسره المصدر من لفظه ^(١) ولو استند الحكم إلى الواقع اللغوي لما حدث هذا التناقض .

٧ - تكون أسماء الأفعال - عائلاً بمعنى الأمر ويعمل الحويون ذلك ، بأن العرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصار ، والاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قوة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ؛ لأن الأمر يستعنى فيه في كثير من الأمر عن ذكر ألفاظ أفعاله (اكتماء) بشواهد الأفعال ^(٢) .

ثم يعملون بناءها ، بتشابهتها مبنى الأصل وهو فعل الماصي والأمر .. أو لكونها أسماء ما أصل البناء وهو مطلق العمل ^(٣) .

٨ - وتبلغ التعليقات العقلية مداها في ناحيتين .

الأولى في تحليل الأدوات العاملة ، وفيما دار من نقاش طويل بين النحاة حول هذه الأدوات - أسبطة هي أم مركبة ؟ وفكرة البساطة والتركيب ناشئة في النحو من محاولة إيجاد سبب عقلي لعمل هذه الأدوات وتحليل الألفاظ جزء من دراسة علم الصرف ، أو ما يسميه اللغويون المحدثون بالمورفولوجي Morphology ، وهي دراسة لا تتوقف عليها الأحكام النحوية .. ففكرة البساطة والتركيب في النحو مظهر من مظاهر الخط المسهجي بين الدراسات النحوية من ناحية ، والتعليل العقلي من ناحية أخرى ^(٤) .

الثانية في تحديد العوامل غير الملفوظة . ويدخل في هذه العوامل

أ - العوامل المقدرة . ب - العوامل المعنوية

وفي كلا المجالين يلعب التبرير العقلي دوراً أساسياً ؛ إذ يحاول تحديد العامل غير الملفوظ ، ثم ترير عمله ، ثم مقارنة هذا العمل بآثار العوامل الملفوظة ، وفي هذه المراحل الثلاث لا يلجأ إلى الواقع اللغوي ليستمد منه أحكامه وإنما يركز على النظر العقلي في إصدار هذه الأحكام . ونظرة إلى الخلاف الطويل الذي شجر بين النحاة في محاولتهم تحديد معنى الابتداء أو المصارعة أو الخلاف أو المجاورة ، وفي تحديد عمل هذه العوامل تؤكد أن النظرة العقلية غير المنتزعة للواقع اللغوي كانت مصدر هذا الخلاف كله وعماده مقاً .

(١) المصدر السابق

(٢) شرح المفصل (٣٥/٤)

(٣) شرح الرصافي (٦٢/٢) .

(٤) انظر كشاف خلاف النحاة حول لكن وكان ولعل في الصفحات (٧٦ - ٧٩) من هذا البحث

بعد هذا العرض السريع لأثر المذهب الفلسفي في التعليل الحوي يمكن أن نجد في التعليل الحوي اتجاهين رئيسيين .

الأول : تعليل العمل ويتم ذلك عند النجاة عن طريق .

١ - إيجاد شبه صوتي أو دلالي أو وظيفي بين العامل المختلف فيه وبين غيره من العوامل .

٢ - إيجاد أسباب عقلية لعمل ما لا خلاف حوله منها .

والثاني : تعييل الإهمال . ويستند بدوره إلى

١ - تصور شبه ما بين المختلف فيه من العوامل وبين ما لا يعمل

٢ - خلق سررات عقلية ما لا يعمل .

ب - علم الكلام .

يوجد في علم الكلام ما يقابل أو يشابه إلى حد ما الأفكار الموجودة في الفلسفة ، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلة السلوك الإنساني ، ولكن البحث في علم الكلام يختلف عنه في الفلسفة ؛ إذ إن علم الكلام يبدأ من الدين لينتهي إليه ، فهو يقر الحقائق الدينية ويهدف إلى البرهنة العقلية عليها ، هو إذاً لا يكرها ولا يتردد إزاءها ، ولكنه يبدأ منها ويستخدم انطاعات عقلية لإثباتها وتوكيدها ، أما الفلسفة فإنها تتجرد كما رأينا من الأفكار كلها لتبدأ من النظرة المجردة غير المسيوعة بالقيود . وهي من أجل ذلك لا تهدف إلى شيء بالذات وإنما تحاول الوصول إلى ما يرضي اسطر العقلي الخالص في بناء فلسفي متكامل ، أيًا كانت صورة هذا البناء وأيًا كان موقفه من القيم السائدة وأيًا كانت السلطة التي تمرص هذه القيم ، والنظرة الفلسفية لذلك تنكر الدين حينًا وتعارض معه أحيانًا وقد تلتقي به آن ، ولكنها لا تصع في اعتبارها القيم الدينية في أي من هذه الحالات فالمصادفة وحدها يكون التقاؤها والدين أو تعارضها معه .

ومشكلة السلوك الإنساني في علم الكلام لا تبدأ كتظير للبحث في الطبيعة ، وإنما تبدأ امتدادًا للبحث في الوجود الإلهي وما يتعلق به من صفات ، وهي على وجه التحديد تبدأ مما أحسه المتكلمون من تعارض بين مقولات عدد من صفات الله سبحانه ، وهي صفات : القدرة ، والعزم ، والإرادة ، والعدل .

ذلك أن علم الله يعني أنه سبحانه محيط بكل شيء مما كان ومما سيكون ، من الأزل وإلى الأبد ، وإذا كان سبحانه قد أحاط بكل شيء علمًا فإنه سبحانه قد تناول

ما عيحه بإرادته وقدرته ... ، وإذا كانت السعادة والشقاء والرزق والحرمان والصبر والهرمة ، والصحة والمرض والحياة والموت . كل أولئك سبق به الكتاب وجف عنه القلم وطويت عليه الصحف ولا تبديل لكلمات الله ، فلا فائدة إذا في إتعاب النفس بالأعمال ومحاولة الوصول إلى المقاصد من طرقها التي جرت السس الكونية بها ؛ إذ لا بد من وقوع المقدر في وقته المحدد له سواء أوقعت أسبابه أم لم تقع ^(١)

وذلك لأن ثمة تلازم ما بين العلم والقدرة والإرادة ، فإذا كان علم الله يسع كل ذلك فإن قدرته تحيط به ، وإرادته تتناوله . وإذا فكل ما في الكون نتيجة لقدرة الله وحده ، وإلى هذا ذهب الجبرية أو الجهمية أصحاب جهم بن صفوان ؛ إذ رأوا أن الله تعالى كما قدر أعمال العباد في علمه أرادها بمشيئته وأعلمها بقدرته وحده ، ^(٢) ، واشتهر عنهم أن قدرة العباد وإرادتهم معطلة أو مسلوبة وأن التصرف والاختيار الذي يجده المرء من نفسه في بعض أفعاله أمر ظاهري فقط ، والإنسان في الواقع مجبور وليس له من الأمر شيء ، بل الله يجري على يديه الخير والشر قهراً عنه ، ثم يعطيه في الآخرة لذة أو إثماً كما كان يعطيه في الدنيا مثل ذلك ، لا مثوبة له أو عقوبة على شيء فإنه لا يستحق ثواباً ولا عقاباً بل تصرفاً في ملكه كما يشاء ^(٣) .

وإذا كان الجهمية قد بدؤوا من العلم والقدرة والإرادة ، فإن القدرية يبدؤون من العدل الإلهي ، وكان رائدهم في ذلك معبد الجهمي الذي رأى أن الثواب والعقاب يقتضي أن يكون الإنسان حراً فيما يفعل حتى يثاب عليه أو يعاقب ؛ إذ ليس من العدل أن تقع على الإنسان مسؤولية فعل لم يردده ولم يقدر عليه ، بل أجري على يده رغماً عنه . وإذا فالإنسان هو الذي يقدر أعمال نفسه بعلمه ، ويتوجه إليها بإرادته ، وينفذها بقدرته ، والله تعالى لا يعمها إلا بعد وقوعها فصلاً عن أن يكون لإرادته أو لقدرته مدخل في إحداثها ، ^(٤) .

وإذا كان هؤلاء قد أسرفوا في الاعتداد بقدرة العبد تمكيناً لصحة العدل الإلهي حتى إنهم ليقصون من صفات العلم والقدرة والإرادة الإلهية ، فإن المعتزلة حاولوا أن يقدروا قدرة العبد معرفين بين علم الله وبين قدرته وإرادته . فرأوا أنه سبحانه قد قدر الأشياء كلها أولاً ، أي : أحاط علماً بما سيقع منها وما لا يقع . سواء منها ما كان من أفعاله أو من أفعال العباد خيراً أو شراً ، ثم إنه تعالى يريد أفعال نفسه بحلقها على وفق

(١) المختار من أحاديث الرسول (ص ١٧٣) (٢) القدرية والجهمية (ص ١٦٨)

(٣) المصدر السابق ، وانظر المختار (١٨١) (٤) المصدر السابق

ما علم ، أما أفعال العباد فلا يريد وقوعها ولا عدم وقوعها ولا يخلق شيئاً منها بقدرته سواء في ذلك خيرها وشرها ، بل فوص الأمر إليها إلى العباد يفعلون منها ما يشاؤون ويتركون ما يشاؤون بقدرتهم للمستقلة ، وهو يعلم ما سيفعلونه من خير أو شر^(١) .

وكل من هؤلاء وأولئك قد أسرف فيما ذهب إليه ، حتى إنهم ليجعلون بين الإرادة الفردية والإلهية تناقضاً لا سبيل إلى الالتقاء معه ؛ ذلك أن الإيمان بالله ووحدايته يحدد إلى القول بالجبر ؛ إذ لو كان المرء موجدًا لعله لكان شريكاً لله في ناحية من ملكه . كذلك فإن الإيمان بالكتب والرسل والأمر والنهي يحدد إلى القول (بالتصويص) ، أي بأن قدرة العبد وحدها هي المهيمنة على ما يفعل حتى يستقيم ما في الكتب من أمر له ونهي ، وحتى يصح ما جاء به الرسل من وعيد ووعد ؛ إذ كيف يحق لله في العبد حركة المعصية وبأمره بالطاعة ؟ وهل هذا إلا كما قيل :

ألقاه في اليم مكتوباً وقال له إياك إياك أن تبطل بالماء

أم كيف يكون الفعل فعل الله ويعاقب العبد عليه ؟

عيري جنى وأنا المعبذب فيكم فكأسي سبابة المنتدم

أليس الأمر لعير القادر عبثاً واستهزاء ؟ أوليس جراؤه عبي غير فعله بعثاً وظلماً ؟^(٢)

فهذه المخطورات في الجائسين ألجأت كل فريق إلى الفرار من الطرف الذي يشتد فيه المخطور عنده إلى الطرف الآخر ، لكنهم بدورهم لا يتجنبون المخطور في الطرف الذي يفرون إليه .

وللخلاص من هذا المخطور وما أدى إليه من تصاد جاول المتأخرون من علماء الكلام من أهل السنة أن يقصوا من هذين الرأيين موقفاً وسطاً ، لا تناقص فيه قدرة العبد مع قدرة الله ، ولا تتعارض معه إرادة الله مع إرادة العبد ، ويكون ذلك بالنظر إلى الفعل الإنساني على أن فيه نوعاً من تلاقي الإرادات يصح معها أن يقال : لا تفويض صرف يسلب عن الرب اختياره لأفعال العباد ، ولا حير صرف يسلب عن العبد اختياره لفعله ، بل أمر جامع بين الأمرين ، فالعبد ذو إرادة يتوجه بها إلى الفعل ، وذو قدرة يباشره بها ، والرب يريد منه ذلك الفعل ويباشره بقدرته أيضاً . لكن مع التفاوت في نوع المباشرة ؛ فقدرة الرب تباشره إحداثاً ، وقدرة العبد تباشره تناولاً من يد القدرة

(١) انظر دراسة في فرق التكليم (ص ١٧٩) ، وقرن المعتزلة في الملل والنحل (١٥٣/١) وما بعدها

(٢) المصادر السابعة .

واختصر (ص ١٧٩ ، ١٨٠) .

الإلهية ، غير أن إحداث الرب له ومماولته لقدرة العبد مربوط بشيء من قبل العبد وهو (عزمه) المصمم على الفعل ، فلا يحصل الفعل بدون أن يسبقه هذا العزم ، ولا يحصل العزم بدون أن يلحقه هذا الفعل ، وهذا هو معنى قولهم (الله هو الخالق والعبد كاسب) يعنون بذلك أنه متسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه ^(١) .

وواضح أن مسجع علم الكلام يختلف عن مسجع الفلسفة ، على الرغم من التشابه الذي يبدو بين فرق المتكلمين وبين المذاهب الفلسفية ؛ ذلك أن المتكلمين - على اختلافهم - يؤمنون بوجود الله وقدرته وإرادته وعلمه وعدله ، كما يؤمنون بأن الإنسان سيال في الآخرة ما يشاء الله من ثواب أو عقاب . وهي داخل هذا الإطار من الإيمان تجري المناقشة بين فرق المتكلمين ، التي تهدف آخر الأمر إلى التوفيق لا بين الإنسان والله ، وإنما بين الصفات الإلهية ذاتها ، التي يؤمنون جميعاً بها ، أو بتعبير أوضح ما يفهمونه هم وما يمكن أن يدركه العقل البشري من دلالات ومتعلقات لهذه الصفات .

وكما أثر مسجع الفسفي في التعميل النحوي ، كذلك أثر البحث الكلامي في التقعيد النحوي ، وبخاصة في قضية العامل التي يمكن اعتبارها دون تجرر - مقولة نقلاً مباشراً من علم الكلام بكل ما حولها من خلاف ، ولقد رأينا في علم الكلام اتجاهات ثلاثة في مشكلة السلوك الإنساني ؛ هي :

أولها - اتجاه الجهمية وهو أن الفاعل الحقيقي ليس الإنسان ، وإنما هو الله وحده ، وليس للإنسان قدرة عليه ولا إرادة له .

وثانيها : اتجاه القدرية ومعهم المعتزلة ، وهو أن العمل للإنسان ، فيه إرادته الكاملة وقدرته التي لا يستطيع شيء كبتها فيه أو سلبها عنه .

وثالثها : اتجاه متأخري المتكلمين من أشاعرة وماتريدية وهو أن العمل الإنساني تلتقي فيه الإرادات بين الله والإنسان كما تنقي فيه القدرات أيضاً

والصلة واضحة بين هذه الاتجاهات المختلفة وبين نظائرها في البحث النحوي

١ فالأشاعرة السائد في النحو العربي من أن الألفاظ تعمل ، وأن الحركات الإعرابية هي الأثر الملموس لعملها امتداد للمظنة القدرية أو المعتزلية القائنة بأن الإنسان - وحده هو الذي يخلق عمله

٢ - وموقف ابن مضاء المكر لقدرة اللفظ على العمل ، ونسبة كل شيء في التأثير

(١) دراسة في فرق المتكلمين بلشيخ للوالد (ص ١٨٣ ، ١٨٤) ، ويختار من أحاديث الرسول (ص ١٨١)

السحوي إلى الله وحده امتداد طبيعي ومتسق مع السطرة الكلامية الجهمية الأصل القائلة بأنه لا دخل للإنسان في عمله ؛ لأن كل ما في الوجود إنما هو أثر لقدرة الله وحده ؛ «إد لا فاعل إلا الله عند أهل الحق»

٣ وموقف ابن جني القائل بأن العمل السحوي التقاء للفظ والمتكلم ؛ لأنه عمل الإنسان بمصامة اللفظ ومصاحبة هو بدوره صدى لما ذهب إليه المتأخرون من التكمين الذين رأوا في العمل الإنساني نوعاً من تلاقي القدرات والإرادات مما يسببه للإنسان من عزم دنوا عليه بقولهم : (الله هو الخالق والعبد كاسب)

وواضح من هذا أن الخلاف بين المتكلمين قد انتقل حتى باصطلاحاته الكلامية إلى ميدان البحث السحوي ، وكان من أبرز مظاهر تأثيره فيه هذا التصور لفكرة العمل لا على أنها دراسة للصيغ الكلامية في المواقف اللغوية ، بل على أنها امتداد لمشكلة العمل الإنساني في علم الكلام (١) .

ج - المنطق :

عاية المنطق تحليل عملية الاستدلال تحليلاً دقيقاً ، وقد وصل أرسطو في تحليله لهذه العملية وتحديد أصولها الفنية حدّاً أصبح معه (الأورجانون Organon) أو الآلة الفكرية وهو الاسم الذي أطلق بعد وفاته على رسالته في المنطق - المرجع الذي ظل المناطقة يعتمدون عليه مدى ألمي عام ، وهو يتوق إلى أن يكون واضح التفكير .. فهو يقضي نصف وقته في تعريف مصطلحاته ، فإذا فرغ من هذا شعر بأنه قد حل المسألة التي يبحث عنها ، وهو يعرف التعريف نفسه تعريفاً دقيقاً بأنه : تحديد الشيء أو الفكرة بذكر الجنس أو الصف الذي ينتمي إليه ذلك الشيء أو تنسب إليه تلك الفكرة ؛ كقوله : (الإنسان حيوان) . والفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد

(١) لم يقتصر تأثير علم الكلام في التقييد السحوي على هذا التصور لفكرة العمل ، بل تجاور هذه الصورة الكلية إلى تفصيلات وجزئيات عديدة ، من بينها - مثلاً - تقسيم النحاة انصحت حين تناولوا حتى

كحرف جر - حروف الجر إلى

أ - حروف أصيلة العمل ب - حروف رائدة لا تعمل

ج - حروف بين بين

ويعود هذا التقسيم المثلث إلى أصل كلامي ؛ إذ يعني المتكلمون دائماً بإيجاد قسم ثالث بين المقبول دينياً والمرفوض فهم يقسمون الناس في الدنيا إلى مسلم ثم يرتكب كبيرة ، وغير مسلم ، وعاص وهو المسلم الذي ارتكب كبيرة ، ويقسمون الناس في الآخرة إلى أصحاب الجنة وأصحاب النار وأهل لأعراف فهذه الأقسام السحوية من الممكن أن نسمح فيها أثر كلامي ، وبخاصة ومنها قسم بين بين كأنه منزلة بين المنزلتين

الصنف نحو : (الإنسان حيوان عاقل) (١) .

كذلك قسم المظاهر الرئيسية التي يمكن دراسة أي شيء بمقتضاها عشرة أقسام أو عشر مقولات ، هي :

المادة ، والكم ، والكيف ، والعلاقة ، والمكان ، والزمان ، والموضع ، والملك ، والفاعلية ، والانفعالية (٢) .

والتعريف الوحيد الذي يقدمه أرسطو لكلمة مقولة هو : « العبارات التي لا تكون مركبة بأية صورة من الصور » ، ثم يتبع ذلك القائمة السابقة . ويظهر أن معنى ذلك هو أن كل كلمة لا يكون معناها مركباً من معاني كلمات تدل على عنصر أو كمية أو إلح ، ولا يقدم أرسطو مبدأ يصح أن يكون أساساً لذكر المقولات العشر التي ذكرها (٣) .

على أن أهم عمل لأرسطو في المنطق هو مذهبه في القياس ، وهو تدليل مؤلف من ثلاثة أجزاء : مقدمة كبرى ، ومقدمة صغرى ، ونتيجة . وللقياس أنواع كثيرة مختلفة لكل منها اسم ، وأكثر هذه الأنواع شيوعاً هو الذي تكون فيه المقدمتان موجهتان كليتان .

يبد أن هناك بعض الاستدلالات التي يمكن أداؤها من مقدمة واحدة ، ولقد ظن أرسطو وأتباعه أننا إذا استثنينا أمثال هذه الاستدلالات فكل الاستدلال الاستنباطي إذا ما صيغ صياغة دقيقة هو قياس ، فلو حصرنا كل أنواع القياس المنتجة ، ثم لو بسطنا أي تدليل في صورة قياسية أمكن إذا أن يجتنب مواضع الخطأ جميعاً (٤) .

وينبغي أن يلاحظ أن هذا المنطق الأرسطي كله إنما يدرس صور التفكير وحدها ، لا يتعداها إلى مضمون هذه الصور ، فهو لا يعنى بموضوع التفكير بل بأشكاله ، وإذا فممكن استبدال حدود القضايا بمرور أو حروف ما دام ذلك لا يؤثر في شكلها ، فهو بهذا المعنى منطق شكلي يسلك مسلك الرياضة ؛ لأننا إذا قلنا مثلاً : إن $A = B$ ، $B = C$ ، وجب علينا بناءً على البديهية القائلة بأن الكميتين المتساويتين لكم ثالث متساويان أن نصل إلى هذه النتيجة وهي أن $A = C$ ، وإلا وقعنا في التناقض

ويلاحظ أن ذلك الاستدلال الرياضي لا يمس بحال ما حقيقة أو مادة الأشياء التي تعبر عنها الرموز A ، B ، C ، فمن الممكن أن تدل هذه الرموز على بعض الأعداد

(١) قصة الحصار (٤٩٦/٧)

(٢) تاريخ الفلسفة الغربية (ص ٣١٩) .

(٣) قصة الحصار (٤٩٦/٧)

(٤) تاريخ الفلسفة الغربية (ص ٣١٩) وما بعدها .

أو الأشكال الهندسية أو الأحجام أو الأدواق أو بعض الحدود اللغوية ، وهكذا يكون القياس الأرسطي شكلياً .. وهكذا اهتم أتباع منطق أرسطو بصدق الاستدلال من حيث شكله لا موضوعه ^(١) .

ولقد كان هذا السبق المنطقي بداية المطلق الصوري ، بل وقمته الشاملة الفريدة طوال ألي عام .

ولقد أثر هذا المطلق الأرسطي الشكلي في النحو العربي على الرغم من وجود عوامل ثلاثة كان ممكناً أن تعمق هذا التأثير :

أولها أنه كان لأهل السنة بإراء المطلق اليوناني موقف خاص يختلف كثيراً عن موقفهم تجاه غيره من العلوم المترجمة ، فعلى الرغم من الشعور بعدم الثقة بإراء العلوم اليونانية المختلفة إلا أن هذا الشعور كان قاصراً في غير المطلق على مجرد التحذير ، أما في المطلق فقد وجدنا فرقاً عديدة من المتكلمين أو أهل السنة يوسع خاص يكرهونه ويعارضون استخدام أقيسته في القضايا الكلامية ، بل ويرون في الاعتراف بطرق البرهان الأرسططالية خطراً على صحة العقائد الإيمانية ؛ لأن المطلق يهددها تهديداً جدياً كبيراً . وعن هذا الرأي عبر الشعور العام في هذه العبارة التي جرت مجرى المثل : من تمنطق ترندق ^(٢) .

وهكذا كان للمتكلمين نصيب كبير في العمل على دم المنطق من وجهة نظر الدين ، وقد خرجوا على قواعد البرهان القياسي في محاولاتهم الاستدلالية ، واعتقدوا أنهم يستطيعون تأييد أقوالهم بمقدمات لا مبرر لها غير اشتهاها أو تواضع المتعصبين لبصرة المذاهب عليها من غير برهان ، ومن غير كونها أولية واجبة التسليم ، وكان هذا سبباً في الصراع بينهم وبين الأرسططاليين أو المناطقة المسلمين ^(٣)

ثانيها : أن المنطق الأرسطي قد تعرض لضروب من النقد كشفت عن قصوره عن أن يكون المودح الوحيد الخالي من العيوب للتفكير السليم ، والسبيل الوحيد أيضاً لكسب المعارف الجديدة على نحو ما يقرره الأرسطيون والمدرسيون ، ولقد وضع النقد الذي وجه إلى هذا المنطق أن هذا العلم المدرسي الأرسطي للمنطق مهم رائف ؛ لأن هذا المنطق ليس

(١) المنطق الحديث وسامح البحث (ص ١٣ ، ١٤)

(٢) انظر رسائل إخوان الصفا (٩٥/٤) ، ودراسة جولد تسيهر عن « موقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل » وقد نشرها الدكتور عبد الرحمن بلوي في كتابه « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » (ص ١٢٣ - ٢١٧)

(٣) انظر التراث اليوناني (ص ١٤٨)

المودح الوحيد لتفكير السليم ، كما أنه ليس الأسلوب الوحيد للوصول إلى المعارف الجديدة ، وهو فوق ذلك كله يتسم بعيوب عديدة يمكن حصرها في ثلاث

- ١ - نقائص صورية داخل السق المنطقي نفسه
- ٢ - مبالغة في تقدير القياس إذا قورن بأنواع أخرى من صور التدليل المنطقي .
- ٣ - مبالغة في تقدير الاستنباط ، باعتباره صورة للتدليل ^(١) .

ثالثها . أن بين البحث الحوي والمهج المنطقي الأرسطي تناقضاً ، مرده أن المنطق قوانين شكلية مستمدة من النظر العقلي ، فهو إذاً فكر صوري أو قوالب شكلية ، وهو في هذا امتداد للنظر العقلي أو للمدرسة العقلية في الفلسفة على وجه الخصوص ، أما النحو فهو دراسة تتناول التراكيب اللغوية لتستبسط قواعدها التي التزمته في المواقف اللغوية المختلفة . وإذاً فيمكن اعتبار النحو - إلى حد ما - دراسة تجريبية ، ويمكن بناءً على هذا أن نقرر أن ثمة تناقضاً بين منهج النحو ومنهج المنطق ، وبين موضوع النحو وموضوع المنطق أيضاً ؛ إذ اللغة لا تستطيع أن تطبق قوانين المنطق العقلية ؛ لأن لها نظمها الخاصة في التركيب التي قد تخضع لمنطقها اللغوي الخاص لا للمنطق الأرسطي الشكلي ^(٢) .

ومن عجب أنه على الرغم من كل هذه الظروف التي كان متوقعاً أن تباعد بين التأثير المنطقي وبين الدراسة النحوية ، فهي لم تعمل فعلها ، وبأثرت الدراسات النحوية بالمنطق ، عكساً لكل منطق ، فكأن النحو بهذا التأثير يثبت باديء ذي بدء أنه لا منطق له ^(٣)

ويتصح أثر المنطق في النحو في مجالين رئيسيين ، هما : التعريفات والقياس .

أولاً : التعريفات :

رأينا كيف يهتم المنطق الأرسطي بالتعريف ، وكيف يحدد أسنويه بذكر « الجنس أو الصف الذي ينتمي إليه الشيء أو الفكرة » ، ثم ذكر الفروق الخاصة التي تميزه أو تميزها عن جميع أفراد الصف . ولقد وجدت التعريفات في النحو العربي ، وحاول النحاة

(١) انظر في تفصيل ذلك تاريخ الفلسفة العربية (ص ٣١٤) وما بعدها ، والمنطق الوصفي (ص ٢٢٤) وما بعدها

(٢) انظر الفصل الخاص بمنطق اللغة في (من أسرار اللغة) نجد أمثلة للاختلاف بين قوانين المنطق ونظم اللغة (ص ١٣٦ - ١٧٢)

(٣) انظر الحصار الإسلامية في القرون الرابع (٤١٧/١) ، أخبار العلماء بأخبار الحكماء (ص ٢٨٣) الطبعة الأوربية

فيها جهدهم تطبيق شروطها المنطقية من ذكر للمفصل والجس .. إلخ ، حتى يصطبرهم ذلك في أحيان كثيرة إلى التفرقة في الطاهرة اللعوية الواحدة التي يسوقون التعريف لبيائها ، وما يحملهم على ذلك غير مراعاة مبادئ التعريف المنطقي وشروطه ، ووعيمهم بهذه الشروط المنطقية هو الذي حملهم من ناحية أخرى على أن يرفضوا أنماطاً من التعريفات أقرب إلى مراعاة الاعتبارات اللعوية لا لشيء إلا لأنها تعريفات غير منطقية تتكون من جس وفصل ، على حين يقبلون تعريفات أخرى قد تتناقض فيها (صوره) التعريف مع (مصمونه) المسوق له لا شيء أيضاً إلا لأن هذه التعريفات قد استوفت شروط التعريف المنطقي ، عافلين عن أن التعريف المنطقي ليس إلا قالباً ذهنيًا قد لا يتيسر صب اللعة فيه دون تجس على المصنوع اللعوي أو تحلل في الإطار الشكلي

فمن التعاريف التي رفضها النحاة مثلاً تعريف الشيخ خالد للمعت بأنه ^(١) .

« تابع للمعوت في رفعه إن كان مرفوعاً ، ونصبه إن كان منصوباً ، وخفضه إن كان محموضاً ، ونعريفه إن كان المعوت معرفة ، وتسكيره إن كان المعوت نكرة . » إلخ .

قائلين : إن في جعل هذه تعريفاً نظراً : « لأن الطاهر أن قوله تابع للمعوت ... إلخ ليس وارداً مورد التعريف بل يبين حكم من أحكام المعت » ^(٢)

وإذا فلا بد في نظرهم من تعريف آخر لا يستمد من (الأحكام) المذكورات لأساسية للصورة ، فيقولون في تعريفه .

المعت هو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة الموضح لمتبوعه أو المخصص له ، ثم يشرحون ذلك فيرون أن .

(التابع) : جنس في التعريف شامل لجميع التوابع .

و (المشتق بالفعل أو بالقوة) : فصل محرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق ، وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو : جاء ريد الفاصل الفاضل الأول معت والثاني توكيد لفظي ، فيحرج بقول التعريف (الموضح لمتبوعه أو المخصص له) فإن التوكيد اللفظي ليس انعرص منه واحداً من هذين الأمرين ^(٣) .

وقد سبي النحاة في سبيل تقويم تعريفهم أن التوضيح والتخصيص ليسا الهدفين

(١) انظر شرحه للأجرومية (ص ٦٢)

(٢) نظر حاشية أبي النحاة على شرح الشيخ خالد للأجرومية (ص ٦٢)

(٣) نظر حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأهرية (ص ٧٧ ، ٧٨)

الوحيد للنعته ؛ لأنه كما يكون لهما يكون لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وأمثالها معروفة ، وكذلك يكون للتعميم نحو : إن الله يحشر الناس الأولين والآخرين ، أو التفصيل : نحو : مررت برجلين عربي وأعجمي ، أو الإبهام : نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة ، أو التعليل نحو : عظم ريد العالم ، أو لبيان الماهية : نحو : الجسم الطويل المريض العميق يحتاج لحيز ... بل ويكون للتأكيد أيضًا كما في نحو : ﴿ يَفْقَهُ عَشْرَةَ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ^(١) .

ومن التعريفات التي يقبلها النحاة لتوفر الشروط المنطقية فيها تعريف الحال بأنه : « الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه » .

فهذا التعريف عندهم سليم ؛ لأن (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعته والتميم ، و (الفصلة) فصل يخرج الخبر نحو (ضاحك) من ريد ضاحك ؛ لأنه ليس بفضلة وإن كان وصفًا . وأما النعته والتميم فيخرجان بقيد (المبين لهيئة صاحبه) ؛ لأن التميم مبين للذات ، والنعته إنما يذكر لتخصيص المفعول وإنما يقع بيان الهيئة به صممًا لا قصيدًا ^(٢) .

ويعفل النحاة عن أنهم بهذا الحرص على تقديم تعريف يتكون من الجنس والصفة إنما يتعرضون للتناقض مع مصموم التعريف نفسه . فمثلاً قيد الفصلة الذي جعلوه (فصلًا) ليخرج الخبر لا يخرج الخبر وحده ، بل يخرج أحوالاً كثيرة لا يستغنى عنها الكلام ؛ إذ يتوقف عليها صحة المعنى ، وفي كتاب الله تعالى نجد ﴿ وَلَا تَمُوتُنِي فِي الْأَرْضِ مَرْتًا ﴾ [الأنعام : ١٥٠] ، و ﴿ لَا تَقْرَبُوا الْعِصَّةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ [البقرة : ٢١٩] ، و ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَئِبِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦] . وكلها أحوال لا سبيل إلى دحولها في التعريف بهذا (الفصل) الذي ذكره .

كذلك فإن شرط (المبين لهيئة صاحبه) لا يخرج التميم والنعته وحدهما بل يخرج أحوالاً لا تتناول الصورة المحسوسة المشاهدة بالتبين . ومن ذلك مثلاً : تكلم محمد صادقًا ومات مسلمًا فإن الصدق والإسلام لا يبيان هيئة محمد وشككه ، بل يصفان التكلم والموت ، وهما أمران معصيان .

ثانيًا : القياس :

لعل أخطر أثر للمنطق في النحو العربي يعود إلى القياس ، حتى يقول فيه صاحب الاقتراح ^(٣) « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس » ؛

(٢) المصدر السابق (ص ٩٧ ، ٩٨)

(١) المصدر السابق

(٣) الاقتراح (ص ٤٦)

وذلك أن أثر القياس لا يقف عند حد التعليل للظواهر اللغوية أو التقعيد السحوي لهذه الظواهر وحدها ، بل يتعدى ذلك ويتجاوزه إلى اللغة نفسها بما يحلقه فيها من صيغ وما يفترضه من تراكيب ، وهذا ما نرجو أن نلمح إليه فيما يلي

أ - الصوع

يرى ابن الأبياري أن القياس السحوي هو « حمل غير المقول على المنقول إذا كان في معناه »^(١) ، ويقرر السيوطي إنه « معظم أدلة النحو والمحول في غالب مسائله عليه ... ولهذا قيل في حده . أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب »^(٢) فما هي تلك المقاييس المستنبطة ؟ وما معنى العلم بها ؟ وماذا يعني ابن الأبياري بحمل غير المقول على المنقول ؟ إن النظرة الدقيقة إلى التقعيد السحوي ومراحله يمكن أن يوضح الدلالات الحقيقية لهذه الكلمات ، ولقد مر التقعيد السحوي شأنه في ذلك شأن الدراسات اللغوية كلها في العربية بمرحلتين :

أولاهما : مرحلة اعتمد فيها الدارسون على تلقي الصوص من أفواه الرواة ، ومشاهدة الأعراب وفصحاء الحاضرة ، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تفصي سلوك المفردات والأمثلة .

وفي الثانية : كان الرواة قد أفرغوا ما في جعبتهم وانتهى عصر الاحتجاج . وبذلك جفت الرواية وانحسر المد الذي كان يعيصر على الحواضر ، فوجد النحاة أنفسهم وجهًا لوجه مع تجربة جديدة هي أن يتكلموا في النحو دون اعتماد على روايات جديدة وبهذا أصبحت الروايات القديمة مقاييس من المحتم على طلاب الفصاحة في رأي النحاة أن يحتدوها ، وبدأ الكلام فيما يجور وفيما لا يجور من التراكيب ، بل بدأ الكلام فيما يجب منها أيضًا^(٣) .

وإذا فالعلم بهذه المقاييس المستنبطة من روايات الأوائل لا يعني عند النحاة غير شيء واحد ، هو تطبيق هذه المقاييس على الإنتاج اللغوي صيغًا وتراكيب . وهذا ما يعنيه بقولهم : حمل غير المنقول على المنقول . ولكن هذا الحمل لا يعني الحكم بالصحة أو بالخطأ فحسب بل يتخصص إلى جوار ذلك خلق صيغ جديدة واستحداثات جديدة قياسًا على ما سبق أن استنبطه النحاة . حتى إنهم ليروا أن « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ، يقول ابن جني موضحًا ذلك « واعلم أن من قوة القياس

(١) الإعراب في جمل الإعراب ، ولج الأداة (ص ٤٥)

(٢) الاقتراح (ص ٤٥)

(٣) السع بين المعيارية والوصفية (ص ٣٥)

عندهم اعتقاد الحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله : كيف قبي من ضرب على مثل جعفر ؟ . صرب . هذا من كلام العرب ولو بيت مثله صيرب أو صوروب أو صروب أو نحو ذلك لم يعتد من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأصعب قياساً ، (١) .

وما دام المقيس على كلام العرب من كلام العرب مدهي أن يعد أحد الروايد التي تسمي اللغة ، وأن يصبح أحد أقسام الكلام باطراد ، وأن يصبح « الكلام في الأطراف والشدود على أربعة أضرب » .

مطرّد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو انعاية المطلوبة والمثابة المثوبة ، وذلك نحو قام ريد وضربت عمرًا ومررت بسعيد

ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يدر ويدع ، وكذلك قولهم : مكان مبقل هذا هو القياس والأكثر في السماع بأقل ..

والثالث المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : أحوص الرمث واستصوبت الأمر ... ومه استحدود ، وأعيلت المرأة ، واستنوق الجمل ، واستبيست الشاة .

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم معمول فيما عيه وأو نحو ثوب مصوود ، ومسلك مدوود (٢)

وهذا التقسيم قابل للمناقشة ؛ إذ القسم الرابع منه لا يمكن أن يعد ضمن أجزاء الكلام ، وإنما ذكر استكمالاً للصور العقلية والأقسام المطلقية ، وليس هذا مجال شرح ذلك ، يد أن الذي يستوقف النظر حقاً هو القسم الثاني ، وهو المطرّد في القياس الشاذ في الاستعمال ؛ إذ القياس فيه لا يجري مع الاستعمال بل يتناقض معه تناقضاً جوهرياً ؛ إذ يجور ما شد استعماله ، وهو بهذا يجرّح على نقطة البداية التي ينبغي أن يلتزمها البحث الحوي ، وهي الوقوف عند حدود الاستعمال وحده ، وملاحظة ما فيه من خصائص ، وما يحضّر له من قواعد .

ب - التقعيد :

ويتصح أثر القياس في التقعيد الحوي في مجالين

أولهما : في مجال استخلاص القواعد .

ثانيهما : في محاولة تطبيق القواعد الحوية على الواقع الحوي

(١) الخصائص (١١٩/١ ، ١٢٠)

(٢) الخصائص (١٠١/١ ، ١٠٢)

ذلك أن النحاة حين أرادوا أن يقعدوا للظواهر اللعوية لم يستخدموا طرق الحصر والاستقصاء العلمي ، وإنما لاحظوا بعض الظواهر أو جائتوا منها واعتبروا هذا البعض الذي لاحظوه أو الجانب الذي تناولوه الأساس الكلي الذي يقيمون عليه بقية الظواهر وجوابها المحتملة ، ثم حين أرادوا تطبيق قواعدهم على الواقع اللعوي اضطربهم بُعدهم عن الإحاطة الكاملة به في استخراج قواعدهم إلى استخدام طاقاتهم العقلية في تعييل ما بين القاعدة والظاهرة من خلاف . وسأصرب لذلك مثلاً واحداً عسى أن يوضح أثر انقياس في التقعيد النحوي .

يقرر النحاة أن « الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقده في انفعال ، ولحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاحتصاصها بالقييل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاحتصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاحتصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاحتصاص موجب للعمل وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالة في العمل لذلك » (١) .

وبناءً على ذلك استنتج النحاة نتائج

١ أن الحرف المشترك - غير المختص لا يعمل .

٢ أن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما يختص به

وقد اعتبر النحاة هذه النتائج قواعد ينبغي تطبيقها في كل جرثيات النحو ..

نرى ما مدى الاتساق بين هذه القاعدة وبين الواقع اللعوي ؟ إما ننظر :

١ أن ثمة حروفاً مشتركة بين الأسماء والأفعال ومع ذلك تعمل ، خلافاً لما اعتبره النحاة قاعدة . ومن ذلك « ما » ، و « لا » ، و « إن » النافيات ، و « حتى » ، و « كي » التعليلية

٢ وأن ثمة حروفاً مختصة ، فكان أصلها أن تعمل كما يقرر النحاة من أن العمل يعود إلى الاحتصاص ومع ذلك لا تعمل ، ومن ذلك « ها » التثنية ، و « أل » المعرفة وهما يختصان بالأسماء . و « قد » ، و « ليس » ، و « سوف » ، و « أحرف المضارعة » مع اختصاصهن بالأفعال

وللخلاص من هذا التناقض استخدم النحاة القياس تبريراً للواقع اللعوي وتصحيحاً

(١) الأشياء والظواهر (١/٢٦٢ ، ٢٦٣)

للقاعدة النحوية . حملوا (ما ولا وإن النافيات) على ليس ، ورأوا أن ليس عاملة وكذلك ما حمل عليها ^(١) .

وأما كي وحتى فقد أعوزهم حملهما على حرف مختص ، ومن ثم قالوا فيهما : « إن كي حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً يصب المصارع ، لا أنها حرف واحد تجر وتنصب . وكان الأصح في حتى أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة لا ^(٢) بها

وأما (ها التسييه و أل المعرفة) ، و (قد والسين وسوف وأحرف المصارعة) فإنها لم تعمل مع اختصاصها لتزيدها مرة الجزء من مدخولها . وجزء الشيء لا يعمل فيه ^(٣) . ومن هذا كله يتضح :

١ - أن القاعدة النحوية لم تستمد وجودها من الاستقراء الكامل للتراكيب اللغوية بحيث تستند القاعدة القياسية إلى أساس من الواقع اللغوي

٢ - أن القياس إلى جوار كونه أساس القاعدة النحوية يلعب دوراً مردوجاً في العلاقة بين القاعدة والظاهرة اللغوية . وذلك في :

أ - إجارة التركيب اللغوي المسافي للقاعدة .

ب - تصحيح القاعدة البعيدة عن الواقع اللغوي

والقياس يقوم بهذا الدور المزيج في التقيد عن طريق :

أ - حمل الظاهرة أو الظواهر المنافية للقاعدة على ظواهر أخرى تتفق معها .

ب - تصور علاقات ذهنية في الظاهرة المسافية للقاعدة تبرر اختلافها معها

وهذا يعني : أن التوفيق بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي لا يتم عن طريق تصحيح

القاعدة لتلائم مع الواقع ، بل تكون على حساب الواقع اللغوي ذاته ؛ إذ هو وحده الذي يدحله التأويل ليتسق مع القاعدة وبما له التقدير ليتلاءم مع مقرراتها .

ج - التعليل :

ثمة نوع من القياس يهدف إلى التعليل ؛ لأنه « قياس حكم شيء على شيء لسبب يورده السحاة » ^(٤) ، يقول ميبويه تحت عنوان (هذا باب ما جرى في الاستهغام من أسماء

(١) انظر الصبان على الأشموني (٤٤/١) (٢) انظر الأشياء والنظائر (٢٦٣/١)

(٣) انظر الصبان على الأشموني (٤٤/١) (٤) اللغة بين المعيارية والوصفية (ص ٣٩)

الماعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل (: وذلك قولك «أزیدًا أنت صاربه» ، و «أزیدًا أنت ضارب له» ، و «أعمرًا أنت مكرم أحاه» ، و «أزیدًا أنت نازل عليه» . كأنك قلت : أنت ضارب ، وأنت مكرم ، وأنت نازل ، كما كان ذلك في الفعل ؛ لأنه يجري مجراه ، ويعمل في المعرفة والسكرة مقدمًا ومؤخرًا ومظهرًا ومضمّرًا ، وكذلك : ألدّار أنت نازل فيها . وتقول «أعمرًا أنت واجد عليه» ، و «أخالدًا أنت عالم به» ، و «أزیدًا أنت راعب فيه» ؛ لأنك لو ألبست «عليه» ، و «به» ، و «فيه» مما هاهنا لتعتبر لم تكن لتكون إلا بما يتصّب ، كأنه قال : أعبد الله أنت ترعب فيه ؟ وأعبد الله أنت تعلم به ؟ وأعبد الله أنت تجد عليه ؟ فإنما استمهمت عن علمه به ورعبته فيه في حالة مسألتك ^(١) .

ويقول أيضًا في (باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) : وهي من الفعل بحركة عشرين من الأسماء التي بمنزلة للفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة ، ولكن يقال : بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع ، فصبت درهما ؛ لأنه ليس من تحتها ولا هي مضافة إليه ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيدًا ؛ لأن زيدًا ليس من صفة الضارب ولا محمولًا على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي : أن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكان ^(٢) .

في هذين النصين يتناول مسيو به قضية عمل الأسماء المشتقة وإن وأحواتها عمل الأفعال ، ويلاحظ أن محور القياس هو وجود تشابه بين هذه الأسماء المشتقة وهذه الأدوات الخاصة (إن وأحواتها) من ناحية ، وبين الأفعال باعتبارها أصلًا في العمل من ناحية أخرى . حتى إن من السحويين من يجعل هذا التشابه سببًا في عملها ، فكأن هؤلاء يجعلون أثر القياس هنا في مجال التقعيد لا من ناحية التعليل ، ولكن لا ينبغي أن يصللوا مثل هذا الموقف عن فهم الحقيقة ذاتها ، وهي أن القياس هنا لم يؤثر في التقعيد وإنما انحصر تأثيره في تبرير القواعد التي أسلمت إليها مراعاة بعض الظواهر اللغوية ، عن طريق الربط الوظيفي فحسب بين عدد من جزئيات البحث السحوي . فهدف النحاة إذا من هذا القياس ليس التقعيد ، وإنما مجرد تبرير ما فرضته ملاحظة التراكييب اللغوية نفسها من قواعد .

(١) الكتاب (٥٥/١)

(٢) الكتاب (٢٧٩/١) .

ويلاحظ أن هذا التبرير مجرد تعليل نحوي خالص ، يعتمد على تلمس أسباب نظرية فنية لا صلة لها بالواقع اللغوي ، بل نستند في وجودها إلى مجرد اعتبارات ذهنية هي بحر الأمر مجرد مصادرات . . . ولقد رأينا مثلاً كيف يقيس مسيويه ومعه بقية جمهور النحاة الأسماء المشتقة على الأفعال في العمل ، ألم يكن مطلقاً إذاً أن تعد هذه المشتقات العاملة في عداد الأفعال ما دامت تعمل عملها وترتبط بعمولاتها نفس ارتباطها ١٩ . . . كذلك رأينا كيف يقيسون إن وأحوالها على الأفعال المتعدية . ألم يكن مطلقاً أيضاً أن يعكس القياس فتعتبر أصلاً ما عداها باعتبارها أقوى عملاً من كل ما سواها بحكم قصور معناها على معنى وظيفتها ، أما الأفعال مثقلة بالدلالة على الرمان والحدث ، فكان يجب أن يكون المطلق عند النحاة أن يكون الأفعال أضعف من هذه الأدوات عملاً

ثانياً : في الوضع الصحيح للنظرية والظاهرة :

لم يكن بد إذن من أن يحظى النحاة القدامى في تناولهم لظاهرة الخذف والتقدير ، وفي تفسيرهم للأساس النظري الذي قامت عليه وهو نظرية العامل النحوي بمفهومها التقليدي ، لأن المسح الذي اتبعوه مسح خاطئ : إذ هو مسح ذاتي يعتمد على الثقافة الشخصية للباحث دون أن يلتزم بموضوعية البحث ، وهو مع ذلك مسح جرئي لم يتسع للمطلة الشاملة في تناول الجرئيات واستقراء الظواهر وربطها بعضها ببعض في إطار كلي ، ثم إن البحث النحوي فوق كل هذا قد أخطأ في فهم المدلول الاصطلاحي وتحديد التراث اللغوي مقارناً وهكذا أسلمت تلك السمات الثلاثة التي حددت إصار لبحث النحوي التقليدي وهي الخطأ التصوري والتناول الذاتي الجرئي إلى ما كان يجب أن تنتج بالضرورة من أخطاء . فأدى خلصهم لتراث اللغوي باللهجي وعدم فهمهم لمدلول الاصطلاح إلى خطأ في تصور اللغة وفي تحديد القاعدة ، وأسلم التناول الجرئي للمشكلات والظواهر إلى خلط في ظواهر اللغة وتناقض في قصايا النحو ، ساعد عليه ما أثمره في النحو تدحرج المباح المحسنة واصطورات الباحثين في الأحكام منها

وإذا فإذا أريد للبحث النحوي أن يحصل من كل هذه الأخطاء فيسعي أولاً وفي كل شيء أن يفي عن مسجحه ما يتسم به من خطأ في تصور اللغة ووهم في تحديد الاصطلاح ، وجرئية في تناول الظواهر ، ودائية في التقييد لها . وس يكون ذلك إلا بالتردد مسح التحليل الذي سبق أن حددته الفصل الأول من هذا الباب . فيه وحده يستطيع أن يفي عن البحث النحوي خطأه واصطراجه وتناقضه ، وبه وحده يتسم البحث النحوي لظواهر اللغة بالانساق لتصميمه للمسمتين الأساسيتين في المسح العلمي ، وهما الاطراد ، والموضوعية .

وباستقراء ظاهرة الحذف والتقدير في ضوء هذا المذهب الموضوعي يمكن أن نقسم ما ذكره السحابة فيها إلى قسمين .

أولهما : قسم له أساس لغوي .

وهو القسم الذي يمكن أن يطلق بالمحذوف فيه هي تراكيب أخرى وفي مواقف معبرة للموقف المحذوف منه

ثانيهما . قسم ليس له غير سند نحوي .

وهو قسم لم يطلق فيه مطلقاً بما يدعي السحابة حذفه على اختلاف المواقف النحوية ، وتعدد الصور التركيبية الناتجة عنها .

وواضح أن القسم الأول وحده هو الذي يمكن اعتبار الحذف فيه ظاهرة لغوية ، وهو الذي ينبغي أن يقف عنده التقعيد النحوي ، وأما القسم الثاني فليس فيه حذف ما وليس سوى تحريج نحوي لنصوص لغوية لم يتصل بها الحذف في أي جزء من أجزائها ، وإنما قال السحابة فيها بالحذف كمنحولة لتصحيح قواعدهم باقتراض إحصاءات إلى النصوص التي تختلف معها ؛ إذ النص الذي يعتبره السحابة ناقضاً هو الذي يطلق به في المواقف النحوية المحتملة دون أن يطلق فيه في أي موقف معايير بهذا الذي يفترض حذفه

والفارق بين هذين النوعين من الحذف واضح لا يحتاج إلى بيان ، فالقسم الأول لا يحتاج لإدراكه إلا إلى ثقافة لغوية عامة ، أما القسم الثاني فيحتاج إلى بصر بالقواعد النحوية ، والثقافة النحوية تختلف عن العلم بالنحو في أنه يكفي فيها فهم مدلول الكلمات وهو ما تتكفل به البيئة اللغوية ذاتها ، أما القواعد النحوية فهي من لدقة والخصوص بحيث لا يستطيع الإلمام بها إلا من يكون على دراية واسعة بعلم النحو

ويتحليل هذين القسمين يمكن أن نستنتج ما يلي

فيما يتعلق بالقسم الأول :

أولاً ترتبط لظاهرة بالموقف النحوي ، بحيث يستطيع المخاطب أو القارئ إدراك محذوف دون حاجة إلى معرفة بقواعد علم النحو ؛ لأن الحذف هنا مسلك لغوي يتصل باللعنة تحصيلاً وتعبيراً معاً (١)

وقد أدرك السحابة هذا الأساس اللغوي وعبروا عنه بما اشترطوه في المحذوف من

(١) انظر اسلك النحوي ومهاراته (ص ١٢٧ - ١٤٠)

- ١ - ضرورة العلم به .
- ٢ وجود قرينة دالة عليه .
- ثانيًا : القرينة الدالة على المحذوف إما حسية أو معنوية ، وإن كان يكثر في القرائن كونها لمظنية .
- ثالثًا : يكثر الحذف بعد أدوات الجواب كنعم ولا .
- أي : أنه إنما يوجد في أجزاء الجمل ، والمحذوف دائمًا بعض التعبير لا التعبير بأسره ولا يجب الحذف في أي موضع .
- رابعًا . يعود الحذف إلى سببين رئيسيين ؛ هما .
- أ كثرة الاستعمال ب اختصار التركيب .
- وهي الحذف لكثرة الاستعمال نوع من الاختصار ، ولكن المقصود هنا بالاختصار أعم من أن يرتبط بالكثرة ؛ إذ مرده الأساسي إلى الموقف اللغوي .
- فيما يتعلق بالقسم الثاني :
- أولاً . ليس في التركيب اللغوي في حقيقته حذف ، وإنما الحذف يسع من توجيه الحوي للمصوح اللغوية .
- ثانيًا : يتسم هذا النوع من الحذف عند الحاجة بالخلط والاضطراب والتناقض في :
- أ - تحديد المحذوف .
- ب تحديد نوع المحذوف .
- ج - تحديد مركز المحذوف من التعبير
- ثالثًا : يوجد هذا القسم في توجيه الحاجة لأنواع خاصة من التعبيرات اللغوية ؛ ومنها :
- أ - الأمثال :
- نحو : كلبهما وتمزأ .
- الكلاب على البقر .
- أحشأ وسوء كيلة ؟
- ب - تعبيرات شبيهة بالأمثال :
- وهي أساليب لها تراكيبها الخاصة ومنها ما ذكره الحاجة :

في النداء .

وفي التحذير والإغراء .

وفي نعم وبقس .

وفي لا سيما .

وفي السم المقتطوع .

وفي المصدر النائب عن فعله طلباً أو خبراً .

وفيما يسمونه بالاشتغال .

وفيما يسمونه بالتنازع .

رابعاً : يعتمد النحاة في توجيه هذه النصوص وفي تقديرهم للمحذوف على دعامين :

أ - نظرية العامل بمفهومها المحدد في البحث نحوي التقليدي ، والذي يحتم وجود أطراف ثلاثة في التركيب ليصح العمل نحوي . وهذه الأطراف هي : العامل ، والمعمول ، والصلة أو الأثر الذي تركه العامل في المعمول .

ب - فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، والتي تتضمن ضرورة وجود الإسناد فيها ، يقتضي عندهم بالضرورة طرفين هما : المسند والمسند إليه .

ونتيجة لهاتين الدعامين قرر النحاة أن في الحذف مراتب أربعة ؛ لأنه إما :

ممنوع أو واجب .

أو جائز . أو كثير .

خامساً : يهدف النحاة من القول بالحذف في مراتبه المختلفة إلى :

أولاً : تصحيح القواعد النحوية

ثانياً : تحريج النصوص الدعوية غير المستوفية لشروط الصحة النحوية .

وبشيء من التأمل يتضح أن الهدف الأساسي من القول بالحذف هو دعم القواعد النحوية عن طريق تحريج النصوص المخالفة لهذه القواعد تحريجاً تتلاءم فيه معها عن طريق افتراض إضافات إليها محدودة منها

وتطبيق منهج التحليل الذي التزمه هذا البحث يتضح أن الشطر الثاني من الظاهرة النحوية مرفوض جملة ؛ إذ هو مقحم على الظاهرة الدعوية دون مسد من الواقع الدعوي ذاته ، في حين أن وظيفة الباحث النحوي كما تحددت من قبل هي تحليل الظواهر

اللغوية من جانبها التركيبي ، وليس من مهمته أن يضيف إلى هذه الظواهر أو ينقص منها عن طريق إعمال بعض جوانبها ، فالإضافة كالنقص في هذا المجال ، كلاهما متصل للباحث النحوي عن إدراك الواقع وتحليل أبعاده .

من هذا يتضح

أولاً : ليس في النحو العربي مواضع يجب فيها حذف أجزاء من التعبير ، وما ذكره النحاة في هذا المجال على أنه واجب الحذف إنما يعود إلى توجيه نحوي للصيغ لا حذف فيها .

ثانياً : ينبغي إعادة توجيه الصيغ اللغوية التي رعم النحاة أن فيها حذفاً في صوء هذا المنهج ، كما ينبغي أن يلاحظ في هذا التوجيه ما يضيفه هذا المنهج من تعديل حتمي في نظرية العامل وفي تكوين الجملة .

ففيما يتعلق بنظرية العامل ^(١) :

يرفص هذا المنهج عددًا من المقدمات التي اعتمد عليها المذهب التقليدي للنظرية ، ولذلك يختلف هذا البحث مع النحاة في .

أولاً . تفسير العمل النحوي على أنه نوع من التأثير الفعلي الإيجادي ، وفهم العامل النحوي يجب أن يتغير بحيث يصبح مجرد التماس للعلاقات الشكلية والوظيفية بين الصيغ في حالة تركيبها في تعبيرات مختلفة خضوعاً للمواقف اللغوية المتغيرة ، ويتطلب هذا :

١ تصنيف الصيغ

(نوع الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، ونوع الاسم أو الفعل : جامد أو مشتق ، تام الدلالة على الرمز أو ناقص في الدلالة عليه) .

٢ تحديد مواقع الصيغ .

(التقديم والتأخر ، تداخل الجمل) .

٣ تصنيف الصيغ وظيفيًا .

٤ تصنيفها أسلوبيًا .

٥ - تحديد الصلة بين الصيغة والموقع .

٦ تحديد الصلة بين الصيغة والوظيفة .

(١) انظر (ص ٢٤٨) حول تكوين الجملة

٧ - تحديد الصلة بين الصيغة والأسلوب

٨ - تحديد الصلة بين الحركة والصيغة

٩ - تحديد الصلة بين الحركة والموقع .

١٠ - تحديد الصلة بين الحركة والوظيفة

١١ - تحديد الصلة بين الحركة والأسلوب .

ويلحظ في هذا المجال أن السحاة :

- أ - اقترصوا صلة خاصة بين كل من : الصيغة والحركة ، والصيغة والوظيفة ، وبعض أنواع من الصيغ وبين الموقع (كأدوات الشرط والاستفهام وصدارتها في الجملة ... إلخ) .
- ب - لم يعتمد السحاة في تحديد هذه الصلات على ملاحظة دقيقة للواقع اللغوي ، بل يلاحظ على هذا التحديد أنه يعتمد في جوهره على تحليل علاقات غير موجودة ، وعلى تعميم بعض الملاحظات الخاصة ببعض الصيغ ، كما يلاحظ عليه أنه أغفل تحديد الصلة بين الصيغة وبين الحركة تحديداً علمياً مدحوظاً فيه وجود نوعين من الحركات الحركات المتعاقبة أو المتعيرة ، والحركات الثابتة .

من ذلك أن السحاة قرروا أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، مع أن الفعل الماضي يدخله السكون كما في قمت وقمت - على اعتبار أن الصيغة هنا مفصلة عن الصمير الملحق بها ، والأدق من هذا موضوعاً اعتبار الكل صيغة واحدة مركبة من الفعل واللاحقة أو اللاصقة الخلفية التي تحدد ما أسد إليه الفعل وكذلك يبنى الماضي على النصب كما في : قاموا . وأيضاً قرر السحاة أن الفعل المضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة أو باشرته نون التوكيد - ومعروف أن الحركة الإعرابية لا تظهر في المضارع في حالات كثيرة ، كما لا تظهر في أنواع خاصة من الأسماء ، وقد قدر السحاة الحركة في هذه الحالات ، وكان تقديرهم يتفاوت بين تقدير الحركات كلها أو بعضها ، وفي هذا نوع من إعمال الواقع في التقعيد له .

ج - أغفل السحاة تحديد الصلة بين أنواع مختلفة من الصيغ وبين كل من الموقع والأسلوب ، على حين أنه من الواضح وجود صلة بين الصيغة وبين الموقع ، فالأسماء تقع في مواقع معينة لا تقع فيها الأفعال ، وكذلك تقع الأفعال في بعض مواضع لا تقع فيها الأسماء . وكذلك يلمح نوعاً من الصلة بين الصيغة وبين الأسلوب وتتضح مثلاً في وقوع صيغ خاصة كأدوات الجواب - في الإجابة عن الاستفهام بأنواعه المختلفة

ثانيًا تحديد الصلة بين العامل والمعمول على أنها صلة تلامر وتأثير ؛ إذ يلزم من وجود العامل وجود معمول له ، يؤثر فيه

ويبرم من وجود العامل ومعموله وجود أثر للعمل الذي أحدثه العامل فيما عمل فيه وهذا التحديد حاطي تمامًا ؛ إذ يعتمد على أساس عدد من انصادات التي تستند آخر الأمر إلى آراء كلامية وأسس منطقية كما سبق نوصيح ذلك دون أن تصع في الاعتبار ملاحظه الصواهر اللعوية . وملاحظة الظواهر اللعوية والتفسير الحوي بها يكشف عن أن نظرية العامل ليست إلا محاولة لتصنيف النحو نصيحيًا وظيفيًا . فليست الأبواب النحوية إلا وظائف تؤديها الكلمات في السياق ، ونحو حين نعرّب أي مثال من أمثلة النحو لا يقع بكلمات المثال كما هي ، وإنما نسب كل كلمة منها إلى باب نحوي هو الوظيفة التي تؤديها في السياق فنقول ضرب فعل ماض ، أي : أن الوظيفة التي يؤديها لفظ ضرب هنا أنه يقوم بدور الفعل الماضي في السياق ، وإذا كانت نظرية العامل في جوهرها - ليست إلا محاولة لتصنيف النحو على أساس دراسة وظائف النصيح في التركيب اللعوي ، فنحن نختلف مع النحاة تبعًا لذلك في .

أ - ربطهم بين الوظيفة وبين الدلالة المعجمية ، ذلك الربط الذي أوقعهم فيه حظوهم في فهم مدلول الاصطلاح .

ب - جعلهم الصلة بين وظائف النصيح المحتملة وهي التي أطلقوا عليها العلاقة بين العامل والمعمول صلة لروم ، بحيث يتحتم تقدير أحد أطرافها أو تقديرها جميعًا إذا لم يوجد في التعبير بعضها أو جميعها

ج - إمسادهم إلى هذه العلاقة نوعًا من التأثير الحتمي في الحركات بوعبها . متعبرة وثابتة . مع أنه يسمي أن يلاحظ أن الذي يؤثر في الحركات بوعبها مجموعة من الصلات المتداخلة بين . الصيغة والموقع والوظيفة .

وفيما يتعلق بتكوين الجملة :

يقرر النحاة أن الجملة تتكون من مسد ومسد إليه معًا . وهما ما لا يستعي واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد التكلم منه بدءًا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أحوك ، وهذا أحوك . ومثل ذلك قولك . يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء . ومما يكون عبرة الابتداء قولك : كابر عبد الله منطلقًا ، وبنت زيدًا مطلق ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده

كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده ^(١) معنى هذا أن التركيب الذي يعتقد به الكلام ويحصل منه الفائدة لا يتأني إلا في اسمين أو في فعل واسم ، ويسمى الجملة ولا يتأني ذلك من فعلين ؛ لأن الفعل نفسه حيز ولا يعيد حتى تسدده إلى محدث عنه ، ولا يتأني من فعل وحرف ، ولا حرف واسم ؛ لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء مهما ، وجزء الشيء لا يعتقد مع غيره كلاماً ولم يعد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو البدء خاصة ؛ وذلك لسبابة الحرف فيه عن الفعل ^(٢) .

وواضح من هذين البصير أن الحاجة يتصورون أن الجملة لا تفيد فائدة حتى تتكون من طرفين أو ركنين هما المسند والمسند إليه ، وأن ثمة أنواعاً من الصيغ لا تصلح بدانها للإسناد ، فلا يصح أن تتكون الجملة منها وحدها ، ومن هذه الصيغ الحروف والأفعال . فالحروف لا تدل على معنى في نفسها ، والأفعال وإن دلت على الحدث والرمز لا تدل على فاعلها ومن ثم يتحتم عدهم وجود ما يسند إليه حدثها الرمزي والواقع أن هذا التصور الحوي يعود إلى عاملين أساسيين

أولهما التقسيم الفلسفي الأفلاطوني الأصل للموجودات إلى دوت وأحداث وعلاقات ^(٣) أما الدوت فهي أمور مادية أو معنوية ، كالكرسي والحجرة أو البصر والحكمة . وأما الأحداث فهي أفعال تقع في زمن خاص مثل الضرب أو الكلام الذي يقع في زمن ما والذي تشير إليه كلمة (ضرب) أو (تكلم) . ولا بد من وجود علاقات بين الأحداث والدوت بعضها وبعض ، فمثلاً لا بد من وجود علاقة بين الضرب والشخص الذي يضرب ، أو بين الولد والبيت الذي يوجد فيه ولا شك أن كلاً من الضرب والولد موجود وجوداً واقعياً ، أما العلاقة بينهما فهي مجرد اعتبار ذهني ^(٤) .

وقد اتحد بعض الحاة هذا التقسيم الفلسفي الأفلاطوني للموجودات أساساً لتقسيمهم الكلمة في اللغة العربية إلى أقسام ثلاثة هي

الاسم . وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها غير مرتبطة برمان .

والفعل . وهو الكلمة الدالة على معنى في نفسها مع علاقتها بالرمان .

والحرف . وهو الكلمة الدالة على معنى في غيرها

وواضح أن هذه الأقسام الثلاثة هي بعينها أقسام الموجودات عند أفلاطون

(١) كتاب سيبويه (٧/١)

(٢) شرح المفصل (٢٠٩/١)

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي (ص ١٠)

كما أن تعريفاتها تنطبق على التعريفات التي قدمها أفلاطون لأقسام الموحودات عنده
ثانيهما : التلارم الفلسفي بين الأثر والمؤثر ، وقد رأى بعض النحاة أن الفعل أثر فيسمي
أن يكون له مؤثر ؛ إذ يستحيل وجود حدث دون أن يكون له محدث ، وبما أن الفعل
لا يدل إلا على الحدث والزمان فقط عند النحاة ، إذن لا بد من إساده إلى فاعل يقوم
به فإذا لم يكن موجودًا وجب تقديره ليتمكن أن يفيد .

وعلى هذا يستحيل أن يتركب التعبير من فعلين أو من فعل وحرف أو من حرفين .
أما أنه لا يتركب من فعلين ؛ فلأنهما يفقدان المؤثر المحدث لهما ، وأما أنه لا يتركب من
فعل وحرف ؛ فلأن الحرف ليس إلا علاقة فلم تفد شيئاً عند النحاة ، وأما أنه لا يتكون
من حرفين ؛ فلأن الحروف وإن تعددت لا دلالة لها في نفسها ، إذ هي علاقات تستمد
دلالتها مما تتعلق به

وعلى هذين الأساسين يرى هؤلاء النحاة ما قرروه من .

١ - التلارم بين المسد والمسد إليه في تكوين الجملة .

٢ - رفض اقتصار صيغ معينة في تكوينها ؛ لأنها - في نظر النحاة - لا تقدم
العائدة المرجوة من الجملة .

وعملوا ذلك بأنه لا بد في تكوين الجملة من الإعادة ، والعائدة لا تحصل إلا بالإسداد
والإسداد لا يتم إلا إذا ركت كلمة مع كلمة أخرى ، وهذا لا يتأتى في جميع أصناف
الصيغ الكلامية ، بل لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم . كما ذكر ابن يعيش^(١)
ويلحظ على هذا التفكير اللعوي :

أولاً - اعتماده على منهج غير لعوي .

ثانياً : قصوره عن استيعاب الواقع اللعوي ؛ فقد حصر النحاة الكلمة في الأقسام الثلاثة
التي سبق ذكرها ، على حين يعترفون بوجود أنماط أخرى من الصيغ لا تقع تحت أي نوع
مها . ومن ذلك أسماء الأفعال ؛ مثل : صه بمعنى : اسكت ، وهيئات بمعنى : يثعد .
وإساءة على تعريف النحاة للفعل كان يسمي أن تكون كل من صه وهيئات فعلاً ؛ لأنها
دلت على حدث ورماد^(٢) على حين جعلها النحاة قسمًا منفردًا !!

ثالثاً - افتراضه واقعاً خاصاً به ، بعيداً عن الواقع اللعوي ، فقد قرر النحاة أن تكوين

(١) شرح المفصل (٢٠/١)

(٢) دراسات نقدية (ص ١١)

الجملة لتفيد لا بد أن يكون من ركنين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، سواء كان اسمين أو اسمًا وفعلًا ، ولا يكونان فعلين ، ولا حرفين ، ولا فعلًا وحرفًا ، ولا اسمًا وحرفًا في غير النداء لزيادة الحرف فيه عن الفعل .

وفي الواقع المعوي يمكن أن تحدث قائمة تامة من أحد هذين الركنين فحسب ، ويمكن أن تحدث قائمة من كثير من الصيغ التي رقص النحاة استقلالها بالإفادة ، دون حاجة إلى تقدير الركن الآخر أو الركنين معًا . فالجملة « تقبل بمرورتها اراء أكثر العبارات تنوعًا ، فهي عنصر مطاط وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة - تعال ، لا ، واأسفاه ، صه - فكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه » (١) .

رابعًا - حدده بين المعنى الوظيفي والمعجمي والاجتماعي في تحديد المقصود من الفائدة ، والواقع أن فهم الفائدة التي تؤديها الجملة يتوقف على إدراك المعنى الاجتماعي لا على معرفة المعنى الوظيفي أو المعجمي . ولتوضيح ذلك يمكن أن نقرر أن ثمة مراحل ثلاثة في تحديد معاني الصيغ هي : المعنى الوظيفي أو مرحلة الدراسة الوظيفية ، والمعنى المعجمي وهو مرحلة الإطلاق في المعنى ، والمعنى الاجتماعي وهو مرحلة تحديد المقصود من التعبير .

أما مرحلة الدراسة الوظيفية فهي تناول تحديد معنى الصوت ومعنى الحرف ومعنى المقطع ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر النطق ، ثم هي معنى الأدوات والملحقات والصيغ الصرفية ، ثم هي معنى الأبواب النحوية ؛ إذ الأبواب النحوية ليست إلا وظائف تؤديها الكلمات في السياق وهذه كلها وظائف تؤديها الجراثيم التحيلية التي هي المطلوب .

وأما المرحلة الثانية من مراحل دراسة المعنى فهي الوقوف على المعنى العرفي المعجمي الذي أعطي للكلمة بالوضع ويصلح لأن يسجله المعجم ، والعلاقة بين الكلمة ومدلولها بالمعجمي القاموسي علاقة اعتباطية لا سند لها من الطبيعة ولا من المنطق ، وسبب أي معنى من المعاني القاموسية إلى كلمة ما لا بد وأن يكون على أساس دراسي معوي بحث ، محروم من العصر الاجتماعي ، وعامة عمومًا كاملاً أيضًا . فهي سبب غير اجتماعية وعامة معًا . أما أنها غير اجتماعية ؛ فلأنها لا تستخلص الكلمات من المنطوق

(١) اللغة - تدريس (ص ١٠١)

وإنما تستخرجها وهي مفصلة تمامًا عن النطق ، وأما أنها عامة ؛ فلأن الكلمة إنما ينطقها الناطق عادة وله منها مقصود واحد محدد ، ولكن المعجم يسوق للكلمة الواحدة عددًا من المعاني لا يمكن بحال أن يقصد جميعه في نفس الوقت ، ولتلاقي هاتين الساحتين من نواحي النقص هي المعنى القاموسي لا بد من دراسة المعنى الاجتماعي المراد من المنطوق وهي المرحلة الثالثة من مراحل فهم المعنى

والعلاقة بين المعنى المقصود اجتماعيًا كما يتضح من الموقف اللعوي وبين المنطوق يختلف عن العلاقة التي تربط الكلمة بمدلولها ؛ إذ هذه العلاقة الأخيرة علاقة اعتبارية ، على حين أن العلاقة التي بين اللفظ المنطوق وبين المقصود علاقة محددة اجتماعيًا عن طريق الإحاطة بالموقف اللعوي ^(١)

بعد هذا كله نستطيع أن نقرر أننا نلتقي مع السحاة في موضع يختلف معهم في مواضع ، نلتقي معهم في أن الجملة هي ما تؤدي فائدة تامة ، ويختلف معهم في : أولاً : الربط في الفائدة بين المعنى الوظيفي والمقصود اجتماعيًا ؛ إذ الفائدة في التعبير إنما تحدث نتيجة لملاءمة النص للموقف اللعوي الذي يقال فيه ، وإذا فهي فائدة تعود أساسًا إلى الموقف اللعوي لا إلى تحديد الوظائف الحوية للصيغ المركب منها النص . ثانياً : التلازم بين ركبي الإستاذ ؛ إذ الفائدة يمكن أن تحدث بل إنها تحدث فعلاً مع وجود ركن واحد فقط في التعبير ، ما دام هذا الركن المقول أو المنفوخ يعطي احتياجات المواقع ويتلاءم مع متطلبات الموقف اللعوي الخاص . وحسبنا أن نشير هنا إلى أنه في أحوال كثيرة يطلق بالحال وحده أو بالتعبير وحده دون وجود الركنين معاً ، وهما المسند والمسند إليه ، ودون حاجة إلى تقديرهما لوفاء المنطوق بحاجة الموقف تعبيراً .

ثالثاً : اقتضار الفائدة على صيغ معينة ورفض ما عداها . فالحاجة كما سبق يرفضون أن تتكون الجملة من فعلين أو من فعل وحرف أو حرفين أو حرف واسم في غير البدء ، والواقع اللعوي يكشف عن إمكانية وجود الفائدة مع المنطق بأي من هذه الصيغ ، بل مع المنطق ببعض الحروف وحدها كما يحدث في الإجابة عن الاستفهام إيجاباً أو سلباً نعم أو لا وإذا فمن الممكن أن تتكون الجملة منها وحدها دون حاجة إلى تقدير مسند ومستند إليه معها .

(١) انظر تشويق المعنى معال بمجله لأرهر ، العدد السادس ، المجلد الحادي والثلاثين (ص ٥٧١ - ٥٧٨)

من الممكن بعد هذا الفهم الموضوعي للمهجي لنظرية العامل ، لفكرة النحاة عن تكوين الجملة - أن نشاؤل بالتحليل والتعديل ما أثمرناه في النحو من آثار في ظاهرة الحذف والتقدير ووضح - كما تقرر من قبل - أن القسم الثاني من الظاهرة النحوية ليس إلا عملية ذهنية قائمة على أساس الفهم الخاطئ للعامل والمكونات الجملة ، دون سد من واقع اللغة ، وإن من المحتتم إزاء ذلك .

أولاً أن تعاد صياغة القواعد النحوية بحيث توضح الأبعاد المباشرة للظاهرة اللغوية وحدها ، دون خلط بينها وبين الافتراضات الذهنية القائمة على أسس غير لغوية .
ثانياً أن يراعى في التقعيد النحوي (وصف الموجود في اللغة) فحسب ، وأما ما وراء هذا الوصف فيس مجاله البحث النحوي .

ثالثاً أن يلاحظ في (وصف الظواهر اللغوية) العلاقات الداحية بين الصيغ والوقوع والحركة والأسلوب ويدخل في ذلك بالطبع ملاحظة العلاقات الشكلية بين الصيغ من حيث توافق الحركات ، وانطباقه في التدكير والتأنيث والإفراد والتنثية والجمع ونتيجة لكل ذلك .

أ - يتحتتم استبعاد هذا الشطر من الظاهرة النحوية ، بكل ما يتدوله من حذف جائز عند النحاة أو واجب ، وسواء كان المقدر عاملاً أو معمولاً أو هما معاً .

ب - يجب إلغاء ما يراه النحاة من وجوب الحذف في بعض المواضع وسواء في ذلك الظاهرة نحويًا أو لغويًا - إذ عدم التطق بالمحذوف دليل على أن تقديره نحويًا محال للظاهرة اللغوية .

ج - وأما جوار الحذف والذكر في الشطر الأول من الظاهرة النحوية - وهو الظاهرة اللغوية - الذي يتمير بوجود سد لغوي للمحذوف ، أي - التطق بالمحذوف في بعض المواقف اللغوية فيمكن قبوله مرحليًا على أنه نوع من التعميم غير الدقيق المعتمد في جوهره على إعمال الموقف اللغوي وعدم تحديد الصلة بين الموقع والأسلوب والصيغة . فمن الواضح أن الموقف الذي يقال فيه التعبير (أنا بحير) إجابة عن : (كيف الحال ؟) يختلف عن الموقف الذي يجاب فيه بفظ (بحير) فالموقفان مختلفان نفسيًا ، وقد دلَّ على هذا الاختلاف النفسي باختلافهما لغويًا ، أما أنهما مختلفان نفسيًا ؛ فلأنه في التعبير الأول يلمس إحساس التكلم بداته إحساسًا واضحًا دل عليه استخدام صمير (أنا) دون أن يكون في السؤال ما يدعو إليه ، ووراء هذا الإحساس بالذات ما وراءه من عوالم نفسية

ليس هذا مجالها ^(١) ، وليس من مهمة النحو بحثها في ذاتها ، وإنما مهمة الساحت السحوي أن يرصد الاختلاف اللعوي الناتج عن اختلاف المواقف اللعوية ، وفي هذا المثال يبرر هذا الاختلاف واضحاً في كون التعبير في الموقف الأول مكوناً من جزئين على حين أنه في الموقف الثاني مؤلف من جزء واحد فقط ؛ إذ المتكلم فيه لا يحس بنفسه إحساساً غير عادي ، أما المتكلم الأول فيدل تعبيره على شعور عميق بالتصحم الذاتي والتعقد النفسي Paranoid Personality ^(٢) . ومعنى هذا . أن الموقف اللعوي الأول لا يصح أن يعمل الساحت السحوي أطرافه فيقول بجوار حذف بعض أجزائه ، وإلا نضلنا ذلك عن فهم الموقف واستيحاء دلالاته ، ومن هنا فإن من الختم أن ندحظ وجود فارق دقيق بين أن يستوحي السحوي الدراسات النفسية والفلسفية ، وبين أن يقف السحوي عند حدود وصف الظواهر اللعوية وحدها ، مسجلاً في هذه الظواهر المواقف المختلفة التي أحاطت بها من هذا يتضح أن ما قرره السحوي من جوار الحذف والذكر ليس دقيقاً كل الدقة علمياً ؛ إذ هو يعمل في التقعيد الفوارق المختلفة بين أطراف المواقف اللعوية ، والتي يدل عليها بأسلوب لعوي ، وإذا وصفاً كل ذلك في اعتبارنا في مرحلة التقعيد اللعوي ، كما وصفاً في الاعتبار حين تلمسنا الظواهر اللعوية ، إذا وصفاً كل ذلك أمكن أن يقال : إنه ليس في التعبير اللعوي ما يجور حذفه وذكره معاً ؛ إذ صياغة التعبير ترتبط بموقف اللعوي الخاص بحيث لا يصح تعبيره إلا بتعبير الموقف ، أي : الأطراف المشاركة فيه ، أو الظروف المحيطة به .

* * *

(١) انظر

The Word as a Physiological and Therapeutic Factor

(٢) انظر في تفصيل ذلك

The Structure of Human Personality p. 99, Clinical Psychiatry p. 87, Modern Clinical Psychiatry p. 172.

أما وقد وصل هذا البحث إلى غايته ، فلعل من اللازم أن يحتضنه بيان ما وصل إليه من نتائج ، وليس من شك عدي في أن محاولة رصد جميع النتائج التي كشف هذا البحث عنها ووصل إليها أمر عسير ومرهق مقادير ، إذ في كثير من مراحل البحث أراء صححت فكرة أو عدلت اتجاهًا أو حددت مفهومًا أو وصحت عامضًا ؛ ولذلك فإننا سكتفي هنا بتسجيل أهم هذه النتائج وجديدها وحدها .

١ - الفهم الصحيح لنظرية العامل .

أول النتائج المهمة التي أسمر عنها هذا البحث كان تعديل مفهوم نظرية العامل في النحو ، تعديلًا يتمشى مع الفهم الصحيح لمرحلة النحو ودوره في دراسة اللغة ، وقد أمكن أن يصل هذا البحث إلى تعديل هذه النظرية بعد مراحل من الدراسة النحوية . وفي المرحلة الأولى : حاول استقصاء آراء النحاة الأقدمين حول مفهوم العامل ، ولم يكتب في هذا المجال بأن يقدم تعريفاتهم وحدها ، بل أضاف إلى هذه التعريفات كل أبعاد الصورة المباشرة للعامل في النحو العربي عما قدّم من تقسيمات متنوعة وتعليقات محتلفة للتعريفات وللتقسيمات وللتعليقات أيضًا ، وبذلك أمكن أن يصل بالدراسة لعامل من مجرد كونه فكرة نحوية غير واضحة الدلالة ، إلى نظرية محددة الأبعاد واضحة السمات .

وهي المرحلة الثانية : لم يقف البحث عند هذا البعد المباشر للنظرية النحوية ، والذي يمثل في آراء القدماء بما فيها من تعريف وتقسيم وتعليل ، وإنما قدم أيضًا الصورة الخلفية للنظرية ، فكشف عن الاتجاه المصاد في القديم والحديث ، وحلته ، وأوضح المبادئ العامة التي صدر عنها ، ويثبن أنه مع كل ما حوّه من ضجيج - إنما صدر عن (الإحساس) الحاد بالتناقض بين الأفكار النحوية من جهة ، والواقع اللغوي من جهة أخرى . وقد حاول أصحابه التخلص من الأفكار التي عرست في نفوسهم هذا الإحساس ، ولكنهم في رفضهم لهذه الأفكار وإكثارهم لها لم يستطيعوا التخلص من المسحج المكري الذي خلقها ؛ إذ لم يستطيعوا تعميق هذا الإحساس العاطفي بالوعي العقلي القائم على ركائز من الطرة الكلية للقواعد النحوية والفهم الموضوعي للظواهر النحوية ، ومن ثم وجدنا أراءهم تصل إلى مبادئ تتشابه مبهجًا مع بعض المبادئ التي رفضوها ، وإن بدت في ظاهرها منكرة لها

وفي المرحلة الثالثة استطاع هذا البحث أن يحرر من أسر هذه النظرة العاطفية إلى مجال الإدراك الموضوعي ، فتناول بتحليل الأفكار السحوية ككل ، وكشف عن القالب الذي صبت فيه أو الإطار الذي يحدد أبعاده ذلك الإطار الذي تشككه أصلا أربعة حلط بين اللغة واللهجة ، ومرج بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي ، وتناول جرئي للظواهر ، وتداخل مهجي في الأفكار . وفي داخل هذا الإطار نجد أفكار السحاة جميعا ، لا يشد أو لا يكاد يشد منهم أحد ، ومن ثم فإن أي اتجاه من تلك الاتجاهات المتصارعة في السحو لم تحرر انتصارا حاسما في مشكلة من المشاكل ، وأبرز مثل على ذلك نظرية العامل ذاتها ؛ إذ ظل الاتجاهان المختلفان فيها يعيشان معا في البحث السحوي ، مع أن كلا منهما يكاد يصل في نتائج أفكاره إلى حدود التناقض مع الاتجاه الآخر ؛ وذلك لأن المسجع العام الذي يحكم اتجاهات البحث فيه لم يتغير ، فالمهاجمون نظرية العامل - كالمؤيدين لها - يعمدون في هجومهم وفيما أرادوه من قواعد على صرة عقلية منطقية يصبون فيها قواعدهم السحوية ، ولقد رأينا كيف يعترض قطرب أساسا عقليا في دراسة ظاهرة دعوية سحوية على وجه الخصوص ، وهي ظاهره الحركات المتعاقبة في أواخر النكسات ، كذلك رأينا ابن مضاء القرطبي يفترض بدوره أساسا عقليا معاكسا ولكنه منطقي في النظر إلى القواعد السحوية ، وعلى هذا السحو نفسه جعل إبراهيم مصطفى البعة منطقية أكثر مما هي ، حتمية القواعد أكثر مما هي ، لا لشيء إلا لأنه يصدر عن نظر عقلي منطقي ، لا عن واقع لغوي

ولقد كان مسجع هذا البحث في معالجة النظرية هو المسجع الذي تعرضه طبيعة المادة نفسها ، وهو منهج يقوم على أساس وصف الواقع الدعوي لا تفسيره عقليا أو تبريره منطقيا ، وبهذا المسجع أمكن أن توضع نظرية العامل الوصح الصحيح لها ، على أنها محاولة سحوية لتصنيف الظواهر اللغوية التركيبية تصنيفا وظيفيا ، لا على أنها مطهر من مظاهر التأثير والتأثر ، وما يتبع ذلك من الدخول في متاهة النقاش العقلي المنطقي الكلامي ، فإذا جرد هذا التصنيف الوظيفي من الأفكار العقلية المنطقية الكلامية ، وبما أضافتها هذه الأفكار من فهم حاطي للاصطلاحات وللأقسام ، أمكن أن تحلص هذه النظرية مما شابها في القديم من أخطاء أفسدتها ، وتركت فيها وفي السحو كله آثارها

٢ - حل مشكلة الحذف والتقدير :

توصل هذا البحث إلى حل مشكلة مرمة في السحو العربي ، وهي مشكلة الحذف والتقدير فيه ، فكل من اتصل بالسحو بسبب قريب أو بعيد يروعه كثرة القول بالحذف

والإسناد عليه في تحريج ، ونفسرت ابداع في التقدير ، وقد أمكن تناول هذه المشكلة المعقدة واستخلاص حل لها لا يعتمد على نظرة شخصية أو آراء ذاتية ، وإنما يعتمد على منهج موضوعي يلتزم فيه الباحث بمبادئ محددة لا يحيد عنها ولا يميل ولم يأت هذا الحل عقوا ، أو وليد لمعة دكاء أو لمحة عبقرية ، وإنما نتج عن الالتزام بالمنهج موضوعي تناول الظاهرة على مرحلتين ، أسلمت المرحلة الأولى فيهما إلى تاليتها ، وأسلمتا معاً امر الأمر إلى حل مشاكل هذه الظاهرة وإلغاء آثارها

في المرحلة الأولى تتبعنا آراء السحاة ، وفي المرحلة الثانية حللنا هذه الآراء ، وفي المرحلة الأولى لم ينف التبع عند مجرد رواية الآراء المتناقضة ، وإنما حاول في رؤيته لهذه الآراء أن يشير إلى المنهج الذي أنتجها أو أثر فيها ، وهذا يسجل هذا البحث أنه قد استطاع أن ينتصر على معريات المناقشات الجزئية ، فقلقد كانت دراسة الجريئات جرتية عملاً يعري به ما تنسم به الجريئات من تناقضات شديدة الحدة ، ولكن هدف هذا البحث لم يكن تلمس أخطاء السحاة وتحري رللهم ، بل كان هدفه هو استيعاب منهجهم المعكري ، ثم تقويم هذا المنهج ، وذلك كله من خلال استقصاء آراء السحاة في مشكلة من أهم مشاكل النحو وأكثرها تعقيداً .

وفي مرحلة تحليل الآراء أمكن أن يفرق بين ظاهرتين لم يكن بد من ملاحظة الفرق بينهما : وهما : ظاهرة الخذف اللعوي وظاهرة الخذف النحوي ، وقد اتضح أن ثمة فوارق بين الخذف كما تعرفه اللغة وبين ظاهرة الخذف والتقدير كما توجد في آراء السحاة ، ففي الظاهرة النحوية صور كثيرة من الخذف لا تعرفها اللغة ؛ إذ هي مجرد تحريج نحوي أو صاعى ، أجاد السحاة استخدامها بواسطة منهجهم العقلي المنطقي الذي لا يقف عند حدود الواقع اللعوي بل يتجاهله فيسرف في تجاهله ، حتى يقدر فيه ما يشاء بصافة عليه أو حدفاً منه .

وفي تحليل لظاهرة النحوية أمكن أن يحدد مسبيها الرئيسيين وهما : نظرية العامل عمومها التقليدي الذي يتطلب أركاناً ثلاثة متلازمة الوجود هي : العامل والمعمول وأثر العامل في المعمول ، فإذا لم يوجد واحد منها أو لم توجد كلها لم يكن بد من تقدير ما لا وجود له منها ، ثم فكرة السحاة عن تكوين الجملة ، تلك الفكرة التي تعتمد على الإسناد ، وتعتمد في الإسناد على ركنين فيه لا سبيل إلى إهمال أي منهما ، وهما : المسند والمسند إليه ، فإذا لم يكن في الجملة أحد هذين الركنين فقد حق على السحاة القول بتقديره ، بل إذا لم يكن في التعبير إسناد وجب أن يقدر أيضاً متصمماً هذا التقدير طرفيه معاً .

وبعد استيعاب الظاهرة وتحليلها ، وإدراك أسبابها ، أمكن أن يستخلص بها حلاً بالترام منهج موضوعي يقف عند الواقع اللغوي دون أن يفترض إصافة إليه أو حذفاً منه ، وقد كان محور هذا الحل هو تعديل أسباب الظاهرة ، فـهـيـما يتعلق بنظرية العامل لم يلزم بالمفهوم التنفيذي الذي نشأ عن الفكر المنطقي الكلامي ، وإنما وجدنا في النظرية محاولة بحوية لتصنيف الظواهر اللغوية تصنيفاً وطبيعياً ، والترابط بين الحركة والموقع ليس وحده المؤثر في الحركات المتعاقبة ؛ إذ يؤثر فيها عاملان آخران هما الصيغة ذاتها ، ثم الأسلوب . كذلك عدنا في فكرة النحاة عن تكوين الجملة ، ملتزمين في ذلك ملاحظة الواقع اللغوي الذي لا يربط الجملة نحويًا بالإسناد ، ولا يلزم المتكلم بتركيب جملة من ركيبين ، ملتفين في هذا مع العناية التي حددها النحاة أنفسهم من تكوين الجملة وهي الإفادة ، وهي يمكن أن تتحقق بل وتتحقق في الواقع اللغوي دون أن نجد في التركيب الملمد بعض أركانه ، بل وفي أحيان كثيرة دون أن يكون في التركيب ركناه معاً .

ومن ثم توصل هذا البحث إلى أن

- ١ - ليس في النحو ما يوصف بأنه لازم الحذف أو واجبه .
- ٢ - ليس في النحو حذف للجمل .
- ٣ - ما يوصف بأنه جائز الذكر والحذف في أجزاء الجمل يعتمد في جوهره - على افتراض تنوع المواقع اللغوية أو الجهل بها ، فإذا تحدد الموقف اللغوي المتطوق فيه امتنع هذا الجوار ، وتحتّم تركيب الجملة على نحو خاص ، ومن ثم لم يعد في الكلام ما يجور ذكره وحده معاً .

٣ - تحديد منهج موضوعي للبحث النحوي :

على أن أهم ما وصل إليه هذا البحث من نتائج هو المنهج الذي استخلصه للدراسة اللغوية ، وهو منهج متكامل أسسه في مقابل المنهج التقليدي وأسسته التي اعتمد عليها ونقطة البناء في هذا المنهج هي التلازم بين المادة موضوع الدرس ، والنحو مرحلة من مراحل الدراسة اللغوية ؛ إذ هو يتناول اللغة في حاصتها من خواصها وهي التركيب اللغوي ، أو بتعبير آخر أسسوها - أو أساليبها المتعددة - للتعبير عن انكيا الاجتماعية في مجاليه النفسيين . الإنسان الفرد داخل المجتمع ، والجماعة الإنسانية داخل إطار اللغة الخاصة أو الواحدة

وجوهر هذا المنهج هو استمداد القواعد من ملاحظة الواقع اللغوي ، ومييله إلى ذلك

تصنيف جزئيات الظواهر اللغوية تصنيفاً دقيقاً ، ثم تجميع ما تسلم إليه ملاحظة الجريئات في قواعد عامة نابعة من الجريئات ذاتها ، ولا يتم ذلك عن طريق التناول العقلي أو المطلق للظواهر اللغوية ، بل عن طريق وصف الواقع اللغوي ، وإذا فهو يرفض تأويل الواقع جملة ، سواء اتحد هذا التأويل للواقع مظهر الحذف أو الإضافة ، ومعنى هذا أنه منهج تحليلي شكلي ، أما أنه تحليلي ؛ فلأن أسلوبه هو تحليل للظواهر اللغوية ، وملاحظة علاقاتها الخارجية والداخلية ، وأما أنه شكلي ؛ فلأنه يقف عند شكل هذه الظواهر لا يتجاوزها إلى أوهام وإن سعت من تحريجات لمن يتناول النص من نقاد ، ولا يتعداها إلى ما وراءها من افتراضات وإن اثبتت من الموقف اللغوي ذاته ما دامت لم تتحد مظهرًا لها في التركيب .

ودراسة الظواهر اللغوية تتم في هذا المنهج بعد تحليلها على مستويين أولهما : المستوى الرأسي وفيه يتم تحليل التراكيب المختلفة إلى صيغ ، وتصنيف العلاقات الشكلية بين الصيغ المختلفة ، مع ملاحظة العلاقات الداعلية بينها . وثانيهما : المستوى الأفقي ويتم فيه دراسة التراكيب المختلفة دراسة أسلوبية ، بمعنى أن يحدد الموقف اللغوي وأثره في التركيب اللغوي ، في الصيغ ومواقعها وحركاتها جميعاً . وإذا فهذا المنهج يرفض ذلك الفصل الخامس بين النحو والأسلوب ، ومراعاة الأساليب المختلفة الملمية لحاجات التعبير في الموقف اللغوي الخاص وأثرها في الصياغة مرحلة مهمة من مراحل دراسته ، وبهذا الفهم تقترب كثيراً من عبد القاهر في إدراكه لدور النحو في نظم الكلام ؛ إذ النظم عنده ليس إلا أن تصع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف منهجه التي نهجت فلا تزيف عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تحل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يتعيه الناظم بظلمه غير أن ينظر في وجوه كل باب ومروعه .

فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك . زيد مطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومطلق زيد ، وزيد المطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو مطلق ، وزيد هو منطلق . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع . فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويحيى به حيث ينبغي له

وينظر في الحروف التي نشترك في معنى ، ثم يعرّد كل واحد منها بخصوصية في

ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في معنى الخيال، وبـ (لا) إذا أراد معنى الاستقبال، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون، وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن.

هذا هو السبيل، فليست بواحد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً - إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأربل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له. فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفصل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك المفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه^(١).

إن هدف عبد القاهر من هذا النص فيما نعتقد - أن اللغة الفنية يجب أن تصاغ مراعى فيها ما توصل إليه النحو من قواعد، لا في الحركات الإعرابية وحدها، وإنما في استخدام الصيغ أيضاً حسب المواقف اللغوية المختلفة، وإذا فدراسة الصلة بين الأسلوب والصيغة عاية من عايات النحو، والنتائج التي يصل إليها النحو من هذه الدراسة أساس من الأسس المهمة في الحكم على العمل الفني وقيمه التعبيرية الجمالية.

وإن من الممكن أن نجد تشابهاً بين ما يفهم من كلام عبد القاهر من صلة بين الأسلوب والصيغة، وبين ما يقرره اللغويون المحدثون من صلة بين المورفولوجيا والنظم، ذلك أن الكلمات أو ما يسمونه « بالصور النقطية » تتضمن عنصرين أساسيين.

العنصر الأول - هو المعنى أو المعاني أي الحقيقة المدركة أو المتصورة وهذا العنصر في قولنا « الشجرة مزهرة »، يتمثل في حقيقة الشجرة وفي حقيقة الأزهار.

أما العنصر الثاني - فهو العلاقة والعلاقات التي تنشأ بين المدركات أو المعاني - وهذا العنصر يسمى في الاصطلاح اللغوي - المورفيم Morfeme وانظر في المورفيمات يسمى المورفولوجيا - والمهجع المتبع في دراسة المورفولوجيا والنظم هو « التحقق من أقسام الكلام المختلفة - الاسم، والفعل - إلخ - وملاحظة التعريفات التي تطرأ عليها من الناحية الشكلية في الحروف الحوية المختلفة، ووصف تركيب هذه الأشكال في جمل كاملة طبقاً لمعاني هذه الجمل »^(٢).

(١) دلائل الإعجاز (ص ٦١ ، ٦٢)

(٢) انظر علم اللغة السعرا (٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧)

إن هذا كله يعني أن منهجنا الذي اهتمناه ، لم يصدر عن رفض مطلق لتراثنا
الفكري ، بل نتج عن فهم الصالح وتمثله سواء كان في القديم أو الحديث

٤ - منهج البحث النحوي التقليدي ومدارسه :

من النتائج المهمة والجديدة التي كشف عنها هذا البحث تحديده لمنهج الدراسة
النحوية ، ونقد هذا المنهج نقداً موضوعياً مستنداً إلى منهج علمي محدد . فلقد أمكن
أن يصل - بعد معايشة طويلة لآراء النحاة - إلى أن الخطوط العريضة التي سار عليها
النحاة في تناولهم للغة وتعميدهم لظواهرها نحويًا ، هي أولاً خطأ في تصور اللغة نتج
عنه عدم الفصيل في التقييد بين الفصحى وبين اللهجات القبلية ، ثم خطأ في فهم معنى
الاصطلاح نشأ بسببه اضطراب في تحديد مدلول المصطلحات من ناحية ، ثم في
تصنيف الظواهر التي يتناولها المصطلح الواحد من ناحية أخرى ، ثم فقدان لوحدة المنهج
ظهر في هذا التداخل المؤثر بين مناهج كل من الفلسفة وعدم الكلام والمنطق وقصائدها
وبين منهج البحث النحوي وقصائدها ، فأحدث آثار هذه المناهج سببها إلى التأثير في
تناول الظواهر النحوية نحويًا في التقييد وفي التحليل معاً . كذلك فإن البحث النحوي
التقليدي بحث جزئي ، لا ينظر إلى الظواهر النحوية المختلفة نظرة كلية ، ولا يجمع
أجزاء الظاهرة الواحدة ليحدد مضمونها ويوضح دلالاتها .

معنى هذا أن منهج البحث النحوي في جوهره ذاتي جزئي ، وإذا فهو منهج يفقد
الصفتين الضروريتين لمنهج العلمي وهما : الأطراد ، والموضوعية .

وقد أسلمت هذه الدراسة التحيلية لمنهج البحث التقليدي إلى حسم الخلاف حول
وجود مدارس متميزة في النحو العربي ، فثمة فريق كبير من الدارسين يعتقد في وجود هذه
المدارس ، وفي أنها تقوم على أسس منهجية تميزها عن نظيرتها أو بطايرها ، ويحكمي
بروكلمان أن من الدارسين من يرى « أن الخلاف كان قائماً بين مذهبي لعربي هما
مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة ، وأن هذا الخلاف لم يسو إلا بعد أجيال عندما اندمج
المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد » ^(١) ، ويؤكد ذلك يوهان ملك بقوله : « كان لعلماء
البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك
كل من القبيلين في تفسير الظواهر طريقاً خاصاً » ^(٢) . ويصر ذلك أحمد أمين بقوله
« إن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً ، وإن طريقتهم أكثر تنظيمًا وأقوى سلطاناً

(٢) العربية (ص ٦١)

(١) تاريخ الشعوب الإسلامية (٢٨/٢)

على اللغة ، وإن الكوهين أقل حرية وأشد احتراشا لما ورد عن العرب و(لو موضوعا) (١) .
وهذه كتبها مجرد أحكام عامة ، شخصية ، غير موضوعية ، تابعت - دون تحليل دقيق -
الأفكار الشائعة في السحر ، القائلة بوجود مدارس تختلف مذهبها في البصرة والكوفة ،
ثم في بغداد ، ولا ينبغي أن تصدر الأحكام العلمية بهذه الصورة التلقائية أو التقليدية .
كما لا يصح أن تكون الأحكام في هذه القضايا الحيوية عامة لا تدل على شيء . فما
معنى أن يقال : إن هذه أكثر حرية من تلك ، وإن هؤلاء يسكنون سبيلا معاييرا للطريق
الذي يهجه أولئك ؟ إن مثل هذه الأحكام تحمل - في ظاهرها - قدرة على الملاحظة
العميقة واستيعاب الدقيق ، ولكنها في جوهرها لا تقدم فكرة جديدة تستلزم وجودها من
الملاحظة المتأنلة للواقع وتعبر عنه ، ومتابعة الأفكار - أيما كان مصدرها - حصلا في البحث
العلمي الذي يستند - بالضرورة - في أحكامه إلى تحليل هذه الأفكار للتثبت من
صحتها ، وبالتحليل الموضوعي المنهجي لمجالات البحث الحوي يتكشف أن المنهج الذي
سارت فيه الدراسة الحوية واحد في مذهبه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عنها ،
وإن تفاوت تأثير بعضها . وإذا فليست هناك مدارس - بالمعنى الذي يعني وجود منهج مميز
لكل منها - في السحر ، وإنما هناك تجمعات مدنية - نسبة إلى المدن - وهذه التجمعات
تتحرك في إطار تبعا لمنهج الترمته دون تعير جذري فيه ، وإن اختلفت فيما بينها في بعض
الجزئيات اختلافًا لا يعني عنها وحدة المنهج ، ولعل السر في ذلك أن المنهج الحوي
التقليدي منهج ذاتي ، يسع من الثقافة الشخصية للباحث ، لا من الموضوع لأسلوب تحليل
المادة موضوع الدرس . ولقد كانت الثقافة المسيطرة في الحياة الفكرية ، والنظرية بوجه
خاص - على تنوعها - شديدة الارتباط ، فشكلت ما يشبه نهرا واحدا وإن تعددت
روافده ، وكان السحاة منهم في ذلك مثل غيرهم من المثقفين يردون هذا النهج ،
فلا عجب أن نسمي وحدة المنهج الذي حكم بحثهم ، بعد أن توحد الورد الذي كون
ثقافتهم وأصحي لب تفكيرهم

ولا يعني أن أسجل هنا أن هذا البحث لم يحدد منهج البحث الحوي بالاعتماد
المطلق على المنهج التاريخي ؛ إذ الأحكام الصادرة بواسطة هذا المنهج لا سبيل معها إلى
رأي قاطع في مجال التأثير والتأثر بين المناهج والأفكار ، ويمكن أن يحدث نوع من
الالتقاء التاريخي بين الأشخاص دون أن يترك ذلك أثرا في إنتاجهم العلمي ، بل يمكن

أيضاً أن يحدث نوع من الالتقاء بين العلوم المتنوعة ذات المباحح المختلفة في فكر واحد دون أن تترك جميعها أثراً متساوية لعلية بعضها على البعض الآخر ، ومن ثم كان المنهج الذي التزمه هذا البحث منهجاً تحليلياً قائماً على ملاحظة الأفكار العامة أولاً وتحديد المنهج الذي تحصص له ثانياً ، ثم دراسة أثر هذين العنصرين : الأفكار والمنهج في البحث النحوي ، واعتقد أن هذا الأسلوب من التناول فصلاً عما وصل إليه من نتائج جديد في مجال البحث النحوي ، وأحسب أنه كذلك في ميادين كثيرة في الدراسة النظرية بأسرها ، وبخاصة في تحديد التأثير والتأثر بين مختلف فروعها .

٥ - الوضع الصحيح لقضية الاستشهاد النحوي .

استطاع البحث - بما التزمه من منهج وبما أسفر عنه من نتائج من ممارسة قضايا النحو المختلفة في ضوء هذا المنهج أن يعيد النظر في عدد من المبادئ الأساسية في النحو ، ومن بينها قضية الاستشهاد النحوي ، التي يربطها النحاة بالعصور التاريخية ، ويكفي أن نقل هنا نصاً لابن الينغاددي ليوضح ذلك . يقول في خزانة الأدب عن الاستشهاد بالشعر^(١) : « قد قسم العلماء - الشعراء - على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام ؛ كامرئ القيس ، والأعشى .
والثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ؛ كلبيد ، وحسان .
والثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ؛ كجرير ، والفرزدق .

والرابعة : المولدون ويقال لهم : المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا ؛ كبشار بن برد ، وأبي نواس .

فالتبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجمالاً .

وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وقد كان أبو عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري ، وعبد الله بن شبرمة يلحون الفرزدق والكميت ودا الرمة وأصراهم .. في عدة أبيات أخذت عليهم طاهراً ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب ... وكان أبو عمرو يقول : « لقد حس هذا المولد حتى لقد هممت أن أمر فتيتنا برواية شعره ، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد

من الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعي : جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج بيت إسلامي .

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل : يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واحتراره الزمخشري ٤ .

وواضح من هذا أن النحاة يربطون بين صحة الاستشهاد بالصيغ وبين العصر الذي قيلت فيه ، وقد تضمن هذا الارتباط نتائج خطيرة ، فقد قبل النحاة كل ما يسبب إلى هذه العصور الفصحى عندهم في مجال التقعيد لنحو اللغة ، دون تفرقة بين ما التزم قواعد اللغة الفصحى وما انتسب إلى لهجة من اللهجات ، ومرد هذا الفهم - في ظني - إلى أن النحاة يربطون بين الصيغ المقبولة ، أو بتعبير دقيق العصور المقبولة بصيغها ، وبين السليقة اللغوية ، فكأن كل من عاش في هذه العصور يقبل كلامه ؛ لأنه فصيح بالسليقة وهم يعمهون من السليقة أنها نابعة من الدم الخالص العروبة ، وقد أنكر البحث هذا الفهم للسليقة اللغوية ، كما رفض هذا اللوح لقضية الاستشهاد ، أما السليقة فهي عنه تعود إلى الدربة والبراز لا إلى الدم والجنس ، وأما الاستشهاد فلا ينبغي لذلك - أن يرتبط بعصر من العصور ؛ إذ يعود إلى مراعاة ما يتسق مع القواعد العامة التي يمكن أن يستدل عليها أمر الأمر من الإحاطة بالموقف اللغوي الخاص ، وأثره في التركيب من حيث الصيغة والموقع والحركة والأسلوب ، أيما كان العصر الذي قيل فيه

٦ ضرورة دراسة اللهجات .

وتستمد هذه الضرورة أسبابها في منهجنا - من حتمية الفصل في التقعيد النحوي بين اللغة واللهجات ، تهيئاً لشي كل ما يتصل باللهجات من خصائص من مجال التقعيد النحوي للغة ، ولا يتسنى هذا الفصل بين الخصائص اللغوية واللهجية إلا بعد دراسة اللهجات دراسة علمية من جوانبها الصوتية والدلالية والتركيبية .

وإذا فهذه الضرورة لا تعني حجية اللهجات جميعها في نحو اللغة ، كما قد يفهم من كلام ابن جني في الفصل الذي عقده في الخصائص تحت عنوان « باب اختلاف اللغات وكلها حجة » وهو يقصد باللغات في تعبيره اللهجات القبلية ، والذي يقرر فيه « أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة النعمانيين في ترك أعمال (ما) قبلها القياس ، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك ؟ لأن لكل واحد من القوم ضرباً من القياس يؤخذ به ويخدد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين

بصاحبيتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، لكن غاية ما لك في ذلك أن تنحيز إحداها فتقويها على أحدها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشدُّ أسساً بها ؛ (١) . ذلك أن الفهم المباشر لهذا الكلام يعني الاعتراف بتأثير اللهجات في التقعيد السحوي للغة الفصحى ، وكأن اللغة عند ابن جني ومن معه هي مجموع اللهجات القبلية وذلك ما رفضه هذا البحث ، فاللغة ليست مجموع اللهجات المحلية ؛ إذ اللغة تتميز بخصائص صوتية وتركيبية ودلالية تختلف كثيراً أو قليلاً عما تنسم به كل لهجة من اللهجات ، نتيجة لاختلاف المواقف اللغوية التي تستخدم فيها اللغة وتلك التي ينطق فيها باللهجات فاللغة أداة التعبير التي من ناحية ، ثم هي وسيلة من وسائل الاتصال الاجتماعي بين مختلفي اللهجات من ناحية أخرى .

وإذا فتحو اللغة يجب أن يبرأ من الأحد بالصيغ دات السمات اللهجية أو ملاحظتها في التقعيد .

على أن هذا الرفض لتأثير اللهجات في قواعد اللغة الفصحى لا يعني مطلقاً رفض دراسة اللهجات بأسرها ، بل يؤكد على العكس من ذلك - ضرورة هذه الدراسة وحيويتها ، ووجوب تأرر جهود الباحثين على تحقيقها ، ولو أتيح للبحث السحوي أن يقف على الخصائص التركيبية للهجات العربية لقطع مرحلة مهمة في سبيل تحليل السحوي العربي - نحو اللغة الفصحى من كثير مما شاب قواعده من تناقض واضطراب وشذوذ .

تم بحمد الله

(١) الخصائص (١٠/٢) .

1. 100

2. 100

3. 100

4. 100

5. 100

6. 100

الحذف والتقدير في النحو العربي

فهارس البحث (*)

- ١ - فهرس الشواهد .
- ٢ - فهرس المصادر .
- ٣ - فهرس الموضوعات .

(*) كان في النية أن يلحق بهذا البحث فهرس تعصيلية للمسائل الخلافية ، والأعلام والآيات ، والأحاديث ، والمأثورات الشرعية ، والأشعار ، وغيرها ، ولكن الظروف حالت دون ذلك ، ومن ثم مكتمل في هذه الطبعة بفهارس الشواهد الشرعية والمصادر والمراجع والموضوعات ؛ على أمل استكمال باقي الفهارس في الطبعة القادمة بمشيئة الله (المؤلف)

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

١ - فهرس الشواهد

٢٦٦	حسان بن ثابت	سواء
٢١١		برجائي
٣٠٦ ، ١٣٣	أبو العريب النصري	الذنب
٩٤		ترب
٢٥٦	الكميت بن زيد	وتحسب
١٣٨		الثعلب
٣٩	امرؤ القيس	يشرب
٢٣٣	الأشجعي	يشرب
٢٣٣	الشماح	يشرب
٣٩		راكب
٢٦٦	عبد الله بن رواحة	متقارب
٣١		الكتائب
٢٧٩		اغتربا
٦٣	علي بن أبي طالب	ذهاب
٣٠٥ ، ٧٠	كعب بن سعد الصوي	قريب
٧٨		المشيب
٢٣٢		تردت
٣٧		راميات
٦٩	العرجي	أحجج
١٣٣		محلوح
٣٠٥ ، ٧٠	أبو دؤيب الهذلي	نسيج
٢٤٠	مسكين الدارمي ، وقيل إبراهيم بن هرمة القرشي	سلاح
٢٥٥	جرير	مستباح
٢٨		عدا

٢٧٠	مهرس الشواهد	
عرد	رؤية	٢٧٣ ، ٢٦٨
عرد	أبو دؤيب الهذلي	٢٧٣
ويقصد		١١٤
السود	الجموح	٢٥٢
المحدود	الجموح	٢٥٢
مسهدا	الأعشى ميمون	٢٦٠
معاهد	ابن ميادة	٦٢
العوائد		٢٣١
رياد		٦٦
القطر		٨٧
القطر	ذو الرمة	١٣٤
القطر	أبو صحر الهذلي	٦١
وهر	حاتم الطائي	٢٥٧
النقر		٢٤٣
نارا	أبو دؤاد الإيادي	٢٦٠
الأقدار	أبو يحيى اللاحقي ، وقيل : أبو الحسن الأحفش	٣١
دهر	رهير بن أبي سلمى	٦٨ ، ٥١
أكوار	الأعشى	٩٥
توفير	المرردق	٢٧٦
البقر	أس بن مدركة الخثعمي	٩٤
ضرو		٢٨٥
القدر	كعب بن رهير	٢٨٧
كلر		٢٨٣
تصفر	تأبط شراً	١١١
عافر	أبو طالب بن عبد المطلب	٣١
والسمر		١١٩

٣٧٩	فهرس الشواهد	
٢١٨	أبو الحزم	صدري
٢٥١		الزاري
٢٥٥	أمرؤ القيس بن حجر	أجر
٢٦٥	رجل من بني مسيم	الججورا
٣٠٧	العنبي	النواصر
٣٠٧		عبد العرير
٣٨	الحبيشة	كالأس
١٢١	جراا العود	العيس
١٣٨	التمس بن جرير بن عبد المسيح	السوس
٢٤٣	ابن دريد	العصى
٢٦١		الضرع
٢٦٤	أبو دهيل	صنعوا
٢٦٤	أبو دهيل	وسعوا
٥٦	ريد بن رين بن المنوح	تدفع
٧٠	الباية ، وقيل : قيس بن الخطيم	يفع
٢٥٤		أوسع
٢٧٦	عمرو بن حثارم البجلي	تصرع
٧٠	جميل بن معمر العدري	وتحدعا
٧٨	العجاج	رواجعا
٢٧١	حريث بن عمار الطائي	أجمعا
٢٦٣	الكلبة العربي	إصبعها
٤٢	مالك بن رعية الباهلي	مسعها
٢٥٥	أبو الحزم البجلي	أصع
٣٧		إلف
٤٠		وكيف
٥٨	حميد بن ثور	تروق

٣٧٢	العتيق	باعث اليشكري	٢٧٢ ، ٨٥	مهرس الشوامد
وريق			٢٦٥	
يحمدونكا		جارية من بني مازن ، وقيل : لرجل من بني لمسيد		
		ابن عمرو بن تميم	٤٨	
عساكا			٧٩	
فيخدلا			٨٣	
الحلاحلا		امرؤ القيس	٢٨	
والفعلا			٢٨	
قيل		قيس بن الملوح	٢٦٦	
الأجل			٤٢	
الجمل		لييد	٢٧٩	
والكلي		زيد الخيل	٦٥	
أملا			٣٧	
يعذل		أمية بن أبي الصلت	٣٠٧	
صال		امرؤ القيس	٢٧١	
الحوالي		عبيد بن الأبرص	٢١٤	
قلائل		النايفة	٢٢٨	
وأوصالي		امرؤ القيس	٢٦٩	
القرنفل		امرؤ القيس	٢٠٧	
شكلي		أبو ذؤيب الهذلي	٢٢٩	
يتكل		سالم بن وابصة الأسدي	٥٧	
أفضل		جرير	٦٣	
أشكل		جرير	٦٧	
المرمل		العجاج	١٣٣	
المطول		الكميت بن زيد	٩٢	
مزمل		امرؤ القيس	١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٣	

٣٧٣	مهرس الشواهد	
٨٧	الأعشى	الجبال
٣٨		عدولا
٣٠٧	عبيد الله بن قيس الرقيات	دليلا
٦٨	الجميع الأسدي	والشتم
٣٩	رهير	المرجم
٣١		ينم
٢٨٥		الكرم
٦٩		دم
٢٧٦	زهير بن أبي سلمى	حرم
٨٥	باعث اليشكري	مظلم
٢٥٥	عترة	المكرم
٢٧٧		نادما
٩٤	حصين بن همام المري	علقما
٢١٩	النمر بن تولب	أينما
٩٥	زهير	الجراضم
٣٠٤ ، ٦٤	العجاج	المهم
٢٦١		الديم
٢٢٠	الأحوص	الحسام
١٣٨	جرير	حرام
٧٧	محمد بن الدؤيب النهشلي	هشام
٣٠٥ ، ٧٠		شريم
٢٨١		الكريم
٣٠٧	عبيد الله بن قيس الرقيات	حميم
٢٧١	قريبط بن أنيف	لانا
٢٥٩	عمر بن أبي ربيعة	كهاني
٢١٨ ، ٢١٣	رؤبة	وان

٢٤٣	كائن
٢٧٣	كائن
٦٨	امرؤ القيس
٢٤٣	الأحيان
٢٧٦	مثلاں
٨٣	المجانب
٢٣١	إلينا
٧٩	عمري
٣٧	العيونا
٢٢٧	الراعي السميري
٢٧٢	دفيما
٣٠٥ ، ٨٨	الحلقه
٢١٢	إنه
٢٨٥	الرقبة
٧٩	فأعودها
٢٢٩	طلابها
٥٧	رصاصها
٣٧	مؤادة
٦٩	هوى
٥٦	وانب

٢ - فهرس المصادر

١ الكتب العربية المطبوعة ،

الاتجاهات الحديثة في النحو ، (مجموعة المحاضرات التي ألقى في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية) ، دار المعارف بمصر (١٩٥٧ م) .

- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٣٧ م) .
- إحصاء العلماء بأخبار الحكماء ، للقمطي - جمال الدين أبي الحسن عني بن يوسف ، طبع ليدك .

- أخبار النحويين البصريين ، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) ، تحقيق طه محمد الربيعي ، ومحمد عبد اسمعيل حاجي ، الطبعة الأولى (١٩٥٥ م) مصطفى الحلبي
الأحلاق في الفلسفة الحديثة ، تأليف أندريه كرسون ، ترجمة . الدكتور عبد الحليم محمود ، والأستاذ أبو بكر ركري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي وشركاه ، الطبعة الأولى

الأحلاق النظرية : الدكتور محمد علاب ، المطبعة المصرية الأهلية الحديثة بالقاهرة (١٩٣٣ م) .

إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد المجيد الشرنوبلي الأهرري ، الطبعة الثانية بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣٢٦ م) .

الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، الأستاذ عبد السلام هارون ، مؤسسة الحاجي بمصر (١٩٥٩ م) .

أساس البلاغة ، للرمحشري (جاز الله أبي القاسم محمود بن عمر) ، طعة دار الكتب المصرية ، الجزء الأول (١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م) ، الجزء الثاني (١٣٤١ هـ - ١٩٢٣ م)
الأشياء والظواهر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، طبع حيدر آباد الدكن (١٣١٦ هـ) .

- الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أبيس ، الطبعة الثانية (١٩٥٠ م) .

الأصوات اللغوية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، (١٩٦١ م) .

- الأصول النواحية الموسوعة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبيان

الشيخ محمود العالم ، الطبعة الأولى بمطبعة التقدم العالمية (١٣٢٢ هـ)
أصواء على الفلسفة المعاصرة ، الدكتور يحيى هويدي ، الطبعة الأولى ، مكتبة
القاهرة الحديثة .

الإظهار ، البركري (رين الدين محمد بن بيرعلي) ، ضمن مجموعة رسائل في
السحو طبعة (١٢٧٩ م)

الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن
يوسف) ، في مجلد واحد هو والقطر طبع بمطبعة بولاق (١٢٥٣ هـ) .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة الثانية .

الإعراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة ، تأليف : ابن الأنباري (أبو البركات
عبد الرحمن بن محمد) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية (١٩٥٧ م)
- ألعار في السحو ، لابن هشام ، طبع بالمطبعة الحميدية المصرية (١٣١٩ هـ) .
ألعار في السحو ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، المطبعة الحميدية المصرية
(١٣١٩ هـ) .

الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، الطبعة الأولى (١٣١٠ هـ) بحيدر
أباد الدكن .

- أمالي الزجاجي ، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق :
الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى .

الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيد ، تحقيق : أحمد أمين ، وأحمد الريس ،
الطبعة الثانية - حجة التأليف والترجمة والنشر (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م)

إنباه الرواة على ألباء السحا ، لـ نورير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف
القنطري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى دار الكتب المصرية

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن
ابن محمد بن الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى
(١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م) .

- أوصح المسالك إلى ألعية ابن مالك ، تأليف ابن هشام ، المكتبة المحمودية بالأزهر
بدون تاريخ .

- الإيضاح في علل النحو ، تأليف : أبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مارن المبارك ، دار العروبة (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م) .
- بعية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى (١٣٢٦ هـ) ، مطبعة السعادة بمصر .
- البيان والتبيين ، تأليف : أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : الأستاذ عبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى .
- تاريخ بغداد ، للحافظ البغدادي ، أبي بكر أحمد بن علي ، الطبعة الأولى (١٩٣١ م) مطبعة السعادة بمصر .
- تاريخ الخلفاء ، تأليف : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) ، المكتبة التجارية الكبرى .
- تاريخ الشعوب الإسلامية ، تأليف : كارل بروكلمان ، ترجمة : الدكتور نبيه أمين فارس ومير البعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت - الطبعة الأولى .
- تاريخ الفلسفة العربية ، تأليف : برتراند رسل ، ترجمة : الدكتور زكي نجيب محمود ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٥٤ م) .
- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، تأليف : ت . ج . دي بور ، ترجمة : محمد عبد الهادي أبو ريدة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م) .
- تاريخ الفلسفة اليونانية ، تأليف : يوسف كرم ، الطبعة الرابعة (١٩٥٨ م) ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .
- تاريخ القرآن ، أبو عبد الله الزبجاني ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م) .
- تاريخ الملل والنحل ، أمين الخولي ، الجزء الأول (١٣٥٤ هـ - ١٩٤٥ م) ، الجزء الثاني (١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م) ، مطبعة العلوم بالقاهرة .
- تمصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجارات العرب ، (وهو شرح لشواهد كتاب سيويه) ، تأليف : يوسف بن سليمان الشتعمري ، مطبوع أسفل كتاب سيويه .
- تحفة الإحوان على العوامل ، مصطفى بن إبراهيم ، دار الطباعة العامرة (١٢٧٦ م)

التراث اليوناني في الحصار الإسلامية دراسات بكبار المستشرقين ، الدكتور
عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى .

تفسير القرطبي ، دار الكتب المصرية

· تسهيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني ، أحمد بن مصطفى القطاني ، دار
إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى .

التطور الحوي للغة ، تأليف برجستراسر ، مطبعة السماح بالقاهرة (١٩٢٩ م) .

- تقرير الأباني على حاشية الأمير ، تقرير الدردير على حاشية الدسوقي ،
تأليف : العلامة الشيخ محمد الدردير ، مطبوع مع الحاشية .

- تهذيب السحو ، الجزء الثاني ، تأليف الدكتور عبد الله درويش ، الطبعة الأولى
(١٩٦١ م)

حاشية أبي السجا على شرح الشيخ خالد للأجرومية ، الطبعة الثانية ، مطبعة التقدم
العلمية (١٣٢٦ م) .

- حاشية الأمير على متن معني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، تأليف : الشيخ
محمد الأمير ، طعة (١٢٩٩ هـ) .

حاشية بسبو على أفعال ابن هشام ، تأليف : أحمد بسيسو ، طبع المطبعة الحميدية
المصرية (١٣٤٢ هـ)

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد الخضري ، الطبعة الخامسة ،
المطبعة الأهرية المصرية (١٣٤٢ هـ = ١٩٢٤ م)

- حاشية الدسوقي على معني اللبيب ، تأليف نصر الدين محمد عرفة الدسوقي
وبجمله الشيخ مصطفى الدسوقي ، طبع سنة (١٢٨٦ هـ) .

حاشية السجاعي على ابن عقيل المسماة فتح الجليل ، تأليف : أحمد بن أحمد
السجاعي ، المطبعة العثمانية (١٣١٩) .

حاشية السجاعي على شرح القطر ، تأليف : أحمد بن أحمد السجاعي ، الطبعة
الأولى بالمطبعة الخيرية (١٣٢٣ هـ) .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب
العربية

- حاشية العطار على شرح الأزهرية ، تأليف حسن بن محمد العطار ، مكتبة محمد المسيحي المكتبي بالأهر ، طبع بالمطبعة العثمانية (١٣١٩ هـ)
- حاشية يس على شرح التصريح ، تأليف : يس بن زين الدين العليمي الحمصي . على هامش شرح التصريح .
- الحصارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، تأليف آدم متر ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، الطبعة الثالثة - لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م) .
- حصارة العرب ، تأليف : الدكتور عومثاف لوبون ، ترجمة : عدل رعيت ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٥٦ م) .
- الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق . الأستاذ عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، مصطفى الحلبي وأولاده .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية ، عبد القادر بن عمر البعدادي ، الطبعة الأولى بالمطبعة الميرية ببوراق .
- الخصائص ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، الجزء الأول طبع مطبعة الهلال بالعجالة (١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م) ، الجزء الثاني تحقيق محمد علي الحجار - دار الكتب المصرية (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م)
- دراسات نقدية في النحو العربي ، الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب ، الأنجلو المصرية (١٩٥٧ م)
- دراسات في فرق المتكلمين ، الأستاذ محمد أبو المكارم عيسى ، مطبعة الريسي (١٩٥٤ م) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى (١٣٢٨ هـ) .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تأليف : عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر ابن عبد الرحمن بن محمد) ، صححه الإمام الشيخ محمد عبده ، والأستاذ محمد محمد التركي الشنقيطي ، شر . السيد محمد رشيد رضا .
- دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أبيس ، الطبعة الأولى (١٩٥٨ م) الأنجلو ابصرية .

- دور الكلمة في اللغة ، تأليف ستيفن أولمان ، ترجمة : الدكتور بشر ، الطبعة الأولى .

ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر (١٩٥٨ م) .

ديوان سحيم

- ديوان العجاج .

- ديوان الهدلين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية (١٣٦٩ هـ) . .

رأس المال ، تأليف : كارل ماركس ، ترجمة : محمد عيقاتي ، منشورات مكتبة المعارف في بيروت .

- الرد على السحاة ، تأليف : ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى (١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م) .

رسائل إخوان الصفا وخلائق الوفا ، نشر دار صادر ودلر بيروت بيروت (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) .

- سمط اللاكي ، للوزير أبي عبيد البكري الأدبي ، تحقيق : عبد العزيز الميمسي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م) .

- سيويه إمام النحاة ، الأستاذ علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر .

- شرح الآجرومية ، خالد بن عبد الله الأهرري ، مطبعة التقدم العلمية (١٣٣٥ هـ) .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تأليف : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، نشر : محمد محيي الدين عبد الحميد .

- شرح الأهررية ، خالد بن عبد الله الأهرري ، المطبعة العثمانية (١٣١٩ هـ)

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأهرري ، الطبعة الثانية بالمطبعة الأهررية المصرية (١٣٢٥ هـ) .

شرح ديوان الحماسة ، لمرروقي ، أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن ، تحقيق ونشر الأستاذين : أحمد أمين وعبد السلام هارون . الطبعة الأولى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، شر محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة (١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م)
- شرح شواهد الأشموني ، للعيسي ، (بهامش حاشية الصبان على الأشموني)
- شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التقصيص ، عبد الرحمن بن عبد الرحمن ابن أحمد العباس ، المطبعة البهية (١٣١٩ هـ)
- شرح شواهد المعني ، جلال الدين السيوطي ، المطبعة البهية بمصر (١٣٢٢ هـ)
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، شر محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة (١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م) ، المكتبة التجارية الكبرى .
- شرح الكافية ، محمد بن حسن الرصي ، طبع سنة (١٣٧٥ هـ)
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- الصاحبي ، أحمد بن فارس ، طبعة سنة (١٩١٠ م) .
- صحى الإسلام ، أحمد أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ج (١) ، الطبعة الثانية (١٣٥٢ - ١٩٣٤ م) ، ج (٢) الطبعة الأولى (١٣٥٣ - ١٩٣٥) ، ج (٣) الطبعة السادسة (١٩٥٦ م) .
- طبقات الحويز واللعيون ، للريدي - أبي بكر محمد بن الحسن ، تحقيق محمد أبي الفصل إبراهيم ، الطبعة الأولى (١٩٥٤ م) ، مطبعة السعادة بالقاهرة .
- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأمالي ، تأليف بوهان فت ، ترجمة الدكتور عبد الحليم الحجار ، دار الكتاب العربي (١٩٥١ م) ، الطبعة الأولى .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لبهاء الدين السيكي ، (ضمن شروح التلخيص) ، الطبعة الأولى - بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣١٧ هـ) .
- علم اللغة . مقدمة للقارئ العربي ، الدكتور محمود السرا ، دار المعارف بمصر (١٩٦٢ م) .
- العوامل المائة ، لدجرجاني ، ضمن مجموعة رسائل في النحو مطبوعة سنة (١٣٧٩ هـ) .
- فلسفة هيوم بين الشك والاعتقاد ، الدكتور محمد فتحي الشيطي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الأولى (١٩٥٦ م) .

في الفلسفة الإسلامية : مهج وتطبيقه ، الدكتور إبراهيم مذكور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٤٧ م) .

هوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٩٥١ م) النهضة المصرية .

القدرية والجهمية ، الأستاذ محمد أبو المكارم عيسى ، مطبعة لجنة البيان العربي (١٩٤٦ م)

- قصة الحصار ، تأليف : ول ديوارت ، ترجمة : محمد بدران ، الجزء الثالث عشر الطبعة الأولى ، طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بالاشتراك مع الإدارة الثقافية بالجامعة العربية

- قصة الفلسفة الحديثة ، أحمد أمين ، وركي مجيب محمود . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الرابعة (١٩٥٩ م)

- قصة الفلسفة اليونانية ، أحمد أمين ، وركي مجيب محمود . لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٥٨ م) .

القاموس المحيط ، لمجد الدين الفيروزي ، الطبعة الخامسة ، المكتبة التجارية الكبرى .

قصايا لعوية ، الدكتور كمال بشر (١٩٦٢ م)

القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، المطبعة السعوية ومكتبتها بالقاهرة (١٣٥٣ هـ) .

الكافية ، لابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر) ، صمن مجموعة رسائل في النحو طبعت سنة (١٣٧٩ هـ)

- كتاب سيويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية بولاق (١٣١٦ هـ) .

كناش في الفلسفة ، أمين الخولي ، الجزء الأول (١٣٥١ هـ ١٩٣٢ م) ، مطبعة نبي الهول بالقاهرة .

- لسان العرب ، لابن منظور ، طبع بيروت

- اللغة ، تأليف : ج هندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ،

- لجنة البيان العربي (١٩٥٠ م) نشر مكتبة الأجلو المصرية .
- اللغة بين الفرد والمجتمع ، تأليف : أوتوجسبر مس ، ترجمة : الدكتور عبد الرحمن أيوب ، الأجلو المصرية ، (١٩٥٤ م) .
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان ، الأجلو المصرية ، (١٩٥٨ م)
- اللغة في المجتمع ، تأليف : م. م. نوبس ، ترجمة : الدكتور تمام حسان ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى .
- اللغة والمجتمع . رأي ومنهج ، الدكتور محمود السمران ، المطبعة الأهلية ببحاري (١٩٥٨ م) .
- اللغة والسحر ، الدكتور حسن عون ، الطبعة الأولى (١٩٥٢ م) .
- اللهجات العربية ، الدكتور إبراهيم أبس .
- المبادئ الأساسية للفلسفة ، تأليف : جورج بوليتور ، ترجمة : إسماعيل المهدي ، الطبعة الأولى (١٩٥٧ م) ، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة
- مباحث الفلسفة ، تأليف : دل ديورات ، ترجمة : الدكتور ركي نجيب محمود ، الطبعة الأولى .
- مجالس العلماء ، للرجاحي . أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، تحقيق . الأستاذ عبد السلام هارون ، الكويت : (١٩٦٢ م) .
- المختار من تيسير الوصول إلى حديث الرسول ، الدكتور محمد عبد الله درار ، الطبعة الأولى (١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م) . مطبعة أبي الهول بالقاهرة
- مختصر المعاني ، لسعد الدين التفناراني ، طبع ونشر مطبعة أحمد كامل
- مدرسة الكوفة ومهجها في دراسة اللغة والسحر ، الدكتور مهدي المحرومي ، الطبعة الثانية (١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- مذكرات في الملل والحل ، محمد الحضر حسين ، دار الطباعة الحديثة (١٣٥٥ - ١٣٥٦ هـ) .
- المرهر في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف : جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق . محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفصص إبراهيم علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثالثة .

مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ، تأليف : أوليري ، ترجمة . الدكتور تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية

المسلك اللعوي ومهاراته ، محمد عبد الحميد أبو العزم ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصر (١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م) .

اشكالة الأخلاقية والفلاسفة ، تأليف : أندريه كرمون ، ترجمة الدكتور عبد الحليم محمود ، والأستاذ أبو بكر ركري ، دار إحياء الكتب العربية (١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م) .

المصاح ، لابس أبي المكارم المرري ، مطبعة جنذا في بكين .
معاني الفلسفة ، الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٤٧ م)

معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، بشر الدكتور أحمد فريد رفاعي ، دار المأمون .
معني اللبيب عن كتب الأعريب ، لابس هشام ، (بهامش حاشية الدسوقي على المعني) .

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المرري يعرائد العقود ، المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، للإمام العيني محمود ، على هامش حزانة الأدب .

- مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق : الدكتور علي عبد الواحد وافي ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي .

الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، على هامش ملل ابن حزم ، طبعة سنة (١٣٤٧ هـ) .

من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الثانية (١٩٥٨ م) الأنجلو المصرية .
مبار السالك إلى أوصاف المسالك ، تأليف . محمد عبد العزيز السجار ، وعبد العزيز حسن ، طبع بمطبعة الفجالة الجديدة (١٩٥٣ - ١٩٥٤ م) .

- مباحث البحث في اللغة ، الدكتور تمام حسان ، الأنجلو المصرية (١٩٥٥ م) .
المنطق الحديث ومباحث البحث ، الدكتور محمود قاسم ، الطبعة الثانية (١٩٥٣ م) ، الأنجلو المصرية .

- المنطق الوصفي ، الدكتور ركي نجيب محمود ، الطبعة الأولى

المهج القويم في المنطق الحديث والقديم ، لأمين الشيخ ورملائه ، طبع سنة (١٩٣٢ م) .

مواهب العتاج في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي ، ضمن شروح التلخيص ، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق (١٣١٧ هـ) .

السحو الجديد ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي ، الطبعة الأولى .

السحو الوافي ، الأستاذ عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، الجران الأول والثاني ، الطبعة الثانية ، الجران الثالث والرابع ، الطبعة الأولى .

السحو والسحابة بين الأهرم والجامعة ، الشيخ محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة (١٩٣٧ م) .

- برهة الألبا في طبقات الأدبا ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأباري ، طبع سنة (١٣٩٤ هـ) .

همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى (١٣٢٧ هـ) .

- الوجودية في الميزان ، محمد أبو المكارم عيسى ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي (١٩٥٨ م) .

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن حلكان (أبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى (١٩٤٨ م) ، النهضة المصرية .

ب الدوريات :

- جريدة الأهرام ، العدد الصادر في ٩ يوليو (١٩٣٨ م) .

جريدة المصري ، العددان الصادران في ٢٦ ، ٢٧ ربيع ثان سنة (١٣٥٧ هـ) ، الموافق ٢٥ ، ٢٦ يونيو سنة (١٩٣٨ م) .

- مجلة الأهرام ، المجلد الحادي والثلاثين ، العددان السادس والسابع .

مجلة المجمع اللغوي ، الجزء السادس .

- مجلة كلية الآداب ، العدد الصادر في يوليو (١٩٤٤ م) .

ج. المخطوطات :

- الإيضاح ، لأبي عبي الفارسي ، نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٠٦)
نحو
- شرح الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩١١/١٧)
نحو
- شرح التسهيل ، لأبي حيان ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٦٢/٤٧٢/٦٣)
نحو
- شرح الجمل ، لابن عصفور ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٦٤/٢٠/١٩) .
شرح عوامل الجرجاني ، للشيخ خالد بن عبد الله الأهرري ، بدار الكتب المصرية
رقم (١٧٩) نحو .
- شرح الفصول الخمسين ، لابن أيبان ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩١٨) .
العوامل النحوية ، للشيخ عبد اللطيف مرنحان ، بمكتبة كلية الدراسات العربية .
الفلسفة والتصوف ، محمد أبو المكارم عيسى ، نسخة المؤلف
- باب الإعراب في علم العربية ، لأبي البقاء البكري ، بدار الكتب المصرية تحت
رقم (٤٢٣/١٩١٩)
- لب اللباب في معرفة أصول الإعراب ، الإسماعيلي ، بدار الكتب المصرية تحت
رقم (٣٦٩) نحو
- اللمع ، لابن جني ، بدار الكتب المصرية رقم (١٧١٩) نحو
- مائة كاملة شرح مائة عامية ، للطوسي ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٠٨) نحو .
الحصول في شرح الفصول ، لزين الدين أبي يحيى زكريا ، بدار الكتب المصرية
تحت رقم (٢٩١) نحو .
- مدرسة البصرة النحوية ، الدكتور عبد الرحمن محمد السيد ، نسخة المؤلف .
- المسائل الخلافية في النحو ، لأبي البقاء البكري ، بدار الكتب المصرية تحت رقم
(٢٨) ش نحو .
- معجب الأدكياء في شرح عوامل الجرجاني ، لداود بن محمد ، بدار الكتب
المصرية تحت رقم (١٥٦١) نحو .

المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد ، بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢٥) .

موقف ابن مضاء من مساهم النحاة في صوء الدراسات اللغوية الحديثة ، محمد فرج عيد ، نسخة السيد الأستاذ عبد السلام هارون .

د - المصادر الأجنبية :

- Clinical Psychiatry

Fayer Cross and Others London 1961

- Freud and the Post-Freudians.

J A. C. Brown, 1961

- Language

L. Bloomfield, London 1950

- Modern Clinical Psychiatry

Noyes, London 1964

- Personal Values in the Modern World

M U C Jefforeys, 1962

- Psychopathology of Everyday Life.

S. Freud, London 1960

Psychology, A Study of Mental Life

Robert S Woodworth.

Donald G Marquis Methuen 1961

- Research Planning of the Frontiers of Sciences

Marquis (The American Journal of Psychology, 1943, 3)

- Socio-Psychological Correlation of the Primary Attitude Scale.

Ferguson L. W

- Religionism and Humanitarianism Journal of Psychology 1944, 19

- The Structure of Human Personality,

H J Rysenck-Methuen 1960,

- The Word as a Physiological and Therapeutic Factor

K. Platonov, Moscow 1959

٣ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
مقدمة	٩
البَابُ الأوَّلُ : « نظرية العامل »	١٧
الفَصْلُ الأوَّلُ . أبعاد النظرية في النحو	١٩
أبعاد النظرية لا تتصحح إلا من خلال التعريف والتقسيم	١٩
الربط التقليدي في التعريف بين المعيار اللغوي والاصطلاحي	١٩
الربط التقليدي عند اللغويين والسحاة	١٩
التعريفات السحوية قاصرة عن تقديم صورة دقيقة لنظرية السحوية	٢٠
نماذج لهذه التعريفات ومناقشتها	٢٠
أقسام العامل العامل إما لفظي وإما معوي	٢٤
العوامل اللعطية : إما سماعية وإما قياسية	٢٥
العوامل القياسية :	٢٥
الفعل	٢٥
اسم الماعل	٢٧
اسم المفعول	٣٢
الصيغة المشبهة	٣٢
اسم التفضيل	٣٤
المصدر	٣٦
الاسم المضاف	٤٢
الاسم المبهم التام	٤٥
ما فيه معنى الفعل	٤٦
العوامل السماعية	٤٩

٤٩	تنقسم العوامل السماعية إلى عوامل في الأسماء وعوامل في الأفعال
٤٩	عوامل الأسماء إما أن تعمل في اسم واحد أو في اسمين
٤٩	العوامل في اسم واحد وهي حروف الجر
٤٩	حول تسمية حروف الجر
٤٩	سبب عملها
٥٠	الجار والمجرور في موضع نصب
٥٠	حروف الجر :
٥٠	من ومعانيها
٥٤	إلى ومعانيها
٥٥	عن ومعانيها
٥٧	على ومعانيها
٥٨	الباء ومعانيها
٦٠	اللام ومعانيها
٦٤	الكاف ومعانيها
٦٤	في ومعانيها
٦٦	حتى ومعانيها
٦٧	رُبُّ
٦٧	واو القسم وتاؤه
٦٨	حاشا وحلا وعدا
٦٨	مد ومدد
٦٩	لولا الامةاعية
٧٠	متى
٧٠	لعل
٧٠	كي
٧١	تعليق على حروف الجر

٣٩١	مهرس الموضوعات
٧٢	الفاعل في اسمين · حروف تشبه الفعل :
٧٣	وجه الشبه
٧٣	شروط عملها
٧٤	إن وأن
٧٦	لكر
٧٦	كأن
٧٨	ليت
٧٨	لعل
٧٩	عسى
٨٠	لا التبرئة
٨١	إلا
٨٢	ما
٨٣	إن
٨٣	لا
٨٤	عوامل الفعل المضارع
٨٤	الواصب
٨٤	أن
٨٦	ل
٨٩	كي
٩٠	إذن
٩١	مواضع إضمار (أن) الوجودي
٩٣	مواضع إضمار (أن) الجواري
٩٤	الجوارم
٩٤	جوازم الفعل الواحد
٩٦	جوارم الفعلين

٩٩	العوامل المعنوية .
٩٩	الابتداء
٩٩	الاختلاف في معناه
١٠١	الاختلاف في عمله
١٠٦	رافع المصارع اتجاهان في رافعه :
١٠٧	اتجاه الكسائي ومن معه ومناقشته
١٠٨	اتجاه آخر
١١٤	الخلاف : موضع عمله الرفع
١١٤	مواضع يصب فيها
١٢٧	تعقيب على المحالفة
١٢٨	العامل في البعت والتوكيد وعطف النبيان
١٢٨	آراء أخرى
١٢٩	العامل في السق والبدل
١٣١	المجاورة .
١٣٢	عمدها في التوابع
١٣٥	عملها في جواب الشرط
١٣٨	نزع الخافض
١٣٩	الإضافة
١٤٢	الفاعلية والمفعولية
١٤٤	القصد
١٤٦	تعقيب على العوامل النظرية : محاولة لتفسير ظاهرة لعوية
١٤٧	الحاجة لجؤوا إلى النظر العقلي المنطقي لخلق أحكام كلية
١٤٧	التفاوت بين القواعد الحوية والواقع اللعوي أسلم إلى التقدير
١٤٩	الفصل الثاني اتجاهات مختلفة للنحاة في تناول النظرية
١٤٩	تلخيص لفكرة النحاة

٣٩٣	مهرس المصوغات
١٤٩	رأي ابن المستير
١٥٠	مذهبه أصل لفكرة الدكتور أنيس
١٥١	نقد السحاة لهذا الاتجاه
١٥٣	رأينا في هذا النقد
١٥٤	نقدنا لمذهب قطرب
١٥٧	دعوة ابن مضاء
١٥٧	نقده لنظرية العامل
١٦٣	نقدنا له
١٦٥	نقد إبراهيم مصطفى لنظرية العامل
١٦٨	تفسيره للحركات الإعرابية
١٧٣	نقدنا لهذا التفسير
١٧٧	دفاع الشيخ عرفة عن نظرية العامل
١٨٢	مأخذنا عليه
١٨٧	محاولات التطوير الورارية
١٩١	ملاحظتنا على هذه المحاولات
١٩١	صاحب (النحو الجديد) وتناقضاته
١٩٥	تعقيب على الاتجاه المضاد لنظرية العامل
١٩٧	الباب الثاني : ظاهرة الحذف والتقدير
١٩٩	الفصل الأول : التعريفات
١٩٩	التعريفات اللغوية
١٩٩	اصطلاحات متداخلة :
٢٠٠	الاستعناء والحذف
٢٠١	الحذف والاتساع
٢٠٢	الحذف والإضمام
٢٠٣	الحذف والاختصار

٢٠٤	الحذف والتأويل
٢٠٥	التقدير
٢٠٨	الحذف والتقدير
٢١١	الفصل الثاني . دراسة استقصائية للظاهرة
٢١١	كلمة حول أنواع الحذف
٢١١	أولاً - حذف أكثر من جملة
٢١١	أ - حذف الكلام بجمته ومواضعه
٢١٣	ب - حذف أكثر من جملة وأمثله
٢١٤	ثانياً - حذف الجملة ومواضعه :
٢١٤	جملة القسم وجوابه
٢١٧	الشرط وجوابه
٢٢٢	العطف
٢٢٩	الصلة
٢٣٢	الناصب في المعاني والجواهر
٢٣٢	أ - الناصب في المصادر
٢٣٥	ب - الناصب في الجواهر :
٢٣٥	في حانة الدعاء
٢٣٥	الناصب في غير الدعاء :
٢٣٦	في الحال
٢٣٨	في الظرف
٢٣٨	في المفعول به ويدخل فيه التحدير والإعراء والاشتعال
٢٤٢	متعلق الظرف والجار والمجرور
٢٤٥	تعقيب على مواضع حذف الجملة
٢٤٨	ثالثاً : حذف أجزاء الجملة
٢٤٩	نماذج لحذف أجزاء الجملة :

٢٩٥	مهرس الموضوعات
٢٤٩	المبتدأ والخبر
٢٥٤	المفاعيل
٢٥٤	المفعول الواحد
٢٥٦	المفعولين
٢٥٧	كلمه عن ظاهرة التعليق
٢٥٨	المفاعيل الثلاثة
٢٥٩	المصاف
٢٦١	المصاف إليه
٢٦٣	الموصول
٢٦٧	أدوات القسم
٢٧٣	أدوات الشرط
٢٧٧	أدوات العطف
٢٨٢	العائد في الصفة
٢٨٧	تعقيب على حذف أجراء الجملة
	الباب الثالث : منهج مقترح للبحث النحوي وتطبيقه
٢٩١	في حل مشكلات الظاهرة
٢٩٣	الفصل الأول : منهج مقترح للبحث النحوي
٢٩٣	المشكلة في جوهرها مشكلة منهج
٢٩٣	ثمة تلام بين المنهج والموضوع
٢٩٣	لكل لغة أسلوبها الخاص في نظم الكلام
٢٩٤	يجب أن يتزم النحو منهج التحليل
٢٩٥	الفرق بين منهج التحليل والدراسة التحليلية
٢٩٥	خطوات منهج المقترح
٢٩٥	أولاً تحديد المادة اللغوية موضوع الاستساض
٢٩٥	الموقف النحوي مفتاح هذا التحديد
٢٩٦	فكرة الاستشهاد في النحو قائمة على تصور خاطئ

٢٩٨	ثانياً - يجب أن يتسم المنهج الذي تدرس على أساسه المادة اللغوية بسمتين
٢٩٩	الفصل الثاني : دراسة تطبيقية
٢٩٩	أولاً : دراسة تطبيقية في منهج البحث التقليدي
٢٩٩	القواعد النحوية ثمرة منهج حاطي
٢٩٩	المنهج التقليدي يفقد الصفتين الضروريتين لعملية المنهج
٣٠٠	أسباب ذلك ثلاثة
٣٠٠	السبب الأول : الخطأ التصوري
٣٠٠	خطأ النحاة في تصور اللغة
٣٠٠	أسباب هذا الخطأ
٣٠٠	حول عصر الامتشاف
٣٠٠	حول السليقة اللغوية والسليقة الصية
٣٠١	المصحح ليست سليقة لغوية
٣٠٣	آثار الخطأ في تصور اللغة
٣٠٣	أ - في الدلالة
٣٠٤	ب - في التعميد
٣٠٧	خطأ النحاة في تصور القاعدة ونماذج لذلك
٣١٠	السبب الثاني . تناول الجزئي :
٣١١	نماذج لتأثير تناول الجزئي في الظواهر
٣١٢	نماذج لتأثيره في التعميد
٣١٤	نماذج لتأثيره في التحليل
٣١٦	السبب الثالث : التداخل المنهجي
٣١٦	المنهج الحوي ذاتي لا موضوعي
٣١٦	الذاتية هي سر تداخل المناهج في البحث الحوي
٣١٦	الفلسفة وأثرها في النحو
٣١٦	موضوع الفلسفة هو الوجود

٣٩٧	فهرس الموضوعات
٣١٧	قضية الوجود الرئيسية هي الإنسان والعالم
٣١٩	تناول القضية من زاويتين
٣١٩	البحث في الطبيعة ومشكلة المعرفة
٣٢١	السلوك الإنساني والمشكلة الأخلاقية
٣٢١	سمات المنهج الفلسفي وقيمه
٣٢٢	تأثير المنهج الفلسفي مقصور على التعليل النحوي
٣٢٤	نماذج لهذا التأثير
٣٢٧	علم الكلام وأثره في البحث النحوي
٣٢٧	في علم الكلام ما يقابل الأفكار الفلسفية
٣٢٧	الاختلاف بين الأفكار الفلسفية والكلامية
٣٢٧	مشكلة السلوك الإنساني وموقف المتكلمين منها
٣٣٠	الاختلاف بين المنهج الفلسفي والكلامي
٣٣٠	تأثير القضايا الكلامية محصور في التقيد النحوي
٣٣٠	نماذج لهذا التأثير
٣٣١	تأثير المنطق في النحو
٣٣٢	أهم قضايا المنطق الأرسطي
٣٣٢	المنطق الأرسطي شكلي
٣٣٣	العوامل المضادة لتأثير المنطق لم تحل دون تأثيره
٣٣٤	أثر المنطق في التعريفات
٣٣٥	نماذج لهذا التأثير
٣٣٦	تأثير القياس المنطقي في القياس النحوي
٣٣٧	تأثيره في الصوغ
٣٣٨	تأثيره في التقيد
٣٤٠	تأثيره في التعليل
٣٤٢	ثانياً : تطبيق المنهج في الوضع الصحيح للنظرية والظاهرة

٣٤٢	تعليل ظاهرة الحذف والتقدير
٣٤٣	أقسام الظاهرة النحوية
٣٤٣	تعريفها وتحديد العلاقة بينها
٣٤٣	ملاحظات على الحذف اللغوي
٣٤٤	ملاحظات على الحذف غير اللغوي
٣٤٦	تناول جديد لأسباب الحذف ويشمل : تفسيراً جديداً لنظرية العامل
٣٤٨	تعديلنا لنظرية النحاة في تكوين الجملة
٣٥٣	ملاحظات ونتائج
٣٥٥	خاتمة
٣٥٥	نتائج البحث العامة كثيرة
٣٥٥	أهم النتائج الجديدة التي وصل إليها البحث :
٣٥٥	١ - تعديل نظرية العامل
٣٥٦	٢ - حل مشكلة الحذف والتقدير
٣٥٨	٣ - تحديد منهج موضوعي للبحث النحوي
٣٦١	٤ - حسم الخلاف حول منهج البحث النحوي ومدارسه
٣٦٣	٥ - الوضع الصحيح لقضية الاستشهاد النحوي
٣٦٤	٦ - ضرورة دراسة اللهجات
٣٦٧	فهارس البحث
٣٦٩	١ - فهرس الشواهد
٣٧٥	٢ - فهرس المصادر
٣٨٩	٣ - فهرس الموضوعات

السيرة الذاتية للمؤلف

• الاسم : علي محمد أبو المكارم .

• تاريخ الميلاد : ١٩٣٦/٢/٩ م .

• المؤهلات :

١ - درجة الدكتوراه في اللغة العربية مادة (النحو و الصرف العروض) من كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٦٧م وكان موضوع الرسالة : (مناهج البحث عند النحاة العرب) .

٢ - درجة الماجستير في اللغة العربية مادة (النحو والصرف والعروض) من كلية دار العلوم جامعة القاهرة ، بتقدير (ممتاز) سنة ١٩٦٤م ، وكان موضوع الرسالة : (الحذف والتقدير في النحو العربي) .

٣ - درجة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية من كلية دار العلوم جامعة القاهرة بتقدير (جيد جداً مع مرتبة الشرف سنة ١٩٦١م) .

• التخرج الوظيفي :

١ - معيد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

٢ - مدرس بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

٣ - أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

٤ - أستاذ بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم .

• الخبرة العملية :

١ - اختيار لوضع خطط الدراسة ومناهجها في أقسام اللغة العربية بكليات الآداب والتربية في ليبيا .

٢ - شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة - بالسعودية .

٣ - شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في قسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى في مكة - بالسعودية .

٤ - شارك في وضع خطط الدراسة ومناهجها في الدراسات العليا في تخصص النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - بالسعودية .

٥ - شارك في عدد كبير من المؤتمرات العلمية والندوات المتخصصة في داخل الجمهورية وخارجها .

٦ - أشرف على عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير بجامعة القاهرة ، وعين شمس ، وأسيوط وجنوب الوادي ، وأم القرى ، والإمام محمد بن سعود : (٣٢ رسالة دكتوراه ، ٤٧ رسالة ماجستير) .

٧ - اشترك في مناقشة عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير في الداخل والخارج : (٥٥ رسالة دكتوراه ، ٧٦ رسالة ماجستير) .

• الوظيفة الحالية :

- أستاذ غير متفرغ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

• مكتب منشورة للمؤلف :

- ١ - الظواهر اللغوية في التراث النحوي .
- ٢ - أصول التفكير النحوي .
- ٣ - تقويم الفكر النحوي .
- ٤ - مقومات الجملة العربية .
- ٥ - المدخل إلى دراسة النحو العربي .
- ٦ - الجملة الفعلية .
- ٧ - الجملة الاسمية .
- ٨ - التراكيب الإسنادية في العربية (الجمل الظرفية - الوصفية - الشرطية) .
- ٩ - قضايا ونصوص نحوية .
- ١٠ - تعليم النحو العربي : دراسة في المنهج .
- ١١ - إعراب الأفعال .
- ١٢ - تاريخ النحو العربي .
- ١٣ - التعريف بالتصريف .
- ١٣ - القواعد الصرفية - عروض ودراسة .
- ١٥ - الحذف والتقدير في النحو العربي .
- ١٦ - مسائل نحوية .
- ١٧ - النحو المباشر (بالاشتراك) .
- ١٨ - خلاصة الأسس الفنية للبحوث النحوية .